

الهنود

في شرق إفريقيا البريطانية "كينيا" في الفترة من 1886 - 1963 م

تأليف الدكتور

أحمد محمد عبيد بن بطي الشامسي

لسلن كناب الأبجاث

(30



هذا الكتاب

يلغي هذا الكتاب الضوء على مرحلةٍ مهمة من مراحل الصراع الإفريقي الأوروب الذي نتج عنه اختلال في يركيبية شهوب بمض البلدان الإفريميّية، وتعكس هذه الدراه إسمّاطاب على الواقع اطماصر في البلدان الأخرى، نلك الإسمّاطات نحق أجراس الإند وتومّط الأفهام طا يمكن أن يتكرر في واقع الاختلالات الاجتماعية لتلك الشعوب الت خلمتها واستنتها السلطات الفارية التي أحكمت سطوتها بالمّوة وفرضت سياسته وإجراءاتها على الشعوب الخاضعة لها.

وتشير مواد الكتاب إلى تجارب بعض الشعوب الإغريقية التي تشوه كيانها الاجتماء واختل توازنها السكاني بحخول عناصر مناوئة خلقت معاناة تهدد مسيرتها النخلم من ذلك الواقع الخطير وتعرقل التغلب على العراقيل والمقبات أمام العودة إلا حقوقها وصنع مستقبلها على أسس عريقة في وطنها الأصيل.

وتبين الدراسة أهمية إمساك المّيادة الوطنية بمناصل الامّتصاد الوطني والسبط على مّنوات التنمية المستدامة وعلى سائر عوامل النمو والبناء ، وإيجاد البدائل للتخلم من كل ما يعين مسيرتها ومدو تركات الفزات وأثامهم.

تلك هي بلدان شرق إفريميا البريطانية وهو ما تكرر في بلدان أخرى عاشت في ظ السلطة البريطانية.



ليسانس آداب تخصص – تاريخ
 حديث – جامعة بيروت العربية
 (1979م).
 واجستر آداب – تاريخ – جامعة

القاهرة (1989م). دكتوراة فلسفة – تاريخ حديث –

جامعة القاهرة (1996م). • رئيس قسم شئون الموظفين

(1974 – 1977 م). نائب مدير منطقة رأس الخيمة

نائب مدير منظمة (اس الخيمة التعليمية (1977 – 1978م). مدير منطقة (أس الخيمة التعليمية

 مدير منطقة راس الخيمة التعليمية بالوكالة (1978 – 1979م)
 مستشار ثقافي بالقاهرة (1980 –

 مستشار ثقافي بالقاهرة (1980-1985م).
 مدير إدارة تعليم الكبار بوزارة التربية والتعليم (1985–1987م).

مدير إدارة التعليم المستمر بوزارة التربية والتعليم (1999 – 2003م) موجه إداري بمنطقة رأس الخيمة التعليمية (2003 – حتى تاريخه).

التعليمية (2003 – حتى تاريخه). • عضو اتداد المؤرخين العرب. • محاضر بجامعة الإمارات العربية

> المتحدة. • محاضر بجامعة الاتحاد.

له عدة مؤلفات أهمها:

 الصراع البرتغالي العثماني في شرق إفريقيا في القرن السادس عشر (1991).

عشر (1991). • الهنود في كينيا البريطانية خلال الفترة (1886–1964م).

تاريخ أثيوبيا في الفترة من (1855- 1889م).

له عدة أبداث نالت على جوائز علمية.



الطبعة الأولى تاريخ 2011/5/1 موافقة المجلس الوطني للإعلام رقم 1/100122/27697 جميع الحقوق محفوظة

رقم التصنيف: ب أ هـ: 898 و305

الهنود في شرق أفريقيا البريطانية . كينيا. في الفترة من 1886 ≠ 1963م

تأليف: أحمد محمد عبيد بن بطي الشامسي

إصدار مركز الدراسات والوثائق رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة

بقاس: 24 " 17 عدد الصفحات 448



مركز الدراسات والوثائق

ص.ب: 1559 - رأس الخيمة - الإمارات العربية المتحدة ماتف: 111122-7-2007 فاكب: 00971-7-2331010

DOCUMENTARIES & STUDIES CENTRE Tel: 00971-7-2331111, Fax: 00971-7-2331000

P.O. Box: 1559, Ras Al Khaimah, U.A.E. E-mail: dscgrak l@emirates.net.ae www.dsc.rak.ae





في الفترة من 1886 - 1963 م

تأليف الدكتور أحمد محمد عبيد بن بطي الشامسي

إلى من شجعاني على العلم منذ صغري..

المرحومين أمي.. وأبي..

وإلى الصابرة التي تحملت الكثير ، رفيقة عمري زوجتي

وإلى بسمة الحياة وأملها .. أبنائي ..

وخاصةً ابنتى الغالية فاطمة أحمد

وإلى كل من مدّ يد العون لي في إنجاز هذا البحث المتواضع ..

ليس من السهل على الباحث المؤرخ الخوض في مخابئ وثائق التاريخ اللوصول إلى حقائق الأحداث والكشف بمصداقية عن مسار استراتيجية القوى المسيطرة الفاعلة في مواقع الدراسة، وهنا كانت الرسالة الأكاديمية التي أعدها الأخ الدكتور أحمد بطي والتي تطلبت منه جهداً ميدانياً للوصول إلى مكامن المعلومة وربط المراحل التاريخية التي شعلت موضوع الدراسة... (الهنود في شرق إفريقيا المريطانية)... مع التركيز على بلاد كينيا لما لها من أهمية جغرافية وإقليمية خاصة.

ولإلقاء الضوء على هذه الدراسة نعود إلى واقع الحال في منطقة شرق إفريقيا وشبه القارة الهندية وكذلك التوجهات الأوروبية لغزو تلك البلاد وصولاً إلى بلاد التوابل وإلى مصادر الخيرات في الشرق التي تطمع البلاد الأوروبية بالسيطرة عليها واستغلالها.

لقد زادت الأطماع الأوروبية في خيرات الهند بعد اكتشاف البرتغاليين عام 190هـ = 1498م) الطريق إلى الهند عبر رأس الرجاء الصالح، واستيلائهم على مواقع في الساحل الغربي للهند، وعلى إثرهم نشط الهولندئيون الذين استطاعوا القضاء على النفوذ البرتغالي بموازاة المقاومة الوطنية في تلك البلاد، مما شجع الفرنسيين والإسبان بالتوجه إلى الهند، ورأت إنجلترا ما وصل إليه هؤلاء من الثراء باستيلائهم على خيرات الشرق، فلحقتهم بإنشاء شركة تجارية إنجليزية عام 1009هـ = 1600م، ودفعت بقواتها إلى المنطقة فاستولت على مضيق مُرتُو عام 1032هـ = 1621م) بدافع حرمان الأسبان والهولنديين من احتكار التجارة مع الهند.

اعتمدت بريطانيا في تعاملها مع ملوك المغول وأمرائهم حكام الهند سياسة التودُّد والحيلة والخداع. والتقرُّب بالهدايا والصاهرة معهم، مستغلة سياسة الود والتسامح التي أبداها ملوك المغول فحصلوا على موافقتهم على إقامة مواقع ععل للشركة الإنجليزية في الهند، التي ما لبثت أن وسعت مراكزها واستعانت بالجيش الإنجليزي لحماية عملياتها في شرق إفريقيا والخليج العربي. ولتوسيع وجودها دخلت في معارك مع إمارات المغول ومع المقاطعات الأخرى ومضت في احتلال شبه القارة الهندية كاملة، وبعد معارك طاحنة أسفرت عن الإطاحة بالمغول والتضييق على المسلمين وإفقارهم، ودعم ما عداهم من السكان للبروز والتسلط.

وهكذا انطلقت العمليات البريطانية في التوسع، والاستيلاء على ثروات تلك البلاد. واستغلال الشعب الهندي يضم جملة من أينائه في الجيوش البريطانية العاملة في إفريقيا وفي غيرها من المستعمرات، فقد شارك نحو 75 ألف جندي مندي في الحرب العالمية الأولى شمن جيوش بريطانيا في أوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا، هذا إلى جانب استخدام الهنود في المشاريع الزراعية والصناعية البريطانية في المستعمرات.

وفتحت بريطانيا الأبواب لهجرة الهنود إلى تلك البلاد ووفرت الحماية لهم باعتبارهم من رعاياها وفي ظل حماية التاج البريطاني.

احتفظت بريطانيا بسيطرتها على ما يزيد على أربعة عشر دولة خارج الجزر البريطانية تسمى بمجموعها (أراضي ما وراه البحار البريطانية). وذلك بفضل تواجدها القديم في الهند. وبفضل ما حققته أيضاً من أرباح ضخمة في أفريقيا، حيث أرضخت نحو 30% تقريباً من سكان أفريقيا تحت سيطرتها.

احتفظ الهنود في شرق أفريقيا بعاداتهم ومعتقداتهم وأغلقوا عليهم أماكن تواجدهم. وسعوا لامتلاك الأراضي الزراعية الميزة في تلك البلاد. خاصةً وأن الحكومة الاستعمارية البريطانية عددت إلى القضاء على النفوذ العربي في الساحل الإفريقي وإحلال الهنود محلهم متبعة نهج التغرقة العنصرية بين السكان العرب والسواحليين والهنود. ولحاجة بريطانيا لجأت إلى تكوين مستعمرات هندية في شرق أفريقيا واستقدمت الآلاف منهم للعمل في مشروعات التنمية في محمية شرق أفريقيا البريطانية في يوليو من عام 1895م. وقد بلغت أعداد الهنود الذين تم جلبهم إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا مائة وسبعين ألف هندي. وهكذا استقروا واستوطنوا في تلك البلاد وكؤنوا أسراً ومجتمعات هندية. ودخلوا في الإدارات الحكومية والمجالس البلدية، معتمدين على بريطانيا في كل شؤونهم.

وقامت السلطات البريطانية بتكوين فرق عسكرية من المجندين الهنود للوقوف في وجه الثوار الأفارقة. وجعلت منهم جنوداً في الشرطة المحلية للحفاظ على الأمن وحماية الوجود البريطاني هناك.

وفي أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين أصبح للهنود دور بارز ورئيسي بشكل عام في مناطق عديدة من الشرق الأفريقي. وأصبح التغلفل الهندي أمراً ملموساً في شتى مجالات الحياة. وخاصة في المجال العسكري حيث كان ما يقرب من 19% من مجموعة الهنود المقيمين يعملون بقوات الجيش الاحتياطي البريطاني.

لقد تعرضت البلاد الإفريقية شأنها شأن البلاد الأخرى التي خضعت للاحتلال وللحماية البريطانية إلى تشويه بنيتها الوطنية وإلى زعزعة كيانها الاجتماعي والنيل من سيادتها السياسية جراء فرض المهاجرين الجدد مشاركتهم في السلطة وفي الحكم بدعوى الديموقراطية السكانية والانتخابات الحرة وحقوق الإنسان. مترافقة مع ضغوط الدول الكبرى وفق مقتضيات مصالحها.

ولم تقتصر تلك الحالة على المهاجرين الهنود بل تمدتها إلى تعرض محميات يريطانية أخرى إلى مهاجرين من الدول المجاورة أخذوا يدعون حقهم في تملك البلد والسلطة وبالتالي إلحاقها بوطنهم الأصلي.

وفي وقت متأخر بدأت بعض تلك البلاد بالوعي بالشكلة التي تواجه كيانها وقومها وتهدد هويتها الوطنية وثرواتها بل وجودها بالكامل. ولنا في ذلك عدة شواهد وأمثلة سواء في إفريقيا أو جنوب شرق آسيا أو حتى في بعض الكيانات العربية.

ولعل في هذه الدراسة ما يمنح العبرة ويوقظ الوعي لدى أمتنا لتتجنب المخاطر التي تحملها مقبلات الأيام.

الستشار الدكتور أحمد جلال القدمري

جغرافية منطقة كينيا وجيرانها وتعريف بالهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم

- 1. تحديد الإطار الجغرافي لشرق أفريقيا.
 - 2. موقع كينيا.
- 3. مساحة كينيا والتوزيع السكاني فيها.
 - الخصائص الطبيعية.
 - 5. المناخ.
 - 6. الإنتاج الزراعي.
 - 7. الأنهار.
- 8. تعريف مختصر عن الهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم.

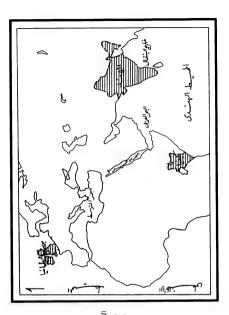
أولاً: تحديد الإطار الجغرافي لشرق أفريقيا:

تعد منطقة إفريقيا الشرقية البريطانية منطقة هضاب واسعة وتتخللها انكسارات عديدة وتكثر بها البراكين. كما أنها تنقهي بشاطئ مستو من الطبي. وتنقسم إدارياً إلى أربعة بلدان سكانها متعددو الأجناس لكل منها نظم مختلفة وهى:

- محمية زنجبار. وتبلغ مساحتها 2.642 كيلو متراً مربعاً تقريباً.
 ديسكنها أكثر من 285 ألف نسمة.
- تتجانيقا، وتقترب مساحتها من المليون كيلو متر مربع ويسكنها ما يزيد عن السبعة ملايين نسمة.
- محمية أوغندا. وتبلغ مساحتها 236 ألف كيلو متر مربع وبها من السكان ما يقرب من خمسة ملايين نسمة.
- مستعمرة كينيا. وتتعدى مساحتها 582,650 ألف كيلو متراً مربعاً ويبلغ عدد سكانها 24.3 مليون نسمة. (1)

ويقسم بعض الجغرافيين شرق أفريقيا إلى مناطق خمس: كينيا، أوغندا. تنزانيا، رواندا، بوراندي وهو تقسيم حديث على ما يبدو، وتبلغ جملة مساحته 1.812.518 كيلو متراً مربعاً. وهو ما يعادل 9.7% من جملة مساحة قارة إفريقيا.

ويمتد إقليم إفريقيا الشرقية البريطانية فيما بين دائرة عرض 4.20 شمالاً. 52 جنوباً وخطي طول 42.29 شرقاً. ويعر بها خط الاستواء. ويتعيز الإقليم بموقعه الجغراق الجيد حيث يمثل همزة وصل بين عالم المحيط الهندي من جهة



شكل رقم را ر خريطة تبين الاميراطورية البريطانية ومستعمراتها في شبه القارة البندية وشرق

ساحلية طويلة تعتد مسافة 1235 كيلو متراً تقريباً على الساحل بالإضافة إلى تعدد جزره التي تأتي في مقدمتها زنجبار Zanzibar. وبعبا Bimpa. مافيا Mafia الا

وهناك عدة ضوابط جغرافية أثرت على نشأة الموانئ في شرق إفريقيا، وهذه الضوابط كان لها أثر كبير على الدور التجاري الذي قام به هذا الساحل في الملاحة بالمحيط الهندي، فمن المعروف أن شاطئ شرق إفريقيا استوائي، يمتاز بكثرة الجزر الساحلية والخلجان التي يسرت وساعدت على إنشاء المواني، فيه حيث إن السفن تحتاج – بطبيعة الحال – إلى وقايتها من أمواج البحر فترسو على الشاطئ. 24

وساعد على هدوه أجزاء كبيرة من مياه الساحل الشرقي لإفريقيا تواجد حاجز مرجاني يمتد فيما بين عرض البحر وأشجار المانجروف الخضراء المرتفعة على الشاطئ مما يؤدي إلى انكسار الأمواج.

وتتكون هذه الحواجز « الشطوط الرجانية » من كائنات دقيقة تميش في المياه الشحلة الحدافية . ونظراً لخطورة هذه المياه الشحلة على الملاحة فلم تجد السغن الكبيرة منفذاً لها تصل عبره إلى الساحل. إلا عند مصبات الأنهار فحيث تصب مياه الأنهار في المحيط مكوناً فجوه في الحاجز المرجاني التي تساعد السفن الأكبر حجماً لتمكنها من الوصول إلى الشاطع، بأمان، 34

وهناك اختلاف بين علماء الجغرافيا حيث لم يتفقوا على تعريف موحد للإقليم. ورغم ذلك لم يجد الباحث صعوبة في تحديداً وقليم شرق إفريقيا تحديداً يحقق المهدف من هذا البحث المتعلق بتدفق الهنود في افريقيا الشرقية البريطانية وخاصة كينيا وذلك للوجود البريطاني في كل من كينيا وأوغندا وتنزانيا بعد أن كانت تابعة لأنانيا بعد الحرب العالمية الأولى. وهناك من يتساءل ما هي تلك الدول؟ وهل تعني شرق إفريقيا بالمعنى الواسع الذي يحدده عدد من المؤلفين مثل جاريت

¹⁻ انظر: شوقي الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمرها، القاهرة، 1980م. ص 655.

²⁻ محمد عوض محمد، تهر النيل، الطبعة الخامسة. القاهرة. 1962م، ص 360.

³⁻ ياسين محمد مراد: جغرافية العالم الإسلامي. ط2. ص 26. 27.

الذي جعله يضم إلى جانب كينيا وأوغندا وتنزانيا (نتجانيقا) الصومال وموزمبيق وما بينهما من الدول كما تضم رواندا وبورندي.⁽¹⁾

للإجابة على هذا التساؤل نقول: إن الصومال وموزنبيق نستبعدهما من الدراسة للأسباب التالية:

إن الصومال وأثيوبيا قد درج علماء الجغرافيا على تسمية إقليمهما الكبير – إنَّ صِحُّ هذا التعبير – بالقرن الإفريقي وأما رواندا وبوبورندي فقد درج الكتاب على اعتبارهما من وسط إفريقيا وموزنبيق من جنوب إفريقيا. ويعزز هذا الرأي الأستاذ مورجن في كتابه فيقول إن شرق إفريقيا يقتصر على دول كينيا وأوغندا وتنزانيا.

وما يعزز هذا الراي هو أن الشرق الإفريقي بعمناه الواسع قد خضع في مرحلة الاستعمار تحت سيطرة قوة استعمارية غير التي رضخ لها كل من أوغندا وكينيا وتنزانيا.

فقد اختصت بريطانيا بكينيا وأوغندا. وانفردت ألمانيا (بتتجانيقا) تنزانيا. وبانتهاء الحرب العالمية الأولى وُضِعت تنجانيقا تحت الانتداب البريطاني. وتعالت صيحات في بريطانيا تدعو إلى إقامة اتحاد من الدول التي خضعت لها وهي: كينيا. وأوغندا. وتتجانيقا، وزنجبار. (نياسالاند) مالاوي. وروديسيا الشمالية الجنوبية (زيمبابوي) إلا أن الحكومة البريطانية لم ترع انتباها لهذا المشروع. واكتفت بتدعيم حكمها في كينيا وأوغندا وتنجانيقا بشكل ما، بحيث تلك الوحدات الثلاث مجموعة تفي بخدماتها.

ومن الأسباب التي شجعت هذه الفكرة:

تشكل الوحدات الثلاث كينيا. أوغندا، تنزانيا رنتجانيقا) وحدة إقليمية جغرافية ⁽⁵⁾ وعدد سكانها 59.643 مليون نسمة . ⁽⁵⁾ كذلك هناك ارتباط في الظروف المناخية والنباتية والجنسية السائدة في أوغندا بحوض النيل كما أن موقمها يفتقر

¹⁻ Morgan W.T.W: East Africa, London, 1973, p.3.

 $^{^{-2}}$ جمال الدين الديناسوري: جغرافيا العالم دراسة الليمية $^{-1}$ أفريقيا واسترائيا $^{-2}$. القامرة. 3 - U.N.: Demographic Yearbook, 1986.

إلى نافذة ساحلية على المحيط الهندي، وبحكم هذا الموقع، فهي تدخل ضمن الدول الحبيسة ⁽¹⁾، وتعتبر واجهة كينيا الساحلية أيسر مخرج لأوغندا، كما أن مظاهر تضاريسها ونظمها الإدارية وحياتها الاقتصادية تتجه نحم كينيا، ⁽²⁾

ويلعب الأخدود الإفريقي دوره حينما يرسم الحدود الطبيعية الغربية لمنطقة شرق أفريقيا ويفصل (تنجانيقا) عن هضبة وسط إفريقيا.

ويتبع هذا الخط حتى مدينة (الواك Elwach) التي تقع إلى جنوب خط عرض 3 شمالي عرض 3 شمالي عرض 3 شمالي عرض 3 شمالي المتواه، ثم تنحرف الحدود السياسية أقى أقداد شمالي شرقي حتى خط عرض 4 شمالاً عند خط طول 37.5 شرقاً، وتستعر في انحرافها نحو الشمال الغربي ثم إلى الغرب حتى الطرف الشمالي لبحيرة رودلف حيث تبدأ الحدود السياسية مع السودان.

ثم تسير الحدود مستقيمة حتى خط طول 34 تقريباً حيث تبدأ في اختراق خط عرض 4 شمالاً مرة أخرى نحو الجنوب فإلى الغرب متمرجة مع ظروف الكتار الجبلية المتناثرة حتى بلدة نيمولي الواقعة على النيل الأبيض، ثم تتبع النيل الأبيض في جزء يسير منه. ثم تتجه غرباً حتى تخترق خط طول 31 شرقاً وعند بلدة عراباً Oraba تنتهي الحدود مع السودان وتتجه نحو الجنوب وهنا تبدأ حدود الإقليم الغربي التي تسير بمحاذاة خط طول 31 شرقاً بتعرج كبير. ثم تخترقه نحو الشرو جنوب الطرف الشمالي لبحيرة البرت. وتستمر الحدود مخترقة تلك البحيرات طولياً. حيث تخرج منها متتبعة نهر السمليكي.

كما تخترق كتلة رونزوري. ثم تقع بحيرة ادوارد تاركة الجزء الأصغر من البحيرة داخل أوغندا وتستمر في خط مستقيم حتى شمال كتلة جبل موهافورا Mohavura حيث تنحني شرقها. وتتجه الحدود بعد ذلك شمال شرقي حتى بلدة كاكيتومبا جنوب خط عرض (1) جنوب خط الاستواء وفي منتصف المسافة تقريباً بين خطى طول 30 و31 شرقاً ثم تتجه جنوباً بين طول 30 و31 شرقاً ثم تتجه جنوباً ثم تتحد كربياً ثم تحد كربياً ثم ت

¹⁻ سليمان عبد الستار خاطر: الدول الحبيسة في إفريقيا. دراسة تحليلية في الجغرافية السياسية. نشرة الهجوت والدراسات الإفريقية 1985/1/8 معهد الدراسات والهجوت الإفريقية. جامة القاهرة. ص5.

عبد المتعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، هذا العالم، القاهرة 1952، ص 433.
 حوقي الجعل، مرجم سابق، ص 695.

والبحيرات الصغيرة حتى خط عرض 3 جنوباً ثم تتجه جنوباً بعنطقة كثيرة الستنقعات، والبحيرات نتجانيقا طولياً. وتخرج منها عند نهاية الساحل الشرقي للبحيرة في اتجاه عام نحو الطرف الشمالي لبحيرة ملاوي ثم تتبع ساحل تلك البحيرات حتى بلدة (كيوندا Kiwinda) ثم تتجه نحو الشرق في خط هندسي تارة. ومتتبعة مجرى نهر (روفوما Ruvuma) في اتجاه شرقي عام تارة أخرى حتى شمال بلدة (ماكالوجي Macaloje) المؤرمييقية تبلغ أقصى نقطة في الإقليم جنوباً. ثم تتعرج مع تعرجات النهر السابق الذكر. وتسير بعد بلدة (تيجومانو (Negomano) في اتجاه شمال شرقي بمحاذاة النهر حتى المحيط تاركة المصب إلى جنوبها وتنفهى عند بلدة (موامبو Mowambo) على ضفة النهر الشمالية. الأ

والجدير بالذكر أن هذه الحدود قد وُضِعت بطريقة عشوائية في ظروف التنافس الاستعماري أثناء القرن التاسع عشر الميلادي بين الدول الأوروبية عند تقسيم إفريقيا بموجب قرارات مؤتمر برلين 1885م. ولم تراع مصالح القبائل والجماعات السكانية المستقرة بها. 12

والخلاصة من هذه التحديد للإطار الجغرافي معرفة حدود كينيا. وأوغندا، وتنزانيا السياسية، والتي تبلغ مساحتها 1.765701 ملبوناً كم والتي تمتد من ساحل المحيط الهندي إلى الغرب مسافة أكثر من (800 ميل) 1.287.475 كم حتى جبال روبنزوري. ومسافة (1.600 ميل) 1.609.344 كم تقريباً من الحدود الجنوبية لإثيوبيا والسودان شمالاً حتى بحيرة ملاوي جنوباً.

¹⁻ Bartholomew: World Travel Map, Africa, Central and Southern, Great Britain, 1972.

 ²⁻ شوقي الجنل: مرجع سابق، ص 697.
 انظر: فيليب رفله: الجغرافيا السياسية الأوريقيا ، د.ت. ص351.

ثانياً: موقع كينيا:

حي إحدى بلاد شرق إفريقيا وتطل بساحل طويل على المحيط الهندي بمسافة طولها أربعمائة كيلو متراً ^{1/1} تحيط بها مجموعة من الدول الإفريقية اثنتان منها عربية هما السودان والصومال إلى الشمال الشرقي وثلاث دول غير عربية هي إثبوبيا إلى الشمال الشرقي وأوغندا إلى الغرب وتنزانيا إلى الجنوب.

ويعر خط الاستواء في وسط هذه الدولة تاركاً ثمانية خطوط عرض تعر إلى الشمال. منه وخمسة خطوط عرض تعر إلى 37- الشمال. منه وخمسة خطوط عرض إلى الجنوب وتقع أيضاً على خطي طول 27- 32 شرق جرينتش. وقد شكل موقع كينيا الجغرافي والفلكي أهمية فائقة لهذا البلد انعكست على بقائها فترات طويلة خاضعة للاستعمار من ناحية وعلى نوعية العلاقات التى ربطتها مع بريطانيا حتى الوقت الحاضر من ناحية أخرى. 24

ثالثاً: مساحة كينيا والتوزيع السكاني فيها:

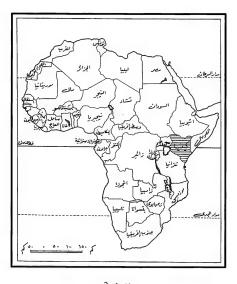
تعتبر كينيا والبلدان المجاورة لها – أوغندا وتنزانيا ورواندا وبورندي – إقليمياً طبيعياً واحداً حيث تتوسطها بحيرة فكتوريا، ومن أجل ذلك يمكن لهذه الدول تكوين دولة موحدة.

وتبلغ مساحة كينيا – كما قدمنا – 582.650 كم ويصل عدد سكانها 24.3 مليون نسمة من بينهم عناصر أوروبية بيضاء حيث توجد منهم جالية كبيرة زاد عددها قبل الاستقلال³¹ حتى بلغت 67 ألف نسمه كانوا يملكون 25% من أفضل وأجود الأراضي الخصبة الصالحة للزراعة ثم أخذ عددهم يتناقص تدريجياً بعد حصول كينيا على الاستقلال.

أ- يبدو أن هذا التقرير فيه نظر بذكر جغراتي آخر أن الجبية البحرة تقل كثيراً عن ذلك حيث تبلغ 220 كم².
انظر أحمد نجم الدين فليحة: إفريقيا - مؤسسة ثباب الجباعة - الاستقديق. د.ن. من 427.
Philips Modern School Altas. PP. 1-7 -5.
2- Philips Modern School Altas. PR. 2-7 -5.

وانظر: محمد جواد علي: كينيا - سلسلة الدراسات الآسيوية الإفريقية . رقم 14 ص. 1 - 3- أحمد نجم الدين فليجة ، موجم سابق . ص 437. انظر:

ت احمد نجم الدين فليجه، مرجم سابق ، من 127. انقر: Whetham, H. & Currie Jeam: Readings in the Applied Economics of Africa, Vols I, Cambridge University Press (London 1976), P. 182.



شكل رقم (2) الموقع الجغرافي لجمهورية كينيا المدر: أطلس كينيا (1962)

وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه العناصر البيضاء تتركز حول العاصمة الكينية «نيروبي» في النطقة التي تسمى بالهضبة البيضاء نظراً لتعتمها بالمناخ المتدل والتربة الخصبة.

وتحتل مساحة كينيا حوالي 2 % من مساحة القارة الإفريقية وبذلك تُعدُّ من الدول التي صُنْفَتُ ذات المساحة الكبيرة من دول القارة.

أما عن الإسلام في كينيا فهناك ثلاثة ملايين يعيشون فيها يتمركزون في منطقة الساحل في مدن معبسة ومالندي ولامو وما بينها وأغلبهم فقراء باستثناء أفراد قليان وصلوا إلى درجة كبيرة من الثراء، وتعتاز مدينة مالندي والنطقة المحيطة بها بغالبية سكانها المسلمين الذين يتعيزون عن الزنوج البانتو المنتشرين في الاجزاء الداخلية في الدولة وليس معنى ذلك أن مناطق الداخل ليس بها مسلمون. فالحقيقة أن هناك نسبة صغيرة منهم يعيشون في منطقة نياترا غرب كينيا التي تعد أهم مركز إسلامي في تلك المنطقة ويميزهم اتحادهم وانخراطهم في ظل جمعية واحدة تعرف باسم جمعية المسلمين الإفريقيين. (أ

وأهم المراكز التجارية والسكنية نيروبي العاصمة ومعناها بلغة الماسي الماه العذب للماشية. وظهر التطور على هذه الدينة بشكل واضح بعد أن كانت معسكراً للمهندسين والعمال الذين كانوا يعملون في إنشاء الخط الحديدي. ثم تحول مكانهم إلى مدينة كبيرة يبلغ عدد سكانها ما يقرب من ثلاثمائة ألف نسمة. (2)

وعلى كلْ. فقد تغيرت ملامح منطقة كينيا وأشكالها ومساحتها تبعاً للتغيرات الدولية وعمل الاستعمار لتحقيق مصالحه الخاصة. كما أدى ذلك بالتالي إلى تغيير ومل الاستعمار لتحقيق مصالحه الخاصة.

كما أدى ذلك بالتالي إلى تغيير في التعداد السكاني تبعاً للتطورات التوسعية الاستعمارية دون مراعاة رغبات السكان الوطنيين والتجمعات البشرية الطبيعية مما أدى إلى تعميق الفرفة وتمزيق أوصال القبائل الكبيرة مثل قبيلة الماساي. فقد

¹⁻ ياسين محمد براد: مرجع سابق. ص 152-153.

²⁻ أحمد نجم الدين: مرجع سابق. ص 432 وما يعدها.

أصبحت مقسمة في تبعيتها لعدد من الدول الأوروبية.⁾¹⁽

وتقع نيروبي على الخط الرئيس الذي يربط معبسة بأوغندا عند بحيرة فكتوريا. وهناك أيضا مدينة (تاكورو) إلى الشمال من العاصمة نيروبي وتقع على الخط الحديدي الرئيس أيضاً، ولا يتعدى سكانها العشرين ألف نسمه، كما تقع مدينة (كيرومو) على بحيرة فكتوريا وترتبط مع تاكورو بخط حديدي، وتعد مدينة (ماجادي) أيضاً أهم المراكز الأخرى التي تقع إلى الجنوب من العاصمة وهي منطقة إنتاج لأملاح الصودا التي يبلغ انتاجها السنوي حوالي مائة ألف طن، وفي السهول الشرقية تقع مدينة (معبسة) وميناؤها عند دلتا أحد الأنهار الصغيرة ويبلغ عدد سكانها 130 ألف نسمه وهي مخرج لأغلب صادرات البلاد، وتقع مدينة يقرب من 30 ألف نسمه، وأخيراً المنطقة الشمالية وهي منطقة خالية تقريباً من السكان نظراً لجفافها. ²¹

رابعاً: الخصائص الطبيعية:

يستطيع الباحث أن يميز السطح الكيني بوجود السهول الساحلية التي تقع شرق البلاد. والمرتفعات التي تشكل الأقسام الأخرى فيها وتظهر مرتفعات عالية تصل قمعها إلى ما يزيد على خمسة آلاف متر كما هو الحال بالنسبة لقم شيرا أنفاي وثلاثه آلاف متره فوق سطح البحر. وتوجد أيضاً كتلة الجون الجبلية «أربعة آلاف وثلاثهائة وأحد عشر متراً» وهي كتلة بركانية خامدة تضم مساحة من الصخور الطبيعية. أمّا أعلى قمة جبلية في كينيا فيبلغ ارتفاعها خمسة آلاف ومائة وخمس وتسمين متراً عن مستوى سطح البحر ويعترض هذه المرتفعات أخدود منخفض انخفاضاً شديداً ملحوظاً يبلغ مداه إلى مئات الأمتار دون مستوى ارتفاع الجبال المحيطة بها. أذ

 ¹⁻ يوسف كامل تادرس: التنافس الاستعماري في ساحل الذهب وتوجو في الفترة ما بين 1884-1920م. رسالة ماجستير. معهد الدراسات والبحوث الإفريقية. ص1. وانظر:

Omine, S.H: Land & Population, Movements in Kenya – Nairobi, 1968, p. 1. 2- أحمد نجم الدين قليجه: مرجع سابق، ص 432 وما بعدها.

³⁻ جمال الدين الديناصوري: مرجع سابق، ص 260-261.

خامساً: المناخ:

انفردت منطقة كينيا بخصائص مناخية ميزتها عن غيرها من الدول الاستوائية الأخرى، إذ تعتاز ظروفها الناخية بالتعائل والتشابه، ومن أمثلة هذا التعائل – تصل الأمطار الساقطة في أماكن عديدة إلى ما يزيد على أربعة أمتار تساوي في ذلك المنطقة الجبلية والهشاب مثل منطقة جبل كينيا وجبل الجون. في حين تقل الأمطار الساقطة في المنطقة الشمالية والشمالية الشرقية في البلاد حتى تزيد عن (40سم) وتصل إلى أقل من(10سم) في المناطق الأخرى التي تعد امتداداً للصومال في ظروفها المناخية.

وتعد هذه الصورة الفريدة من نوعها نتيجة طبيعية لهيوب الرياح التجارية الرملية بموازاة الساحل الأمر الذي حرم المناطق الداخلية من الأمطار الساقطة.

وبنفس التباين في كمية المطر الساقط تتباين أيضاً درجات الحرارة. وتصل أملي الدرجات في المناطق المنخفضة، حيث تصل في الأخدود إلى 24 وفي الساحل إلى 26. في حين تقل درجات الحرارة بالارتفاع عن سطح البحر إلى حد يصل إلى 16 مئوية في منطقة العاصمة نيروبي.

وربما يفسر لنا هذا — إلى حد كبير — اتجاه الأوروبيين نحو الاستيطان في الهضبة الكينية وابتعادهم عن منطقة المنخفضات التي يرافق ارتفاع درجات الحرارة فيها ارتفاع آخر في نسبة الرطوبة، مما يمثل خطورة على السكان ويعد بيئة صالحة لانتشار ذبابة التسي تسي الناقلة لمرض النوم والقاتلة للحيوانات. أ¹¹

كما أن الارتفاع الذي يؤدي إلى انخفاض درجات الحرارة في منطقة المرتفعات جعل هناك تشابها بالمناخ العام في أوروبا بصفة عامة وبريطانيا بصفة خاصة. ويلاحظ أيضاً انخفاض درجة الحرارة أكثر في قلب المرتفعات، وبالتالي يتلاشى أثر المناخ الاستوائي وتظهر الثلوج على قمم المرتفعات، مما يعطي شكلاً جمالياً بديعاً للمنطقة، فوافقت درجات الحرارة هذه طبيعة استيطان الأوروبيين الذين اختاروها لسكنهم.

القاهرة 1983. صعد عبد الغني سعودى : أفريقيا ، القاهرة 1983. ص 325–326.

إلا أن النطقة الواقعة بين منسوبي ارتفاع 1.375متراً. 245 متراً تتميز بالدف، وترتفع درجة الحرارة بها في شهور يناير وفيراير ومارس. كما يعتبر شهرا فبراير ومارس أكثر الشهور ارتفاعاً في درجة الحرارة في نيروبي. بينما يعتبر شهر يونيو أقلها في درجة الحرارة.

كما تتساقط الأمطار على منطقة المرتفعات على فصلين مطيرين يبدأ أحدهما في شهر إبريل. ويستمر إلي مايو ويونيو. والآخر يبدأ في أكتوبر ونوفمبر وديسمبر. ومصدر تلك الأمطار يرجح إلى الأمطار التضاريسية والأمطار التصاعدية⁽¹⁾.

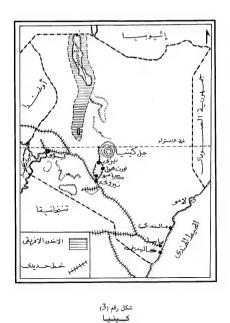
سادساً: الإنتاج الزراعي:

نستطيع أن نميز ثلاث مناطق زراعية هامة مزدحمة بالسكان وهذه المناطق

ھي:

- منطقة حشائش السافانا: والتي توجد على ارتفاع بين 1.200 متراً.
 مراً. وتمتاز بالأمطار الكافية للنمو. وبالتربة الخصبة البركانية وليذا يكثر في تلك المنطقة إنتاج الحاصلات الغذائية والنقدية التي يقوم بزراعتها الإفريقيون كالشعير والسيسال والقمح والشوفان.
- إقليم السهول الشرقية: وتكثر فيه وتنعو الغابات المدارية. كما تنعو أشجار المانجروف على الساحل المنخفض ومنطقة الدلتاوات. كما تظهر النباتات الشبه صحراوية مثل أشجار السنط والشجيرات الشوكية كلمًا توجهنا نحو الشمال.
- ومن المنتجات الزراعية التي تشتهر بها هذه السهول الساحلية الأرز. والقطن والذرة ونخيل الزيت وقصب السكر.
- الأقاليم الشمالية: وهي تؤلف نصف مساحة البلاد تقريباً ويتكون أغلبها من صحاري جرداء تصلح لأن تكون مناطق رعي. (2)

Fordhan, P: The Geography of Afica (London 1965), P. 75.
 أحمد نجم الدين قليجه: برجم سابق. ص 431 وما بعدها.



المصدر: جون جنتو. داخل إفريقيا. ج 2. إشراف حسن جلال العروسي المحامي. مكتبة الانجلو المصرية. 1955

وتجدر الإشارة إلى أن نباتات السافانا التي تغطي الهضبة تمثل بيغة صالحة لانتشار الحيوانات البرية فنرى أن غابات السافانا القليلة الارتفاع مكاناً لانتشار الأسود والكاركارند والغزلان والجاموس البرى.

أما في السافانا المرتفع فتنتشر الحمر الوحشية والفهود والزرافات. غير أن هذه الثورة الطبيعية الحيوانية قد تعرضت للإهمال بعد أن قصدها هواة الصيد بإفراط شديد – الأمر الذي دفع السلطات الحاكمة في كينيا إلى المحافظة على بعضها من الانقراض فحرًم فيها الصيد. ألا

سابعاً: الأنهار:

من العوامل الرئيسية التي ساعدت على قيام الزراعة وتنوعها في كينيا تعدد الأنهار التي تجري وتصب في أراضيها.

ويعتبر نهر تانا Tana: أهم الأنهار التي تنبع من منطقة المرتفعات في جبل كينيا بالذات. ومرتفعات إبردار أيضاً. ويصب النهر في المحيط الهندي تاركاً ووا•« دلتا تعيزت بالخصوبة الشديدة كنتيجة طبيعية للرواسب الفيضائية، وهذا النهر من الأنهار دائمة الجريان حيث يعر في مقاطعتي إمبو ومبرو اللتين تقعان في المديرية الشرقية، ويشير البعض إلى النهر بعراحل ثلاث:

مرحلة الشياب عند النبع، ومرحلة النضج في قطاعه الأوسط وأخيراً مرحلة الشيخوخة عند مصبه في مياه المحيط الهندي. وترجع فائدة نهر تانا وأهميته في ري المزارع الواسعة المنتشرة عند جيل كينيا، ويعتمد الزراع الكينيون على ري الأراضي التي تمتد على طوله، ويعطي لهم فرصة لزراعة أكثر من مرة طوال العام،

والنهر الثاني: نهر جالاتا Galata وهو من أطول الأنهار الكينية. وينبع أيضاً من منطقة المرتفعات ويصب كذلك في المحيط الهندي. ويتعيز بأن له رافدين أحدهما: نهر آتي Ati والآخر: نهر تسافو Tsavo ويلتقيان ثم يتجهان نحو الشرق ليصبا على ساحل المحيط الهندي. وينتفع الأهالي بعياد النهر في ري مزارع المرتفعات وبعض مزارع تربية الماشية.

انظر: جمال الدين الديناصوري: مرجع سابق. ص 357-358.





شكل رقم (4ر المدر: زاهر رياض، كشف إفريقيا، دارالمرفة، القاهرة، 1961، ص 128

وثالث الأنهار في كينيا: نهر شبيلي الذي تجري المنابع العليا له في كينيا ويدخل الأراضي الصومالية. ويغذي هذا النهر نهر بور. وتخترق روافد نهر شبيلي العليا النطاق الصحراوي من كينيا مما يؤدي إلى فقدانها كمية كبيرة من مياهها نتيجة لتعرضها للبخر.

ونستطيع أن نستخلص مما تقدم ما نلاحظه من غزارة مياه الأمطار التي تصب على منطقة المرتفعات مما يساعد على قيام مجتمع زراعي خصب علاوة على مرور الأنهار التي تجري بمنطقة المرتفعات حيث أن تلك المرتفعات تعد المنابع الرئيسية لها مما يسهل عملية ري الأراضى التي تبتعد عن خط المطر.

هذا فضلاً عن إمكانية إقامة سدود ومحطات توليد الكهرباء عليها لخدمة السكان في جميع مناحي الحياة. وفي خدمة الإنتاج الزراعي والحيواني بالمنطقة ⁽¹⁾

تعريف مختصر عن الهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم:

قبل التعرض للأحوال الاجتماعية للهنود بالشرق الإفريقي. سنشير إلى من هم أهل الهند قديماً؟ كي نتعرف على أصولهم ودياناتهم ولغاتهم.

كثيرون من المؤرخين يعتقدون أن الدراوريين هم أهل الهند الأصليون وأنهم أمة متوحشة بدائية يعيشون حياة غابات وصيد وقنص. ولذا لم يهتم المؤرخون واستمر الحال حتى عام 1922م يوم أن اكتشفت في وادي السند الأحافير وآثار لمدينين عظيمتين هما (منجوذراو) و (هربا) فتم اكتشاف كنوز تاريخية مجهولة. دلت على أن الدراوريين لم يكونوا أمة متوحشة بل كانوا أمة ذات سيادة ومدنية عظيمة عاصرت مدنية العراق ومصر وفاقت المدنية الآية. أي مدينة الهنادكة (الهندوس) الذين أتوا بعد الدراوريين.(2)

 ⁻ رواب بحمود عبد الحميد سلام: جوموكنياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا. رسالة دكتوراد غير منشورة. معهد
 البحوث والدراسات الإفريقية. 1992م.

²⁻ نفس المرجع السابق. ص12.

الدراوريين:

من المعلوم أن الدراوريين فروا أمام الآريين كما فر أهل الهند الأصليون أمام الدراوريين المجنوب ويذكر أحد المؤرخين من أن أهل الهند الأصليين يرجعون في أصلهم إلى أصول سكان سومطرة واستراليا وسلان. وهم قصار القامة عريضو الأنف سود البشرة. والموجودون منهم بالهند ما زالوا يتكلمون لغاتهم القديمة. التي ترجع في أصولها إلى لغات أهل جزر المحيط الهندي والمحيط الهادي لأن هذه الجزر كانت في قديم الزمان متصلة بهذه الجزر التي انفصلت نتيجة العوامل الطبيعية. (أن

الآريون:

تم استيلاء الآريين على الهند في بدء الألف الثانية قبل الميلاد. وقد تأثر الدراورييون من جراء الفتح الباري. مما جعلهم ينتقلون إلى الجنوب من جراء اضطهاد الآريين ونبذهم ونتج عن ذلك ظهور الطبقات في الهند.⁽²⁾

وقد اختلف العلماء في تحديد أصل الآربين الذين سماهم بعض العلماء (الهنود الجرمانيين)، كذلك هناك اختلاف في أصل الأماكن التي اتحدروا منها. وقد أشار بعض العلماء إلى أنهم من آسيا الصغرى، أو من أواسط آسيا. وقال آخرون إنهم من سكان أوروبا الشرقية ومنهم من عاش في إيران ومنهم من اتجه إلى الهند فاستولوا على شمالها واستوطنوه وأسسوا فيه مُنناً عظيمة. (⁽³⁾

والآريون لما وجدوا الأجناس الموجودة أصلاً بالهند سود البشرة ترفعوا عنهم وسعوا أنفسهم (أريا) أي الطبقة المختارة أو المتازة. وسعوا أهل اللبلاد (ويسو) أي السعر. كما سمًى الرومان بعد ذلك الأقوام الإفريقية (بالبريس). ⁴⁵

31

¹⁻ Gustuv Le Bon: Les Civilizations De l'Inde. Paris 1887, PP. 150 - 151.

²⁻ I bid. p. 154.

³⁻ أحمد محمود السادائي: تاريخ السلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم. ج1. النطبعة النموذجية القاهرة. د.ت. ص7.

⁴⁻ إحسان حقى: باكستان ماضيها وحاضرها. بيروت 1973. ص112.

وكان الآريون. كغيرهم من الأقوام القديمة يعبدون الأرض والسماء والشمس والقمر والنار والماء ويصنعون تعاثيل رمزية على أشكال حيوانات لهذه المعبودات. والأضاحي عندهم أعظم منزلة في بعث السرور في صدور الآلهة لتعطيهم ما يريدون من خيرات هذه الحياة. وبما أن الفقراء لا يستطيعون تقديم الأضاحي إلى الآلهة. فتكونت لديهم فكرة تطهير النفس بقهرها أو الرياضات الروحية. الد

الهنادكة (الهندوس):

الهنادكة يرون أنهم هم أهل الهند الأصليون. كما يدعي اليهود بأن فلسطين بلادهم الأصلية. مع أنه ليس لديهم على ذلك عد أن هذه البلاد تسمى هندوستان ومعناها بلاد الهنادكة الذين يعيشون فيها منذ نحو أربعة آلاف سنة.¹²د

وكلمة هند هي تصحيف للفظة سند وإنما سعيت سند نسبة إلى نهر السند الذي يسميه بعض المؤرخين نهر الاندوس. ويتضح لنا أن تسمية نهر السند جاءت من اسم المنطقة التي يجري فيها النهر لأن بعض المؤرخين يشير إلى أنه عند الفتح الإسلامي للهند كان هذا النهر يسمى (مران). فسمى السند تبعاً للبلاد. وهذا الاسم شمل شبه القارة الهندية كلها. كما تم إطلاق كلمة هند على كل شبه القارة الهندية. لذلك ادعى الهنود أو الهنادكة أن الهند مشتق من اسمهم، أذ

والهنادكة قسّعوا أنفسهم إلى أربع طبقات رئيسية هم البراهمة والكشتريون والويش والشودر.

وجاء في الفقرة 31 من الباب الأول من منوسمرتي قوله:⁴⁰،

ولسعادة العالم خلق برهما البراهمة من وجهه، والكشتريون من ذراعيه والويش من فخذيه والشودر من قدميه. وجاء في الفقرة 96 من الباب ذاته قوله

¹⁻ نفس المرجع السابق، ص 16.

 ²⁻ أحيد محمود السادائي: مرجع سابق، ص 3.
 3- إحسان حقى: مرجع سابق، ص 100.

لم سرتي: دقد الكتاب الهندوكي يعتبر مجموعة التشريع الهندوكي. ولا يعرف عنى كتب هذا الكتاب لأنه كتب
إزمان متباعدة. ولكن بعض العلماء يرجحون أنه كتب تحو اللئة السادسة قبل الميلاد ويزعم الهنادكة بأن واضعة
مو الإنه برهما وهو الذي علمه للاله (منو) وهذا بروه علمه للجد بهركو.

إن أفضل المخلوقات هو البرهمن ودونه الإنسان أو بالأحرى أخرجته من الإنسانية لكى يكون إلاهاً.

وخصت الهندوكية كل فرقة من هذه الفرق الأربع بعمل خاص فعهدت بالأمور الدينية إلى البرهمن. وبالجندية والإدارة المدنية للكشتري وبالزراعة والتجارة للويش وجعلت الشودر. وهم الذين يسمون بالنبوذين. خدماً للفرق الثلاث.⁽¹⁾

السيخ (السيكه):

في الهند توجد ثلاث في أو أديان محسوبة على الهندوكية منها السيكو أو (الشيخ) الذين يسميهم العرب بهذه التسمية حيث نقلوها عن الإنجليز ولفظوا الخاء إنما في الواقع هذان الحرفان هما في اللغة السنسكريتية حرفاً واحداً يلفظ كافا مدعمة بهاء (سيكها) وطالا كتبت الهاء الأخير بهذا الشكل فإنها والحرف الذي سبقها حرف واحد. فعلينا نطقه. كما يكتب ولا داعي لتحريفه ونقل سيو.

ويعود تاريخ هذا المذهب إلى القرن السادس عشر للميلاد. ومؤسسه رجل من الدراويش يدعي بابانانك. ولد عام 1469 في قرية من قرى البنجاب وتوفي عام 1538م.⁽⁵⁾

وقد اهتم بعلوم الدين وساح في البلاد الإسلامية وزار مكة والدينة المنورة. وعندما رجع إلى بلاده رأى أن يعمل على التقريب بين الأديان وخاصة بين كل من الديانة الهندوكية والإسلام. لكنه لم يوفق وشذ عن الطريق ونتج عن ذلك دين جديد. ومن أفعاله أن أباح الخمر وأكل لحم الخنزير. وحرم لحم البقر تشيأ مع الهندوك. وإرضاء للمسلمين حرم عبادة الأصنام وجعل أصول دينه خمسة وهي تعرف عندهم بـ (بانج كهكها) وهذه الكافات الخمس سميت بهذه الأسماء لأن أسماء الفرائض الخمسة تبدأ بحرف (كهـ) باللغة الكورمكية وهي:

¹⁻ Dumber, G. A: History of India from the Earlist Times to the Present Day, Vol. 1, p. 95.

 ²⁻ الهندوس أو الهندوك - والبوذيون - والسيكه.
 3- إحسان حقى: مرجم سابق. ص 127.

³³

- 1. ترك الشعر الذي ينبت على الجسم أينما نبت فلا يقص.
 - 2. لبس الرجل سواراً من حديد في معصمه.
 - 3. وضع الرجل مشطأ صغيراً في شعر رأسه.
- 4. لبس الرجل ثياباً أشبه بلباس السباحة تحت السراويل دائماً.
 - التمنطق بحربة صغيرة أو بخنجره على الدوام. (1)

وهذه الفرائض ليست من وضع خليفته العاشر الذي حرم التدخين. وبهذا أراد أن يميز اتباعه عن بقية الناس.

وبابا ناتك كان محباً للإسلام إذا لم يكن مسلماً. وكان موحداً ويقال أنه زار مكة الكرّمة للحج، والدينة النورة للزيارة. وله ثوب محفوظ في مدفنه في بلدة (ديرد بابا نائك) من أعمال ابنجاب – الهندية الآن، وقد كتب عليه سورة الفاتحة ولا يستبعد أن يكون الرجل كان مسلماً ثم ابتدع مذهبه هذا على الطريقة الصوفية ثم حرفوه ويحتمل إنه في الأصل لم يكن هندياً، والدليل على ذلك أن لفظ «بابا» غير مستعمل في الهند ولكنه لفظ تركي. وهناك الديانة البوذية والديانة الجينية (أ

لغات الهند:

ليس من العجيب على شبه القارة الهندية ذات المذهب والعقائد التي لا حصر لها أن تتعدد بها اللغات واللهجات. والتي قُبرت بأكثر من مائتي لغة وما تفرع عنها من لهجات يزيد على الثلاثمائة لهجة.

مر59.

¹⁻ إحسان حقي: مرجع سابق، ص 128.

²⁻ الديانة الجينية: عتبدة قبر النفس، وهي أسبق في الطهور من البوذية. وفيها ينظر نبيها (مهايير أي البطل الأعظم) إلى الحياة بأنها لعنة، على المر، أن يتخلص منها بنعمة الانتحار البطهن جوعاً ليهال الوجود. انظر: الهند وجيرانها - الجز، الثالث، من قصة الحضارة وديورانت، ترجمة الدكتور زكى نجيب محمود.

³⁻ أحيد محمود الساداتي: مرجع سابق، ط1، ص18.

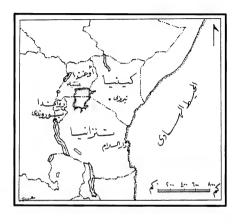
وتعود هذه اللغات إلى أصلين هما الأصل الآري وإليه ترجع أغلب لغات الشمال وجزء من لغات الوسط، والأصل الدراوري وإليه تعود معظم لغات الجنوب ومناطق أخرى من الوسط والشرق.

وهناك لغة تعد المشهورة بين اللغات الهندية وهي السنسكريتية القديمة . وبها كُتِبْتُ أَسْفَارُ الهند القدسة القديمة . وأعظم لغات الهند انتشاراً هي الأوردوية(أ) وهي لغة آية . ووضع قواعدها ونحوها علماء مسلمون.(²⁾

35

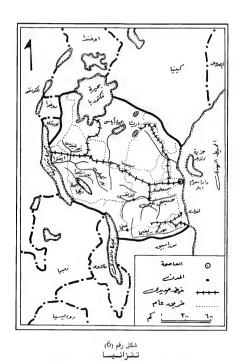
أ- الأوردوبة: كلمة أوردو معناها المسكر والقصود هنا معسكر أسرى المغول والترك السلمين حول دهني حيث نشأت هذه اللغة بدأت بالظهور في القرن العاشر الهجري والقاشها مزيج من العربية والسنكريتية والفارسية والتركية وهي في قواعدها أرية خالصة. وتكتب بالحروف العربية مع الإضافات الفارسية.

²⁻ أحمد محمود السادات، رجع سابق، ص 24.

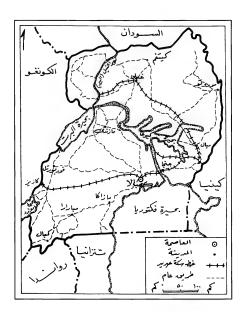


شكل رقم (5) الخريطة السياسية لشرق أفريقيا الحديثة

الصدر: محمد خميس الزوكة، جغرافية الشرق أفريقيا، دار المعرفة الجامعيةن د.ث، ص 13.

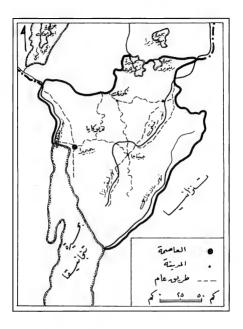


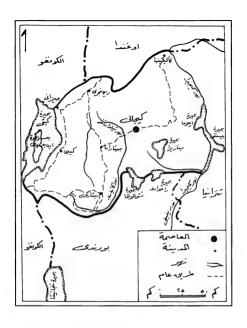
تَــُــُــُوْ انْسَيْسَــا الصدر: يوسف روكز: أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة، ط بيروت، 1986



شكل رقم (7) أ**وغـنـــد**ا

المصدر: يوسف روكز: أفريقيا السوداء، سياسة وحضارة، طبيروت، 1986





شكل رقم (9) **رونــــدا** المدر: يوسف روكز: أفريقا المبوداء. ميامة وحشارة.ط بيروت. 1986

مقدمة

يتناول هذا البحث دراسة موضوع الهنود في شرق أفريقيا البريطانية (كينيا) في الفترة من 1886–1998م. وكان لزاماً على الباحث الرجوع إلى الوراء لإلقاء الضوء على أحوال هذه المنطقة الحيوية ففي خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر أدى اكتشافي أفريقيا إلى تطلع عدد من الدول الأوروبية إلى استعمارها. وينهاية ذلك القرن فإن معظم أجزاء القارة الأفريقية وقع تحت سيطرة ثمان دول هي: البرتغال وأسبانيا. وهولندا. ويلجيكا. وإيطاليا دخلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبرالية الميدان مع شركة أفريقيا دخلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الميدان مع شركة أفريقيا الألمانية. وكلتاهما زاولت العمل لفترة من الوقت على الساحل بعقد من سلطان زنجبار. فقد ظلت معظم أجزاء القارة السوداء منذ زمن بعيد حتى مؤتمر برلين 1885/1884م تُحكُم بواسطة الملوك ورؤساء القبائل من أهلها.

وما إنَّ انتهى مؤتمر برلين حتى سارع ثالوت أوروبا القوي: إنجلترا. وفرنسا وألمانيا إلى العمل على ضم مستعمرات جديدة في أفريقيا. وأما بالنسبة لشرق أفريقيا فقد لعب الهنود نقلها معهم بعد تدفقهم إلى الشرق الأفريقي حاملين معهم عاداتهم وتقاليدهم والمعتقدات التي ورثوها عن أجدادها إلى حيث استقر بهم المقام الخاص في كينيا لأنهم اختاروا الإقامة والتركيز على الساحل الذي كان يشبه إلى حد بعيد بلادهم التي جاءوا منها لما هناك من تشابه في المناخ والتربة. ووقوع البلدين على المحيط الهندي الذي يربط بين البلد الأم (الهند) والبلد الذي جذبهم إليه (كينيا).

وساهمت الرياح الموسعية المنتظمة في تيسير انتقالهم في وقت مبكر إلى الشاطئ الأفريقي. وشارك الهنود (الطوائف التي استوطنت كينيا) وتراوحت علاقتهم بالأوروبيين والأفارقة بين الرغبة في الانتقاع بإمكانياتهم الذهنية والحرفية وخبراتهم الطويلة في مجال الاقتصاد والتجارة والملاحة وغير ذلك. والصراع الذي عانى منه الهنود من الأوروبيين والأفريقيين على السواء.

وقد احتفظ الهنود في شرق أفريقيا بعاداتهم ومعتقداتهم وأغلقوا عليهم أماكن تواجدهم مما أثار الشك حولهم. وقد احتكروا أعمال تجارة التجزئة وحققوا منها أرباحاً طائلة حولوا جزءاً كبيراً منها إلى بلادهم فزادت الشكوك من حولهم. كما أنهم قد ضنوا بالحرف التي كانوا يعملون فيها على الإفريقيين فلم يعتنوا بتعليمهم إياها. أضف إلى ذلك أنهم كانوا دائمي البحث عن مصالحهم ولم ييأسوا من طلب الشاركة في امتلاك الأراضي الزراعية المهيزة التي كانت قاصرة على الأوروبيين. ومشاركتهم في التعثيل النهابي بالمجلس التشريعي.

وظلوا طوال النصف الأول من القرن العشرين يطالبون بهذه الامتيازات وكلما حققوا فيها نصراً انتقلوا منه إلى نصر آخر ومكسب آخر. خاصة أن الحكومة الاستعمارية البريطانية كانت تسير على نهج التفرقة العنصرية. وتجنح إلى إعطاء المزايل للأوروبيين في الحكم والإدارة. ومنح الأراضي الشاسعة لهم دون غيرهم من الإفريقيين بما ينبغي عليهم أن يفعلوه لنيل استقلالهم وكانت لهم مشاركة فعالة في مساحدة الزعماء الوطنيين الذين تزعموا الثورة ضد الاستعمار البريطاني في كينياء الإ أن الفرق بين مشاركة الهنود والأفريقيين في الحركة الوطنية قد ظهر من ناحية اتباع الهنود والسلم. ومخاطبة الساسة والحكام والإلحاح في طلبهم بالحجة والنفس الطويل. بينما عمد الأفريقيون إلى أعمال العنف والثورة المسلحة.

ومع ذلك فقد كان لبعض الهنود اتجاه آخر مُخالف حيث تبدو وجهة النظر الحكوبية. تم تجنيد البعض منهم للوقوف في مواجهة الثوار الإفريقيين حيث أمكن تدريب بعض الهنود – الذين كان أغلبهم من الموظفين – للعمل في الشرطة الكينية.

أهمية البحث:

ترجع أهمية الاختيار لدراسة هذا الموضوع الهنود في شرق أفريقيا البريطانية (كينيا) في الفترة من 1886–1963م إلى عدة أسباب:

أولاً: أهمية منطقة شرق أفريقيا منذ تمكن فاسكو داجاما من اتخاذها واسطة للوصول إلى الهند بعد عبوره رأس العواصف (رأس الرجاء الصالح).

ثانياً: قادتني دراستي السابقة للحصول على درجة الماجستير في التاريخ والخاصة بالصراع البرتغالي العثماني في القرن السادس عشر في شرق أفريقيا إلى معرفة الكثير عن أخبار المنطقة، ونشاط الهنود فيها، ذلك النشاط الذي اتسع باطراد في القرنين الأخيرين التاسع عشر والعشرين.

ثالثاً: لقد وجدت منطقة أفريقيا الشرقية البريطانية منطقة هامة وحيوية وجديدة بالبحث والدراسة – بالإضافة إلى أن السكان فيها – من عرب ومستوطنين وهنود قد لعبوا دوراً خطيراً في تشكيل النطقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً. ولقد وجدت من خلال البحث أن الهنود بصفة خاصة كان لهم دور هام في تاريخ المنطقة منذ أن حكم الاستعمار البريطائي هذه المنطقة.

رابعاً: ومما دفعني أيضاً إلى التركيز على منطقة أفريقيا الشرقية البريطانية هو أن نظام حكمها للمستعمرات الأخرى. فقد اتبعت برطانيا نظام حكم غير مباشر لمستعمراتها عامة. لكن اختلف الحكم البريطاني هنا. إذ استند على الهنود الذين شجعوهم على الهجرة من الهند — دون العناصر الوطنية الأصلية بالنطقة.

خامساً: وركز البحث على (كينيا) لأنها من الأقطار التي لم تكن معروفة حتى لدى الكثيرين من المثقفين الأرروبيين. فهى لم تعرف بهذا الاسم إلا اعتباراً من عام 1920م حينما بدأت تتضح معالمها بعض الشيء. وكانت قبل ذلك التاريخ يطلق عليها (محمية شرق أفريقيا البريطانية). ولم تكن حدودها قد خططت بُعْد. مما جملها مثاراً للخلط والالتباس حتى إن البعض كان يعوفها باسم المنطقة الواقعة شرقي أوغندة. أما ابتداء من عام 1920م فصارت تعرف باسم صنعمرة ومحمية كينيا. وذلك بعد أن تم تخطيط حدودها الذي استغرق زمناً طويلاً.

سادساً: أظهر البحث أهبية دور الهنود في دفع عجلة الحياة الحديثة في المنطقة ومشاركتهم في تنميتها. هذا بالإضافة إلى اعتقادي أن القارة الأفريقية هي أرض المستقبل التي يمكن – لو أحسن استخدامها واستغلالها – أن تنتج الخير الوفير. وتعد أرض كينيا والشرق الأفريقي من أفضل بقاع أفريقيا موقعاً ومناطأ وخصوبة.

ووقع اختياري على عام 1886م كبداية لدراستي. لأن هذا تاريخ بداية تكوين شركة شرق أفريقيا البريطانية التي بدأت تتحكم في المنطقة وتفرش عليها عباءة الاستعمار البريطاني رويداً رويداً بمجموعة من الاتفاقيات والمعاهدات التي أبرمتها مع شيوخ المنطقة وحكامها المحليين الذين باتوا ألموية في أيديها. وفي عام 1895م تمكنت الحكومة البريطانية من السيطرة على المنطقة وإحكام قبضتها عليها.

واخترت عام 1963م كنهاية للبحث لأنه العام الذي كَلَلتُ فيه مساعي الأفريقيين وحركتهم الوطنية بالنجاح وتم حصولهم فيه على الاستقلال.

وقد لجأت بربطانيا — عندما استعمرت كينيا — إلى القضاء على النفوذ العربي وإحلال الهنود محلهم. مما جعل العرب على الساحل. يقومون باضطرابات كثيرة. حيث شهدت معبسة كثيراً من الاضطرابات التي قام بها العرب في الأربعينيات من القرن الحالي. كما لجأ المستوطنون البيض إلى احتكار اقتصاديات كينيا. والاستئثار بأخصب الأراضي وأجودها خاصة في منطقة الرتفعات المعتدلة المناخ. وإدخال حاصلات زراعية مثل البن والسيسال الذين يحققان له أرباحاً مائلة ما أوجد نظاماً اقتصادياً متنافضاً. حيث وجد في الإقليم ما يعرف باسم ثنائية الاقتصاد، وهذا يعني أن هناك اقتصاداً منقدماً ومتطوراً مرتبطاً بالأسواق العالمية. ولكنه حكر على المستوطنين البيض وحدهم، واقتصاداً متخلقاً بدائي جداً وقفاً على أهل البلد الأصليين، وأما الهنود فكانوا مستاءين من الامتيازات الطبقية التي تمتع بها الأوروبيون في المحمية دون أن ينالوا من هذه الامتيازات التي نتجت عنها صراعات على الساحة الكينية.

وفي خضم هذه الصراعات أخذ الهنود موالاة الأفارقة وتأليبهم على المستوطنين البيض. وهذا مما لا ثك فيه أمر يستحق الدراسة، لأنه إقليم جمع أنواعاً من العناصر والجماعات المختلفة في كل نواحي الحياة. مما شجع على ظهور الخلافات والصراعات لأن كل فئة تريد أن تكون الغالبة، لهذا جعلت بريطانيا حكمها صارماً في هذا الإقليم ولم تُبِكُن البيض من محاولاتهم الرامية إلى الاستقلال الذاتي مثلما حققه إخوانهم في روديسيا الجنوبية (زيمبابوي) حتى إن التخيلات جعلت ديلامير زعيم الأقلية البيضاء يعتقد أن مستعمرة كينيا تتجه نحو الحكم الذاتي لصالح الأوروبيين نظراً للمراحل والشواهد التي مرت بها المستعمرة وهي:

- تغيير العملة من النظام الهندي إلى النظام الإنجليزي.
- 2. إحلال القوانين الإنجليزية تدريجياً محل القوانين الهندية.
 - منح الأقلية الأوروبية حق التمثيل الانتخابى.
 - 4. إعلان كينيا مستعمرة.

ولكن إعلان المنشور الأبيض الشهير عام 1923م أبطل كل الخططات التي سعى إليها الأووبيون للغوز بكينيا كبلد خالص لهم وتحت سيطرتهم. وأشار المنشور إلى حقيقة أن الأفارقة هم أصحاب البلد الأصليين والذين يعثلون الغالبية. وهم أحق الأجناس المتصارعة على أرضهم بالسيادة الشرعية. وهذه تعد من ضعن المناورات البريطانية لسد خط الرجمة على الهنود الذين سعوا إلى استمالة الأفارقة الأصليين إلى جانبهم.

مصادر البحث ومراجعه:

على ضوء هذه المارسات شهدت كينيا عدة لجان تبحث في المسألة الهندية والمستوطنيين البيض والسكان الأصليين، لأن كل الأطراف أخذت تطالب بحقوقها الشروعة حسب ما تراه. وهذه المشاكل المتلاحقة في كينيا لفتت انتباه الكثير من الساسة البريطانيين، فكثرت الكتابات عن أحوالها، ومن هؤلاء الكتاب كان المنصف والمعتدل أحياناً والمتحيز أحياناً أخرى.

ولا شك في أن هذه الكتابات المتعددة شكلت مادة جيدة للباحث. إلى جانب أن هناك كتابات الرحالة الذين جاسوا خلال المنطقة منذ زمن. فقد كانت مرتعاً خصباً للرحالة الذين جاسوا خلال المنطقة منذ زمن. فقد كانت مرتعاً خصباً للرحالة والمغامرين الذين أسهموا في كتاباتهم عن كينيا.

وهذه المراجع توفر مادة خصبة للباحث الذي يتعرض لتاريخ كينيا ومعظم حكام كينيا تناولوا أحداثها وتاريخها في مذكراتهم ودراساتهم الخاصة، ومنهم السير آرثر هاردنج، والسير شارلز اليوت الذي يعتبر من المخططين لسياسة الاستيطان الأبيض في كينيا.

ويظهر ذلك في كتابه محمية (Africa Protectorate, London, 1905.) شرق أفريقيا البريطانية وكذلك (Africa Protectorate, London, 1905.) أستعنت بكتابات كثيرين من موظفي الحكومة الذين أخذوا في تدوين تاريخ كينيا ومنهم روز ماكروجر (كينيا من الداخل) (Koss. W. Mcgregor: Kenya) وكان يشغل مدير إدارة الأشفال العمومية (From Within London, 1986 في مجلس تشريع كينيا. وتناول قضية الصراع الهندي ألمستعمرة وكان عضواً في مجلس تشريع كينيا. وتناول قضية الصراع الهندي الأوروبي بتحليل دقيق. وكان مؤيداً لجو موكنياتاً في كفاحه العادل من أجل بلده.

وتم الاطلاع على اتجاهات المستعمرين من خلال كتاباتهم التي تعد من المصادر الرسمية. مثل لوجار صاحب المؤلف الشهير الذي يتكون من جزاين تحت عنوان. قيام إمبراطوريتنا في شرق أفريقيا (East African Empire. London. 1893) الذي كشف فيه النوايا الحقيقية للاستعمار البريطاني في القارة الأفريقية عامة وفي كينيا خاصةً.

ومعا لا شك فيه أن الباحثين الإنجليز كانت أبحاثهم وتاريخهم للاستعمار في كينيا تعتني بإبراز السياسة البريطانية والأساليب التي اتبعتها في إدارة مستعمراتها. وقد أشاد الكثيرون منهم بتلك الأساليب وذكروا إنها متشية مع رغبات المجتمعات الأفريقية. ونظراً لذلك لا بد من إيضاح الصورة التي أشاعها هؤلاء الكتاب لإظهار حكومتهم على أنها كانت تسمى لرقي هذه الشعوب وحضارتهم، وإبراز جانب الماناة التي عناها وتكبدها الشعب الأفريقي وخاصة الشعب الكيني، وأن يتم تناول هذه القضايا من زاوية علمية مجردة بعيداً عن المغالاة. على الرغم من أن هناك كتاباً أفارقة عاشوا الأحداث. إلا أنهم غلبت عليهم الناحية الثورية أن من والوطنية. لذا لا بد من إظهار الحقائق البعيدة عن الأوهام الاستعمارية التي ما وزالت تعلق في أذهان بعض الأكاديميين الأوروبيين وهذه المصادر أفادت البحث من خلال الوثائق الرسمية مثل:

- 1. دار المحفوظات العامة البريطانية P.R.O. The Public Record. Office
 - 2. وزارة المستعمرات البريطانية C.O. Colonial Office.
 - 3. وثائق وزارة الهند I.O.R India Office Records.
- بمسقط. I.O.R. بوثائق محفوظة بمكتبة وزارة الهند بلندن خاصة بمسقط.
 India Office Records Political Agency, Muscat CR15/6
- وثائق محفوظة بمكتبة وزارة الهند بلندن خاصة بالبحرين .I.O.R.
 Political Agency, Bahrain, R /15 /2
- 7. مجلة الجمعية الأفريقية الملكية والتي تصدر في لندن House of . Commons & House of Lords.

وجميعها وثائق تعبر عن حقيقة الموقف في تلك الفترة التاريخية للبحث. وكذلك تم الاطلاع على مجموعة وثائق تاريخية مختارة تخص كينيا اعتباراً من أعوام 1884–1923م قام بجمعها ج. إنش منجام G.H. Mungeam تحت عنوان (Keny - Select Historical Documents. 1884 – 1923) وهذه المجموعة لا غنى عنها لأي باحث في هذه الفترة المحددة. لأنها اعتنت بالقضية الكينية والصراع بين الهنود والمستوطنين البيض وكذلك تعرضت لمنشور ديفونشاير 1923م وهناك بعض الكتب التي تم الحصول عليها من دار الكتب المصرية ومكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة. أما مكتبة معهد البحوث والدراسات الأفريقية فقد أمدت البحث بالكثير من الكتب العربية والأجنبية والرسائل العلمية غير المنشورة والأطالس.

هذا بالإضافة إلى التقارير التي كانت تظهر الدور الذي لعبه الهنود في حياة المحمية البريطانية في الشرق الأفريقي. هذا علاوة على المراجع والمصادر العربية والدوريات والرسائل الجماعية وكذلك الأطالس. وقد اعتمد البحث على عدد كبير من المصادر الأصلية منها الوثائق غيرالمنشورة وما نشر لكن لم يستخدمه الباحثون كمادة علمية.

صعوبات البحث:

أما عن الصعوبات التي صادفها الباحث في سبيل إعداد هذه الرسالة فقد كانت عديدة يأتي في مقدمتها ندرة الكتب العربية التي تناولت الوجود الهندي في كينيا لذلك تم الاعتماد على المصادر الأجنبية مع ما يلزم تجاهها من الحيطة واتخاذ الحذر التام تجاه ما كتبه الأجانب عن المنطقة. لأن الكتاب كانوا في الغالب ينظرون للأفارقة نظرة غير سليمة. كما كانوا ينظرون النظرة للهنود ويظهر في كتابات الكثيرين من الأوروبيين التعصب لبني جلدتهم وتفسير الأحداث بما يتمشى مع وجهة النظر الأوروبية.

ومن الصعوبات كذلك التي واجهت الباحث في الحصول على الوثائق والمصادر الرسمية التي تناولت مرحلة البحث التاريخية هي تشعب الوثائق البريطانية مما تطلب جهداً كبيراً لاختيار الوثائق التي تدور حول مرحلة البحث وترجمتها إلى اللغة العربية مما تطلب جهداً ووقتاً كبيرين من الباحث.

أقسام البحث:

قسم البحث إلى تمهيد، وستة فصول. وخاتمة.

التمهيد: تناول البحث في التمهيد عن جغرافية منطقة شرق أفريقيا البريطانية وأهميتها الاستراتيجية وتكوينها من تتجانيقا ومحمية أوغندة ومستعمرة كينيا، والحدود السياسية التي استقرت في النهاية. كما أشرت إلى موقع كينيا ومساحتها، وخصائصها الطبيعية، وختمت هذه الدراسة الجغرافية بالحديث عن المناخ والإنتاج الزراعي والإشارة إلى الأنهار (نهر تانا، ونهر جبللي) التي ساعدت على وفرة الإنتاج الزراعي وثرائه، وقد استعنت في هذه الدراسة الجغرافية بعدد كبير من الخراف الجغرافية.

وفي الفصل الأول: تحدث البحث عن الهجرات الآسيوية لشرق أفريقيا والأماكن التي هاجر منها الهنود. وأشار إلى الهجرات الآسيوية بشكل عام والتي شملت الهنود والعرب وتلاقيهم في منطقة الساحل. واختلاطهم بالأفريقيين هذا الاختلاط الذي كون الشعب السواحلي. كما نود البحث إلى التجارالهنود والدوافع التي دفعتهم إلى ارتياد شرق أفريقيا ومشاركتهم في تكوين المن الإسلامية على الساحل الشرقي للقارة بالاشتراك مع العرب. ثم ختم الفصل بدراسة الظروف التي أدت إلى إذبياد تدفق الهنود على منطقة كينيا في القرن التاسع عشر خاصة في عهد السلطان سعيد بن سلطان الذي نقل بلاطه إلى زنجبار عام 1840م. وكيف تمكن الهنود (البانيان) من السيطرة على الأعمال التجارية في الساحل الكيني كله على الرغم من احتجاج العرب للمكانة التي أصبحت للهنود هناك. وختم الفصل بالحديث عن أثر افتتاح القنصلية الهريطانية في زنجبار للهنود هناك. وختم الفصل بالحديث عن أثر افتتاح القنصلية الهريطانية في زنجبار عام 1840م وازدياد توافد الهنود على المنطقة.

أما ال**فصل الثاني:** فقد خصص لدراسة العوامل التي دفعت بريطانيا إلى جلب الهنود إلى شرق أفريقيا، وتحدث الباحث عن استيطان الهنود لمنطقة كينيا وأسباب جلب بريطانيا لهم إلى المنطقة شارحاً تلك الأسباب. ثم انتقل البحث بعد ذلك الحديث عن مجموعات الهنود التي سيقت إجبارياً واختيارياً للعمل في مشروع السكك الحديدية التي ربطت المحيط الهند من شاطئ معبسة حتى أوغندة. وأشار البحث إلى القيود التي بدأت تفرض على هجرتهم بعد ازديادهم. ثم ختم الفضل بدراسة إحصائية لأعداد الهنود في كينيا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين.

أما الفصل الثالث: فقد خصص لدراسة الوضع الاجتماعي للهنود في شرق أفريقيا. فتعرض بالتفصيل لدراسة الحياة الاجتماعية لمجموعات الهنود بمذاهبهم المختلفة ومناطقهم التي كانت تؤثر في عاداتهم وتجمعاتهم بكينيا. وفصل البحث الحديث عن حياة (الخوجة) الاجتماعية واحتفالاتهم الدينية. وكذلك عن الهندوس ومساكنهم. وعادات الزواج عندهم. والأزياء التي كانوا يحرصون على ارتدائها. واحتفالهم بالمناسبات المختلفة وبعض العادات الأخرى. ولم أغفل ذكر كل ملخص جانب التعليم والأوضاع الثقافية للهنود بشرق القارة.

وفي الفصل الرامع: تعرض البحث للدور الاقتصادي للهنود في شرق أفريقيا
متحدثاً عن دورهم في تنمية الاقتصاد الكيني وكيف كانت الغلبة للعملة الهندية
(الروبية) التي ظلت سائدة طوال السنوات الأولى من الحكم الاستعماري البريطاني.
ثم تحدثت عن دورهم في الزراعة ونقلهم الأسلوب الهندي والأدوات الهندية إلى
كينيا. وألقى البحث الشوء على دورهم التجاري وعلاقاتهم التجارية بالعرب
والأفريقيين في المنطقة – موضوع البحث – وقد تم القصل بين دورهم في التجارة
الخارجية. وختم الفصل بالحديث عن الضرائب الفادحة التي فرضها البريطانيون
ورد فعل الهنوه تجاه ذلك.

وفي الفصل الخامس: درس الباحث موقف الإدارة البريطانية من الهنود في إطار المنشور الأبيض (منشور ديفونشاير) فتناول الباحث استثثار البريطانيين الأوربيين بالمناصب الكبرى وحرمان الهنود والأفريقيين منها ثم جهود الهنود ببعض هذه المناصب خاصة في الإدارة المركزية وتعثيلهم في المجلس التتغيذي، وأصبح لهم وزير في الوزارة، كما بذلوا جهوداً للحصول على عدد من المقاعد في المجلس التشريعي وقد تتبع الباحث هذه الجهود ونتائجها بالتحليل والدراسة. ودورهم في هذا المجلس. وركز الباحث اهتمامه على منشور ديفونشاير والراسيم التي صدرت والتي كان فيها بعض الإنصاف للهنود. ورد فعل الهنود والأفارقة تجاه هذا المنشور وتلك المراسيم، وختم الفصل بدراسة دور الهنود في الحكم المحلى. ومشاركتهم في مجالس المدن ومجالس البلدية.

أما الفصل السادس والأخير: فقد خصص لدراسة الصراع بين الأوروبيين والهنود وموقفهم من الحركة الوطنية. وتحدث الباحث فيه أيضاً عن الصراع بين الطرفين على أرض المرتفعات التي امتازت بالمناخ المتدل وخصوبة التربة ووفرة مياهها بعد أنَّ اتبع في تمليكها سياسة التفرقة المنصرية التي لم ترض الهنود والأفريقيين على حد سواء، ثم انتقل الباحث بعد ذلك للحديث عن مشكلة تقييد الهجرة الهندية لشرق أفريقيا ووضع العقبات في سبيلها خوفاً من ازدياد مكانة الهنود ووضعهم وسيطرتهم على المنطقة.

ثم تبع ذلك الحديث عن عزل الهنود في أحياء خاصة بهم، كذلك تعرض البحث للجان الهندية التي طالبت بحقوقها. وختم الفصل والبحث بتفصيل واف عن دور الهنود في الحركة الوطنية ومساعدتهم لزعمائها الأفريقيين أمثال هاري توكو. وجوموكنيانا، وتقديم العون لثوار محلياً وعالمياً، كما أشار البحث إلى الجانب الآخر من الهنود الذين عملوا مع الحكومة في مواجهة الثوار.

وفي الخاتمة تم إبراز أهم النتائج التي أسفر عنها البحث وما أضاف من معلومات.

شكراً: في نهاية هذا العرض لفصول البحث أود أن أشير بكل الفخر والإعزاز والتقدير والعرفان لجهود أستاذي الكريم الأستاذ الدكتور/ شوقي عطا الله الجعل الذي لم يأل جهداً في سبيل إرشادي وتوجيهي إلى ما يفيد البحث ويتري هذه الدراسة. ولكل من قدم لي العون وانساعدة في أثناء فترة الدراسة والبحث من أساتذة معهد الدراسات الأفريقية الكرام وأخص بالذكر أستاذي السيد الأستاذ الدكتور/ عبد الله عبد الرزاق إبراهيم وكيل معهد البحوث للدراسات الأفريقية وأستاذ التاريخ الحديث. كما أتقدم بجزيل الشكر والتقدير لأستاذي الدكتور/ رجب محمد عبد الحليم رئيس قسم التاريخ بالمعهد لما قدمه لي من نصح وإرشاد وتوجيه وله خير الجزاء.

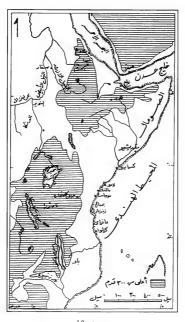
كما أتقدم بالشكر والإعزاز لأعضاء لجنة الحكم على الرسالة للجهد الذي بذلوه لإثراء العمل العلمي كذلك أتقدم بالشكر لأمناء مكتبات المعهد والجامعة الأمريكية وجامعة عين شمس وغيرها من أمناء المكتبات لتيسيرهم حصولي على المراجم الهامة التي خدمت البحث.

أجزل الله جميعاً العطاء... فهو خير المكافئ...

والله أسأل أن يوفقنا إلى علمٍ أفضلٍ وغدٍ مشرق وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

الهجرات الآسيوية لساحل شرق أفريقيا (العرب والهنود)

- الهجرات الآسيوية.
- تلاقى العناصر الثلاثة: العرب والهنود، السواحليين.
 - أنواع التجارة في القرون الإسلامية الأولى.
 - تكوين المدن الإسلامية على ساحل شرق أفريقيا.
- انتقال الهنود إلى الشرق الأفريقي (فترة التوسع الأوروبي).
 - ازدياد تدفق الهنود على منطقة كينيا في القرن 19.



شكل رقم (10) شرق وشمال شرق إفريقيا في القرن الثامن عشر المدر: جون جنن، داخل إليقيا، ج 2، إدراق وبراجمة حمن جلال العروسي. مكتبة الاجهار العدية. 1955م.

الهجرات الآسيوية:

تعد الهجرات التي عبرت من شبه الجزيرة العربية إلى بقاع عديدة أخرى في آسيا نفسها. وأفريقيا من أقدم الهجرات منذ بداية العصور التاريخية المعروفة.

ومن هذه الهجرات تلك العناصر الآسيوية التي عبرت عبر شبه جزيرة بعبا حيث نقلت الدماء والحضارة الآسيوية إلى القارة الأفريقية السوداء. وأهم من هذا وذاك تلك المؤثرات السلالية والحضارية التي انتقلت من جنوب الجزيرة العربية إلى الشرق الأفريقي.

وبعد ظهور الإسلام كان هذان الطريقان (المحيط الهندي. شبه جزيرة سينا» هما المدخلان اللذان انتشر عن طريقهما الإسلام واللغة العربية في القارة الأفريقية.

كما ساعد عامل آخر هام على هذا الاتصال بين القارتين الآسيوية والأفريقية وهو الجوار الجغرافي، حيث استقبل سكان الساحل الأفريقي خاصة شرق أفريقية عناصر وافدة من آسيا. ⁽¹⁾

وترجع العلاقات الهندية مع الشرق الأفريقي إلى عصور موغلة في القدم أيضاً، حيث قدمت من شبه القارة الهندية موجات من التجار إلى الساحل الشرقي الأفريقي جاءوا من كتش Cutch، وكيثوار Cathiwar، وجوجرات Gujura . لكن هؤلاء التجار لم تكن انتقالاتهم وحركاتهم التجارية مستمرة بصورة منتظمة إذ اتخذت رحلاتهم الطابع الموسمي.⁽²⁾

 ¹⁻⁴ محمد السيد غلاب: جغرافية العالم، الانجلو المصرية، القاهرة 1959، ص 4-5.

²⁻ بنيان سعود تركي: الجالية الهندية في شرق أفريقيا بين هاملتون والسيد سعيد (1823–1856). مجلة المؤرخ المحري، كلية الداب جامعة التامرة، العدد 13 يوليو 1994، ص11. انظر الخريطة رقم (11).

وقد استمر هذا حتى أوائل العصور الحديثة التي غير فيها الحال كما سنرى فنما بعد.

والشيء نفسه يذكر عن السفن الهندية التي كانت تعتلئ بالبضائع التي ينتجها جنوب شرق آسيا، وتتجمع في الوائئ الهندية المختلفة، وتخرج من تلك الموانئ (ارياكا – بازيجازا) وفيرهما على الساحل الشمالي الغربي للهند، وهي تحمل على السفن التجارية إلى شرق أفريقيا منتجات وتجاراب شبه القارة الهندية. (ا)

وببدو أن هبوب الرياح الوسمية بصورة منتظمة في المحيط الهندي كان سبياً حيوياً في توثيق عرى الاتصالات والعلاقات التي إزدادت بين أهالي الشواطئ الهندية وسكانها في المحيط الهندي. وبين سكان الساحل الشرقي للقارة الأفريقية . فقد كانت تلك الرياح الموسمية الجنوبية الغربية الصيفية تساعد كذلك هذه السفن على رحلة المودد. (2)

وفي الوقت الذي تعت فيه العلاقات بين شبه الجزيرة الهندية والشرق الأفريقي حدثت مجرة قبائل عربية من شبه جزيرة العرب إلى شرق أفريقيا، وتلك العلاقات لم تنقطع طوال العصور التاريخية المختلفة ولذلك انتشرت التجمعات العربية في منطقة السهل الساحلي وهذه التجمعات كونت مستعمرات أو ممالك صغيرة (على الساحل فيما بين جنوب الحبشة حتى موزمبيق) فقد قامت المدن على الساحل نفسه مثل زنجبار، وكلوا، ومقديشيو وغيرها، ولم يتمكن الإسلام – في قرونه الأولى – من التسرب عبر المناطق الساحلية إلى الداخل إلا لمسافات قليلة.

ولم يتمكن العرب أو ربما لم يرق لهم استيطان المناطق الداخلية أو استغلالها كما فعلت أوروبا بعد ذلك. إنما اقتصرت علاقاتهم بالقبائل الزنجية على المبادلات

النجزورث ل.و.هو: الأسهويون أفريقيا، ترجمة عبد الرحمن صالح، سلسلة الفكر العالمي، العدد 25، دار النسر.
 القادة 1969. بري 18

²⁻ شريلة أحمد الرئيد المؤرات الحضارية الأسيرية في شرق أفريقيا. رسالة ماجستير رفيو منشورة) أجيزت في معهد الدراسات الأفريقية جامد القلامة أضر الاجتماع، القادة 1975، من 5. وانظر: فارون عشان أبافة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحدو 1818 - 1918، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القادة 1917، من 25, 33

التجارية في منتجات كل من الطرفين. (1)

ولقد كان لاستقرار الإسلام والمسلمين في الحبشة في العقود الأولى من صدر الإسلام أثره في تسرب هذا الدين الحنيف إلى سواحل أفريقيا الشرقية حيث يمكن استنتاج ذلك معا ذكره أحد الباحثين⁽²⁾ من أن انتشار الإسلام في الصومال اعتمد على روافد ثلاثة كان من بينها هجرة المسلمين من بلاد الحبشة من منطقة أكسيوم إلى الصومال.⁽³⁾

ونظراً لتاخمة أراضي كينيا (الآد) لأراضي الحبشة والصومال يمكن لنا أن ستنتج عبور بعض الصحابة المسلمين عامة إلى الأراضي المتاخمة لها خاصة أن عوامل الجوار على اليابسة. وعلى الساحل أيضاً قائمة على امتداد طبيعي لكل منهما فلا نستبعد هذا التأثر. خاصة أن هناك عوامل طرد طبيعية تمثلت في فقر مناطق الحبشة وصعوبة الظروف الطبيعية فيها. أق وعوامل جذب على امتداد الساحل الشرقي الافريقي تمثلت في غنى مناطق (كينيا) التجارية واتصالها بالعالم الخارجي. هذا فضلاً عما ذكرناه من قدم اتصال العرب تجارياً بعنطقة الساحل الشرقي لأفريقيا عن طريق التجارة والعلاقات البشرية المختلفة الأخرى.

فقد استفاد العرب من ظواهر الرياح المساعدة. وعلمهم بالفلك. وتحديد الاتجاهات الجغرافية بالشمس والكواكب في تعميق أواصر هذه الاتصالات حيث نتج عن ذلك استقرار جاليات عربية كثيرة على سواحل البحار الشرقية عامة. وعلى سواحل أفريقها الشرقية بشكل خاص لخدمة الأغراض التجارية. بل أدى ذلك أيضاً إلى تكوين إمارات عربية في تلك المناطق الساحلية. وأدى كذلك إلى انتشار حضارة العرب ولغتهم وديانتهم عن طريق الجاليات والإمارات.

وكان من نتيجة ذلك ومحصلته ظهور أجناس ولغات وعادات جمعت

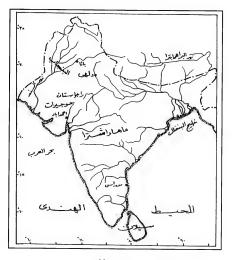
¹⁻ حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا. دار الفكر العربي. ط3. القاهرة 1986م. 70.

²⁻ أحمد برخت ماخ: وثانق عن الصومال الحبثة أريقيها . شركة الطويجي للطباعة والنشو. القاهرة من 42. 3- كانت أكسوم مدينة ملك أثبوبها وعاصمته خاصة وقت اعتقاق الأحباش المسيحية في أوائل القرن الرابع الميلادي

على عهد ملك الحيشة عيزاناً. انظر: زاهر رياض: تاريخ الهوبيا، مكتبة الأنجلو الصرية، القاهرة 1966. ص41.

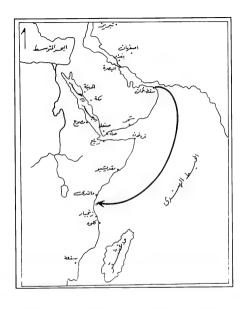
لذلك فقد ظلت العبشة متخلفة كثيراً عز جيرانها. ولم يطمع أيها أحد لصعية الوصول إلهها. وفقر مظاهرها الطبيعية. بالإضافة إلى أنها لم تكن قط مصدر إشعاع ثقافي أو حضاري. انظر: زاهر رياض: مرجع سابق. ص 14.

كثيراً من الصفات المشتركة بين العرب وأهالي البلاد الأصليين في اندماج وانصهار سلميّ دون اللجوء إلى أساليب العنف أو الشدة مما أدى في النهاية لظهور ما عرف بالشعب السواحلي، (1)



شكل رقم (11) المناطق التي هاجر منها الهنود للشرق الأفريقي

أ- فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق. ص 33.



^{شكل رقم (12)} دولة آل بو سعيد في عُمان وزنج بـــار

الصدر: عمان الامامية - من منشورات مكتب أمامة عمان بالقاهرة، ص 3

تلاقى العناصر الثلاثة: العرب، والهنود، وأفارقة الشرق:

يستطيع الباحث – من خلال ما تقدم – الخروج بنقيجة هامة وهي أن العرب كانوا أول من عرف أفريقيا الشرقية. وأول من اتصلوا بالأهالي الأفارقة المقيمين على سواحلها قبل غيرهم من الأمم المختلفة. ⁽¹⁾

وقد أعان العرب على الاضطلاع بهذا الدور الهام أنهم كانوا بشرفون على الشريان التجاري الشهير بحكم موقعهم الجغرافي الفريد. حيث كان هذا الشريان التجاري ببدأ من الصين والهند، وجزيرة الهند الشرقية، ثم يسير بحرا بمحاذاة جنوب بلاد العرب حتى مدخل البحر الأحمر، فيعبره متجهاً صوب السويس أو العقبة. ومن العقبة يتجه هذا الشريان التجاري الرئيسي إلى بلاد الشام ومنها بعباشرة إلى أوروبا عن طريق البحر المتوسط، أما بعد السويس فإن الشريان يتجه إلى الإسكندرية، ومنها إلى موائئ أوروبا حيث توزع البضائع على أسواق ومنافذ توزع بلدانها.

ولا بد أن نقرر – في هذا الصدد – أن أرض عمان وحضر موت وجنوب الجزيرة العربية من أهالي اليمن كانوا هم العمود الفقري في تحريك العملية التجارية بين أفريقيا الشرقية . وهذا الشريان التجاري العظيم الذي يعر في أغلب مسافاته بأراضي العرب ⁽²⁾

فقد أتاحت معرفة العرب بعلوم البحار والفلك والجغرافيا وحركة الرياح أن عرفوا أسرار الملاحة ليس بالمياه الجنوبية المرتبطة بالساحل العربي والأفريقي الشرقي فحسب. بل أيضاً تلك المياه التي تربطهم بالشواطئ الغربية عن الساحل الهندى وبوائيه المختلفة. وما بينهما من شواطئ وبلدان وجزر.

^{[-} يذكر جوليان أن التقود العربي قد احتفظ بسيطرته وسيادته على تجارة شرق أفويقها طوال الأنف سنة السابقة على الميلاد هيدت كانها بينزجوره نشجات الميلة يستقبات الصوال لرايترياء ويصورته بها في قوات الى موريا مع مأرب برنكة ، أو إلى طبية من طريق مينا، وادي جارسي إذك الطاقة الروبان عدواً أن مجاهم ميلوة العرب تلك إلا أن الهونائيس قد اكتشفوا ظاهرة هوب الرياح في تلك الثنافق فأنشأوا علاقات مباشرة بين أفريقها والشمال

التولي. الظر شارل أندريه جوليان: تاريخ أفريقيا. ترجمة: طلعت عوض أباطة، سلسلة الألف كتاب، نار نهضة مصر. التعادة. 1968م، عر77.

²⁻ السيد رجب حراز: أفريقيا الشرقية ولاستعمار الأوروبي. دار النهضة العربية. القاهرة 1968م ص2.

وتهيأت الغرصة بذلك لعرب الجنوب ليربطوا مصادر الإنتاج في أفريقيا الشرقية ببلاد الهند خاصة والشرق الأقصى بصورة عامة متخذين من موانئ اليمن بقطة التلاقي هذه ببلاد اليمن. كان عرب الشمال من أهالي نجد والحجاز ينقلون هذه المتاجر الشرقية كلها⁶¹ بقوافلهم البرية إلى الشام. واختاروا من أجل ذلك بعض المواقع الإستراتيجية لإقامة المحطات والمراكز التي عدت بعد ذلك مواقع تجارية هامة استفادت من مرور القوافل التجارية بهم. وأفادت في إمداد التجار ببعض احتياجاتهم السريعة.²³

وشة ملاحظة تاريخية أشار إليها أحد الكتاب ⁽³⁾. وهي أن النطاق الهضبي (الهضاب) التي تلي المناطق الساحل الشرقي (الهضاب) التي تلي المناطق الساحل الشرقي لأفريقيا قد مثلت عائقاً منع الشعوب البدوية من اختراق هذا النطاق الهضبي بالقوة والمنزو. كما فشلت الجهود التي بذلت في البداية لنشر الدين الإسلامي، ولم تنجح إلا طريقة التسرب السلمي عن طريق الهجرة البطيئة أي الاتصال التجاري. (4)

ومثلت هذه الحواجز الهضبية المتدة من الشمال إلى الجنوب حاجزاً ضخماً عزل المناطق الساحلية عن الداخل إلا انه فرض على هذه الناطق الساحلية أن تولى وجهها شطر عالم الجزيرة العربية والمحيط الهندي. وأن تتصل بهذه العوالم

63

أ- نفس المرجع السابق، ص 3.

²⁻ حسن أحمد محمود: مرجع سابق، ص 376.

³⁻ يؤكد ذلك ما أورده بأمخرمة: من أن كثيراً من أنواع التجارة الهندية كانت تباع في عدن باليمن كان من بينها عسل النحل. والنمال الهندية والغلمان الحودر – كما يذكر الجواري الحسان وغير ذلك.

انظر: يا مخرمة (مبد الله الطبيب بن عبد الله بن أحمد) تأريخ ثغر عدن. ُ ج1. مكتبة مدبولي – ط2. القاهرة 1991. ص 62 . 63 . 66 . 66.

بلغت النجارة الهندية في عدن مبلغاً عشيباً أن يذكر ابن المجاور في كتابه: تاريخ الستيسر: إن المخازن كانت تنفل سلوياً إلى الراكب التجهية إلى البقد ما يعلى قبته أكثر من مالة وخسيد أنف ميثار لكل خزائة من الخزائير. 4- بدأت الهجرة من أنها النبي (من واللها مجبوات أخرى كان أكثيراً متاثيراً مجرة بعض علماء المسلمين والتجاوراً مح شوطاً الشوى الأوليمية والشوئين الأولى والثاني بسبب الشاخلت التي حدثت بين العربين والماضيين من جهة أخرى، بالإضافة إلى الحروب الطاحنة التي حدثت في الهين بشكل شبه دائم بين عمال الخافظة وقوابهم و ما تنج من ثورات الشعب الهيني وحضر ودن ومهوة وظفر وستقط قد مؤلاء العمادا والتواب معا دفع الكثارين للهجرة إلى مناطق شرق قويقياً وأخذوا يستقرون في الدن الساحلية مثل مقديشيو وزبلة وقطرها.

انظر: أحمد برخت ماخ: مرجع سابق. ص 43.

بواسطة البحر عبر مضيق باب المندب، أو عن طريق المسالك الملاحية في المحيط الهندى.

كل ذلك أدى إلى تأثر هذه المناطق بالحياة في جزيرة العرب منذ فجر التاريخ. ونشطت علاقات تجارية واسعة بين تلك المناطق الساحلية وبين آسيا. وساعدت العوامل الطبيعية بدورها على تيسير سبل الاتصال بين هذه المناطق الساحلية بشرق أفريقيا وبين بالاد العرب والهند.

ومعنى هذا أن العوامل الطبيعية وبخاصة الرياح قد ساعدت على حمل أهالي ساحل شرق أفريقيا إلى شواطئ الهند، ثم حمل أهالي الهند إلى ساحل جزيرة العرب الجنوبي ومضيق عدن والشرق الأفريقي كذلك – ومعنى ذلك أيضاً أن تلك الهضاب (ظهير الساحل) التي أشرنا إليها – قد مثلت حاجزاً – بينما عاق الظهير المرتفع (الهضاب) في معظم الأحوال وصول تلك المؤثرات الحضارية وتغلغلها وعمقها في اتجاه الداخل. (أ)

أنواع التجارة في القرون الإسلامية الأولى:

شهدت الفترة التالية لانتشار الإسلام على الساحل الشرقي لأفريقيا ازدهار مجموعة من البضائع والأنواع المختلفة في ذلك الوقت.

وكان على رأس تلك الأنواع تجارة الذهب القادمة من إقليم الزمبيزي عبر ميناه (سوفالا). كما أن الحديد الخام يعد مادة من مواد التجارة التي كانت تتبادل حينئذ بالإضافة إلى العاج والتوابل.

أما تجارة الرقيق فقد شفلت المكانة الأولى بين أنواع التجارات العديدة وكان لها رواج وازدهار مستمر لم ينقطع حيث اعتبرت منطقة شرق أفريقيا من مناطق تصدير الرقيق إلى شبه الجزيرة العربية وغيرها من بلدان الشرق.

وقد تحسنت وازدادت التجارة في القرنين التاسع عشر والعشرين بعد أن

⁻⁻1- شريفة أحمد الرشيد: مرجع سابق ص6.

انتشرت الراكز التجارية الساحلية في لامو، وكيلوه: ومالندي، ومعبساً حيث إن الرحالة المسلم (الإدريسي) قد سجل مشاهداته وملاحظاته عن رواج هذه التجارة خاصةً تجارة الحديد في القرن الثاني عشر الميلادي، وكثرة الطلب عليه في الأسواق الهندية، كما لوحظ ازدهار تجاري واضح في القرنين الثالث عشر والرابع الميلاديين، وذلك قبل وصول البرتغاليين إلى الساحل الكيني في أواخر القرن الخامس عشر. (1)

وقد وفدت أغلب تجارة منطقة كينيا (وشرق أفريقيا عامة) عبر المحيط الهندي من الجزيرة العربية والهند والصين فكانت تصل إلى المنطقة واردات من السلع المختلفة مثل الملابس والأسلحة الحديدية التي تستقبلها المنطقة وتبادلها بصادراتها المحلية.

وقد استفاد العرب في نقل تلك التجارة بالرياح الوسمية الشمالية الشرقية التي تغير اتجاهها لتصبح شمالية غربية تصل بهم إلى جنوب الساحل الشرقي الأفريقيا . ولذلك بلاحظ أن منطقة سيادة التجارة العربية امتدت من مقديشو في الشمال إلى كلوه في الجنوب متعمقة نحو الداخل حتى قرب بحيرة فيكتوريا.

وشهدت الغترة من بداية القرن الثالث عشر حتى وصول البرتغاليين إلى الشرق الأفريقي سنة 1498م ازدهار تجارياً امتد من منطقة بنادير شمالاً وحتى سوفالا جنوباً. ويرجع ذلك الازدهار إلى رواج تجارة الذهب. بالإضافة إلى التوسع في تجارة المحيط الهندي.

ومن النتائج التي ترتبت على زيادة التبادل التجاري في المنطقة أن ازدادت الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين بلاد العرب والدول المحيطة بها²³ فقد كان لموقع جزيرة العرب الذي يتوسط طرق التجارة فيما بين شرق آسيا وشرق أفريقيا أثره إذ تعر خلالها مجموعة من السلع الغذائية والملابس القطنية. ومنتجات

أحمد سيد شحاته: الأقليات في كينيا ودورها في التنمية الاقتصادية . رسالة ماجستير (غير منشورة) أجيزت في معهد
 البحوث والدراسات الأفريقية جامعة القامرة. 1989. ص 82.

²⁻ أدت هذه الروابط إلى تكوين بعض الراكل العربية التجارية من جنسيات متعدة ويتطبق ذك على تقر عدن قبل إن حكانه تكونوا من خليط التجار المجريين والطارية. وحكان الساحل الشرقي للقارة الأفريقية والقرس والأحياش إلى جائب أطها المبنين، وفيهم أيضاً من الهذه والمستد. انظر إلى المجاور – تاريخ المتبصر – ص 54.

الحلي. والأحجار الكريمة، والورق، وجوز الطيب، والزنجبيل، والقرنفل. ويتم استيراد النحاس من جزيرة العرب إلى منطقة كنيا والشرق الأفريقي. والخيول من (ميزوبوتاميا) إلى المنطقة، في الوقت الذي تراوحت فيه السلع المذكورة بين العاج والتوابل والرقيق والذهب بالإضافة إلى الجلود وخشب الأبنوس وغير ذلك من البضائع المحلية في الشرق الأفريقي (خاصة مناطق كينيا). (أ)

وكان مينا، عدن أن هذا الثغر الاستراتيجي الهام أحد تلك المراكز العربية الهامة التي قامت بدور الوساطة. وتنظيم عملية التجارة بين الشرق والغرب، وبين الشرق والشرق أيضاً، حيث كانت السفن العديدة تأتي إلى عدن من شتى البقاع خاصة من موانئ الساحل الشرقي لأفريقيا مثل زيلغ، وبربرة، وسوفالا، وكيلود، وموزمييق، وممسة. وعلى قعتها المواد الغذائية، والكثير من سبائك الذهب والفشة، وقد كان يكثر بها مراكب وسفن موانئ ساحل الهند الغربي مثل ديو. وقاليقوط، وكذلك موانئ وسواحل جزر الهند الشرقية حتى جزيرة ملقا، أن

وقد حدثتا الرحالة المعروف بابن بطوطة عن مشاهداته في ثغر عدن. ووصفه لنا فكان من جملة ما ذكره عنه: (.......... هي مرسى أهل الهند تأتي إليها المراكب العظيمة من كينايت، وتأنه، وكولم، وقاليقوط، وفند رانيه، والشاليات، ومنجرور، وفاكنور. وهنور، وسندابور، وغيرها، وتجار الهند ساكنون بها، وتجار مصر أيضاً.⁽¹⁾

ويمكن لنا استنتاج هام من خلال مقولته حسب مشاهداته (وتجار الهند ساكنون بها) أنه كانت هناك جاليات هندية أخذت تستوطن ميناه ومدينة عدن استقرت بها هذه الجاليات التي خلفتها العمليات التجارية والاتصال المستمر بين السواحل العربية، والسواحل الهندية المختلفة، بالإضافة إلى ما يحدث نقيجة لذلك من تزواج وتصاهر، واندماج بين أهالي المنطقتين.

 ¹⁻ أحمد سيد شحاته، مصدر سابق ص 84–86.

²⁻ انظر: بامخرمة، مصدر سابق، ص4-7.

³⁻ فاروق عثمان أباظة: مرجع سابق، ص29.

⁴⁻ ابن بطوطة (محمد عبد الله بن إبراهيم اللواتي الطنجى) تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. دار الحداثة، بيروت 1985. ص251.

ويتحدث أيضاً ابن بطوطة عن أهل عدن فيذكر إنهم كانوا « ما بين تجار وحمالين وصيادين للسمك. وللتجار منهم أهوال عريضة. وربما يكون لأحدهم المركب العظيم بجميع ما فيه لا يشاركه فيه غيرد لسعة ما بين يديه من الأموال. ولهم في ذلك تفاخر ومباهاة «.

كما يعقد ابن بطوطة مقارنة حيث وجد شبهاً في طقوس وطريقة تناول الطعام. وانتظام كل فرد مكانه دون الجلوس في مكان غيره في كل من البلاد الهينية والبلاد الهندية التي زارها، ولا يدري أكان الانتقال في هذه العادات من اليمن للهند أم من الهند إلى الهين. (1)

والذي يهمنا في هذا المقام هو انتقال التأثير بين العرب والهنود في التعاملات الاجتماعية المختلفة الذي نتج من شدة الاختلاط والتعارف المستمر عبر طرق التجارة في الهنن وفي الشرق الأفريقي . وكذلك عن طريق الاختلاط في مشاعر المسلمين المقدسة في الحج والعمرة بالحجاز كذلك.

تكوين المدن الإسلامية على ساحل شرق أفريقيا:

سبق أن أشرنا إلى أن الهجرات العربية من شبه الجزيرة إلى الساحل الشرقي الأفريقيا أدت إلى تأسيس وانتعاش الدن المختلفة على طول هذا الساحل، بل أخذت المدن تتسع، ويتسع نفوذها حتى كون البعض منها ممالك ذاع صيتها، وحققت شهرة عالمية في مجال التجارة والثراء، ورغد العيش الذي ظهر على سكان هذه البلاد بعد اختلاط العرب بهم.

وفي القرن العاشر الميلادي وفدت هجرات عربية أخرى إلى الساحل الشرقي وأسموا أول مدن أو مراكز حقيقية للتجارة في التاريخ – على ما يذكر المؤرخون والرحالة الذين شاهدوا ما كانت عليه تلك الدن والمراكز من ازدهار ونمو دائم.

¹⁻ نفس المدر السابق. ص 250.

وتعد مدينة مقديشيو⁽¹⁾ من أوائل تلك المدن التي أسست على ساحل البنادر ثم جاءت بعدها مدينة براوة على الساحل نفسه.

وفي أواخر القرن العاشر الميلادي حذت مجموعة كبيرة من الغرس الذين من أهل شيراز حذو العرب، حيث هاجروا إلى القسم الجنوبي من الساحل شرقي لأفريقيا واستقروا فيه.

ويذكر في هجرة هؤلاء أن أحد أولاد ملك شيراز واسمه علي قد انطلق مبحراً من هرمز مع أولاده الستة على متن سفينتين قاصداً الجزء الجنوبي من ساحل شرق أفريقية. حيث قاموا هناك بإنشاء مدينة كلوة⁽²⁾ في حوالي سنة 975م. تلك المدينة التي أصبحت فيما بعد عاصمة لأول وأكبر دولة سواحلية في أفريقية الشرقية

آحد ذكرها باقرت الحموي في معجمه بأنها مدينة في بلاد الزنج في جنوب اليمن في بر البربر في وسط بلادهم. وهو لا
يتصد بربر المغرب أنما يقصد أن هؤلاء وهؤلاء سود. ويشبه أهلها أيضاً بالأحباش إلا أنه يجعلهم جنساً يتوسط بين
 الحبش والزنوج.

ويشيف الحموري عنها بانها: مدينة على ساحل البحر. ويتحدث عن أطلها أبضاً بأن كلهم (أغلبهم) غرباء ليسوا يسودان ولا ملك لهم أضا يدير أمورهم التقدمون على اصطلاح لهم، وهذا دليل على وفود العرب والهذور الهمه بأعداد غالبة على أطلها كما يتحدث عن التجارة والتجار فيها فيذكر: إذا قصدهم التاجر لا بدله من أن ينزل على واحد منهم ويستم ويستم بدفيق يوم بالمراح، هذا أكثر أمتعتهم وقد يكون عقدهم عنه ولاستجد بدفيق بالهم،

انظر: ياقوت الحموي الرومي (البغدادي) معجم البلدان، ج5، دار الصياد، بيروت، د.ت. ص173.

²⁻ كلوة: قام يتأسيس هذه الليئة على بن الحسن بن علي وابن أمير شيراز ومع أبناؤه الستة في النصف الثاني من القرن الحادي عشر اليلادي وبنوهناك القلاع والحصون واتخذوها عاصمة للكهم.

انظر: محمد عبدالله اللقبوة: انتشار الإسلام في شرق أفريقيا. ص 189. انتظر: ترمنجهام: الإسلام في شرق أفريقها، ترجمة وتعليق محمد عاطف. مواجعة محمد فؤاد شيل. القاهوة 1973. من 1–12.

عرفت في التاريخ باسم دولة الزنج.(أ)

وفي القرون التالية أخذت المن العربية تنتشر على طول الساحل حيث برزت في خلال القرنين الثاني عشر والثالث عشر الميلاديين مدن جديدية كان على رأسها مدينة كلفى Fiilik أو ملندي Malindi⁽²⁾، ومعيسة Mombasa وبات Pate (أوبتى)، ولامو Lamu.

وتجدر الإشارة إلى أن كل مدينة من تلك المدن كانت تعمد إلى أن تستقل استقلالاً تناماً بشئونها الداخلية من حيث رعاية سكانها فيما بينهم والقيام بشئون التجارة مع جيرانها من المدن والمالك الأخرى سواء أكانت في داخل أفريقيا نفسها أو من خارج المنطقة (من العرب والهنود وغيرهم) مما حدا بالمؤرخين إلى إيراد وجه الشبه بينها وبين (دول المدن City States) التي ذكرت قديماً في التاريخ اليوناني القديم. (3)

ولم يقتصر أمر الانتقال على العرب من الجزيرة العربية إلى شرق أفريقية

أ- يبدو أن ثلا الدولة قد يلعت من الاتساء والقوة شائاً عليماً إذ يلكن السودي أن الزنج قد قضوا الخليج التفصل من أعلى الطبق بصب إلى يحب والذي وسكنوا أي نطقت، واتصلت سناكتها إلى يلاد مثلاثاً. وهي أقاسي يلاد الزنج وتعتبر بلاد سقالة - كما يلكن الساموي الذي يصف أرضها بأنها كثيرة الأهب. كثيرة المجالب، وخمية ودرجة تسمى بلاد سقالة - كما يلكن السودي الذي يصف أرضها بأنها كثيرة الأهب. كثيرة المجالب، وخمية ودرجة حراتها عديدة رقد التخفية الزنج عاصمة للكهم وجعلوا عليهم ملكا سود وقلسي. وقد حدد السودي سناطلهم ابتداء من حد الخليج التشعب من أمالي التيل إلى يلادهم سفالة والواق وإلى يسافة قرما ينحو سيمنانة فرسة في الطول الورض عبارة عن أوجوة وجيال وربال.

انظر: المسعودي (علي بن الحسين بن علي) : مروج الذهب ومعادن الجوهر، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ج2، بيروت 1987م، ص 5–7 وتجدر الإشارة إلى أن منطقة الواق واق التي أشار إليها المقمود بها الساحل الجنوبي من موزمبيق.

انظر: أحمد نجم الدين فليجة: مرجّع سابق . ص 21.

وقد بلغت دولة النائج أوج قوتها في عهد ثاني سلاطينها سليمان بن علي الذي وسع مناطق نفوذه وسط سيطرته على مناجم الذهب في سفالة Solala وزنجبار Zangibar وما فيه Mafia وجزر الكومورو Comoro Islands. انظر: السيد رجب خراز: مرجع سابق. من 4-5.

2- مالدي: إحدى الجزر الهامة التي يتألف منها أرخييل لانو Lamu, رهي لانو ومالندي ويات. وتفسل كلاً منها عن الأراضي الساحلية قارات خيفة . وون المروف أن منظم أضالي الأرخييل يجمور إلى أصل قارسي , وما والت يتها ما مباية والربية الطواز تشدد إلى اليوم في الجزر الشاكل أوقد عرف تاريخ مالندي من الوثائق التاريخية التي لم يمن شابع الإ القليل . كما أنه لم يحدث في كشف أثري يها . كان المينة الحالية ينيت فوق يقايا مبايي المينة القديمة ومن المختل أن طالدي تأسمت في القرن الثالث عقد البلادي.

انظر: Morgan (W.T.W.): East Africa, London 1973. P. 119.

3- السيد/ رجب حراز: مرجع سابق، ص4.

69

بل انتقل الأفريقيون أنفسهم بواسطة السفن العربية إلى جزيرة العرب. حتى أننا نلاحظ إلى اليوم آثار ترحيبهم بهذه الثقافة العربية الوافدة عليهم.

ويلاحظ أيضاً أن انتقالهم إلى بالاد العرب لم يكن قاصراً على طريق تجارة العبيد. بل كان ترحالهم إلى هناك بمحض إرادتهم ورغبتهم ما عدا بعض الحالات النادرة. والدليل على ذلك أنه لم يسجل أي عداء واقع بين العرب والأفارقة بسبب تجارة الرقيق. حيث إن هؤلاء الأفريقيين لم يجدوا أفضل من الثقافة العربية. وحاولوا الاستفادة من المعاملة الحسنة التي كانوا يلقونها من العرب المسلمين أن فضلاً عن انتقال الأعداد الكبيرة منهم – فيما نعلم – ضمن عملية تجار الرقيق التي كان يتم تبادلها بين الأسواق المختلفة في بلاد العرب والهند والشرق الأفريقي.

انتقال الهنود إلى الشرق الأفريقي (فترة التوسع الأوروبي):

يقرر بعض الجغرافيين²⁵ أن أحد العوامل التي شجعت وحفزت الهنود على الهجرة والإقامة في جزر وسهول شرق أفريقية الساحلية هو تشابه أحوال البيئة في كل من المنطقتين بين موطنهم الأصلي في شبه القارة الهندية. وسهول الساحل الشرقي للقارة الأفريقية خاصة في مجالي المناخ والنبات حيث يظهر فيهما تشابها ملحوظًا

هذا فضلاً عن الجوار الجغرافي بين القارتين – آسيا وأفريقيا – الذي جعل الاتصال. وكذلك التأثير الحضاري بين سكان المنطقتين أمراً ميسراً كما أن امتداد السهول الساحلية على طول ساحل أفريقيا الشرقي. ومن الخلف ترتفع المرتفعات هضاباً أو جبالاً من الشمال إلى الجنوب على هيئة حاجز ضخم – جمل المناطق الساحلية في عزلة عن الداخل. ومن ثم وجهت هذه المناطق وجهة شرقية نحو عالم الجزيرة العربية والمحيط الهندي. ومن ثم تأثرت هذه المناطق بالمؤثرات الحضارية الآسيوية. (3)

¹⁻ أحمد نجم الدين فليحة: مرجع سابق. ص 27-29.

²⁻ شريف أحمد الرشيد: مرجع سابق ص 10.

³⁻ نفس المرجع السابق . ص 13.

وفي الوقت الذي مثل العرب فيه الطبقة الأرستقراطية في مدن شرق أفريقيا وكونوا زعامات ساحلية كان إلى جانبهم مجموعات من الهنود هؤلاء الذين ركزوا أمالهم على امتلاك الحوانيت. والميارفة وعمليات السمسرة حيث حاول هؤلاء الهنود أن يحلوا محل سادتهم العرب في ميادين الأعمال المختلفة. وبالفعل بدأت طبقة من المولدين الذين يديئون بالإسلام، ويتحدثون خليطاً من اللغات المختلفة - في احتلال بعض المراكز ذات الأهمية في تلك المدن الساحلية من ساحل شرق افريقيا.

وفي هذه المدن الساحلية أيضاً عمل الهنود خاصة العبيد منهم كخدم وحمالين وجنود في تلك المدن التي كانت كل مدينة منها تعيش حياة مستقلة عن غيرها⁽¹⁾ ويبدو أن هؤلاء العبيد كانوا يجلبو في ركاب التجار الهنود الذين زادت اتصالاتهم واستبطانهم لمدن شرق أفريقيا فظل البعض منهم يمارس الأعمال التي ذكرناها.

وفي الوقت الذي نزل فيه الاستعمار البرتغالي إلى مدن وسواحل شرق أفريقيا ابتداء من سنة 1498م – كان هناك انتحاش للتجارة في تلك المدن التي قويت صلاتها بالهند وبلاد فارس أيضاً، مما دفع إلى هجرة أعداد كبيرة من الهنود لاستيطان الموانئ الساحلية في مناطق كسمايو، ومالندي، ومعبسة، وبعبا. وزنجبار، وكلوة.

وقد عمل البرتغاليون على القضاء على هذا النشاط والازدهار التجاري. وقد أشاد الملاح البرتغالي فاسكوا داجاما Vasco Dagma والرحالة البرتغالي دورات باربوسا Durate Barbosa باربوسا Durate Barbosa بالحضارة العربية في ساحل شرق أفريقيا، وما فيها من مدن ومجتمعات متحضرة أن بعد أن تمكنوا من فرض سيطرتهم على المحيط الهندي (أن وانتزاع السيادة التجارية من العرب، والهنود على السواء، مما أدى

71

¹⁻ شارل أندريه جوليان: مرجع سابق . ص 78.

²⁻ The Book of Durate Barbosa, Edited by M.I. Dames, 1918, Col. 1, P.P. 14, 21.
8- نكر فاسكودي جاما بعد مروره عني سواحل شوق أفويقيا بأنه قد وجد العديد من التجار الهنود من طائفة الهندوس

ستقرين بموائن أفريقية الشرقية. انظر: بنبات مسعود تركي: الجالية الهندية في شرق أفريقيا. مجلة المؤرخ المسري. العدد 13. يوليو 1994م. - 20 ا

في النهاية إلى الدمار الذي لحق بالعديد من المدن الساحلية⁽¹⁾. والتجارة الهندية أَنضًاً ⁽²⁾

ويبدو أن استقرار الهنود في تلك الفترة قد اقتصر على طول الساحل في المدن الكبرى فقط إذ كان هناك بعض التوتر في البداية فيما بين التجار الهنود.

والسكان المحليين من عرب وسواحليين. وربعا قد وضعت بعض العراقيل أمام هؤلاء التجار الهنود⁽⁵⁾. كما أن السماح لهم بالبقاء والاستقرار كان يتم في الغالب في الموسمية⁽⁶⁾. ولذلك نستطيع القول بأنه باستثناء الهنود الذين استوطنوا المدن الكبرى وعاشوا فيها فقد كانت مناك إقامة موسعية لبعض الهنود في المناطق الأخرى والبلدان الساحلية الأقل أهمية. وما إن نجح البرتغاليون في بسط سيطرتهم على سواحل أفريقيا الشرقية حتى بادروا باحتكار تجارة هذا الساحل. ومحاولة عزل الداخل عنه – تلك السياسة التي أضعفت الحركة التجارية وأدت إلى كسادها.

بيد أن البرتغاليين لم يغفلوا إمكانات الهنود وأنشطتهم فلجأوا إلى استثمار هذه الإمكانات والاستمانة بهم كمحاسبين وأصحاب بنوك في عمليات الصرافة المقدة التي برع فيها هؤلاء الهنود. ⁽⁵⁾

ويؤكد على ما سبق أيضاً ما ذكره ترمنجهام⁶⁰ من أن فترة وصول البرتغاليين في أواخر القرن الخامس عشر الميلادي إلى المن الساحلية وجزرها في شرق أفريقيا كانت هناك محلات تجارية غنية بالبضائع يملكها هنود من جيزورات Gujerat وكوتشي Cutch وغيرهما. وهؤلاء الهنود كانوا يبادلون بضائعهم التي يجلبونها

وأسعارها، وهذه أمور طبيعية تحدث في كل مكان وزمان.

¹⁻ وقد أشار إلى ذلك المؤرخ اليمني بالمخرمة بقول، عن أحداث سنة 908هـ / 1502م: وفي هذه السنة ظهوت مراكب الفرتج في البحر بطريق الهند وهومز وتلك النواحي. وأخذوا نحو سبعة مراكب. وتشاو أطها وأسروا بعشهم. انظر: بالمخرمة- البحر الأحمر والمحاولات البرنشائية الأولى للسيطرة عليه- 97 وما يعدها.

²⁻ أحمد سيد شحاته: مرجع سابق. ص 100. 3- قد تكون هذه العراقيل بسبب ما يحدث كثيراً بين التجار فيما بينهم من تنافس. واختلاف على نوع البضاعة

 ⁴⁻ بنيان سعود تركي: مرجع سابق ص 14.
 5- نفس الرجع السابق ص 14.

 ⁻ ميشر، ترينجهام: الإسلام في شرق أفريقيا، ترجمة محمد عاطف النواوي، مكتبة الأنجلو المحرية، ط1، القامرة 1972م. م 25. 35.

من الهند وغيرها بالعاج وعظم السلحفاة. وغيرها من المنتجات المحلية التي كانت تنتج في الداخل الأفريقي.

كانت المزروعات في تلك المنطقة هي أشجار جوز الهند¹⁾ التي تستخدم أليافها في صناعة الحيال بالإضافة إلى زراعة البرتقال، وغيره من الموالم، وقصب السكر والسمسم والأرز.

ازدياد توافد الهنود على منطقة كينيا في القرن الـ19:

أخذ التوافد الهندي على الشاطئ الأفريقيا شكلاً جديداً منذ أوائل القرن الدول فقد بدأ الهنود أكثر استقراراً وتنظيماً خاصة منذ عهد السلطان سعيد ابن سلطان "عبد أن تمكن من إخضاع قبيلة المزروعي Mazrui العربية (ق ولم يصيطر عليها نهائياً إلا في عام 1838م، ولم يكتف بذلك بل قام بنقل بلاطه إلى زنجبار عام 1840م، واتخذها مركزاً لنشاطه وعاصمة لشطري بلاده. وفرض بذلك سيطرته على مناطق الساحل وعين عنه نواباً في الدن الرئيسية، بينما ظلت تلك المدن تتمتع بالحكم الذاتي مع تأدية جزء من حصيلة الرسوم الجمركية تدفع

73

⁻1 كانت تلك الأشجار تسمى أشجار التارجيل، وقد سميت يجوز الهند لأنها كانت تجلب من بلاد الهند إضافة إلى الا مانت المائة ال

²⁻ ولد السيد لسجيد بن سلطان آل بو سهيدي. في مقاطعة سائل النابعة فسان مام 1024 و 1789 وتوفي أبو و بل يتمد صوره الثانية عشرة. ويبعدنا فيره التفكان والخلافي بين أسرته على توفي السلقة. وطوال الكثيريات بالأواما الاستثنار بالحكم إلا أن الرحم فلس بدر بن سيف والذي طح في السلطانية ودانت له البلاد عام 1221 م 1806م بد أن خلاف بد أن خلاف من تلوز عدى ناطقة. وفي بد أن خلاف من تلوز عدى ناطقة. وفي هذا السيد الجيائي في الدون حال بلاوج من من من المساطقة وطي بقية التفاطعات التابي للسلفة. وفي هذا السيد الجيائي في الدون حال بروج من من المساطقة على المساطقة على المساطقة من من من جما من المساطقة من من من جما من المساطقة مؤكنوريات وفق في زنجيار التي أختارها وظنا أله، وشريحه موجود يناش الشوائي بين دار الجنازيات والدار المروقة بهنشر المناطقة بينشر المساطقة بينشر المناطقة بينشر على المساطقة بينشر المناطقة المن

Hicke, E.: Zur Geschichte des Deutschen Handels Mit Ostafrika, das Hamburgizche Handels WM. O Swald & Co., Teil 1 C 1831-1870), Hamburg. 1939, PP. 66 - 70.

للسلطان (أ. هذه الرسوم التي خفضها السلطان وجعلها لا تتجاوز نسبة 5 % على الواردات التي ترد إلى معتلكاته الأفريقية (أد) في هذه الفترة. ومنذ مطلع القرن التاسع عشر حاولت بريطانية إدخال شرق أفريقيا ضمن مناطق نفوذها انقاء لمغبة وقوع المنطقة تحت سيطرتها البحرية على المحيط الهندي. بالإضافة على تأمين وحماية المصالح التجارية لرعاياها الهنود في الشرق الأفريقي هؤلاء الذين كانوا يسيطرون على أغلب تجارة زنجبار وفي الوقت نفسه سعى السلطان سعيد للانتفاع من مركز بريطانيا القوى حيث أخذ يوطد صداقته معها رغبة منه لحماية أملاكه ضد أي هجوم يقع عليها ومعاونته أيضاً في القضاء على أية انقلابات أو ثورات داخلية. ووجدت بريطانيا في ذلك بغيتها ووجدتها فرصة سانحة لأن من صالحها الحصول على حليف قوى مثل السلطان سعيد في المنطقة.

وأمام هذه الرغية والصالح المشتركة عقدت معاهدة تجارية بين بريطانيا والسلطان سعيد سنة 1839 تلك المعاهدة التي أقرت مبدأ حرية التجارة والإقامة والانتقال لرعايا الطرفين في كل من بلادهما. كما نصت المادة الثانية على منح الرعايا البريطانيين حق شراء وبيع وتأجير المساكن في ممتلكات السلطان سعيد. كما نصت على تعتع الدولتين بحق الدولة الأكثر رعاية في منطقة الدولة الأخرى (ف) وكانت هذه الظروف ملائمة أكثر من غيرها لنجاح الهنود في توسيع ممتلكاتهم وتجارتهم واستقرارهم في شرق أفريقيا. فقد كان التجار الهنود – سواء من المسلمين أم الهندوس يعرفون في أفريقيا الشرقية باسم طائفة البانيان banyani.

وقد اشتغلوا كوسطاء بين التجار الأوروبيين وبين أهالي المنطقة في الساحل. ليس هذا فحسب ولكنهم كانوا كذلك من صغار رجال الأعمال الرأسماليين والرابين. واستثمروا أموالهم ووظفوها في المشروعات التجارية. وكذلك في أعمال الرهن على ممتلكات العرب العقارية. وهذه الأخيرة كانت من الأمور المألوفة في شرق أفريقيا

¹⁻ سبنسر، ترمنجهام: مرجع سايق، ص 79.

²⁻ Hicke, E,: Op. Cit., V. 1, PP. 64 - 69.

³⁻ محي الدين محدد سليمان: الاستعمار البريطاني في كينيا، ص 1.

⁴⁻ كلمة بانبان من الكلمة الهندوستانية Bonia ومعناها تاجر. وتطلق على كل التجار الهنود. انظر: راشد البراوي. مستقبل كينيا أفريقية الشرقية. القاهرة. 1961. ص 16.

حيث كان العرب يرهنون بعض ممتلكاتهم للهنود في مقابل الحصول على القروض الهندية اللازمة لتمويل أنشطتهم التجارية وغيرها في داخل القارة الأفريقية.

وبمرور الوقت استطاع الهنود (البانيان) السيطرة على الأعمال التجارية في الساحل كله نظراً لأن العرب كانت تعوزهم المهارة الكافية في الأعمال المالية والحسابية معا دفع العرب إلى الشكوى من مزاحمة هؤلاء الهنود لهم في أعمالهم وتكوين ثروات ضخمة على حسابهم. وقدموا هذه الشكاوي للسلطان سعيد الذي تجاهلها ولم يلتقت إليها تقرباً من بريطانيا. وربعا أيضاً من أجل الالتزام بالمعاهدة التي أبرمت بينه وبين البريطانيين فاستمر في تشجيعه وترحيبه بالهنود حتى إنه كان يعمد إلى إسناد المناصب الكبرى في السلطنة إليهم خاصة ذوي الخبرة من الهنود الهندوس في الأعمال المالية والحسابية ولا سيما مهمة تحصيل الرسوم الجمركية في موانئ الساحل الشرقي الأفريقي.

وتجدر الإشارة إلى أن الهنود ظلوا إلى أواخر القرن التاسع عشر يتولون منصب ملتزم الجمارك في سلطنة زنجبار دون منازع وادي ذلك إلى ارتباط المسالح البريطانية في ساحل أفريقيا الشرقي بتوافد الهنود إليه بأعداد كبيرة واستقرارهم وإقامتهم فيه إقامة دائمة ساعدهم فيها تلك العلاقات الوطيدة التي حافظ عليها السلطان سعيد مع حكومة (بومباي) وحرصه على فتح أبواب أفريقيا الشرقية على مصراعيها لاستقبال التجار الهنود والاحتفاء بهم نظراً لأنهم من الرعايا البريطانيين (أ).

ويستطيع الباحث استنتاج مدى ما وصلت إليه حالة التجارة ورواجها في الشرق الأفريقي خاصة في أواخر عهد السلطان سعيد من خلال ما يذكره البعض من أن كثيراً من الهندوس أخذوا يهجرون مواقعهم في جنوب الجزيرة العربية وينقلون نشاطهم إلى شرق أفريقيا²¹، فقد اهتم السلطان سعيد بتنشيط وتسهيل التجارة. وسعى إلى أن تصبح زنجبار أهم مركز تجاري في الشرق الإفريقي كله. فاستقدم إليها التجار الأجانب من كل مكان بترحيبه بهم وحل الشكلات التي

75

¹⁻ السيد رجب حراز: مرجع سابق. ص 110-111.

²⁻ شريف أحمد الرشيد: مرجع سابق. ص 67.

قد تعترض طريقهم، وعقد عدة معاهدات تجارية مع بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.

فقد كان السلطان سعيد يدرك أن الأسواق الخارجية الهامة للقرنفل هي الولايات المتحدة الأمريكية (أ) وبريطانيا، فقد عمل تشجيع الملاك لزراعة هذا الصنف وأمر بزراعة ثلاث شجرات من القرنفل محل كل شجرة يتم قطمها من أشجار جوز الهند، وأخذ يشجع على استقدام البعثات التجارية ورجال الأعمال الغربيين وعقد معهم الماهدات التجارية، فعقد معامدة مع أمريكا عام 1832م.

ومع بريطانيا في عام 1839م (كما قدمنا) ومع فرنسا حتى يشجع رعايا تلك الدول على زيادة تعاملهم التجاري مع شرق أفريقيا²⁾.

ولم يقتصر أمر المعاهدات على تلك الدول بل استطاع السلطان سعيد أن يقيم علاقات تجارية مع البيوت المالية والمدن الألمانية.

فقد افتتح بيت «أزنالت Osnald» التجاري فرعاً له في زنجيل عام 1849م. كما وقع السلطان سعيد معاهدة تجارية أخرى مع مدن الهائزا الألمانية تالاها عقد معاهدات تالية بينها وبين التجار العرب والهنود للحصول على الصمغ والقرنفل والعاج في مقابل شراء التجار العرب والهنود في الشرق الأفريقي للآليء. والأسلاك والمصنوعات الأوروبية الأخرى اللازمة لسد احتياجات السكان هناك.

وتجدر الإشارة إلى أن التجار العرب والهنود كانوا يحصلون على تلك الأصناف بالأجل على أن تسدد بعد مرور ستة أشهر من تاريخ الاستلام. وكان السلطان يعمل على تشجيع هذه العلاقة التجارية ليحصل من جرائها على عائد جمركي كبير. (³)

وقد أدرك السلطان سعيد بحاسته القوية أن أهم الطوائف الأجنبية في شرق أفريقيا هم الهنود، هذه الجالية التي أخذ عددها يتزايد بمرور الوقت أعداد كبيرة

3- Hieke, E.: Op., Cit. V. I, PP. 64 - 70.

¹⁻ دولائد أوليڤر وجون فيج : مرجع سابق. ص 187.

²⁻ صعد زغلول عبد ربه: الاستعدار البريطاني في كينيا (رسالة ماجستير غير منشورة) معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة اللغرة، 1960، ص6-10.

من الهندوس سواء جاءوا من الهند نفسها أو من الهنود الذين كانوا يقيمون في جنوب الجزيرة العربية. ⁽¹⁾

ويذكر هولينجروث (أن السلطان سعيد كان يولي التجّار الهنود عناية فائقة خاصة أصحاب الأموال الذين كانوا يقرضون النقود لأمالي المنطقة وتجارها. ويعمل على تشجيعهم للاستقرار في شطري سلطتنه. ويلغ من ثقته بهؤلاء الهنود أنه قد أسند إليهم الأعمال المالية في حكومته إضافة إلى تعينه أحد الهنود مشرفاً ومديراً للجمارك في مدينة زنجبار). [2]

ومن الملاحظات الهامة على الماهدة التي تم إبرامها بين سعيد وبريطانيا أنها ساعدت على ازدياد الهنود وإقبالهم على الهجرة والاستيطان في شرق أفريقا حيث تضمنت تلك الماهدة عدة امتيازات للرعايا البريطانيين، فقد كان الهنود يعدون من أهم رعاياهم لأن الهند كانت من أهم المستعمرات البريطانية، ولذلك فقد أتاحت الماهدة للهنود حق الدخول والتجارة والاستعرار في كل الأراضي التي تدين بالولاء للسلطان سعيد.

وكان لهم أيضاً الحق في شراء وبيع واستئجار الأراضي للاستثمار. والنازل الساحلية مع ملاحظة استقرار أعداد أخرى قليلة منهم توغلت في الداخل. وعاشوا فيه يمارسون أنشطتهم التجارية وأعمال المصارف الختلفة. وكان بعضهم من المسلمين. والبعض الآخر من الهندوس إلا أن الغالبية العظمى كانوا من المسلمين.

وعلى الرغم من استقرا العدد الأكبر من الهنود في زنجبار إلا أن أعداد المقيمين في باقى مدن الساحل قد أخذ يتزايد باستمرار حتى إن البعض يذكر في مشاهداته في 1859م أن الهنود كانوا يقيمون في معبسة، وتانجا. وبانجاني. وبلغ عدد الهنود في شرق أفويقيا في أواخر عهد السلطان سعيد حوالي أربعة آلاف

¹⁻ شريقة أحمد الرشيد: مرجع سابق. ص 67.

²⁻ هولينجروز: مرجع سابق، ص 25.

³⁻ لم يكن السبب في ذلك كثرة عدد الوافدين من السلمين عن الهندوس بل السبب، برجع إلى أن الهندوس كانوا يفضلون العردة بعد تجميع الثورة إلى بلادهم بينما فضل الهنود المسلمون دائماً البقاء والاستقرار في شرق أفريقيا ولم يكن برجع مفهم إلا النذر الهسيو.

انظر: أحمد شاته، مرجع سابق، ص 101.

نسمة كانوا يشكلون أربعة أخماس التجار ويسيطرون على أربعة أخماس التجارة الخارجية ويجمعونها في أيديهن. (1)

كما اهتم السلطان سعيد بجلب بضع مئات من المرتزقة الهنود. وجاء بمجموعة منهم حضروا من عمان من الهنود المولدين فيها حيث كان آباؤهم قد هاجروا من الهند منذ فترة طويلة إبان القرن الثامن عشر، وعملوا من قبل كجنود مرتزقة في خدمة والد السلطان سعيد، ولذلك فقد نهج الابن منهج أبيه وزاد عليه، استخدامهم في كل من المدن الساحلية وأفاد منهم إفادة كبيرة. (أن

كما أنه كان يتخذ من الجنود الهنود خاصة من بومباي حرسه الخاص. حتى ليذكر أن حرسه لم يكن يجاوز اثنى عشر فارساً كلهم من أهل بومباي.⁽³⁾

ومنذ إنشاء القنصلية البريطانية في زنجبار عام 1840م أصبحت للهنود هيئة رسمية تحمي مصالحهم مع أن السلطان سعيد لم يترقع هذه الصفة للهنود واحتمائهم في السلطة الإنجليزية، ومن ثم فقد دار جدل ونقاش بين السلطان وهملتون Hamelton التنصل البريطاني في زنجبار – حول هذا الموضوع انتهى بتغلب وجهة النظر البريطانية بأن تكون القنصلية هي الجهة المسئولة عنهم. (4)

وفي عام 1845م اعترفت بريطانيا بأن معتلكات السلطان سعيد تعتد شمالاً حتى رأس حافون لذا شملت ساحل من تنجانيقا وكينيا والجزء الأكبر من ساحل الصومال وهذا يدل على أن مصلحة بريطانيا كانت تنفق مع مصالح السلطان سعيد خاصة في هذا الاعتراف.⁽⁵⁾

واستمرت هذه الطرق تعمل في خدمة حركة التجارة أكثر من مائة عام أخرى

الشت سيطرة البيوت التجارية الهندية بهذا الشكل طوال عبد السلطان سعيد – إلا أنه بعد وفائد دخلت عناصر جديدة منافسة شاركت الهنود في ذلك كان على رأسها الشركات الألمانية ولا سيما شركة (أوزوالد) التي شاركت في دفع التجارة الخارجية.

انظر: السيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 110.

²⁻ شرفة أحمد الرشيد : مرجع سابق. ص 68.69.

 ³⁻ محمد حسن العيدروس: السلطان سعيد والعلاقات العربية الأفريقية تاريخ بدون أبوظبي. ص 80.

⁴⁻ Burton: Vol. I. PP. 315 - 317.

⁴⁻ Burton: Vol. I. PP. 315 - 317.
5- Guillian (Charles): Documents Sur L'Histore, La geograpie et le commerce de L'Afrique Orientale Tomes 1 - III, Paris, 1850. P. 238.

تالية. وساعدت على ربط الناطق الداخلية بعناطق الساحل التي اهتمت بها الدولة العمانية خاصة في زنجبار. ومعبسة التي كان بها الميناء الشهير القديم كما تزايدت عناية الدولة بعدينة كيلوه، وتطورت في المراحل الحديثة مدينة باجامويا التي كانت تزخر بتجارة الرقيق والعلج.

وشاركت بعض الجماعات المحلية في تكملة جهود فقح التجارة وتحسين طرقها إلى الداخل مثل جماعات النيا مويزي التي تسكن جنوب فيكتوريا وشرق نتجانيقا. وبهذه المساعدات تمكن العرب من إقامة بعض المراكز التجارية الهامة في تابورا واوجيجي وغيرهما.⁽¹⁾

أما طرق انتقال الرقيق فقد كانت تنتهي عند كيلوه من ناحية، والناحية الأخرى كانت تنتهي عند مالندي. أما الطريق الرئيسي فكان ينتهي عند مدينة زنجبار. ثم تعر تلك الطرق بعدينة باجامويا، وقامت كثير من المراكز التجارية على هذه التجارة.⁽²⁾

ونتيجة لكل ما تقدم فقد نشطت حركة صادرات البضائع المحلية مثل العاج والخضراوات بالإضافة إلى عدليات واسعة في تجارة العبيد فأثرت بها مناطق عديدة من مناطق كينيا الداخلية عندما أخذت القوافل التجارية التي شارك فيها العرب والهنود تفتح طرقاً منظمة في منتصف القرن التاسع عشر.

ونخلص من ذلك إلى أن السلطان سعيد قام بتطبيق برنامج إصلاحي شعل مختلف ألوان الحياة في شرق أفريقيا خاصة فيما يتعلق بسك العملة وتنظيم عملية فرض الرسوم الجمركية . وإدخال زراعة القرنفار⁶³ ، وإنغاش حركة تجارة القوافل بالإضافة إلى عنايته واهتمامه بتشجيع الأجانب والعمل على جذب الهنود . ورؤوس أموالهم إلى سلطنته ، وقام الهنود بشراء البضائم وتحميل القوافل وتسيرها نحو

79

 ¹⁸⁷ دولاند أولفر وجون فيج: مرجع سابق، ص187.

²⁻ أحدد سيد شحاته: مرجع سابق، ص 93 وما بعدها.

⁵⁻ يشير. سعيد الغيري: في جهيئة الأخيار إلى أنه عندما انتقل السيد سعيد من عمان إلى زنجيار عام 1244هـ 1827. أرس عبد الطبي العجيم بالتبه يعنز القرنقل من (مورس) هكذا في الأحمل ولمله تحريف الورموس. ورأسود أمام يست التوثي بزنجيار عند مجيث به عام 1243هـ 1827هـ ورواية أخرى أن الذي أرسله السيد سعيد لإنبان بنر القرنقل و صالح ابن حريمل من بعض جزر الهند. تسمى علويتنوس وذلك عام 1258هـ 184م.
انظر: المهير: من 145.

الداخل حيث يغيبون نحواً من عام أو أكثر في كل مرة⁽¹⁾. حتى باتت مدينة زنجيار وميناؤها أكبر الموانئ على ساحل الشرق الأفريقي ، بل على ساحل المحيط الهندي الغربي كله . وأصبح الميناء من أكبر المستودعات للتجارة الأفرو آسيوية . والمورد الرئيسي لتصدير القرنفل إلى مختلف أنحاء العالم ، وأكبر سوق لتجارة العاج.

ومن التنظيمات الهامة التي اهتم بها السلطان سعيد تطبيقه نظاماً نقدياً يتمشى مع الواقع والصلحة التجارية له ولرعاباه، فلما كان الهنود عصب الحياة التجارية فقد استخدم النظام النقدي الخاص بهم وقدمه على سائر العملات النقدية الأخرى فاستخدم الروبية (المعلة الهندية) التي لم تستطع العملات الأخرى مجاراتها فاختفى معظمها مثل الريالات النمساوية والأسبانية والألالنية. وظلت السيادة للروبية الهندية. (2)

وترتب على هذا النشاط التجاري وفود البيوت التجارية الغربية – اندفاع الهنود بأعداد كبيرة للمشاركة في هذا الرواح التجاري في شرق أفريقيا الذي لفت أنظار الغرب وعلى رأسها أمريكا حتى اسرعوا بعقد المعاهدة تلو الأخرى ممهم. (أن

وزاد من أهمية أعمال السلطان سعيد نجاحه في تذليل الصحاب التي كانت تعترض سبيل توغل التجارة داخل القارة، وأصبح التجار يعودون إلى الساحل بمنتجات الداخل الاستوائية. ⁽⁴⁾

وأصبح هناك مثل شائع يقول: (إذا صفر شخص بالناي في زنجبار – رقص له جميع من في أفريقيا من المحيط الهندي إلى البحيرات)⁶⁵.

ونستنتج من هذا العرض، أن سلطة السيد سعيد على شرق أفريقيا، هيأت الظروف المواتية لبريطانيا للتعامل مع تجارة الساحل الشرقي ولإنشا، منطقة نفوذ بريطانيا واحدة عن طريق السيطرة على رجل واحد في المنطقة.

2- Burton: Vol. I. PP. 315 - 317.

¹⁻ دولاند أوليفر وجون فيج: مرجع سابق، ص 187.

³⁻ سعيد بن علي المغيري : مرجع سابق. ص 164.

⁴⁻ حدد حسن العدورين: مرجع سابق، صل 34. 35. 5- Great Britain Colonail Office (Central Office of Information) Introducing East Africa. (London, 1953), P. 25.

الفصل الثاني

بريطانيا تعمل على تدفق الهنود على شرق أفريقيا

- انتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية.
 - التدفق والاستيطان الهندى في كينيا.
 - أسباب جلب بريطانيا للهنود إلى كينيا.
 - الهنود والعمل في السكك الحديدية.
 - فرض القيود على هجرة الهنود إلى كينيا.
 - دراسة لأعداد الهنود في كينيا.
 - المناطق التي وفد منها الهنود.
 - مناطق تركز الهنود في الساحل الشرقى الأفريقي.



شكل رقم (13) محمية شرق إفريقيا وجيرانها المدر: غرقي الجيل: تابع كنف انهاق ارتسارها، ف.2. مفية الانجار المرية. التادة، 1980، عن 644،

يجدر بنا قبل التعرض لعملية استقدام الهنود من بلادهم بواسطة الاستعمارين البريطانين أن نتعرف على دوافع فرض بريطانيا لحمايتها على الساحل الشرقي لإفريقيا خاصة منطقة كينيا.

ققد نشطت حركة الكشوف الجغرافية في أقريقيا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظراً لأطماع أوروبا الاستعمارية في الوقت الذي كانت لبريطانيا فيه سيطرة كاملة على الهند جعلتها على مقربة معا يدور في الشرق الافريقي. وعلى صلة مباشرة بتطوراته، ومن مدن الساحل وجزائره مما مكن المغامرين ومن ألعهم سبيك وبرتون وجرائت على التغلقل في الداخل. واستطاع سبيك كشف بحيرة فيكتوريا في عام 1862م، بعد وصوله إلى شلالات ريبون Rippon Falls التي يتدفق منها أشهر أنهار الدنيا نهر النهل أل.

أثارت تلك الكشوف وغيره مطامع الأوروبيين. ودفعتهم لمحاولة التوفل في الداخل للسيطرة على قلب القارة الأفريقية، ولسنا التنافس بين كل من بريطانيا وألمانيا على الشرق الأفريقي، كما يلاحظ أيضاً تقدم بريطانيا متذرعة براية العمل الإنساني ومكافحة الرقيق²³ على الرغم من أن السفن البريطانية سبق لها العمل في تجارة الرفيق بين غرب القارة والعالم الجديد يوم كانت أمريكا مستعمرة بريطانية كبيرة.

وبعد حرب الاستقلال في أمريكا لم تكن هناك سوق رائجة لتجارة الرقيق بالنسبة لبريطانيا ونظراً لرغبتها الجامحة للتوغل في أفريقيا ومساندة المؤسسات

ا- كولين كاكيفيدس: أطلس التاريخ الأفريقي، ترجمة مختار السويفي، القاهرة د.ت. ص179.
 Wallerstein Immanual: Africa the politics of Independence, (N.Y. 1961). PP.
 11 - 26.

التجارية البريطانية في شرقها وغيرها من الجهات الأخرى في القارة – اتجهت إلى الدفاع عن الكرامة الإنسانية ومنع تجارة الرقيق. لتحتفظ بالأفريقيين ولتستغلهم بعد ذلك في الإنتاج الاقتصادي المحلى. ⁽¹⁾

وبهذا تحقق لها بسط نفوذها على الحكام الأفارقة المحليين، وقامت بدفع
عملائها وجنودها إلى قلب القارة لمحاولة السيطرة عليها، وتحطيم القوة البحرية
العربية في المحيط الهندي ليخلو لها الجناح الشرقي الأفريقي لمارسة نشاطها
الاستعماري، ودخولها في صراع مع الإمبراطورية الألمانية صاحبة شركة شرق
أفريقيا الألمانية المسيطرة على كل من تتجانيقا، ورواندا، وبورندي، معا انتهى في
النهاية إلى وضع الممتلكات الألمانية في الشرق الأفريقي تحت الحماية البريطانية
وذلك بعد نهاية الحرب العالمية الأولى بعد أن هُزِمَتُ ألمانيا في تلك الحرب. (2)
ومنشير باختصار إلى كيفية وصول عناصر شركة شرق أفريقيا الألمانية إلى الشرق

فغي عام 1870م استطاعت ألمانيا أن تصبح أكبر قوة عسكرية في أوروبا. حيث تقدمت الصناعة فيها تقدماً كبيراً وعظم إنتاجها من الصناعة اللغيلة. ونشطت تجارتها الخارجية مما جعلها تتطلع إلى مناطق استخراج المواد الخام وأسواق الاستهلاك. (⁵⁾

وشهد النصف الثاني من عام 1884م عملين خطيرين قام بهما الألمان في السياسة الأفريقية.

العامل الأول: قامت ألمانيا بدعوة الدول المهتمة بأفريقيا إلى مؤتمر يعقد في برلين لمناقشة الشئون الأفريقية، وصدرت قرارات مؤتمر برلين في فبراير 1885م، وتمت موافقة الدول المجتمعة على أسس تقسيم القارة فيما بينها، ومن أهم الأسس التي أقرتها أن احتلال أية دولة منها لأية مساحة في أفريقها لا يكون فعلياً إلا بعد إخطار الدول الموقعة على

ا- وندل فليبك تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله. مسقط 1981م، ص 140.

²⁻ عُوفي الجدل: "عَنْ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

الاتفاقية، وأن لكل من هذه الدول حق احتكار التجارة مع السكان المحليين ما دامت قد ارتبطت معهم بمعاهدة (أ¹). وبعد مؤتمر برلين بعثابة الضوء الأخضر للتسابق المحموم للسيطرة على القارة وشعوبها ومقدراتها وتحظيم الزعامات المحلية.

أما العامل الثاني: فهو وصول دكتور بيترز K. Peters وصحبه إلى زنجبار في 4 نوفمبر 1884م متخفين في زي ميكانيكية بعد أن عبروا البحر إلى الأراضي الأفريقية عند بجامويو Bagamoyo حيث أنجز بيترز أولى معاهداته مع أحد زعماء المنطقة الأفريقية في 19 نوفمبر 1884م وارتفع العلم الألماني لأول مرة في شرق أفريقا. ثم تتبع بيترز ورفاقه نهر والحي Wami وأوزيجوا وأوكامي. وقد نصت المعاهدة مع مانجونجو Mangungo وأوزيجوا وأوكامي. وقد نصت المعاهدة مع مانجونجو Mangungo سلطان مصوفير Masovero وق أوساجارا على تنازله عن جميع أراضيه وملحقاتها المدنية والعامة وحقوق سيادته عليها التي آلت إليه بالميراث الشرعي أو بطريق آخر وبصفة دائمة – للدكتور كارل بيترز معثل شركة الاستعمار الألماني. (2)

وهكذا تمكنت شركة شرق أفريقيا الألمانية من السيطرة على كل من تنجانيقا وروائدا وبورندي واستغلت خبراتها في استغلالها بعد أن حصلت على مساندة بمسارك. وسنرى أن هذه السيطرة ستنتقل إلى التاج البريطاني بعد الحرب العالمية الأولى نظراً لهزيمة الألمان في الحرب. ^{(ق}

ومن المعروف أن محمية شرق أفريقيا البريطانية كانت تدخل ضمن نطاق امتياز شركة شرق أفريقيا الأمبراطورية البريطانية والتي تكونت في عام 1886. وهي فترة بداية بحثنا، وصدر مرسوم تأسيسها في 3 سبتمبر عام 1888م.⁶⁰ وفي

¹⁻Eyck, E.: Bismarck and the German Empire, London, 1950, P. 273

²⁻ Ingham, K.: History of East Africa, London, 1930, PP. 133 - 134.

³⁻ C.O. 544 / 48. P.A.

Robinson, Ronald & Others: Africa and the Victorians. (London, 1961), P.P. 198 - 202.

الأصل كانت تسمى (جمعية شرق أفريقيا البريطانية)، والتي تكونت عقب إعلان بية: جمعيته الألمانية.

وتشمل محمية شرق أفريقيا البريطانية المنطقة الواسعة المعتدة من ممبسة على الساحل حتى بحيرة فكتوريا – إلى كينيا الحالية تقريباً – وظلت تلك المساحة تعرف باسم محمية شرق أفريقا البريطانية. مدة 25 عاماً أي طوال الفترة الواقعة بين عامي 1895–1920م إذ أعيد تسميتها وأصبحت تعرف باسم مستعمرة ومحمية كينيان اعتباراً من 23 يوليو عام 1920م (قد تولت وزارة الخارجية البريطانية منذ بادئ الأمر الإشراف على شئون المحمية. مدة عقد من الزمن من 1905م حتى 1900م ثم الحقيقة بعد ذلك لإشراف وزارة المستعمرات. من 1905م حتى 1900م في العقرة التي استغرقها إرساء دعائم المحمية. إذ تولت الإدارة البريطانية، شئون القضاء، و تحميل الضرائب والإيرادات والإشراف على الشئون العالمة، وتشغيل خط سكة حديد معيسة – أوغنده. والإشراف على الشئون العامة، ومشروعات استغلال موارد البلاد. (أن وباختصار شهدت المحمية أجهزة الحكم المعتادة التي شهدتها مستعمرات أفريقيا البريطانية متنطقة في وجود حاكم للمستعمرة يعاونه في إدارة مستعمراته مجلسان أحدهما تنفيذي والآخر تشريعي. (6)

ونتج عن ذلك استقدام أعداد كبيرة من المستوطنين البيض. معا مهد لحركة استيطان واسعة النطاق واستلزم ذلك تعليك المستوطنين لمساحات كبيرة من أجود الأراضي بمنطقة المرتفعات. وتزويدهم بالعمالة اللازمة لإدارة مزارعهم.⁶⁵

^{[-} المتعرة والحديث - اسطلاحان حلالتان شداخلان فتداخلان فكونا - حيث يحكمها البريطاليون في مورات كما مو معروف عنهم بالمنا والمنا والم

انظر: عبد العليم السيد، زاهر رياض: اطّلس الشئون الأفريقية، القاهرة 1962م. ص 245.

²⁻ C.O. 533 / 298: The Governor's Annual Report for the year 1922: 9, 460.

³⁻ C.O. 5. 33 - 37: East Africa Protectorate, Vol. XI p. 260.

⁴⁻ C.O. 5, 44 / 48: Op. Cit., P. 5.

⁵⁻ The Records of the colonial and dominion offices: Public Record office, P. 86.

انتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية:

سبقت الإشارة إلى تكوين شركة شرق أفريقيا الإمبراطورية البريطانية عام 1886م. وتولت هذه الشركة حكم المنطقة الواسعة الممتدة من ممبسة على الساحل حتى بحيرة فكتوريا وتولى إدارتها في العامين الأولين سير جورج ماكنزي Makinzi وكانت مهمة الشركة أكبر من طاقتها. فقد كان من المنتظر أن تسيطر على الظهير كله حتى البحيرات العظمى. وهناك حول منطقة منابع النيل الاستوائية – اصطدمت بريطانيا بفرنسا. واستطاعت بريطانيا باستخدام القوة تحت قيادة (لوجارد Lugard) تحطيم نفوذ المبشرين الفرنسيين وثورات الأفريقيين والعرب. واستولت على مقاليد الأمور في أوغندة.

ومن هذا النطور أصبحت المهام الوكلة للشركة أكبر من طاقتها. إذ أخذت على عاتقها القيام بعدة أمور. في عدة مجالات مختلفة. أضعفت من قواها ولم تكن الشركة مجرد مشروع تجاري⁽¹⁾ حيث كان وضع الشركة على غير القياس أو العادة فإن حجم المسئولية التي خولت لها بعوجب الميثاق الصادر عام 1888مكان كبيراً. إذ أبيح لها مزاولة أعباء الإدارة العامة. وفرض الشرائب. وممارسة العدل في المناطق التي تحت سيطرتها.⁽²⁾

والمعروف أن شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية شأنها شأن باقي الشركات الأخرى ذات البراءة في ذاك العصر. وبموجب الامتيازات والمعاهدات التي حصلت عليها من الحكام المحليين أصبحت تتمتع بسلطات واسعة في الحكم⁽³⁾. ففي شرق أفريقيا البريطاني – مثل ما في نيجيريا وجنوب ووسط أفريقيا – تم تسليم الإدارة إلى شركة ذات براءة Chartered Company وقد أسس شركة شرق أفريقيا البريطانية مجموعة من رجال الأعمال. وبناة الإمبراطورية المحترفين. حصلوا على براءة ملكية في عام 1888م وظلوا يحكمون بموجب سلطات ملكية

Morris, H.F. & Read James: The British Commonwealth, the Development of it's Laws and Constitutions Uganda, Vol. 13. Stevens & Sons. (London 1966). P.7.

²⁻ I bid. P. 9.

³⁻ Roland, Oliver: History of East Africa, PP. 393 - 394.

حتى تسلمت وزارة الخارجية مقاليد الإدارة والحكم عام 1895م. ⁽¹⁾ وطوال هذه الفترة بين عامي 1888م و1895م كان في إمكان بريطانيا أن تزاول سياساتها التي تبيح لها السيطرة على الشركة⁽²⁾ لكنها تسترت خلف الشركة عندما منحتها ميثاق المبراءة الملكي. كي تمارس نشاطها الاستعماري غير المباشر في بداية الأمر.

وبعد ذلك التاريخ قامت بتقسيم النطقة إلى وحدتين إداريتين مغضلتين. هما محمية أوغندد. ومحمية شرق أفريقيا⁽³، وقبل إعلان الحماية على هاتين المنطقتين. كانت الشركة تعاني من متاعب كثيرة. وأصبحت الشركة تدير مناطق شاسعة جداً والتي تعرف حالياً بكينيا وأوغندة. والسؤال الذي يطرح نفسه هل الشركة تستطيع أن تدير هذه الناطق الواسعة بنفسها أم لا؟

ويمكن لنا أن نستنتج الإجابة على التساؤل من إقدام بويطانيا على فرض الحماية وهو إدراك الحكومة البريطانية بعجز الشركة عن الضلوع بالمهام الموكلة إليها. مما أفضى في النهاية إلى تسليم إدارة هذه المناطق لوزارة الخارجية البريطانية.

وعليه يجب دراسة أحوال البلاد في ظل ظروف الشركة منذ تأسيسها حتى الموقف البريطانية. أي دراسة الفترة الواقعة من 1888م حتى 1895م فعندما تم تأسيس شركة شرق أفريقيا كانت الظروف والأوضاع غير مستنبة أق ولم تظهر بريطانيا – قبل تسعينات القرن الماضي – أي استعداد لاحتلال أراضي افريقيا السروقية احتلالاً مباشراً. وبالتالي وجدت في شركة شرق أفريقيا البريطانية الإمبريالية. عوضاً لتحمل المسؤلية الإمبريالية عنها وأداة لبسط النفوذ والحكم البريطاني على أراضي هذه المنطقة من القارة. دون تكليف خزانة الدولة نفقات الاحتلال. كذلك حملتها مسؤلية مكافحة تجارة الرقيق. في منطقة امتيازها بشرق أفريقيا. أو أنها رأت في هذه الشركة البديل القادر على النهوض بالمسؤليات الجسام التي حملتها إياها في تلك الفترة وتطبيق سياسة معينة في فترة مرحلية الأحداث المحلم التي حملتها إياها في تلك الفترة وتطبيق سياسة معينة في فترة مرحلية الخواهدات المحلم التي حملتها إياها في تلك الفترة وتطبيق سياسة معينة في فترة مرحلية المحلم التي حملتها إياها في تلك الفترة وتطبيق سياسة معينة في فترة مرحلية المحلم التي حملتها إياها في تلك الفترة وتطبيق سياسة معينة في فترة مرحلية الأميد

¹⁻ C.O.5 33 / 298: The Governor's Annual Report for the year 1922. P. 460.

²⁻ Morris, H.F.: Op. Cit., P. 9.

³⁻ Jeffries, Charles (Sir): The colonial office, P. 69.

⁴⁻ Lugard, F.J.: The Rise of our East African Empire, Vol. 1.

⁵⁻ I bid. P. 224

فعلى سبيل المثال قامت الشركة بدفع تعويض مالي. كأسلوب من أساليب مكافحة الرقيق. ولا شك أن هذا كلفها أعباء مالية طالما كانت تئن منها كثيراً. وقامت بالشكوى لدى المسؤلين البريطانيين، وطالبت بإمدادها بالعون والمال اللازم خاصة لاستخدامه في تحرير الرقيق. فقد قدمت الشركة مبلغ ثلاثة آلاف من الجنيهات ودفعت البعثات التبشيرية مبلغ 1400 جنيه والحكومة 800 جنيه، وحرر نتيجة لذلك الإجراء 1400 جنيه، ومنحوا وثائق التحرير. (1)

ومن الجدير بالذكر أن هناك بعض الساسة العرب من ذوي الميول الحضارية والمدنية ، ممن لم يقبلوا أي تعويض مالي ، مقابل إقدامهم على تحرير الرقيق الذي في حوزتهم . ونتج عن ذلك توفر مال كثير في يد الحكومة البريطانية ، نتيجة رفض العرب أخذ التعويضات المالية ، فقامت الحكومة البريطانية بأخذ مشورة جماعة العرب عن أحسن وسيلة للتصرف في هذه الأموال . واجمع رأيهم على إنفاقهما في مجال التعليم ، وفعلا افتتحت بهذه الأموال مدرسة في معيسة عام 1912م. (2)

ونرى أن هذا الأسلوب الإيجابي الذي اتخذته الشركة كان له الأثر الطيب على نفوس العرب وقد هداً من تحفزهم للثورة وتحين الفرص لإيجاد سبب جوهري ومباشر لكى ينقضوا على المبشرين الانجليز من كانوا يجمعون العبيد المحررين في معبسة ورابا Rabai في الوقت الذي لم يكن للشركة جندي واحد، كما أنها لم تكن تملك من وسائل التسليح التي تمكنها من درء خطر أية ثورة محتملة.⁽³⁾

وفي الحقيقة إن شركة شرق أفريقيا قد واجهت صعوبات مالية، إذ أن التدهور المالي حال دون قيامها بأعمال استثمارية مثل بناء خط سكة حديد معبسة بحيرة فكتوريا⁶⁾، لأن ما لديها من رأسمال لا يتناسب وحجم الشروعات والأعمال الكبرى التي تقطلع الشركة لتنفيذها في مناطق نفوذها لاستغلالها. الأمر الذي يعكنها من مواصلة استمرارها في هذه الجهات حيث لم يكن لديها رأسمال سوى

¹⁻ I bid. P. 224.

وانظر: شوقي الجمل: تاريخ كثف أفريقيا واستمبارها، مرجع سابق، من 985 – 959. 2- Abdul-Ela Mahmoud: Affairs of the Arabs of East Africa Prior to 1950. Jan. 1961, Societe' de Geographic D' Egypte. PP. 6 - 8.

 ³⁻ سيد رجب حراز: افريقية الشرقية والاستعمار الأوروبي، ص 623.
 4- شوقي الجمل: مرجم سابق ، ص 958.

250.000 جنيه استرليني. والذي لم يصل إلى نصف مليون إلا بعد طرح الشركة أسهمها في السوق الحرة في أغسطس عام 1889م. وأضيفت قيبتها إلى رأسمال الشركة الأصلي. لأنه لم يباع من قيمة الأسهم الطروحة سوى ما قدرت قيمته بعبلغ 250.000 جنيه من مجموع قيمة الأسهم البالغ 750.000 جنيه. (1)

ونظراً للتدهور الاقتصادي للشركة قام مجلس إدارتها في ديسمبر عام 1890 بدراسة برنامج تقشفي من أجل شخط نفقاتها، فقد تبين أن الشركة قد أكثرت من النفقات الخاصة بإرسال الحملات إلى المناطق الداخلية بشرق أفريقيا لتوفير العلومات وكتابة التقارير عن مبيعاتها التجارية والزراعية 25، وبالإضافة إلى كل هذه المتاعب المالية. قامت انجلترا بإعلان الحماية على سلطنة زنجبار في عام 1890م. مما أدى إلى حرمان الشركة من أحد مواردها الرئيسية، وهي الجمارك، ولإيجاد بديل لهذا الحرمان حاولت فرض الشرائب على المواطنين، ولكن لم تكن لديها القوة لغرض مثل هذه الشرائب، وهكذا نجدها قد أفلست اقتصادياً (3

وهذا الموقف المالي الحرج بالنسبة للشركة جعلها تتجه إلى وزارة الخارجية البريطانية بطلب لحصولها على إعانة مالية من الحكومة.. وهكذا ظهر للعيان عجز الشركة المالي بعد سنتين من تأسيسها أ⁶، حيث قامت بإنفاق مبلغ 125.000 جنية أواخر عام 1890م على أعمال الحكم والإدارة في منطقة امتيازها. وجهزت القوافل وقامت بإرسالها إلى الأقاليم الداخلية. وأقامت المحطات اللازمة لهاا⁶، بالإضافة إلى مصاريف الشركة على أعمال الإدارة في منطقة امتيازها التي بلغت 100.000 جنيه سنوياً. ولا شك أنَّ هذه المبالغ كانت تعد موهقة بالنسبة لميزانيتها التي كانت قد أنفقت ثلاثة أخماس رأسمالها حتى عام 1892م.

وبدأت الشركة في طلب القروض ذات الفوائد العالية. وتبين للمسئولين في الدوائر الرسمية في عام 1892م. أن حل مشكلة الحكم والإدارة في أفريقيا

¹⁻ سيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 623-624.

C.O. 5 33 / 37. Kenya Colony & Protectorate: Op. Cit., P. 478.
 Reush, Richard: Hisotry of East Africa. Evang. missions Verlay. London, 1954. P. 301.

⁴⁻ سيد رجب حراز: مرجع سابق. ص 624. 5- نفس الرجع السابق. ص 423-624.

الشرقية. لا يتأتي بتقديم المساعدات المالية للشركة التي تلفظ أنفاسها الأخيرة. وقام القنصل البريطاني العام بورتال Bourtal في زنجبار بمخاطبة رؤسائه يحشهم على عدم الإنفاق على الشركة حيث إنها لم تكن في وضع يمكنها من الاستمرار. وقدم النصح كذلك لوزارة الخارجية بالشروع في وضع مخططات تتعلق بساحل أفريقيا الشرقية كى تكون جاهزة للتنفيذ. (أ)

وعقب اعتزال شركة شرق أفريقيا البريطانية لأعمال الحكم والإدارة هناك. انتقد بورتال – الذي كان يقوم بأعمال القنصل العام لزنجبار أثناء مرض إيوان سميت من ابريل حتى ديسمبر عام 1889م – انتقاداً مراً سير العمل بالشركة (²⁾.

كذلك عجلت بنهاية الشركة وفاة السير ماكينون النشيط الذي كان يعتبر بطابة الأب الروحي للشركة . وبعد فقدان الشركة زعيمها أفلست نهائياً، وضاعت كل ممتلكاتها وحججها وأخذتها الحكومة البريطانية 6. ونلاحظ أن الخطوات التي سبقت إعلان الحماية على أوغندة كانت المؤشرات على نهاية أجل شركة شرق أفريقيا البريطانية واضحة، وإعلان الحماية على أوغندا عام 1894م ويعتبر إعلاناً رسمياً بموتها 19.

في ظل هذه الظورف العصيبة التي مرت بها الشركة لم تجد بدأ من أن تتفاوض من جديد مع وزارة الخارجية البريطانية حول شروط انسحابها من أوغندا وبحث قيمة التعويض الذي ستحصل عليه، فقامت الحكومة البريطانية بإرسال لجنة لفحص ودراسة أحوالها ورفعت اللجنة تقريرها. الذي أفاد أن تاريخ الشركة خلال الخمس سنوات الأخيرة والحال الذي عليه الآن. يبرهنان بجلاء إخفاق التجربة التي قامت على وضع الإدارة والتجارة في يد واحدة.⁽⁵⁾

91

أ- نفس المرجع السابق، ص 639 - 640.

²⁻ نفس المرجع السابق. ص 639 – 640.

⁴⁻ سيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 665-666. 5- راشد البراوي: مرجع سابق ص 26.

³⁻ Reush, Richard: Op. Cit., P. 301.

وبعد هذا التقرير عن أحوال الشركة استقر رأي الحكومة البريطانية على شراء حقوق الشركة وممتلكاتها في أفريقيا الشرقية وأوغندا مقابل ربع مليون جنيه. كما أعلنت الحكومة البريطانية الحماية على أوغندة في عام 1894م. (أ)

وفي العام الذي يليه طبقت بريطانيا نفس الإجراء، واستولت على باقي معتلكات شركة أفريقيا البريطانية Ibea Territory القديم لكينا وأوغندا¹⁵ وتم إعلان الحماية بالفعل في أول يوليو 1895م، وأطلق اسم محمية شرق أفريقيا رسمياً في 31 أغسطس عام 1895م، وفي اليوم نفسه. أذاع آرثر هنري هاردنج H. وسمياً في هذا النصب) نبأ فرض الحماية البريطانية، وقنصلها العام (الذي خلف بورتال دعا إليه عمال سلطان زنجبار، وبعض الوجهاء العرب والسواحيلية في معبسة. أق عام وأعلن هذا النبة فيما بعد في قسميو وويتو، وهكذا فإنه بإعلان الحماية على زنجبار البرطاني في أفريقيا الشرقية، آخر خطوة من خطوات التدرج الامبريالي الذي بدأ البريطاني في أفريقيا الشرقية، آخر خطوة من خطوات التدرج الامبريالي الذي بدأ إدبيس أمبراطورية غير رسمية أي امبراطورية تتولى شركة شرق أفريقيا البريطانية. إدارتها وحكمها بالنبابة عن حكومة لندن ويدون تحملها أية مسؤولية وتحول الأمر إليبراطورية رسمية يتولى أمركة شرق أفريقيا البريطانية. أله إلمبراطورية رسمية يتولى أمركة شرق أفريقيا البريطانية. أله إلمبراطورية رسمية يتولى أمركة البريطانية أله الإمبراطانية ألهبراطورية وسحية المؤلمة من من قبل الحكومة البريطانية. أله الإمبراطانية ألهبراطورية وسحية يتولى أمركة شرق أفريقيا البريطانية ألهبراطورية المبراطانية المبريطانية ألهبراطورية رسمية يتولى أمركة أمرة المبريطانية ألهبراطورية المبريطانية المبريطانية ألهبراطورية المبريطانية المبريطانية ألهبراطورية المبريطانية ألهبراطورية المبيطانية المبريطانية المبريطانية ألهبراطورية المبريطانية المبريطانية المبريطانية ألهبراطورية ألهبراطورية المبريطانية ألهبراطورية المبريطانية ألهبراطورية ألهبرالهبراطورية ألهبراطورية ألهب

التدفق والاستيطان الهندي في كينيا:

أدت العوامل السابقة من دخول بريطانيا بثقلها في منطقة الشرق الأفريقي وتنافس ألمانيا معها على الستعمرات إلى أن دفعت بريطانيا بأعداد كبيرة من الهنود (رعاباها) إلى منطقة كينيا وما حولها حيث أنهم أعلم رعايا بريطانيا بالمنطقة وأقربهم إلى سكانها، وشجعت بريطانيا هؤلاء الهنود على العمل في حالات الحياة المختلفة هناك.

¹⁻ راشد البراوي (دكتور) مرجع سابق. ص 26-27.

²⁻ Reush, Richard: Op. Cit., P. 302.

 ³⁻ سيد رجب حراز: مرجع سابق، ص 678-679.
 4- نفس المرجع السابق، ص 678 – 679.

ويذكر بعض المؤرخين أن من أسباب اهتمام بربطانيا بعنطقة كينيا التي
دفعت البربطانيين إلى احتلالها هو ايجاد منفذ للهنود نظراً للزيادة الكبيرة في عدد
السكان. فسعت على استيطانهم في كينيا، ولا يستطيع الباحث أن يسلم بهذه
الادعاءات لأن استيطان بضعة آلاف من الهنود في كينيا أضيف إليهم بعد ذلك
بضعة آلاف آخرين لم يخفف من اكتظاظ الهند بسكانها، وإنما الحقيقة تكدن في
جرى البربطانيين وراء مصالحهم وجلب الهنود إلى كينيا لتنفيذ سياستهم فيها
وفيما حولها، وتنفيذ مشاريعهم التي رغبوا في إنشائها، إنما هذا السبب المذكور
سابقاً قد يأتي عرضاً في ذيل الأسباب الأخرى، وقد اجتمعت مجموعة من الأسباب
الشي دفعت البربطانيين إلى اختيار الهنود دون غيرهم لتحقيق مشاريعهم في كينيا.

أسباب جلب بريطانيا الهنود إلى كينيا:

هناك كثير من الأسباب التي أدت إلى ذلك. ومن أهمها ما يلي:

 إمكانية تكوين مستعمرات هندية في شرق أفريقيا يكون من شأنها الاعتماد على بريطانيا في كل شئونها وتابعة لها لتحقيق مصالحها هناك.

2. حاجة بريطانيا إلى مجموعات كبيرة من العمالة الفنية والعمال الحرفية.

 استخدامهم في تكوين فرق من الجيش والبوليس للحفاظ على الأمن والوجود البريطاني هناك.

4. كما أن نقل الهنود إلى كينيا يدفع الأهالي الوطنيين هناك إلى تقليد الهنود في ملابسهم وعاداتهم وبعض الحرف التي يعرفونها بالإضافة إلى انصياعهم وتعودهم على الحكم الإنجليزي فيعود ذلك بالخير على بريطانيا نفسها خاصة إذا علمنا أن الشعب الكيني بخاصة والأفريقي بعامة يتوق إلى التقليد²⁵. أضف إلى ذلك أن تقليد الأفريقي للهندي في شتى مناحي الحياة يدفعه إلى أن يحذو حذوه، ويدعوه كذلك إلى تحسين حاله، وبذل الجهد لمواجهة متطلبات الحياة العصرية فيقبل

93 —

Salvador Max: La Colonisation European Au Kenya. Larose Editeur, Paris. 1938, P. 210.

²⁻ Boyd. Adrew & Rensburg Patrick Van: An Atlas of African Affairs. P. 22.

بالتالي على شراء واستخدام الصناعات البريطانية في جلبهم للهنود إلى أراضى كينيا وما حولها.⁽¹⁾

 كما أن الهنود يرضون بتقاضي أجور زهيدة تعد أقل من الأجور التي يتقاضاها ويطالب بها الأوروبيون.

6. فضلاً عن طرق الزراعة والأدوات البسيطة التي يستخدمها الهندي من حفر للآبار ونظام الري. وتسميد التربة. وغيرها من الأساليب الزراعية البدائية تواكب وتناسب الظروف الزراعية والحرف المطلوبة في كينيا.

7. ولا كان وجود الهنود يدفع الأفريقيين إلى العمل والنشاط خاصة في مجال الزراعة فقد شجمت بريطانيا الهنود على الهجرة في ظل وجود قانون الهجرة الهندي The Indian Immigration . كما بذلت السلطات البريطانية جهوداً بخصوص هؤلاء الذين تعلموا وتدربوا مع الهنود في المزارع والمحطات التجريبية والأعمال الإدارية في المكاتب والمراكز والمحطات المختلفة. (2)

ويلاحظ على عملية الاستقدام البريطاني إلى كينيا عدم اهتمامهم باستقدام العنصر الصيني. واتجاهيم بكل ثقلهم إلى استقدام الهنود دون غيرهم. ويرجع ذلك فيما يبدو إلى صعوبة لغة الصيني. فضلاً عن أنَّ عاداته وتقاليده تعد غير مألوفة وغير معروفة كذلك لدى المواطنين من الأفارقه. وفي القابل فإن سهولة اللغة الهندية ومعرفة أهالي كينيا على الكثير من مغرداتها بحكم التعامل التاريخي. وكذلك معرفة الهنود بالعربية التي يعرفها كثير من أهالي الساحل قد سهلت من أمر استقدام الهندي الذي يساعد على بقاء حكومة مستقرة في كينيا وما حولها. (أن

كما أن بريطانيا أخذت تستقدم الآلاف من الهنود للعمل في مشروعات التنمية خاصة في المرحلة الأونى من قيام محمية شرق أفريقيا البريطانية في يوليو من عام 1895م.

I- Lugard - Op., Cit. P. 489.

²⁻ I bid P. 489 - 490...

³⁻ Lugard - Op., Cit., P. 491.

وقد بلغت أعداد الهنود الذين تم جلبهم إلى المستعمرات البريطانية في شرق أفريقيا مائة وسبعين ألف هندي استأثرت محمية شرق أفريقيا البريطانية بالعدد الأكبر منهم عملوا في مجالات عددية خاصة مجال الرق والتجارة الصغيرة Potty Trady، وكان يلى الهنود في العدد الأوروبيون الذين بلغ عددهم ستين ألفاً. (أ)

وقد شجعت النتائج المشرة التي عادت على بريطانيا من استيطان الهنود في كينيا دعاة الاستعمار البريطاني وتكوين إمبراطورية إلى المطالبة بالمزيد من جلب الهنود. والإكثار من أعدادهم حتى أن تشميرلين عندما قام بزيادة محمية شرق أفريقيا بعد إعلانها عام 1895م. كان يرى ضرورة دفع وتشجيع الأوروبيين والهنود على السواء للهجرة والاستيطان في كينيا إذ أنه ليس من الحكمة قصر هذه الهجرة والاستيطان على الأوروبيين وحدهم. نظراً لوجود مناطق عديدة في شرق أفريقيا تصلح لسكن واستيطان الهنود، ويجب أن تعطى لهم تلك الأماكن لاستثمارها وتنميتها. وتثبيت أقدام الاستعمار البريطاني فيها، حيث إن التقارير التي رفعت من شرق أفريقيا قد أكدت على ملاءمة المنطقة واستعدادها لاستقبال الآسيوبين خاصة الهنود فيها. (2)

وفي هذا الربع الأخير من القرن التاسع عشر أخذت أفواج من الهنود تتدفق على منطقة كينيا بعضها كان اختيارياً والبعض الآخر كان إجبارياً. وقد تمثلت هذه الهجرة الإجبارية في استقطاب القوات الهندية التي كانت تتبع الإدارة الاستعمارية إلى كينيا. وتم جلب أعداد أخرى من الهنود تمثلت في الجنود المرتزقة التابعين للقوات البريطانية وفدوا من السواحل الهندية الغربية ومن السواحل الجنوبية لبحر العرب. ومن عمان أيضاً. (3)

Hailley, Lord: An African Survey, A Study of Problems Arising in Africa.
 South of the Sahara. Oxford University Press, (London 1957), P. 713.

Wiesbord Robert G.: African Zion. The attempt to Establish a Jewish Colony in the East Africa Protectorate. 1903 - 1905. The Jewish Publication Society of America Philadelphia, 1968, P. 6.

³⁻ هولينجروز: مرجع سابق. ص 45.

كما وقدت على كينيا في أواخر القرن التاسع عشر مجموعات أخرى من الجنود الهنود. تلك الأعداد التي جلبتها شركة شرق أفريقيا البريطانية للعمل في قوات الشرطة التابعة لها التي تكونت في سنة 1888م. حتى بعد تكوين محمية شرق أفريقيا عام 1895م وانتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية وقد تقرر تكوين قوة حربية كبيرة من الجنود تم جلبهم من منطقة البنجاب بالهند. وظلت هذه الأعداد على وفائها وإخلاصها للاستعمار الانجليزي في كينيا حتى تم الاستعار الانجليزي في كينيا حتى تم الاستعار الانجليزي في كينيا حتى تم الاستعار الإنجليزي في كينيا. أله الاستعار الإنجليزي في كينيا. (أ)

وحين خضعت أراضي أفريقية الشرقية والوسطى – المتدة بين الساحل الشرقي. والبحيرات الكبرى للنفوذ البريطاني – عقب معاهدة التقسيم – التي عُبِّدت بين ألمانيا وبريطانيا في بربين سنة 1886²⁰، نقلت مجموعات من القوات الهندية للاشتراك في الحملات التأديبية العديدة التي وجهت لإخضاع السكان المحليين الذين ثاروا على الاستعمار هناك وتم إخضاعهم بمساعدة تلك القوات الهندية.

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى سنة 1914م. تم استخدام قوات كبيرة من الهنود للمساعدة في الاستيلاء على المستعمرات الألمانية في شرق أفريقيا وبسط نفوذ وسيطرة الإنجليز عليها – إلا أنه قد تقرر سحب معظم تلك القوات الهندية قبيل انتهاء الحرب العالمية، ولم تستقر تلك الأعداد هناك، وبالتالي لم تترك لها أثر. في

¹⁻ أحمد سيد شحاتة: مرجع سابق. ص 102.

²⁻ ظهرت فكرة تقسيم السلطنة إلى مناطق نفوذ بعد ظهور الأطماع الألمانية بشكل واضح في شوق أفريقيا أوائل سنة 1885م. كما أن فتح الداخل للتجارة الحرة جمل التفاهم على هذا التقسيم وعلى تحديد حدود السلطنة أمراً

انظر: صلاح العقاد وآخر - زنجبار - ص 202.

³⁻ مولینجروز: مرجع سابق ، ص 49، 50.

وانظر : شريفة أحمد الرشيد: مرجع سابق ، ص 70.

الهنود والعمل في السكك الحديدية:

أما التدفق الهندى على المنطقة الكينية بالشكل الواسع فقد حدث في أعقاب ظهور فكرة إنشاء السكك الحديدية التي تبدأ من الساحل الكينيّ ثم تتعمق نحو داخل القارة.

وترجع فكرة إنشاء خط سكك حديدية من كينيا إلى داخل أفريقيا إلى عهد غوردون حكمدار السودان⁽¹⁾ الذي فكر في مشروع يربط المحيط الهندي من منطقة كينيا بالسودان عن طريق سكك حديدية تمر بالعمق الأفريقي، وازدادت أهمية هذا المشروع بعد نشوب الثورة المهدية في السودان. واحتاجت بريطانيا لطريق سريع يسهل لها أمر نقل الجنود والعتاد للإحاطة بهؤلاء الخصوم من الشمال ومن الجنوب في آن واحد.

ولذلك فقد فكر القنصل البريطاني في ممبسة هولموود Hoalmood في إحياء مشروع غوردون، ليس هذا فقط بل أضاف هولموود اقتراحاً آخر بإنشاء خط حديدي آخر يصل البحيرات بالمحيط الهندي على الساحل الكيني حتى يتمكن الإنجليز من توطين الأوروبيين في منطقة هضبة كينيا⁽²⁾ بعد أن أثبت الرحالة الإنجليزي طومسن Thomson صلاحية هذه المنطقة للاستيطان الأوروبي بسبب مناخها الملائم لهم. (3)

أوردون باشا الجليزى ولد في عام 1833م. وثال دراسة حربية أهلته للاشتراك في كثير من الحروب حتى عين حاكماً لمديرية خط الاستواء. وفي 19 من فبراير للاشتراك في كثير من الحروب حتى عين حاكماً لمديرية خط الاستواء. وفي 19 من فبراير 1877م، عين حكمدار لعموم السودان مع إضافة أشغال مصلحة السكك الحديدية السودانية إليه.

النظر: دار الوثائق القومية بالقاهرة - وثيقة رقم 19. صفحة 7، دفتر 18 أوامر عربي ، أمر إلى غوردون باشا. قي 19 فبراير عام 1877م.

انظر: سد بدير الحلواني - الحكم المري في سواكن وملحقاتها (1865-1885) رسالة ماجستير 1987م (غير منشورة)، جامعة الازهر، ص 61. 62.

²⁻ وقد على كينيا في أعقاب إعلان الحماية البريطانية عليها عام 1895م، المستعمرون البيض من جنسيات عديدة شملت البولنديين والإيطاليين والاسكندنافيين وغيرهم.

انظر: جون هاتش - تاريخ أفريقيا بعد الحرب لعالمية الثانية - القاهرة - 1969. ص 136.

³⁻ صلاح العقاد وآخر: مرجع سابق، ص 202.

وقد قصد الإنجليز من إنشاء الخط أن يحقق ربطاً بين ساحل كينيا على المحيط الهندي وبين اوغندة وأن يعر عبر هضة ومرتفعات كينيا على أن يبدأ من ساحل ممبسة، وينتهى عند كامبالا على بحيرة فكتوريا في أوغندة.

وبلغ طول هذا الخط الحديدي ألف وأربعنائة كيلوا متراً. بالإضافة إلى بعض الخطوط القصيرة التي تفرعت من الخط الرئيسي، بذلت لإتمامها جميعاً جهود مضفية وراحت ضحيتها أعداد كبيرة من الأرواح.

والذي يهمنا في هذا القام هو ما قام به الانجليز من استقدام أعداد كبيرة من الهنود . لتنفيذ الأعمال الفنية والمهنية في هذه الخطوط الحديدية حتى بلغ عدد الهنود الذين جليوا خصيصاً لهذا العمل أكثر من اثنين وثلاثين ألف عامل وفني هندي في إحدى الروايات، بينما لم تتعد العمالة المحلية أكثر من أربعة آلاف شخص استخدموا كحمالين في ظروف قاسية للفاية حتى بلغ من ذهب ضحية هذه الظروف أكثر من ثلاثة آلاف شخص .(1)

وهناك رواية أخرى ربعا تكون أكثر دقة من السابقة تذكر أن إنشاء الخط الحديدي الرئيسي قد استعر العمل فيه أكثر من ست سنوات بدءاً من عام 1895م⁽²⁾. ووضعت فيه أول قضيان السكك الحديدية، وعندما تقرر إرسال العمال الهنود – بسبب نقص العمالة الفنية المحلية المدرية – ظهر في التاريخ الكيني ما عرف بالمسألة الهندية. وقد وصل إلى معبسة بكينيا أول فوج من العمالة الهندية 1896م وكان عدد هذا الفوج ثلاثمانة وخمسين عاملاً في وإذا كانت هذه الرواية تذكر أن عدد أفراد الفوج الأول، قد بلغ ثلاثمائة وخمسين شخصاً فهناك رواية أخرى ذكرها هولينجروت تضمنت أن الفوج الأول الذي رحل إلى معبسة في يناير عام 1896م كان مكوناً من مائتي وخمسين هندياً، واعتقد أن الرأي الأول هو الأصوب لأن الأمر كان يحتاج ربديهياً) إلى أعداد أكبر من ذلك. أأ

¹⁻ أحبد نجم الدين فليحة: مرجع سابق. ص 436.

²⁻ اعترضت النشروع بعض العقبات خاصة من المعارضين له في بريطانيا نفسها بحجة أن الخط سيمر في أرضر قاحلة. ولن يؤتي ثماره - إلا أنه في النهاية قد لاقى القبول وبدئ العمل فيه عام 1895م.

انفر: C.O. 544 / 48. P.4 3- Ross. W. Mc Gregor: Kenya from Within, London 1968, P. 299. 4- مولينجروز: مرجم سابق ، ص 49.

وعلى كل فمن الواضح أن الأعداد قد تضاعفت بعد ذلك وحضرت أفواج أكثر عدداً كلما دعت الضرورة إلى ذلك.

ومن يومها قررت الحكومة الإنجليزية بزعامة اللورد سولسيري أنه يتعين عليها إنشاء الخط بواسطة الحكومة ذاتها على أن يكون ذلك على النمط الهندي. تتولى الإشراف عليه لجنة سكة حديد أوغندا التي أصبح مقرها يقبع في وزارة الخارجية.

وبالغمل زيدت أعداد الهنود حتى بلغ متوسط أعدادها أثناء السنة المالية المالية المالية المالية المالية المالية وفنياً مندياً. وارتفع هذا العدد بشكل ملحوظ حتى بلغ في عام 1901/1900م إلى عشرين ألفاً وأربعمائة وأربعة وثمانين عاملاً ثم هبط ثانية إلى اثني عشر ألفاً ومانتي وخمسة وسبعين عاملاً ثم هبط ثانية إلى اثني عشر ألفاً ومانتي وخمسة وسبعين عاملاً في عام 1903/1902م. (1)

وتؤكد الاحصائيات على بلوغ أعداد العاملين من الهنود في مشروع السكك الحديدية ما يربو على 32 ألف عامل هندي. هذا على الرغم من أن العمالة المحلية لم تتجاوز قط ألفين وستمائة عامل أفريقي في أي وقت من أوقات العمل في المشروع.⁽²⁾

ويذكر بعض المؤرخين أن بداية استيطان الهنود في كينيا يرجع إلى فقرة بناه سكة حديد معبسة أوغندا^{رق} وهذا الحكم التاريخي الذي لا يمكن لنا التسليم به لأننا في هذه الحالة نهمل قروناً عديدة من الاتصالات القوية التي أثمرت على مر السنوات العديدية السالفة عن حدوث زيجات واستقرار للعديد من الهنود أدت إلى استيطانهم للساحل الكيني.

¹⁻ Ross. W. MC Gregor. Op., Cit., P. 299.

Delf George: Jomo Kenyatta, Towards Truth About the Light of Kenya. Victor Gollanz Ltd., London 1961, P. 11.

Macmillan, Mona: Introducing East Africa Faber & Faber Ltd., London 1950, P. 136.

هذا فضلاً عن دور السلطان سعيد في تشجيع الهنود على ممارسة حياتهم الطبيعية المستقرة واتخاذه أعداداً كبيرة منهم في أعماله المختلفة قبل إنشاء السكك الحديدية بعقود عديدة. ولا يمكن لنا أن نتغاشى عن هذا التاريخ المعروف — الذي سبق توضيحه من قبل في الفصل السابق.

ولم يتوقف أمر تدفق الهنود على عملية إنشاء السكك الحديدية بل تبع ذلك موجات أخرى كان من أهمها تلك الدفعات التي استقدمها الانجليز بعد إتمام الخط. وبعد أن أبرمت عقود العديد من الهنود مع حكومة الهند لاستقدام كل ما تحتاجه السكك الحديدية من عمال الدريسة الدائمين إضافة إلى نظار المحطات وطاقم الكتاب. والكمسارية والإشارجية. وسائقي تلك القطارات التي تعمل على الخط الجديد. والغنيين الذي يعملون في جال المساحة للأراضى وغير ذلك. (أ)

وتجدر الإشارة إلى أن أغلب العمال الذي تم استقدامهم للعمل في السكك الحديدية كانوا من البنجاب Punjab. بالهند ويتحدثون اللغة البنجابية (أ²). بينما كان التجار من الهنود الذين تركزت إقامتهم واستيطانهم في مناطق الساحل هؤلاء قد جاءوا من مناطق حوجرات، وكاثيوار وكوتش: وبعض المناطق الأخرى وغيرها. (³)

ومعا يعجب له الباحث أن نسبة كثيرة من المهاجرين الذين وفدوا في ركاب أفواج عمال السكك الحديدية قد أثروا الاستيطان واستقرار في كينيا في الوقت الذي عادت فيه أعداد كبيرة من العمال أنفسهم إلى أوطانهم. ويبدو أن هؤلاء الذين حضروا مع العمال كان قصدهم التجارة التي لم تنقطع على مر القرون المعروفة.

وقد جذبتهم الرغبة اللحة في الكسب. ورفع مستوى معيشتهم على المعيشة التي هم عليها في وطنهم الهند. ولذلك فقد أخذوا ينتشرون ويمارسون أنشطتهم حول محطات السكك الحديدية في الداخل الكيني. وأخذت محالهم تنتشر أيضاً في تلك الناطق هذه المحلات التي باتت تستقبل الأفواج التالية من المهاجرين حتى

I- Harlow Vincent & Chilver E.M.: History of East Africa, Vol. 11, The Clarendon, Press 1965. P. 299.
 ع. م. اللغة المشكوبيّية لغة أمل الهند القديمة.

³⁻ Morris, H.S.: Op. Cit., P. 9.

ظهرت الأحياء الهندية المستقلة في المدن الكبرى مثل مدينة نيروبي التي أصبحت بعد ذلك العاصمة.

ومن ثم ترتب على وصل الخط الحديدي إلى نهايته في منطقة كيسومو على بحيرة فيكتوريا عام 1901م، وقيام مدن على طول الخط أن انفتح طريق الوصول إلى أوغندا على الضفة الأخرى من البحيرة وأصبح انتقال الهنود إلى أوغندا ميسوراً فشق عدد كبير منهم طريقه إلى هناك، حتى وصل عدد الهنود الذين هاجروا إلى أوغندا ميسوراً فشق عدد كبير منهم طريقه إلى هناك، حتى وصل عدد الهنود الذين هاجووا إلى المخاص عدد الهنود الذين هاجوا إلى أوغندا (الذين جاءوا عن طريق كينيا) أكثر من ألفي هندي. (1)

وتلى فترة بناء السكك الحديدية وما حدث فيها من جلب الأعداد الكبيرة من الهنود واستيطان الكثيرين في كينيا هناك فترة أخرى أعقبت ذلك تضمنت محاولات انجليزية لتشجيع الهنود على الاستيطان في كينيا بعد هجرتهم من الهند هجرة اختيارية. وبمعنى آخر يستطيع من يرغب في إقامة مشروع خارج الهند ويرغب في مغادرتها أن يجمع ما يستطيع به الانتقال من تكلفة رحلته عبر المحيط الهندي، أو يقترض التكاليف من هندي آخر معروف لديه سبق له الاستيطان والاستقرار في شرق أفريقيا ويعاونه في الوصول إلى هناك. (2)

ومما يستحب ذكره في هذا المقام أن الحكومة الاستعمارية الانجليزية كانت ترحب كثيراً بهجرة الهنود الجدد الذين تم استقدامهم أو جاءوا من تلقاء أنفسهم. وترى فيهم عاملاً في غاية الأهمية لفتح منافذ التجارة في شرق أفريقيا ككل وفي محمية شرق أفريقيا البريطانية على وجه الخصوص حتى أن المتعد البريطاني (المندوب الخاص بأوغندا) في الفترة من 1899 إلى 1901م كان يبدى ملاحظاته على الوجود الهندي وأهميته بقوله. إن كلا من التجار والمزارعين الهنود لازمون ولا غنى عنهم في شرق أفريقيا. أن

ا- هولينجروث: مرجع سابق، ص55.

³⁻ هولنجروز: مرجع سابق. ص55.

وعلى الرغم من استقرار الأكثرية في منطقة الساحل الكيني فقد جاءت مجموعات منهم. وتدفقت إلى داخل كينيا لاستثمار الفرص المتاحة هناك وتحقيق أكبر فائدة لهم، ومن ثم عادت على البلد والمستعمر بفوائد عديدة.

ومن أمثلة الذين انطلقوا نحو الداخل واستوطنوه السيد/ موسى مازوري الذي أقام من منطقة تابورا. وأخذ يبذل قصارى جهده في المجال التجاري بها حتى أصبح عميداً للتجارة. وأصبحت له الكانة المرموقة في تلك المنطقة.

كما يذكر أيضاً أن الهنود الذين تعمقوا في الداخل قد بلغت أعدادهم نحو ثلاثة عشر ألف في عام 1895م. (أ)

فرض القيود على هجرة الهنود إلى كينيا:

لم تكن هجرة الهنود إلى كينيا ولم يكن تدفقهم إليها مطلقاً بشكل عام في كل الظروف بل جدت ظروف خاصة حالت دون هذا الإطلاق ولاسيما في السنوات الأخيرة.

فقد وضعت قيود على عملية جلب الهنود وتدفقهم بهدف استبعاد النوعيات غير المرغوبة من جهة. ولحماية التجارة الوطنية في المجالات التي يعمل بها الأفريقيون من جهة أخرى. وشملت القيود التي وضعت لمنع المرضى والمجرمين الهنود بخاصة والآسيويين بعامة دون المساس بالجنسيات الأوربية الأخرى. ولا العرب

وقد سببت هذه القيود مجموعة من المشكلات بين الهنود والأوروبيين خاصة بعد أن اشتدت معارضة الأفريقيين لهجرة كل من الأوروبيين والآسيويين على السواء. هذا بالإضافة إلى اعتراض الأفارقة الوطنيين على كثرة الوظائف التي تم إسنادها إلى الآسيويين. والأعمال التي سيطروا عليها. ونادى المعترضون على إحلال الإفريقيين محل الآسيويين حتى يستفيدوا من إمكانات بلادهم المتاحة.

Whitaker, B.: The Fourth World, Victims of Group Oppression, Sidgwtch and Jackson. London 1972. P. 27.

وتمخضت تلك المارضات عن ظهور أصوات نادت بأن توكل عملية الإشراف على الهجرة إلى الحكومة وعدم تركها بدون تنظيم حتى تتم السيطرة عليها. كما تضمنت مطالبات الإفريقيين ضرورة منع المعدمين من المهاجرين الآسيوبين من دخول البلاد الكينية. وفرض قيود جديدة على حرية التجارة.

ومن القيود الأخرى التي أدت إلى الحد من الهجرة الهندية أيضاً إلى كينيا؛ أنَّ الحكومة اتخذت إجراءات صارمة بعنع غير الإفريقيين من فتح محلات تجارية في البلدان الكينية باستثناء المدن. أما خارجها فقد فرض عليها الحظر. هذا بخلاف قيود أخرى وضعت على تملك الآسيويين للمزيد من الأراضي والمقارات خارج المدن. (1)

دراسة لأعداد الهنود في كينيا:

يستطيع الباحث من خلال متابعته للهجرات والإحصاءات التي نشرتها المصادر أن نحيط بتلك الإحصاءات بشكل أو بآخر خاصة في فترة البحث.

ففي بداية القرن التاسع عشر لم يكن بمنطقة كينيا سوى بضع مئات من الهنود قد أستقر بهم الحال فضلاً عن يضع مئات أخرى كانت تنتقل بين ساحلي المحيط في الهند وكينيا.

وفي العشرينات من القرن نفسه بلغ إحصاء الهنود في كينيا المستقرين استقراراً كاملاً ما يقرب من 700 (سبعمائة) هندي مقيمين على طول الساحل.⁽²⁾

ولا بد أن هناك مئات أخرى من الهنود كانوا يعملون في مجال نقل التجارة بين الساحلين الهندي والأفريقي، ولا يمكن إحصاؤهم ضمن المستقرين هناك.

وفي إحصاء آخر أكثر تفصيلاً يذكر أن الهنود المستقرين في منطقة كينيا كانوا حوالي مانتي نسمة في عام 1819م (أن ارتفع العدد إلى 350 (ثلاثمائة وخمسين)

ا- مولینجروز: مرجع سابق، ص 107.

²⁻ F.O. 54/4 Hamerton to The Government of Bombay, Zanzibar. July, 1981.
3- يلاحظ على هذا الإحصاء استبعاد عدد المتردين فترات قليلة لأعمال تجارية وخلافه معا لا يعد استقراراً.

هندياً في منتصف الثلاثينات. ووصل إلى 700 (سبعمائة) نسمة في حوالي عام 1840 والغريب في الأمر أن عددهم ازداد في غضون أربع سنوات تالية ووصل إلى أكثر من ألف ومائتي نسمة. وكان عدد الهندوس في حدود الخمسمانة نسمة (1، أما بخصوص المسجعيين من الهنود، فقد كانت أعدادهم قليلة جداً، وأغلبهم كاثوليك قدموا من المستعمرات البرتغالية. ولذلك فقد كائوا يعدون رعايا برتغاليين. (2)

ويبدو أن وصول هامرتون⁽¹⁾ إلى كينيا قد صاحبته زيادة كبيرة في أعداد الهنود المهاجرين إلى المنطقة الأفريقية خاصة هؤلاء الذين جاءوا من منطقة كتشي مما جمل هامرتون يتعامل بشكل يشوبه الحذر مع مجموعة الهنود الذين جاءوا في هجرات جماعية من تلك المنطقة المذكورة.⁽⁴⁾

ومع ذلك فهذه التقديرات لا يبدو عليها الدقة إذ من المفترض أمام الظروف والعوامل التاريخية والجغرافية المختلفة أن تكون أعداد الهفود قد ازدادت بشكل أكبر بكثير عن تلك الأرقام التي سقناها.

وما يؤيد هذا الافتراض ما ذكره تقري برتون⁽⁵⁾ من أن الهنود قد بلغت أعداهم في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي ما يقرب من أربعة آلاف نسمة بخلاف هؤلاء الذين كانوا يعملون فترات محدودة، ثم يعودون إلى بلادهم، أو البعض الآخر معن يديرون شريان التجارة بين الهند ومنطقة كينيا.

ومن تتبع حالة الهجرة واستقرار الهنود في كينيا، وإحصاءاتها نلاحظ ازدياد الأعداد في السنوات الأخيرة المنصرمة من القرن التاسع عشر خاصة بعد بداية الشروع في إنشاء السكك الحديدية التي ابتدأت من المحيط الهندي عند

¹⁻ Hutton, J.H.: The Indian Class, Their Growth in Modern Times, London 1961, P. 276. See Also Coupland, R: East Africa and its Invaders, P. 484.

²⁻ Delf, G.: Op, Cit., P. 10

تم تعبين أنكنزما مرتون Athleins Hamerton في وظيفة مزدوجة لقنصل بريطاني في أملاك السيد سعيد.
 وكوكيل سياسى أيضاً لحكومة بومباس البريطانية هناك.

انظر: بنيان سعود تركي، الجالية الهندية في شرق أفريقيا، ص 28. Jamerton to Rombay, Zanzibar 9 December 1943.

⁴⁻ Boord Collections. No. 33., Hamerton to Bombay, Zanzibar, 9 December 1943, Draft No. 253.

Burton, Richard: Zanzibar City, Island and Coast. London. 1872, Vol. I, PP. 315, 317.

منطقة معبسة وحتى بحيرة فكتوريا وقدرت الأعداد التي جلبها الإنجليز بـ 350 شخص في حوالي عام 1896م. وارتفع العدد بعدها ليصل على بضعة الآلاف. هذا في أوائل القرن العشرين، واستعر هذا الارتفاع بشكل ملحوظ – كما قدمنا – هذا بالإضافة إلى الأعداد المستقرة والتي أخذت في الزيادة كنتيجة طبيعية وبديهية للتوالد وحياة الاستقرار التي عاشها هؤلاء الهنود.

وبعد سبع سنوات من بداية القرن الحالي أي عام 1907م كان الهنود قد بلغ عددهم خمسة عشر ألفاً وشانعائة واثنين وأربعين هندياً معا اعتبر زيادة كبيرة دفعت السلطات الحاكمة للحيلولة دون زيادة العدد بنسبة أكبر من ذلك، ووقف تشجيع الهنود على الهجرة والحيلولة دون حصولهم وامتلاكهم المزيد من الأراضي⁽¹⁾، وذلك فإن إحصائيات عام 1910م تشير إلى بلوغ عدد الهنود في كينيا واحد وعشرين ألف نسمة (21.000) زادوا بعد عشر سنوات نتيجة التدفق، والتوالد إلى أن بلغوا في عام 1920م، ثلاثين ألف نسمة (30.000)، وتضاعفت عددهم تقريباً بعد أحد عشر عاماً حتى وصل في تعداد عام 1931م إلى (56.000)

وفي الخمسينات من القرن العشرين بلغت أعداهم ما يربو على تسعين ألف نسمة (وبالتحديد 90.900 هندي عام 1954)⁽⁶⁾ وقد توالت أعداد المهاجرين الذين أخذوا في التدفق في أواخر الخمسينات حتى وصل عددهم في عام 1957م إلى 160,700 (مائة وستين ألف وسبعمائة نسمة)⁽⁶⁾ وهذه الطفرة الكبيرة في ازدياد أعدادهم جعلتهم يمثلون بلا ثك جالية كبيرة تعتمت بمكانة ووزن وثقل في المجتمع الكيني، كما تدعمت الآثار والبصمات الهندية في هذا المجتمع الذي بدأ ينمو ويتطور بشكل ملموس.⁽⁶⁾

¹⁻ Ross. W. MC Gregor: Op., Cit., PP. 308 - 309.

²⁻ Oxford University, November, 1965, P. 302

³⁻ شارل أندريه جوليان: تاريخ أفريقيا، ص 143. 4- Forester Marion Wallace: Kenya to Day, P. 58.

⁵⁻ Delf George: Op.., Cit., P. 14.

المناطق التي وفد منها الهنود:

علاقة الهند بشرق أفريقيا قديمة ومن الصعب تحديد متى بدأت هذه العلاقات. ولكن هناك بعض الإشارات التي تؤكد مثل هذا الوجود في القرن الخامس عشر الميلادي. فيشير ما يلزم إلى وجود بقايا معبد هندي في قلهات الميناء الرئيسي على الساحل العماني. كما كانت بقايا ذلك المعبد موجودة حتى عام 1874م. (1)

ولما كانت علاقات عمان بالشرق الأفريقي قديمة. فلا بد من انتقال هذه العناصر إلى الشرق الأفريقي كتجار وبحارة يعملون على السفن القادمة من الهند إلى الشرق الأفريقي.²³

ومدينة تاتا⁶⁰ كانت الشريك الرئيسي لمنقط في التجارة الهندية خلال السيطرة البرتغالية ، والتجار الهنود كانوا يسيطرون على التجارة من خلال مواقعهم في السفن البرتغالية . وكان لدى المديد من هؤلاء الهندوس مخازن ومراكز تجارية في مسقط والساحل الشرقي لأفريقيا . وتروي الروايات المتوارثة لمجتمع التجار الهنود في شرق أفريقيا أن هؤلاء القادمين من السند كانوا أول (اليابان) الذين استقروا في زنجبار . ونضيف هذه القصص أن هؤلاء كانوا من الباتيا Bhattias (⁴¹). Bhattias

ونلاحظ أنه على الرغم من النجاح المبكر الذي حققه التجار الباتا القادمون من السند أنهم مروا بمراحل. ظهر من خلالها منافساً لهم من الباتا القادمين من

Miles, S.B.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf, Second Edition, London, 1966, P. 529.

²⁻ Calvin H. Aellen: Indian Community in Massgat. (N.D.) P. 40.

³⁻ تاتا - تقع في السند. وكانت مركزا تجارياً هاماً بين المحيط الهندي وأواسط أسيا قبيل السيطرة البرتغالية على تجارة هذا المحيط. وقد استعرت كمركز تجاري نشط تجمعت فيه طوائف متنوعة من الصيارفة والبقالين وباعة الحبوب. وكان من بين ما تصدره ثاتا الأقششة. بما فيها الكشمير والحرير والأقطان. وكذا الأفهون والسك.

انظر: Calvin H. Allen. Op. Cit., P. 40

واعتمدت تجارة الباتا من أهل السند على بيع صادرات باتاً. سواء بالنقد أو بالمبادلة. مع بيع السلع الأفريقية أو منتجات الخليج العربي. مما شمل التمر والكركديه. والبن والعاج والعبيد الأفريقيين. وبعد طرد البرتغاليين من المحيط الهندي خلال النصف الثاني من القرن السابع عشر، تدهورت مراكز التجارة البريغالية وانتعشت مركز التجارة البريغائية في سوارات التي تبعتها بومباي. ونظراً لهذه المتغيرات المولية وتأثيرها في مجال التجارة المولية. كانت Talpur دولة إسلامية تضطهد الهندوس المقيمين في السند. كما تم تغيير مجرى نهر السند حيث أصبحت السند تبعد عن مجرى النهر خمسة أميال وأدًى ذلك إلى فقدائها طريق التجارة الواقعة عليه.

ونظراً لهذه الظروف المتوالية ترك أهل السند باتا وبدأوا تطوير كراتشي كبديل لها²⁰،

وبعد ذلك واجه الكوتشيون أولى أزمانهم الخطيرة خلال عهد عزان بن قيس في عمان. ولكن رغم الأزمات التي واجهوها استعر البعض منهم وانتقل الباقون على شرق أفريقيا وتمكنت هذه المجموعة من الاتجار في الساحل الشرقي الأفريقي.

مناطق تركز الهنود في الساحل الشرقي الأفريقي:

انتشر الوجود الهندي على الساحل الشرقي لأفريقيا خاصة بعد أن استظل بالحماية البريطانية. وقد تحكمت في كثافة هذا الانتشار عدد من الظروف والاعتبارات. فقد كانت هذه الكثافة أكبر في المناطق التي امتد إليها النفوذ البريطاني مبكراً عن غيرها. نظراً لارتباطهم بكثير من أعمال البريطانيين الذين

أ- كونش: تق قرق معب نهر السند وهي تشبه همان في كلير من الوجوه، خاصة في انتضابها عن يقد السند، مما تتب هما أن أسرات العاليا بهيرانها أسليل عن طريق الهير منذ ذلك وجود دود من الوائل السائحة على طول حاجل كونشي خاصة الإسلامي، وقد المحدة الأواضية الطبيعية بالإنفاق على المنتقدي والشرق الأويقي. أواخر القرن الثامن عشر إلى تشجيع البائها الكونش على الشاركة بنشاط في تجارة السجيط المهندي والشرق الأويقي. انظر: Calvin. Op., Cit., P. 43.
2- Coupland R.: Op., Cit., PP 302, 303.

كانوا يجلبون أعداداً كبيرة من الهنود للمشاركة في الأعمال المساعدة.

وكانت زنجبار ومعبسة ويميا من الأماكن التي تواجد بها الهنود بكثرة حيث وجدت الوانئ المرتبطة بها ارتباطاً مباشراً عن طريق المحيط الهندي الذي يربطها بالموانئ الغربية الهندية. (1)

ويعتبر ارتباط الهنود بشرق أفريقيا بصفة عامة ارتباطاً وثيقاً بالعرب العاديين، ونعني بالعرب العاديين هنا غير الطبقة الحاكمة (الأهالي).

وجدير بالذكر أن ارتباط الهنود بسواحل شرق أفريقيا كان قديماً قدم ارتباط العربي بتلك المناطق، فمن المعروف أن معظم السفن التي كانت تبحر في مياه تلك المناطق كان يملكها ويديرها الهنود. وبما أن العرب بصفة عامة بدؤا وكأنهم غير مهتمين بالتقنية التجارية، فقد انتهز الهنود تلك الفرصة فأصبحوا منذ ذلك الزمن هم أرباب الأموال.

فالهنود هم المصرفيون والمضاربون، والمقرضون، ويرجع ذلك إلى عوامل متعددة. وريما يرجع إلى جديته المتواصلة في التجارة أو لأنهم كانوا يديرون الأراضي التي كان يملكها العرب. وربما يرجع أيضاً لاحتكارهم تجارة التجزئة. (2)

¹⁻ Ibid. P. 302.

²⁻ Coupland. R.: Op., Cit., P. 27.

الوضع الاجتماعي للهنود بشرق أفريقيا

- الأصول العرقية والدينية الهندية الوافدة للشرق الأفريقي.
 - الحياة الاجتماعية للهنود.
 - الحياة الاجتماعية للهنود الخوجة بشرق أفريقيا.
 - الاحتفالات الدينية.
 - الحياة الاجتماعية للهندوس
 - تعليم الهنود.
 - الحالة الصحية للهنود.
 - مساكن الهنود.
 - العادات والتقاليد الهندية في كينيا.
 - العلاقات الاجتماعية بين الهنود والأفريقيين.
 - موقف الهنود من اتهامات الأوربيين.
 - مذكرة اللورد ديلامير سبتمبر 1921م.

قبل الشروع في دراسة الوضع الاجتماعي للهنود في الشرق الأفريقي أرى أنه من الواجب إلقاء الضوء على أصولهم العرقية والدينية وكذا الأماكن التي وفدوا منها.

الأصول العرقية والدينية الهندية الوافدة للشرق الأفريقي:

يمكن تقسيم فئات الهنود التي وفدت إلى الشرق الأفريقي قبل وخلال فترة البحث إلى فئتين تبعاً لدياناتهم، فقد بدا تأثير الدين واضحاً في جوائب كثيرة من علاقاتهم مع بعضهم البعض، وتركزهم على ساحل أفريقيا الشرقي.⁽¹⁾

أ. فئة الهندوس أو البانيان (الهنادكة):

والبانيان في الأصل (بهاتيا) وهو اسم إحدى الطبقات التجارية في الهند اقترن تاريخها بالاتجار مع الخارج في كل البلدان التي كانت لها علاقات تجارية مم الهند⁽²،

وهناك آخرون يرون أن تسمية البانيان جاءت أصلاً من (بانيا Banya) الصحفة عن السنسكريتية (فاني Vany) ومعناها تاجر^{وق} كما سمو بالهندوس نسبة إلى نهر الاندوس (السند)⁶⁶ وهم يشبهون الخوجة (الذي سيأتي الحديث عنهم) في

¹⁻ Coupland R.: Op. Cit., P. 302.

²⁻ روبرت جيران لاندن: عمان منذ 1857، مسيراً ومصيراً، ترجمة محمد أمين عبد الله، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي 1966، ص 117.

⁻¹⁶⁶ س 1913

^{.167}

⁴⁻ أحمد شلبي: أديان الهند الكبرى ، ط5، القاهرة، 1979، ص21.

روابطهم مع الهند ولكنهم يختلفون عنهم في العقيدة ⁽¹⁾. كما يختلفون في الوضعية التاريخية، حيث يتمتع الهندوس بالحماية البريطانية، بينما كان أغلب الخوجة مواطنين من أبناء البلد

ب. فئة الخوجة:

تسعى هذه الفئة باللواتيا نسبة إلى (لوتيانا Loodhiana) وهو اسم يطلق على أحد الأنهار الذي يوجد في منطقة البنجاب⁽²⁾ فاتخذته هذه الفئة اسمها لها³³، والمنطقة مشهورة يصنع الشيلان، ويطلق على الخوجة كذلك اسم حيدر بادية، وينسبون إلى حيدر أباد،⁴⁾

ومن الملاحظ من الناحية الذهبية أن نسبة عالية من المسلمين الهنود قد اعتنقوا الإسماعيلية وهم أتباع الأغا خان، ومن العروف أن اتباع هذه الطائفة اشتهروا بالنشاط التجاري في منطقة المحيط الهندي بأسرها. وانتشروا في شرق إفريقيا من خلال سلطنة مسقط وزنجبار.

ويذكر لاندن أن الإسماعيلية في الستينات من القرن التاسع عشر اعتنقوا مذهب الشيعة الاثنى عشرية.^[5]

ومركزهم الديني في الهند⁶⁾. وهناك عنصران آخران أحدهما به دماء هندية والآخر هندي صرف.

I- Pelerson, J.E.: Oman in Twentith Century, London 1978, P. 22.
- معنى كلنة بنجاب أي النطقة ثاف الخسسة أنهار. حيث يجري في هذه النطقة العمالية من الهند اللناخية لحمود
- بالكستان معدّاتها رفي تشترك كل من الدولتين في هذه النطقة ولنتهم الرئيسية الأورو لكن هناك كلات بأبطى
منطقة البنجاب. وفي لقتهم بنج أي رقم خسة في حسابهم وأب ماء أو نهار وأساء هذه الأنهار الخسنة هي: ستلج
رجيناء برياس وجهاء برايان.

ريد به محمود الساداتي: تاريخ السلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم. چ.1. الطبعة النموذجية. القاهرة. د.ت . ص6.

Palgrave, W.G. Central & Eastern Arabia 1862 - 1963, Vol. 11, London, 1865, P. 307.

⁴⁻ عوني مصطفى : سلطنة الظلام في مسقط وعمان - ط1 - بيروت 1994 ، ص 15. 5- لاندن : مرجم سابق ص 125.

 ⁻ نامان : ترجع شبق من 122.
 - لوريمر : دليل الخليج القسم التاريخي الجزء 6. الدوحة 1967. ص 3409.

ج. فئة الميناوية:

وهذه السلالة تجمع بين الهندية والفارسية. وقد وفدت من الناطق الإسلامية من الهند. وكذا الناطق الإفغانية والإيرانية، ومعظم أفرادها يعتنقون الذهب الشيعي. ولهم طقوسهم الخاصة. ⁽¹⁾

د. فئة البهرة:

البهرة أن يعدون من الطائفة الإسلامية وتتواجد هذه الطائفة في غرب الهند وتنحدر في الغالب من أصل هندوسي. وجميع أفرادها شيعة على المذهب الاسماعيلي. وينتمون إلى ذلك الغريق الذي يؤيد دعاوي المستعلى (487-495هـ) – (104-1094م) في ولاية الخلافة الفاطبية بمصر بعد أبيه المنتصر.

ومعظم البهرة جعفرية. والجعفرية نسبة إلى ولي يدعى سيد جعفر الشيرازي (القرن الخامس عشر) وهم يبجلون أعقابه ويعتبرونهم أنفتهم في شئون الدين.⁽³⁾. وكانت أعدادهم قليلة في بداية الأمر في الشرق الأفريقي ولهم مساجدهم.

ونلاحظ أن هذه الفئات الوافدة من الهند تتمثل في عناصر مختلفة في الديانات لكنها تتقارب في بعض العادات والنقاليد. وهي عناصر متعددة منها الهنانات لكنها تتقارب في بعض العادات والنقاليد. وهي عناصر متعددة منها الهندوس والخوجة والبلارشي والميناويون فقد وصلا إلى عمان وانتقلا منها إلى شرق أفريقيا ومناطق الخليج العربي منذ زمن طويل بحيث يصعب القول بأنهم احتفظوا بطابعهم الهنديّ. كذلك لم يلعبوا الدور الذي لعبة الهندوس والخوجة والههرة، كعناصر مؤثرة في الاقتصاد في شرق أفريقيا، وهاتان الفنتان قد اندمجتا في المجتمعات التي عاشوا فيها وامتزجوا إلى حد كبير بسكانها خاصة فيما حدث في المجتمع العماني مركز تجمع الفئات

m 113

أصل الإياني: الهجرة الخارجية وأثرها تغير البناء الاجتماعي لمجتمع البحرين، القادرة 1973. من 135
 أسهرة: الأسم بدل على التجارة: وهو مشتق من الكلمة التجرائية فهرفي أي أديا تحرد روزهم بعضم أنهم من نسل أنس خاجروا من بلاد العرب وصعر، وظهر زمهم هذه المفاتقة من العين وظل يقم فهها حتى أن المهرة كانوا يحجون إليه مقال: دائرة العارف الإسلامية - العبلد الايم النظر مادة (الوسوم من 215-25)

³⁻ دائرة المعارف الإسلامية، المرجع نفسه، ص 352.

القادمة من الهند ومن ثم انتقالها إلى الساحل الشرقي الأفريقي. نظراً للعلاقات السياسة بين عمان والشرق الأفريقي.⁽¹⁾

وبن خلال هذه الدراسة نرى أن نيان (الهندوس) والخوجة تمتموا بالحماية البريطانية التي وفرت لهم وضعاً مختلفاً عن البلوش والنيناوبين وسنشير إلى المناطق التي وفد منها الهنود على الشرق الأفريقي.

الحياة الاجتماعية للهنود في شرق أفريقيا:

بعد أن تعرضنا للأصول العرقية والدينية للهنود والأماكن التي جاءوا منها والأماكن التي استقروا بها في عمان وانتقالهم إلى الشرق الأفريقي واستقرارهم في الساحل – ننتقل لدراسة الحياة الاجتماعية للهنود في شرق أفريقيا.

ونلاحظ في البداية أن عمليات انتقال الهنود من بلادهم واستبطانهم في الشمال الافريقي تمت بهدوه وسلام. كما لم نجد من الشعب الذي استضافهم في كل من عمان أو شرق أفريقها المقاومة أو النفور في بداية الأمر لأنهم كانوا مرغوباً فيهم من الجهات الرسمية سواء المحلية أو السلطات البريطانية.⁽²⁾

وهذه الأقوام أخذت تبحث عن مواطن معيشية مضمونة وآمنة. وموارد تمنحهم دخلاً دائماً وكسباً متزايداً ومع تحركهم حملوا معهم عاداتهم وتقاليدهم. وأساليبهم التجارية واستقروا بها في المواطن الجديدة. ⁽⁶⁾

ونظراً لانقسام الأقوام الهندية بين الهندوس والخوجة فقد اختارت كل مجموعة منها حيًا خاصاً بها. وتميزت تلك الأحياء بظروف المنطقة التي أنشئ فيها هذا الحي وإن كانت أغلبية الهنود قد كونوا حياً سكنياً لمجموعاتها قرب الساحل. وذلك لأسباب عديدة منها. أن أماكن الحكام غالباً ما تتواجد على الساحل. وذلك لاسباب عديدة منها. أن أماكن الحكام غالباً ما تتواجد على

¹⁻ Coupland R.: OP., Cit., P. 302.

²⁻ Coupland, R.: Op., Cit., PP. 27 - 28.

الساحلية. بالإضافة إلى أن عمل الهنود في التجارة جعل وجودهم قرب الموانئ له أهمية كبيرة لأعمال تجارة الصادرات والواردات التي تستلزم التواجد والتابعة المستمرة لعمليات الشحن والتفريغ وتوزيع المنتجات على المناطق المختلفة.

ومن المعروف أن الجزء الساحلي يتميز بالانفتاح على المؤشرات الخارجية واستقبال كل جديد من الوافد من الخارج في شتى نواحي الحياة. كما أن أهل الساحل كانوا أكثر تسامحاً تجاه الأجانب من سكان الداخل المنعزلين.

وبالرغم من العلاقة القديمة بين العرب سكان الساحل والهنود سواء كانوا بحارة أو تجاراً. إلا أن جميع الهنود بمختلف أديانهم كونوا مجموعات سكنية مغلقة بالنسية للعرب.

ولم يظهر الارتباط أو الاتصال بين الهنود وأهل الساحل الأفريقي إلا أن في المجال الأفريقي إلا أن في المجال الاقتصادي. واتخاذ الهنود الخوجة والبانيان (الهندوس) مجتمعات مغلقة من الأمور الجائزة في ظل النظام القديم ولكن بعد التطور الاقتصادي والاجتماعي الذي عرفه العالم، لم يعد استمرار ذلك الوضع مقبولاً، خاصة بعد انتعاش حركة الانتقال والاتصالات العالمية بين البلدان المختلفة.

أما الناحية الاجتماعية الخاصة بالهنود فقد ظل لها طابعها الخاص الذي يعيزها عن غيرها. ²³ ونستطيع أن نلاحظ الهنود كانوا حريصين على أن يعيشوا في عزلة تامة. الأمر الذي أدى إلى عدم الذوبان حتى مع الشيمة والعرب السنة. إلا أن اختلال الفوارق المذهبية، قد باعدت بينهما، وكانت من العوائق التي أدت إلى عدم انصهارهم وعزلتهم في تجمعات خاصة بهم.

فالشيعة يقيمون صلاتهم في أماكن وأوقات مختلفة كذلك موعد صيامهم وإفطارهم يختلف عن المواعيد التي يلتزم بها أهل السنة. وتجدهم متحفظين في علاقاتهم مع العرب السنة، حيث لا يرغبون في الاختلاط بهم إلا في الأمور التجارية فقط

¹⁻ نفس المرجع السابق، ص 39.

²⁻ Jeremy Murray Brown: Kenyatta. (Fontana Collins, 1972), P. 6

أما الهندوس فلهم طقوسهم الخاصة بهم واعتادوا في عمان والساحل الأفريقي الشرقي إقامة طويلة وحرصوا على عدم اصطحاب عائلاتهم، خوفاً عليهم من قسوة المناخ واحتكاكهم ببيئة غريبة عليهم، كما كانت صلاتهم بأسرهم في الهند مستمدة (1)

ونرى أن الأسر الهندوسية كانت حريصة على تربية أبنائها وتعليمهم أصول العبادة والتجارة في بلدهم الأم كي لا يتأثر نشأة أبنائهم بعادات أو معتقدات أخرى قبل أن تتضح عقولهم في مجتمعهم الخاص بهم.

وبجانب هذه القضايا الدينية نجدهم يحرصون على عدم انقطاع صلتهم بالوطن الأم حيث كانوا يستثمرون مدخراتهم في الهند من خلال الأموال التي كانوا يتكسبونها في أعمالهم بمنطقة الشرق الأفريقي.⁽²⁾

أما الخوجة فقد حرصوا على مرافقتهم لأسرهم في الوطن الجديد. وكذا ارتباطهم بعوطنهم الأم موصول من حيث الاتصال المستمر والاستثمار لمدخراتهم من المهجر. وكذلك حرصهم على المشاركة في الاحتفالات الدينية. ففي عام 1946م تمت دعوتهم لحضور حفل ديني بعناسبة الاحتفال باليوبيل الماسي لزعيم الطائفة الاسعاعيلية. التي ينتمي إليها جماعة الخوجة. (أن

وقد أشارت التقارير البريطانية إلى ما حدث في عام 1946م من أن جمعية الأغاجان في جوادر، فشلت في الحصول على تسهيلات سفر الشيعة من خلال التنظيمات الموجودة في بومباي، لحضور احتفالات اليوبيل الماسي للأغاخان، وقد تقدمت بطلب للوكيل السياسي للحصول على 400 تذكرة إلى الهند في بواخر شركة الهند الشرقية، وقد جا، رد المسئولين في حكومة الهند على طلبهم بالرفض إذ أن السفينة بارجورا Barjora، والسفينة بارالا Barala لا يوجد على ظهرهما سعة حيث أنهما معتلئتان على آخرهما بالحجاج الشيعة القادمين من البصرة. ولم يتمكن وكلاء شركة الهند البريطانية تقديم أي عون في نقل هؤلاء الشيعة إلا

¹⁻ Coupland. R.: Op., Cit., P. 302.

²⁻ I.O.R. R /15 /6 / 360 Summary No. 15, 1-15 August 1947,

Zwemer, S. M., The Diversity of Islam in India. The Moslem World, Vol. XVIII No. 2, (April 1928), P. 1151.

أنه نظراً لما للأمر من أهمية، فقد أصروا على الذهاب والشاركة على الرغم من كل الصعاب التي واجهوها طوال الرحلة، حتى وصولوا إلى الهند للمشاركة في تلك الاحتفالات المذهبية التي يهتمون بها كثيراً.⁽¹⁾

الحياة الاجتماعية للهنود الخوجة بشرق أفريقيا:

كانت هذه الفئة من الهنود في الأصل من الهندوس واعتنقوا الاسماعيلية على أيدي دعاة أرسلهم إسلام شاه أول من عرف بالأغاجان، وبرزت هذه الشخصية في القرن التاسع عشر، وكان زعيماً لمدينة كرمان وصهرا للمك الفارسي فتح علي شاه. وإماماً للاسماعيلين وانتقلت إليه الزعامة بالوراثة، وفي عام 1838م مخل في نزاع مع الامبراطور محمد شاه استعر حتى عام 1840م، وعلى أثر النزاع تمت هزيسته على يد الامبراطور محمد شاه وهرب عبر صحاري بلوخستان إلى بلاد السند، وقام بمساعدة البريطانيين في توسعهم العسكري شمال وغرب البنجاب في أعمال الهند. وعند وصوله إلى بومباي عام 1845م، استقبله جميع سكان الخوجه – إلا أن الأمراطور محمد شاه احتج عليه، فتم سجنه في كلكتا بين عامي (1846م و 1848م)، وبانتهاء عهده أقام الأغاخان في بومباي وأنشأ درخانته أو مقره العام وأخذت الوفود الاسماعيلية تقد إلى بومباي. (2)

وعلاقة الأغاجان بالخوجة قوية وهو دائم الاتصال بهم بواسطة المثلين له في الشرق الأفريقي وغيرها في أماكن تواجدهم كمسقط والخليج العربي، ويقوم بزيارتهم شخصياً لكي يظهروا له ولاءهم. ⁽³⁾

ويلاحظ عليهم اتخاذ أنماط مختلفة في حياتهم الثقافية فهم يحرصون على التحدث بلغة الوقع الذي يعيشون فيه فهم يتحدثون الأوردية أو الهندستانية في غرب باكستان، والبنغالية في شرق باكستان سابقاً (جمهورية بنجلادش حالياً). أما

¹⁻ LO.R. R/15/6/338 Political Agency Muscat, Confidential, No. C., Major A.C. Steivart O.B.E. Political Agent. 121/-11/10. Muscat to Political Resident Gulf. Bahrain. 1947.

²⁻ مذكرات آغاخان، ص 44.

³⁻ اوريمر: مرجع سابق القسم التاريخي الجزء السادس ، ص 3411.

الكوتشية أو الكوجراتية فهي اللغة المستخدمة في داخل المجتمع الهندي في الشرق الأفريقي، وأغلبهم تعلموا اللغة السواحلية والعربية لأسباب تتعلق بطبيعة أعمالهم ومصالحهم لتمكنهم من التعامل مع أهالي المنطقة الأفريقية، إلا أن حساباته ظلت تكتب بالكوجراتية. (أ)

ومن ناحية ممارساتهم الدينية فهم مواظبون على الصلاة في أوقاتها . و يصلون ثلاث مرات في اليوم ، وتؤدي جميع صلواتهم بين غروب الشمس وشروقها . ⁽²⁾ ومن عاداتهم أن التجار صباح كل جمعة يخصصون مبلغاً من العملة الصغيرة الروبية الهندية ، لتوزيمها على الفقراه في ذلك اليوم⁽³⁾.

وجالية الخوجة تتخذ لهم شيخاً منتخباً من مجلس كبار السن يتولى الحكم في الشئون الخاصة بالجالية ، وعباداتهم تمارس في معبد جماعات خانة ، القريب من تجمعاتهم السكانية والزكاة إلزامية وترسل إلى الهند لأغاخان ، ويرى بعض الخوجة أنها حق للجالية . ومعظم الأسر في شرق أفريقيا ومسقط يرون أيضاً أنها من حق الجالية حتى أنه حصل خلاف في هذه المسألة مما دفع البعض منهم للتحول إل شيعة إثنا عشرية وهي الجماعة المنافسة للاسماعيلية .⁽⁴⁾

وقاضي الشيعة يجمع بين عدة وظائف، فهو المحاضر والقاضي الشرعي الذي يفصل في كل القضايا المدنية ويسجل الوصايا وغيرها من الوثائق. وفقها، رجال الدين يقومون بمهمة التعليم تطوعاً وأغني بالتعليم تعاليم الطقوس المذهبية. للشيعة.

¹⁻ Calvin Allen: Op. Cit., P. 48.

Syed. Mujtaba, Ali: The Origin of the L'hojuh and Their Religious Life Today. Bonn 1936. P. 63.

³⁻ عوني مصطفى: مرجع سابق، ص 49.

⁴⁻ Zwemer. S.M.: The Diversity of Islam in India the Moslem World, Vol. XVIII. No. 2, (April 1928), P. 114.

الاحتفالات الدينية:

من المعروف أن الاحتفالات الذهبية لجماعة الشيعة تتسم بطابع الحزن وبالحماس الذهبي. ولهم مآتمهم الخاصة وبيوت المناحة. لمارسة طقوسهم المذهبية. وتحاول جماعة الخوجة إقامة الاحتفالات بسرية قدر الإمكان تجنباً لإثارة مشاعر أهل السنة العرب لأنهم يعتبرونهم مشركين. ومع هذا وفرت السلطة في أماكن تواجدهم بالساحل الشرقي لأفريقيا لهم الحماية لمارسة طقوسهم المذهبية. نظراً لتعاطفها معهم من جهة. ومن جهة أخرى حيث تربطهم بالسلطة مصلحة تجارية بالإضافة إلا أنهم يعتبرون رعايا تابعين ليريطانيا. وكل هذه الاعتبارات وفرت لهم الأمن بجانب الثراء الفاحش إذا قيس مستواهم المعيشي بالنسبة للعرب والأفارقة الذين يأتون في الدرجة الثالثة بعد البريطانيين والهنود. (أ)

أما دور العبادة والمآتم أو الحسينيات فإنها تشبه - إلى حد كبير - المساجد وتستخدم للاجتماعات الدينية. وذلك تستعمل للمسافرين وللشئون الجنائزية. ويقومون بتقديم الأكل والتدخين للناس المشاركين، وكذا الحاضرين للاحتفالات... وهذه الطافقة تحتفل بذكرى سفوية تبرز فيها سيرة الإمام على رضي الله تعالى عنه التاسع عشر والعشرين والواحد والعشرين من رمضان، وكذلك عاشورا، يومي التاسع والعاشر من محرم للتقويم الشيعي، حيث يتأخر عن التقويم السائد في البلاد الإسلامية يوما واحداً. (2) يقومون بزيارة الأضرحة الخاصة بالإمام والأنمة، وموقعه كربلاء، ومن ترابها المقدس - على حد زعمهم - يتخذون لهم أقراصاً. (3) يشعونها تحت جباهم أثناء الصلاة عند سجودهم. ومع مرور الزمن أصبحت الأماكن المقدسة مثل النجف وكربلاء عند الشيعة أماكن تشد الرحال إليها بعثابة الحج إلى الأماكن المقدسة بالحجاز، ومن الجدير بالذكر أن جماعة الخوجة تحج إلى النجف الأشرف

¹⁻ فيصل الزياني: الموجع السابق ص 166.

²⁻ فيصل الزياني: المرجع السابق ص 167.

³⁻ الملامة موبى الموسوي: الشيمة والتصحيح. السراع بين الشيمة والنشيع . لوس أنجلوس 1987. ص 115. وهذه الأقراص تصفح من تراب كربلاء المدينة التي استشهد فيها الحسين بن علي رضي الله تعالى عنه . ورفاته الطاهرة مدفونة هناك ، انظر: العلامة موسى الموسوي . نقس الرجح . ص 115.

⁴⁻ عبد الله فهد النفيس: دور الشيعة في تطور العراق السياسي. الكويت 976. ص 79.

الحياة الاجتماعية للهندوس:

من الناحية الذهبية الهندوس ليس لديهم كتاب معين يستقون منه ديانتهم. ولكن لديهم موروث تتكون منه الديانة الهندوسية من العادات والتقاليد⁽¹⁾. ويمارسون شعائرهم وطقوسهم الدينية بكل حرية. وإنْ كان العرب المسلمون ينظرون إليهم كمشركين.⁽²⁾

وهذه المادات والتقاليد الموروثة للديانة الهندوسية تفرعت عنها مذاهب كثيرة ولكن هذا التفرغ غير واضح المعالم للعرب المسلمين في الشرق الأفريقي بل ينظرون للهندوس على أنهم طائفة واحدة. ومن الحيوانات المقدسة. عندهم البقر حيث يتركونها ترقد في الشوارع المردحمة بالحركة ولا يتعرضون لها لما لمن مكانة سامية وقدسية في معتقداتهم. (أله يويتخذون لهم صنماً يسمى (بجوان) ويعني عندهم (الله) وهذا المبجوان له أربعة أياد. ويؤمنون بانتقال الأرواح بعد الموت إلى أجسام أخرى من الأحياء بشراً كانت أو من الحيوان الأعجم. ولذا نجدهم يحرمون أكل اللحوم مخافة أن يكون قد حل فيها روح أحد أسلافهم. (4)

وبهذا الاعتقاد فكل الحياة عندهم مقدسة وأن ذبح الحيوان لغذاء الجسد إنما هو خطيئة، ويؤدي الهندوس طقوس العبادة اليومية في المنازل والمناسبات في المابد التي ثيدوها لهذا الغرض، وفي الوفاة يصب في فم الميت ماء يسمى (كناكر) وهو ماء يؤتي به من نهر الكنج^{رى} في أواني صغيرة من الفخار⁶⁰، وتتم مراسم الوفاة بأن يكفن الميت بقطعة من القماش الأبيض إنَّ كان رجلاً، وإن كانت امرأة وزوجها على قيد الحياة فتلف بكفن أحمر، ويوضع لها نقطة حمراء بين حاجبيها وعلى

¹⁻ أحمد شلبي: أديان الهند الكبرى، الطبعة الخامسة . القاهرة 1979م. ص 39-40.

²⁻ نفس المرجع السابق، ص 40

³⁻ محمد مرسي أبو الليل: الهند تاريخه، نقاليدها. جغرافيتها، مؤسسة سجل العرب، القاهرة، 1965. 4- Wendell Phillips. Unkown Oman, (Beirut 1970), P. 15.

⁵⁻ الكنج. نهر مقدس بالهند ترمي به رماد جثة الميت بعد حرقها اعتقاداً منهم أن الأله «خجوان» خرج مثه. انظر: أحدد محمود الساداتس: تاريخ السلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم ج1. المطبعة النموذجية، القاهرة، بدون تاريخ. صر5.

⁶⁻ أواني الفخار: يقوم الهندوس قبل خروجهم من الهند إلى أي يلد يقصدونها باصطحاب هذه الأواني تربط بقطعة قماش حمراء مقدمة بها خيط ذهبي ن معبد وبحفظ لاستعماله عند وفاة أحدهم مقابلة مع لال بنسي بتاريخ 1994/8/15.

مغرق شعرها وإن كان زوجها ميتاً فتكفن بالأبيض ولا يستخدم اللون الأحمر بتاتاً.
وأما الفتاة غير المتزوجة يكون كفنها أخضر. وتوضع الجثة على محامل خشبية
وعلى كل ركن من أركانه (نارجيله). ويحمل الميت وقبل خروج النعش من المنزل
تكسر أول (نارجيلة). عند الباب. ثم يتوجه بالميت المحمول إلى حظيرة البقر
وهي في منطقة منعزلة قريبة من معبد الهندوس وتكسر النرجيلة الثانية. وأما
الثالثة فتكسر عند الوصول إلى المكان المُعد لحرق الجثة. وبعد الحرق يقذف الرماد
في البحر. أما العظام المتفحمة فتحتفظ بها أسرة الميت حيث تحمل إلى نهر الكنج
في الهندس وهم يقدسون هذا الوادي حيث يعتقدون أن (الإله بجوان) قد خرج
في الهندس وهم يقدسون هذا الوادي حيث يعتقدون أن (الإله بجوان) قد خرج
أو الطائفة الإنجيلية. ومنهم رجال الأعمال والعاملون بالشركات البريطانية. (أن

ومن الظاهر ممارسة الهندوس لطقوسهم اهتمامهم الكبيرة بالأعياد الدينية التي كانوا يحتقلون بها مثل عيد رأس السنة (دينالي) وفي ذلك اليوم تغلق أبواب متاجر الطائفة منذ الصباح. حيث تتبادل الهدايا وتتناول الحلويات وفي الساء يحضر مجموعة من الهنود مكان الاحتفال. ويحضره السلطان أو من ينوب عنه وبعض أصدقائهم من العرب. ويضاء مكان الاحتفال والدور بلبعات معبأة بالزيت النهائي وفتايل من القطن المبروم ومصابيح الكيروسين. وتحول الألعاب النارية الجييلة الليل إلى نهار. ويقومون بإحضار المفرقعات النارية من الهند لهذا الاحتفال. ⁽⁶⁾

وبعض الهندوس الذين وفدوا إلى شرق أفريقيا من مسقط حيث اعتادوا تقديم خير طبق لديهم للسلطان. وكانوا يتلقون الدعوة إلى القصر في مناسبات خاصة. فنقلوا نفس العادة إلى زنجبار وهي تقديم خير طبق لديهم للسلطان هناك كذلك. ولكنهم يرفضون تفاول الطعام الذي يعدد طهاة الحاكم حيث ظلوا يتمسكون بالتقاليد الخاصة بغذائهم.⁶⁵

l - ثمرة جوز الهند.

[.] 2- مقابلة مع لال بنسى بتاريخ 1994/8/15.

³⁻ I.O.R. R /15/ 2/ 1823 C/O The Agency, Bahrain 20* October 1941. 4- Calvin Allen: Op., Cit., P. 40.

⁵⁻ I bid.

وعندما يحل العيد يقوم الهندوس بجمع دفاتر حماياتهم والتي مضى عليها عام كامل، ويضعون عليها القواكه ثم يخططونها باللون الزعفراني المقدس ويضعونها أمام الصنم تبركاً واستبشاراً بنيل الخير في العام القادم، وبهذا ينتهي عام ويبدأ عام جديد،

ومن أهم الأعياد لديهم عيد (الهولي) وهو العيد الذي يتغير فيه الطقس ويستخدمون مياهاً ملونة في رش الشوارع الخاصة بأحيائهم وعلى طول المنطقة المؤدية إلى متاجرهم. (1)

تعليم الهنود:

يلاحظ على عملية العناية بتعليم الهنود تدنيها كثيراً إذا ما قورنت بالعناية بتعليم الأوروبيين في منطقة كينيا. وفي الوقت نفسه ترتفع تلك العناية وتظهر عالية إذا ما قورنت بعملية العناية بتعليم الوطنيين الأفارقة أصحاب البلاد المعقبة، وطبقاً لإحصائية عام 1948م بلغ عدد الأوروبيين تسماً وعشرين ألفاً وخمسائة أوروبي في كينيا. خصصت لهم عشر مدارس أميرية (حسب إحصاء عام الموركة) وهذا يعني أن كل ثلاث آلاف أوروبي أو أقل قليلاً قد خصصت لهم مدرسة أميرية ترعاها الحكومة وتنفق عليها، وقد بلغ عدد الطلاب من أبناء الأوروبيين في المدارس الأميرية ألفي طالب أي بواقع مانتي طالب في كل مدرسة من المدارس المشر المخصصة للأوروبيين بينما كان عدد الهنود في نفس الفترة قد بلغ الدارس المخصصة للم أربع مدارس أميرية بواقع مدرسة لكل ما يزيد عن ستة آلاف هندي أي أن ما خصص للأوروبي ضعف ما مخصص للهندي أو أكثر إذا ما أخذ في الاعتباء عدد هؤلاء وهؤلاء؟

ومع ذلك فإذا ما قورن وضع الهنود التعليمي بوضع الأفارقة الوطنيين فإنه يعد متميزاً غاية في التميز، إذ يلاحظ أن الوطنيين الذين بلغ عددهم أكثر من أربعة

¹⁻ مقابلة مع لال بنس بتاريخ 1994/8/15.

²⁻ راشد البراوي: مرجع سابق. ص 62.

ملايين أفريقي لم يخصص لهم سوى خمس عشرة مدرسة أميرية فقط. ⁽¹⁾

وفي الوقت الذي كان يصرف فيه أكثر من تسعة وأربعين ألفاً من الجنيهات الانجليزية على الألفين من الطلاب الأوروبيين بما يقارب خمسة وعشرين جنيهاً تصرف على كل طالب أوروبي – نجد أن ما يصرف على الوطنيين والهنود لا يتعدى ثمانية شلنات لكل طالب أفريقي أو هندي. وهو التمييز العنصري بعينيه.

ومعا يلفت النظر حقيقة أن التعليم الذي اهتمت به بريطانيا في كينيا لم يكن يتمدي التعليم الأولى البسيط. ولم يظهر اهتمامها بالتعليم المتوسط أو العالي() ويبدو أن ذلك ربما يرجع إلى تعدهم منع ظهور طبقة مثقفة واعية حتى لا تساعد في نمو الوعى القومى الذي يتعارض مع مصالح البيض الأوروبيين واستعمارهم للمنطقة.

وكانت تلك الامتيازات التي استأثر بها الأوربيون البيض عن الهنود والوطنيين الأفارقة سبباً في ازدياد حدة تذمر الهنود حتى بلغ بهم الأمر للمطالبة بمعاملتهم بالمثل. وبعد جدال دام ثلاث سنوات تقريباً. انتهى الأمر إلى التصريح النسوب إلى ديفونشير ذلك التصريح الذي عرف بـ The Devenoshire White وكان صدروه في عام 1923م. وهو يقضى بأن مصالح الشعب الأفريقي يجب أن توضع في الاعتبار قبل مصالح الوطنيين في جميع الأحوال. مما كان له أثره سواء على الأوروبيين المستوطنون بكينيا أو للوطنيين فيها.

ولم تكن المدارس الأميرية والأملية فقط هي القائمة في كينيا بل كانت هناك مدارس أنشأتها الإرساليات التبشيرية التي كثر عددها أخيراً في محمية كينيا بعد امتداد النفوذ البريطاني إليها. ⁽²⁾

ولكني لا أرجع اتجاه الهنود إليها لتعليم أبنائهم نظراً لاختلاف الديانة والمذهب بين غالبية الهنود. والإرساليات التبشيرية. هذا بالإضافة إلى تمسك الهنود وتعصبهم لدينهم ومذهبهم على اختلافه ومع ذلك. وعلى الرغم من تواجد

أ- تجدر الأشارة إلى أنه فد كانت هناك مدارس غير أميرية رأهلية) عديدة بلغت ألفين وثلاثمانة وسناً وثلاثين مدرسة منه ألفان ومانة تسمة وأربعين مدرسة أفريقية بالإضافة إلى عدد يسير من الدارس الأفريقية الخاصة وجميهها لا تتفق عليها الحكومة.

²⁻ Journal of the Royal African Sociey, Vol., XLI Noclxil. P. 68. January 1942.

تلك المدارس الأميرية التي أشرنا إليها – فإن حكومة المستعمرة لم تنشئ تلك المدارس إلا لإعداد الشباب للوظائف المساعدة البسيطة خاصة الأعمال الكتابية أو إعداد عمال مهرة لأعمال السكك الحديدية وغيرها وبمعنى أدق فإن المدارس قد أقيمت لتخريج مساعدين في الإدارة الاستعمارية. سواء كانوا من الهنود أم من الأفريقيين. وهناك إحصائية صدرت في عام 1924م. يتضح منها مدى العناية بمدارس الأوربيين الذين كانوا أقل عدداً بفارة كبير جداً عن كل من الهنود والأفريقيين. وهع ذلك فقد خصصت لهم مبالغ مالية كبيرة.

فقد تم تخصيص مبلغ خمسة وسبعين ألف جنيه للإنفاق الحكومي على التعليم وهو مبلغ يساوي 3.7 من إجمالي اليزانية التي وزعت كما يلي:

- 37,000 جنيه للتعليم الوطني (الأفارقة)
 - 24.000 جنيه لتعليم الأوروبيين.
 - 11,675 جنيه فقط للهنود.

وهو مبلغ بسيط وتافه إذا ما علمنا أن الهنود كانوا أضعاف الأوروبيين.

لذلك فطن الهنود إلى أهمية التعليم وخطورة إهمال تعليم أبنائهم فشرعوا تداركاً لهذا الموقف في اتجاهين رئيسيين:

أولهها: إرسال البعض من أبناء الباكستانيين والهنود إلى كل من بريطانيا أو الهند أو باكستان لإكمال تعليمهم هناك محافظة على لغتهم الأصلية ومواكبتهم لحركة التعليم والثقافة التي يمكن لهم بها منافسة الأوروبيين في تولي الوظائف الإدارية واللحاق بركب الثقافة والفكر الحديث. ومن ناحية أخرى كان هؤلاء يبغون عدم صلتهم بالهند والإبقاء على اتصالهم بموطنهم الأصلي. (2)

¹⁻ Elkan, W.: Migrants & Proletarians, Urban Labour in the Economic Development of Uganda. (.U.P. 1960), P. 111.

²⁻ Elkan, W.: Op. Cit., P. 11.

النيهيا: عنى الهنود على اختلاف أجناسهم ودياناتهم بإنشاء العديد من الداوس الخاصة بأبناء الهنود في أغلب المراكز والمدن التي استقروا فيها بالشرق الأفريقي سواء في ذلك مناطق الساحل أو مناطق الداخل أيضاً، دا

ويرجع اهتمام الهنود بإنشاء تلك المدارس إلى عنايتهم بتعليم وتثقيف أبنائهم بلغة بلدهم الأم وآدابها مع الالتزام بغرس العادات والنقاليد والطباع الهندية لدى الجيل الجديد حتى لا يتأثر هذا الجيل باللغات الأفريقية وينفصل هؤلاء النشئ عن أوطانهم وتراثهم القديم. ولذلك نرى الهندي يتقن اللغة الإنجليزية قراءة وكتابة بالإضافة إلى إجادته لغة قومه التي كان لها اهتمام عظيم لديهم.

وتجدر الإشارة إلى أن الهنود قد برعوا في إقامة الأندية الرياضية وإنشائها والتجمعات الاجتماعية والمستشفيات. إضافة إلى ما أشرنا إليه من اهتمامهم بإنشاء المدارس، وهذا يعد في حد ذاته حرصاً منهم على الترابط والتلاحم في مواجهة الخطوب والأخطار التي تحدق بهم أحياناً من حكومة المستعمرة الإنجليزية التي كانت توجه لهم في بعض الأحيان أوامر وتعليمات ضد مصالحهم. وكذلك كان هذا الترابط نافعاً لهم في مواجهة المستوطنين البيض الذين كانوا يتربصون بهم الدوائر في محاولة منهم للإجهاز على المكاسب التي حققها الهنود ولا سيما في المجال التجاري. وإجادة الحرف الحاذقة والمناصب الإدارية التي أجادوا توليها. بالإضافة إلى توحيد مواقفهم في مواجهة تصدي أبناء البلاد الأصليين (الأفارقة) بعد أن أخذ الشعور القومي ينمو لديهم.

وقد كان للهنود اتحاد وعلاقات اجتماعية وثقافية وروابط جمعتهم بأهلهم بالهند مما أكسبهم قوة وجعل لهم ظهر وسند يتكثون عليه إذا ألت بهم الخطوب.⁽²⁾

ومما ساعد الهنود على المضي قدماً في مجال التجارة اهتمامهم البالغ على مختلف أجناسهم ودياناتهم بإنشاء المدارس في جميع مراكزهم في الشرق الأفريقي

¹⁻ سعيد بن علي الغير، مرجع سابق، ص 366...

Coupland, R.: Op., Cit., P. 302.

في الساحل والداخل.⁽¹⁾

وكان هدف هذه الدارس تعليم أبناءهم لغة بلدهم الأم وأدابها وطباعهم وعاداتهم. لذا نرى الهندي يتقن اللغة الإنجليزية قراءة وكتابةً. ويجيد لغة قومه. ومعظمهم أصحاب ثروة طائلة. من أجل ذلك اهتموا بالدارس والأندية الرياضية والمستشفيات. وتجد بينهم ترابط وتلاحم، ويعارضون الحكومة في الأوامر التي توجهها لهم ضد مصالحهم. ولهم اتحاد وعلاقات وروابط بالهنود في الهند، حتى أضبحت التجارة حكراً عليهم من الساحل إلى الداخل. (2)

الحالة الصحية للهنود:

تدنت الحالة الصحية لعظم جموع الهنود القيمين في كينيا في بداية السيطرة الإنجليزية على شرق أفريقيا. ويرى البعض أن ذلك راجع إلى طريقة معيشة طبقة الكولي الهندية Collie Class نظرة ألائهم كانوا يعيشون عيشة غير صحيحة. ولذلك فقد كان السير وليم ساميسون Professor Sir William Simpson يرى في بحث أعده عن الشئون الصحية في شرق أفريقيا عام 1913م بناء على طلب وزير الدولة للمستمعرات – ضرورة فصل أحياء خاصة لإقامة الأوروبيين، وأخرى للهنود وثالثة للأفريقيين، وهاجم ساميسون الوضع القائم المتعلق بالشئون الصحية للعدن والمراكز التجارية للشرق الأفريقي.

إلا إن الهنود اعترضوا اعتراضاً شديد اللهجة على التغرقة القائمة على العنصرية والجنس التي ستؤدي في النهاية إلى فرض القيود والحظر على هجرة الهنود.⁽⁵⁾

ونستطيع أن نلقي نظرة على الحالة الصحية للهنود من خلال ما ذكرته المصادر التي أشارت إلى هذا الموضوع والتي يتضح من خلاله أن الهنود ولا سيما

¹⁻ سعيد بن على المغير. مرجع سابق. ص 366..

²⁻ Coupland. R.: Op., Cit., P. 302. 3- محمد المهدي سيد آحمد: السياسة البريطانية في كينيا بين عامين 1895 – 1945 رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الآداب جامعة عين شمس 1980. ص 166.

السواد الأعظم منهم كان يذهب إلى شرق أفريقيا ولا يهتم إلا بجمع المال دون أن يتوسع في الإنفاق على نفسه أو مصالحه الأخرى. ومن ذلك حالته الصحية والمعيشية بوجه عام. ولذلك وصل الحال ببعض الهنود إلى التدني لدرجة أصبح فيها أقل بكثير في شخصه وعاداته من المواطن الأفريقي.

قكان يعيش في أكواخ ضيقة غير صحية ومحلات ومنازل مظلمة ليست بها تهوية كافية وليست بها كذلك مجاري للصرف الصحي رغم مخالفة ذلك القوانين الداخلية والتعليمات التي تصدرها حكومة المحمية (المستعمرة) ودائماً كان هدفه الأول استغلال مسكنه مخزناً للبضائع التجارية التي شملت بالطبع الحبوب وبعض المواد الغذائية الأخرى مما جعلها بالتالي مرتماً خصباً للفئران والطفيليات. وأدى ذلك إلى ظهور بعض الأوبئة. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم تكن هناك عناية بالكشف على الوافدين من الهند إلى الشرق الأفريقي فاستطاعت بذلك بعض العائلات والأسر المسابة ببعض الأمراض أن تهاجر حاملة العدوى إلى مناطق المحمية. مما ساعد على انتشار الأوبئة في الأسواق الهندية الشهيرة في كل من نيروبي وكيسومو وغيرهما.

وكان يخشى من تفشي مرض الطاعون الذي كان يقترن وجوده وجود الهنود في المستعمرة، وكانت الروائح الكريهية التي تبدو بوضوح في أسواق نيروبي موضع قلق واستهجان السلطات الطبية فيها. مما جعلها تقرر إزالته تماماً درءاً لأخطاره إلا أن هذا الأمر قد تعذر تنفيذه لفداحة تكاليف إعادة إنشاء سوق جديد.(1)

هذا وعلى الرغم من صدور عدة مراسيم وتعليمات تتعلق بالصحة العامة أحدها صدر في عام 1903م بالإضافة إلى مرسوم ثالث بشأن الأمراض المعنية وكيفية اجتناب الإصابة بها فإنه صدر في عام 1917م. ورابع صدر في عام 1918م وعرف بمرسوم الصحة العامة. بالإضافة إلى ثلاثة مراسيم عوف باسم مراسيم المدن للصحة والنظام Townships Ordinances وذلك من نيروبي وكسيسومو ومعبسة وشملت تلك المراسيم جميعها أموراً عديدة

A Hand Book of Enya Colony (British Est Africa) and The Kenya Protectorate Section of the Naval Intelligence Division, Naval Staff, Admirality. (London 1920). P. 326.

تتملق بالصحة العامة والأفواد والتجمعات السكنية والتجارية والمحلات العامة فتناولت الباني والصرف الصحي والأسواق والسلخانة والمفاسل والمطاعم الهندية والأهلية كذلك والفنادق ومحلات الأطعمة. ⁽¹⁾

ويذكر البعض إن القصود من صدور تلك القوانين والمراسيم المختلفة هو الجماعة الهندية في محاولة من السلطات الحاكمة لمضايقتهم بتطبيق النظم الصحية عليهم ويستشهدون على رأيهم بانه حينما وافق المجلس التشريعي في المستعمرة على مرسوم الصحة العامة بادر مستر فادك Mr. Phadke العضو الهندي بالمجلس بتقديم استقالته وقد انتهى الأمر إلى عدم موافقة الحاكم على المرسوم وأحال الأمر على وزير الدولة لشئون المستعمرات وأدى ذلك في النهاية إلى عدم تنفيذ المرسوم. (23)

ولا نستطيع أن نتقق مع هذا الرأي في مجمله فإذا وافقنا على أن المقصود من صدور القوانين هو الجماعة الهندية فإننا لا نوافقه على أن الهدف من ذلك هو محاولة مضايقتهم لأن النظم الصحية تكون في مصلحة الجماعة التي تنطبق عليها قبل أن تكون في مصلحة المجتمع ككل. ولا يمكن أن نعد ذلك من باب المضايقة بل من باب تغليب المصلحة العامة.

ولم يكن ما تقدم على قدر من الأهمية مقارنة بما حدث بعد ذلك عندما قررت لجنة كينيا الاقتصادية Economic Commission عام 1919م بأن الرجل الهندي لا يميل بطبعه إلى النواحي الاجتماعية ولا يراعي النواحي الصحية وأن الهندي يضر بصحة المواطن الأفريقي نظراً لعدم اكترائه بالأمور الصحية وبذلك يشير النقرير إلى أن الرجل الأفريقي بعد أكثر تحضراً من الرجل الهندي⁶⁰ كما يلعح بين ثنايا التقرير الذي أصدرته اللجنة بأن وجود الهندي في هذه المنطقة الأفريقي بعد مجافياً للسمادة الطبيعية والأخلاقية. وضد التقدم الاقتصادي.⁽⁴⁾

¹⁻ I bid, PP. 326 - 370.

²⁻ محمد المهدى . مرجع سابق، ص 170.

 ³⁻ يبدو أن اللجنة قد تأثرت بالمحيط العام الذي فيه المستوطنون البيض يكيلون النهم للهنود ويسفهون معتقداتهم
 11 لدينية، بل ويجمونهم أيضاً بالنساد الخلق.

انظر: Jermy Murray Brown: Op., Cit., P. 81

Buell Raymond Leslie: The Native Problem in Africa, Vol. I. The Macmillan Company, N.Y. 1928. P. 291.

وقد أصاب هذا التقرير الهنود بصدمة عنيفة حيث كانت عباراته قاسية ومهينة. إذ نسب الفساد الخلقي للرجل الهندي واتهم بأنه يحطم أيضاً الرجل الأفريقي ولم يكتف التقرير بجعل الهنود مجرد حملة للأوبئة والأمراض فقط بل جعلهم أيضاً محضرين للجريمة وباعثين عليها. ومع ذلك فعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لم تلتزم بها جا، في هذا التقرير من ملاحظات مشيئة – فإن هذه الملحوظات. قد تركت أثراً سيئاً ومحزناً على الشاعر الهندية. (أ)

ولايد للباحث المنصف أن يتناول تلك التقارير وهذا الهجوم من جانب المتوطنين البيض بشيء من الحذر والحيطة في الحكم على الأوضاع الصحية للهنود خاصة إذا علمنا أن الخدمات الصحية والاجتماعية (التي من المغروض أن تقدمها حكومة المستعمرة) تكاد تكون معدومة ولا وجود لها اللهم إذا اعتبرنا السجون من الخدمات الاجتماعية.

وتجدر الإشارة إلى أن التأمين الصحي ومعاشات كبار السن وأعمال الفصحة العامة من مستشفيات ومعازل الوحدات الصحية وغيرها. من ألوان الرعاية الصحية المختلفة مما يعتبره العامل البريطاني حقاً ضرورياً له لم يكن قط من الأمور التي عنيت بها حكومة المستعمرة (وعلى الرغم من ادعاءاتها بالحضارة) لصالح الهنود والأفارقة على حد سواء. (2)

وقد كانت نصوص التقرير (المشار إليه) عنيفة بدرجة تثير الاشمئزاز ومن ذلك نسوق بعض النماذج.

فمن الناحية البدنية فالهندي معروف عنه كراهيته الشديدة ونغوره من النظافة الشخصية واستخفاف بالنواحي الصحية وفي هذا المجال بالذات فإن الإفريقي أكثر حرصاً على نظافته. وأكثر تحضراً من الهندي بمراحل كثيرة فهو بطبعه نظيفاً ولكن يعيبه (أي الأفريقي) أنه سريع التأثر والاقتداء بعن حوله.

¹⁻ Dilley, M.R.: The British Policy in Kenya Colony. London 1966. P. 145.
2- رائد البواوي: مرجع سابق . ص 69

وقد تعرض التقرير لقضية صحية خطيرة حيث أفاد بأن مرض الطاعون يعد أحد الأوبئة التي تنتشر في الهند بكثرة. وقد جرى تصديره إلى شرق أفريقيا من مناطق عديدة على رأسها بومباي كما أن الربعات الهندية السكنية تعد كذلك مرتماً خصباً لانتشار هذا المرض وحدوث الإصابة بهذا الوباء الفتاك. والشيء نفسه يذكر عن كل الأمراض التي تنتشر بسبب القذارة الشخصية. حيث إن الهندي – كما ذكر التقرير – خطر ليس على نفسه فقط بل أيضاً تظهر خطورته كذلك على السكان الأصليين للبلد الذي يقطنون فيه. (1)

ولذلك فعلى الإدارة أن تقلل عددهم إلى أكبر حد بشغل مناصبهم بغيرهم. ومن يتبقى منهم من الحرفيين تغرض عليهم المايير الصحية والنظافة بنفس طريقة الأوربيين وإذا حدث ذلك فسوف تقل أعدادهم لأنهم لن يتحملوا النظافة الشخصية وسيضطرون للرحيل (على حد تعبير التقرير).⁽²⁾

وقد رد الهنود على هذه الاقتراءات التي افتراها عليهم الأوربيون وأكدوا بأنها خالية من الحيدة والدقة وأنها تنم عن كره من بعض العناصر الأوروبية التي تخشى على مصالحها من نشاط الهنود واجتهادهم، وقد استدل الهنود على كذب ادعاءات الأوروبيين بأقوال الدكتور/ كوك Dr. Cook الخبير الطبي المحروف بشرق أفريقيا والذي يعتد بشهادته على أعلى الستويات وهو الذي دحض إدعاءات الأوروبيين ونقدها معلناً أنها لا أساس لها من الصحة، واستند في ذلك إلى أحداث متفاوتة ودراسة رَصَدُ فيها الخصائص الأخلاقية للمجتمع الهندي.

كما استند الهنود إلى شهادة السيد/ س.إف. اندروز S.F.A. Androz الذي تم تكليفه من قبل هيئة المواطنة الهندية الامبريالية في بومباي بالتحري عن موقف الهنود في شرق أفريقيا، وقد قال في هذا الخصوص ومثل هذا التشهير الذي لا أساس له ينم عن روح شريرة وببين بجلاء الغيره والهوى الذي تتسم به الحملة التى يجري شنها بدوافع خبيثة. (3)

¹⁻ Mungeam. G.H.: Kenya, Select Historical Documents, 1884 - 1923.

²⁻ East African Publishing House, Nairobi, Kenya, 1978, PP. 547 - 548.

³⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit. P. 553.

كما دافع الهنود عن أنفسهم فيما أثير عن حالتهم الصحية بأن المناطق التي خصصت لإقامة الهنود قد تعرضت للمظالم من جرًا» إهمال حكومي متعمد، ولم تظهر الحكومة أية عناية بإدخال تحسين على المرافق والخدمات سوا» في المرافق أو المجاري. وهو إهمال تعمدته الإدارة الاستعمارية والمحليات اللذان تقاعساً عن القيام بما ينبغي عمله في هذا السبيل، وألقى الهنود باللائمة على الإدارة والمحليات وأنهما يتحملان نتائج التقصير التي ظهرت من إهمال المرافق والمجاري والخدمات الأخرى بالمناطق الآهلة بالهنود. (أ)

وتجدر الإشارة في معرض حديثنا عن الحالة الصحية والتي تشدق الأوربيون بإهمالها عند الهنود أن كينيا وحتى عام 1949م، لم يكن قد أنشئ فيها ما يعرف بالتعليم الصحي، وابتداء من العام المذكور (1949م) بدأ العمل في إقامة أول مدرسة للزائرات الصحيات. وفي عام 1950م أي العام التالي تأسست أول مدرسة للمولدات في كينا كلها، ومع ذلك ورغم هذه البدايات لم تستطع تلك المدارس البدائية أن تكفي احتياجات المواطنين والآسيويين والأوروبيين لأنها لم تستطع تخريج أعداد كافية من الملمين بالأمور الصحية فظلت كينيا تعتمد اعتماداً واضحاً على الأطباء والمولدات الأجانب في سد احتياجاتها من الجانب الطبي على مختلف تخصصاته (2).

كما أن التزاحم بين الهنود والأوروبيين في أهم المدن الكينية مثل نيروبي ومعسبة قد زاد من حدة الاتهامات الأوروبية للهنود فقد نمت تلك المدن وكأنها قد أصبحت مدنا أنجلو هندية. ونستطيع أن نضرب مثالاً على ذلك بعدينة نيروبي التي كان بها وحدها أكثر من تسعة آلاف هندي في حين كان عدد الأوروبيين المي كان بها وحدها أكثر من تسعة آلاف هندي في حين كان عدد الأوروبيين بها ثلاثة آلاف فقط وتحتوي تلك المدن على أسواق هندية كبيرة مليئة بالحوانيت والمحلات الهندية. وبيوتات أعمال خاصة للأوربيين كما ينتشر الأسيويون الفقراء في أحياء ميدة من كل مدينة مما اضطر معه الأوروبيون إلى التمركز في ركن أو ركنين فقط من أركان المدينة مفضلين بذلك

¹⁻ I bid. PP. 555 - 556.

²⁻ زاهر رياض: الاستعمار الأوروبي الحديث في أفريقيا، القاهرة 1960، ص 343.

الابتعاد عن المواقع الهندية حيث كانوا يطلقون على أصحابها غالباً الوباء الذي يجب الابتعاد عنه. ⁽¹⁾

كما وصل الأمر أيضاً بالبيض الأوروبيين بالتفكير جدياً في إعادة تخطيط المن الرئيسية على أساس الأجناس وإقامة معازل سكنية وتجارية تخص الهنود وحدهم بعيداً عن مواضع الأوروبيين واستكمالاً لحلقة الظروف الصحية التي عاشها الهنود في محمية شرق أفريقيا تجدر الإشارة إلى ما أصاب هؤلاء الهنود أثناء اشتراكهم في تجديد خط السكك الحديدية من معبسة إلى بحيرة فكتوريا. حيث قاسى المعال والفنيون من الظروف الطبيعية القاسية واشتداد وارتفاع درجة الحرارة معا أدّى إلى حدوث وفيات كثيرة بلغت الآلاف بين العمال الذين انتشرت بينهم، نظراً لإهمال حكومة المستعمرة تقديم الرعاية الصحية لهم، هذا بالإشافة إلى تعرضهم لأخطار مهاجمة الأسود لهم في منطقة تسافق (2)

مساكن الهنود:

اختار الهنود في سكنهم مواقع المستوطنات التجارية منذ بداية تدفقهم وجعلوها في النطاق الساحلي تلك التي أطلق عليها أحياء الهنود وأقاموا فيها مساكنهم ومخازنهم التي تعيزت بالطابع الهندي في تركيبها الداخلي وواجهاتها الخارجية. حتى الألوان التي تم الطلاء بها تعشيت مع نفس الألوان المتعارف عليها في الهند. وتطورت مساكن الهنود الساحلية أن بعد ذلك.

وعندما أقام الأوروبيون عدة خيام بالقرب من نيروبي لسكن العاملين في الخط الحديدي اتبع ذلك هجرة بعض التجار الهنود إلى منطقة المساكن لتقديم الخدمات

Wraith Ronald. E.: East African Citizen, P. 54, Macmillan Mona, Introducing East Africa, P. 138.

Norden Hermann: White and Black in East Africa, P. 59, 136, H.C. Def. P. 1787, 22 December 1920.

²⁻ عبد العزيز كامل: قضية كينيا، دار القلم، 1961، القامرة ص 58.

O'commor, A.M: The Geography of Tropical Africa Development, Pergaman Press, Oxfor, 1978, P. 210.

التموينية للعاملين والمهندسين الشرفين على بناء الخط الحديدي عن طريق إقامة بعض المتاجر الصغيرة — إلا أن هؤلاء الهنود قد عادوا بعد انتهاء العمل واستوطنوا منطقة نيروبي الحالية وأخذت الدينة تزداد وتتوسع بعد أن تحولت الخيام إلى مباني خشبية ثم حجرية بمرور الزمن، كما تحولت مباني الصغيح إلى منازل ومحلات على الطراز الهندى. (أ)

وفي النهاية استقرت أحياء الهنود ومساكنهم على امتداد الجانب الشرقي للخط الحديدي الذي يعبر المدينة في اتجاهه إلى بحيرة فكتوريا. ⁽²⁾

العادات والتقاليد الهندية في كينيا:

اختلفت العادات والتقاليد الهندية خاصة في عملية الزواج وطقوسها عن مثيلاتها في منطقة الشرق الافريقي. وبعضها تعد تقاليد غريبة تشبثت بها بعض الطوائف الهندية العديدة، فيما يعتبر أن هذه العادات وتلك المعتقدات والتقاليد الموروثة هي من مقومات الشخصية الهندية التي يحرص الهندي على المحافظة عليها. ولا سيما إذا انتقل إلى مجتمعات غريبة عنه، ويظهر ذلك في حفلات الزواج.

زواج الهندوس:

كانت العادة أن تتم الموافقة بن أهل العريس والعروس على اقتران العروسين. وبعدها توجه الدعوة من قبل أهل العروس للعريس وأهله الذين كانوا يتمتعون باستقبال حافل، وامتياز خاص حيث كانت تخصص لهم أفضل الأماكن في منزل أهل العروس مع التكريم اللائق بهم بتعيين صبي لاستقبال الضيوف بأطباق مليئة بالحبهان والسكر، ويتم تقديم المشروبات والحلوى لسائر المدعوين. وجميع الحضور.

¹⁻ I bid. P. 211. 2- Kirby. C.P.: Op., Cit., PP. 119 - 122.

وعلى الرغم من أن الهنود لا يتأنقون في ملابسهم. ولا يعتنون بها كثيرا فإن والد العريس كان يميز بعمامة لها لون خاص تدل على أنه والد العريس وتميزه عن غيره وما عدا ذلك فالجميع يلتزم البساطة في ملبسه ومظهره. كما أنهم يكتفون من الطعام بالقدر اليسير.

ويلاحظ على طعام الغني أنه لا يختلف كثيراً عن طعام الغقير. والطعام يتكون غالباً من أشياء متقاربة ويشتمل على التوابل التي تشتهر بها الهند طوال عصورها المختلفة والزيت وأنواع الخضر العديدة. (أ)

وكان على العريس (طبقاً لتقاليد أبناء الجاليات الهندية) أن يقدم ساري بلو أخضر للعروس وهو عبارة عن لباس المرأة الهندية القوم الذي يصنع من القطن والحرير.

كما يقوم خال العروس بإهداء ساري آخر بلونين مختلفين هما الأحمر والأبيض لترتديه العروس يوم الزفاف. واللون الأبيض يعد دلالة على طهر العروس. أما اللون الأحمر فهو اللون المقدس عند الهنود أما ملابس العريس فقد كان عليه أن يرتدي ملابس بيضاء. ومنزر يشده في وسطه شأنه في ذلك شأن كل أبناء طائفته البانيان. (2)

ومن العادات التي تصاحب حفلات الزواج الرقص الهندي الذي يعود إلى أصول هندوسية. ويمثل قصص الآلهة، والناس أيضاً في رموز معروفة لديهم، وهو من وضع الكهنة ورجال الدين الهندوس، وتقوم الحركات والإشارات فيه مقام التعبيرات اللفظية والصوتية في لغة التخاطب. ⁽⁵⁾

أوسئاف لوبون. حضارات الهند، ترجمة عادل زعيتر. مطبعة دار أحيا، الكتب العربية، من 669.
 للطران اثناسيوس نور: ذكر الهند. مجلة الضياء السنة السابق. 1904. ص 106.

³⁻ مجلة النفير: الهند، العدد 62، فيراير 1947م. ص 34.

الزواج وطريقة الاحتفال به:

الطريقة المتبعة في زواج الشيعة الخوجة تخضع للشريعة الإسلامية في مجمل أحكامها. مع أن مذهب الشيعة من العرب والقرس والهنود سمح للرجل اللوتي أن يتزوج بحرية من تلك الأجناس إلا أن نساء اللواتيا لا يتزوجن إلا من رجال جاليتهن وبحكم انغلاق مجتمعهم انتشر بينهم زواج الأقارب. (1)

أما نظام الخطبة بين الأسرتين فهي تبدأ بأن يذهب أهل العريس إلى أهل الفتاة، وإذا تمت الموافقة يقوم أهل العريس بتقديم طبق به سكر نبات وحبهان وفي بعض الحالات نقود. ويسمى(مورو)⁽²⁾ لكل من له صلة قرابة بالعروس، والمهر يقرر حسب التقاليد ويختلف من مجموعة إلى أخرى داخل نفس المجتمع.⁽³⁾

وبالنسبة للخوجة حددوا المهر بمبلغ (501) روبية هندية، ونلاحظ إضافة رقم واحد لتشائمهم من الصفر. وتتم مراسم الزواج في دار (جمع خانة) وبعد عقد القران يخرج الزوج وخلفه جمع من الرجال يقرأون القصائد الدينية وتسمى(جلوات) (⁶⁾ حتى يصلوا بيت المروس.

ومن شروط الزواج أن يقدم أهل العروس (هدية الزواج للعريس عبارة عن مخدة سرير رخاه ومسندة جلوس خضراه ومرتبة مزركشة بخيوط ذهبية. وجلباب من الحرير، كذلك من عادات الزواج أن يقوم أهل العروس بإعداد الحناء للزوج. ويوضع في صينية أ⁶⁵. وفي صينية أخرى توضع الهدية (هدية الزواج) ويحملها رجال. ويتحرك الموكب من منزل العروس على قرع الطبول والدفوف سيراً على الأقدام حتى يصلوا بيت الزوج. وهناك يوجد متخصص لوضع الحناء على يد العريس ⁶⁶. وتسمى هذه الليلة ليل الزفاف (وايت رمبوه) ترتدي فيها العروس

I- Calvin Allen: Op., Cit., P. 51.

²⁻ مرور، في انتقادي بأخرة بن الربية رهر الهر أي الخاجات القدة كهدايا في الخطية عبارة في جزء من الهر 5- D'souza Victor: Aunigue Custom Regarding Mahr, (Downy) Observed by Certain Indian Muslims of South India, Islamic Culture Oct., 1955.

 ⁴⁻ الباحث : جلوات يقصد بها ترانيم من الصلوات.

⁵⁻ صينية: إناء دائري كبير واصل تسميتها قديماً بطلق على الاواني الخزافية الصينية. الواردة من الصين وبعد ذلك أصبح كل إناء كبير دائري أو بيضاوي يطلق عليه صينية وإن كان مصاح أض الالونوس. Calvin Allen. Op., Cit., P. 40.

ملابس خضراء من الحرير، وتضع على رأسها طرحه من الحرير أطرافها مزينة بشريط أحمر أو أخضر يسمى (كور) وكانت جماعة الخوجة تحتفظ بطراز الملابس الهندية.(أ)

ونجد من بين مقتنياتهم في منازلهم أُسِرَّة صغيرة معلقة بحلق من حديد يجلس فيه الرجل أو المرأة للتسلية، وتناول الشاي أو القهوة.

ومن عادات الخوجة أنهم لا يأكلون من طعام البهرة وينظرون إليهم كمشركين، ولذلك فقد أقاموا نوادي خاصة بهم، لمناقشة أمورهم مثل الشئون التجارية، وأمور الدين والشعر، وتبادل الآراء،⁽²⁾،

أزياء الهنود:

من عادات المرأة الهندية المتزوجة أنها كانت تهتم كثيراً بمظهرها عندما تتواجد خارج بيتها حيث تضع اللون الأحمر في مغرق شعرها كدلالة على أنها متزوجة، أما غير المتزوجة فإنها تضع علامة الكونكو القرص الأحمر بين حاجبيها للدلالة على أنها لم تتزوج بعد، أما الأرملة فهى لا تستخدم أية علامات ملونة. (أن

وعلى كُلِ. فقد كانت النساء الهنديات يتدفقن مع أزواجهن إلى الشرق الأفريقي يحملن ممهن تلك الأزياء النسائية الملونة الصارخة في ألوانها – وهي ألوان تعيزت بها نساء الهندوس خاصة مع ارتدائهن الشياشب في أرجلهن.

أما الرجال فقد تميزوا بلبس العمائم الثقيلة، وفي فصل البرد كانوا يلتحفون بملاءة من نسيج رقيق يتقون به برد الشتاء القارص.⁽⁴⁾

¹⁻¹ bid. P.P. 40 - 41.

²⁻ I.O.R. R/ 14/ 16/ 359 Summudry No. 1 1 - 15 January 1944.

³⁻ مانوراما موال، الهند شعبها وأرضها، تعريب محمد عبد الفتاح إبراهيم. القاهرة، 1964م، ص 211. 4- Jeremy Murray - Kenyatta Brown: Op., Cit., PP. 64 - 65.

وانظر: اثناسيوس نورى: ذكر الهند مجلة الشياء، ص 106.

الاحتفال بالمواليد الجدد:

تظهر الغرابة في التقاليد والطقوس الهندية عند احتفالهم بعيلاد طفل جديد حيث يتم الاحتفال بميلاده بعد اليوم السادس من ولادته، ويسعى هذا اليوم (جاتي (Chati وحبر وكتاب وسكين وحزمة من الزهور، وهي رموز عندهم حيث يعتقدون أن القلم والحبر والورق يرمز لرية الحظ التي يعتقد جميع الهندوس أنها تخط مصير ونصيب الوليد في الحياة.

ويلي ذلك وضع قطعة عليها نقطة زيت صغيرة يتم إشعالها ويلف الطفل كاملاً حتى وجهه في قماش. ثم يقرب وجهه من تلك الشعلة الخافتة.

ولا يتم تسمية الطفل إلا بعد مرور اثني عشر يوماً على ولادته. وتظل المرأة حبيسة في بيتها تمتنع عن الخروج خمسة وثلاثين يوماً تتوجه بعدها إلى أقرب معبد ثم تقوم بزيارة إحدى صديقاتها (ربعا تكون من القربين لديها) حيث تتناول عندها طعام الغذاء والعشاء. (أ)

بعض العادات الأخرى:

أ. خصوصية الماء: كان للماء خصوصية وعناية لدى البانيان إذ كانوا يحافظون عليه محافظة شديدة بأن يضعونه في جرار من نحاس (إناء) ويغللونه بأكياس مربوطة (انقاء لدخول الشوائب عليها فيما يبدو) كما كانوا يحفرون الآبار المديدة في كل منطقة يعيشون فيها كي تكون خاصة بهم وحدهم ولا يقاسمهم فيها أحد غيرهم من الجنسيات الأخرى. وبلغ بهم الأمر أنهم كانوا يقيمون الأسوار حول الآبار بجدار يحيط بها لا سيما إذا كان موقعه بهيداً عن مساكنهم. (2)

Syed Mujtapa Ali: The Origin of The Khojahs and Their Religious Life to day, (Bonn 1936).

²⁻ لوريمر: دليل الخليج، القسم الجغرافي ، الجزء الأول ، ص 288.

أ. <u>عادة مضغ البان:</u> اشتهر الهنود بتلك العادة. والبان عبارة عن ورق نوع خاص من الشجر وهو يشبه بعض أنواع البهارات حيث يقوم الهندي بمضغه كثيراً في فعه ثم يقوم ببصقه على الأرض. (أ) وبسبب ذلك كانت الأحياء التي يسكنها الهنود البانيان والطرقات التي اعتادوا المرور فيها تظهر ملطخة باللون الأحمر من جراء عملية البصق.

هذا بالإضافة إلى العادات والتقاليد الأخرى التي شارك فيها البانيان جيرانهم من أبناء الجاليات الأخرى. والأهالي الأفارقة في احتفالاتهم الشعبية والقومية.⁽²⁾

وعلى كُلِ. فقد اكتسب الهنود بشرق أفريقيا سمعة سيئة بسبب عدم عنايتهم بالنظافة وسوء مظهرهم. وممارستهم البغاء والرذيلة. ولذلك وصم الأفارقة الذين كانوا يختلطون بالهنود ويتعاملون معهم بالعار. واعتبرهم الآخرون منحرفين. كما أنهم أصبحوا كذلك منبوذين من أهالي القرى التي كانوا ينتمون إليها – كما تشير لذلك العديد من المصادر التاريخية.

وتجدر الإشارة إلى أنه بعد أن تم استكمال بناء خطوط السكك الحديدية ووصولها إلى بحيرة فيكتوريا أغلقت معسكرات الهنود الذين شاركوا في عملية إنشائها وعادت أعداد كبيرة منهم إلى الهند تنفيذاً لما نصت عليها عقودهم الأصلية.

غير أن أعداداً كبيرة منهم قد آثرت البقاء في نيروبي ومعبسة وغيرها مع بقاء بعض السمعة السيئة التي لحقت بهم طوال فترة إقامتهم السابقة في تلك المدن⁽³⁾.

¹⁻ حد يوسف عيس. بومباي. مجلة البعث. العدد الخامس. السنة الثالثة. 1949م. 27. 2- لوريمر . دليل الخليج. القسم التاريخي. الجزء السابق. ص 3837 – 3844

³⁻ Jeremy Murray, Brown: Op., Cit., P. 64.

العلاقات الاجتماعية بين الهنود والأفريقيين:

تذكر التقارير الإنجليزية الاستعمارية في شرق أفريقيا – في معرض الحديث عن وضع الهنود في المنطقة إن هؤلاء الهنود الوجودين هناك قد سعوا لاستيعاب واستفلال كل مناسبة لتوطيد الاتصالات الشخصية مع الأفريقيين.

وهذه حقيقة لا تنكر إذ أن الهنود قد جاءوا إلى منطقة الشرق الأفريقي دون أن يصيبهم داء الاستعلاء أو التعالي على أبناء المنطقة الأفريقيين بعكس الأوروبيين الذين كانوا يتعاملون على طريقة التعييز العنصري واحتكار الخبرات والمناصب والنظرة المتعالية لأتهم كانوا الحكام والسادة للبلاد.

ومن هنا أدت العلاقات المتميزة بين الهنود والإفريقيين إلى نتيجة حتمية جعلت الأفريقي بمثابة التلقى من الهنود بدلاً من أن يكون متلقياً من الانجليز وهذه النقطة قد أثارت الانجليز والأوروبيين وجعلتهم في هياج شديد ضد الهنود على طول الخط.

ويبدو أن السبب في ظهور هذه المشكلة بمنطقة كينيا على وجه الخصوص لم تحدث في المستعمرات الانجليزية الأخرى (في روديسيا. وفي الناتال) في الوقت الذي تم فيه تقييد الهجرة في تلك المستعمرات فقد تركت على مصراعيها في كينيا نظراً لأنها كانت تتبع مكتب شئون المستعمرات الذي لم يضع مهاجري الهنود إلى شرق أفريقيا من فئة الكولي أو الشيالين والموظفين والحرفيين والميكانين. (1)

وشة قضية أخرى أثيرت في معرض الحديث عن علاقة الهنود الاجتماعية بالأفريقيين. وهي أن الهنود قد شغلوا واحتكروا الوظائف المساعدة التي تمثلت في الكتبة والحرفيين والتجاريين والميكانيكيين وغير ذلك وهي الوظائف التي كان في الإمكان أن يجيدها الأفريقي إذا وجد عنايةً خاصةً لتدريبه عليها تدريباً كافياً.

إلا أن الهنود قد فطنوا إلى ذلك على ما يبدو ولم يعتنوا كثيراً بهذا الأمر. واستمروا على شغلهم لتلك الوظائف التي أجادوها مما أضاع الفرصة على الأفريقيين

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 547 - 548.

وحرمهم من تحسين مستوى معيشتهم. (1)

وفي اعتقادي أن الهنود قد حافظوا بهذه الطريقة التي اتبعوها في شرق أفريقيا على سر سبب بقائهم في المنطقة. وأصبح من الصعب الاستغناء عنهم أو طردهم لحاجة البلاد إليهم.⁽²⁾

ومع ذلك فقد كان للهنود دور لا ينكر ومعترف به في فتح أبواب التجارة التي انتفع منها الأفريقيون حيث ساعدت تجارة الهنود على فتح آفاق جديدة واسعة لتصدير منتجات الأفريقيون ما شجع حركة التصدير التي عادت عليهم بأرباح وفيرة. (3) بعد أن كانت المنتجات الأفريقية تظل في مكانها دون تصريفها حيث أن السوق المحلي لم يكن يستوعب كل الإنتاج. ومن الملاحظ حقيقة أن الهندي كان يسعى دائماً إلى التنافس الدؤوب في كل مجالات الحياة ومع كل الجنسيات أوربية كان أم أفريقية، والغوق أن الهنود. إنما كان وقع المنافسة شديداً على الأفريقيين نظراً لشعف مركزهم، وافتقارهم إلى الخبرة والمال اللذين كانا يرجحان كفة الهنود. فلذ كانت المنافسة بين الطرفين الأخيرين محسومة تماماً لصالح الهنود.

ومعا يذكر في هذا الشأن أن الهنود عملوا على إبقاء الأفريقيين على ماهم عليه من المهانة والإطاحة بهم بعيداً عن الوظائف التي كان يحتكرها ويمتهنها الهنود. مما اضطر الأفريقيين إلى القناعة بالأعمال الحقيرة الأخرى المتدنية مثل الاحتطاب وقطع الأخشاب وحمل المياه، وكانت هذه من بين الأسباب التي أستند إليها الأوروبيون في معرض بحثهم عن الحجج لكبح جماح الهنود ووقف منافستهم للبيض بشكل عام إضافة إلى الأسباب الأخرى التي سيأتي الحديث عنها فيما بعد.⁽⁴⁾

¹⁻¹ bid. P. 548.

 ⁻ ولا يمكن لوم الهنود على ذلك حتى الإدارة لم تكن تهتم قط بالأفريقيين ولا تتم استشارتهم حتى في مشاكلهم المحلية أو طريقة حلها، ولم يعتن الزعماء برفع مطالب الأفريقيين. انظر:

Padmore, George: Africa: British Third Empire: PP. 114 - 122.

³⁻ Mungeam, G.H.: Op. Cit. P. 549.

⁴⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 548.

وقد جرت محاولات من الأوربيين لدفع القيادة الانجليزية إلى وقف أو تحجيم نشاط الهنود⁽¹⁾ يحجة إفساح المجال الأفريقيين للعمل، وتولي الوظائف المختلفة حتى إن التقرير النهائي للجان الاقتصادية الصادر في نيروبي عام 1919م قد تضمن وجهة النظر الأوروبية حول كيفية التصرف مع الهنود لصالح الأفريقيين، فذكر أنه يتمين على الوزارات الحكومية وهيئات السكك الحديدية أن تستبدل المؤفين الهنود بالأوروبيين في الدرجات العليا والوظائف الهامة والحساسة، وفي الوظائف الهامة والحساسة، وفي مهارة وخيرة كبيرة والتي تناسب الأفريقيين.

وفوق ذلك فإنه يتعين على الحرفيين الهنود الذي سيسمح لهم بالبقاء في النطقة أن يلتزموا بالمايير والتعليمات الأوربية كشرط لاستمرار بقائهم فيها.⁽²⁾

وتشيف التقارير التي أعدتها اللجان الخاصة بمسألة الهنود في شرق أفريقيا البريطانية كمحاولة من أصحابها لاستعداء السلطة الانجليزية ضد الهنود بأن المبررات التي تجعلهم يستعرون في استعمار كينيا (أو غيرها) متعلق بدعواهم الدائم وإقناع السكان الأصليين بإدخال أصول الحضارة والتقدم إلى البلاد وإذا استعر ترك نفوذ الهنود المعادى للحضارة فستكون الإدارة والأوروبيين معاً مذنبان ويمكن وصفهم بخيانة الأمانة.

ونسوق النص العدائي الذي يتضح منه هذا المعنى فيما يلي:

ونحن على قناعة تامة أن مبررات احتلالنا لهذا البلد تكمن في قدرتنا على إقناع السكان الأصليين بالتكيف مع ما يتماشى مع أصول الحضارة وإذا قمنا بزيادة تمقيد هذا الأمر بالاستمرار في تعريض الأفريقيين لهذا النفوذ المعادى الذى الآسيان والهنود) فسنكون مذنبين وخائنين للأمانة. (ق)

¹⁻ I bid. P. 549.

ومي حجة غير حقيقية والدليل على ذلك أن الأوربين حتى عام 1925 لم يهتموا بإنشاء مدرسة ابتدائية للأفريقيين انظر:
 Padmore, George: Pan Africanim for Communism. PP. 240 - 241.
 Mungeam, G.H.: Op. Cit., PP. 549.

موقف الهنود من اتهامات الأوربيين:

لم يقف الهنود مكتوفي الأيدي إزاء الاتهامات الخطيرة والصفات الشيئة التي حاول البيض إلصاقها بمجموعة الهنود الذين قدموا التماساً لوزير شئون المستعمرات لورد ميلنر Lord Milner عام 1920م فندوا فيه تلك الادعاءات وبيغوا مدى بطلائها وأنها قد سيقت بسبب كراهية البيض لن عداهم البيض ولمن عداهم من الجنسيات الأخرى وهي محاولة لإضاعة مكاسب الهنود التي حققوها بجهودهم وعرقهم على مدى قرون عددية قبل مجيء الأقلية الأوربية شرق أفريقيا هذه الأقلية التي تريد إخضاع الهنود ليستفيد البيض من مؤسساتهم ويبقى الهنود في متبة العبيد بعد أن كانوا رواد تلك الأرض التي يطردون منها.

وأضاف الالتماس الهندي توضيح الرابطة التاريخية التي جمعت بين الهنود والأفارقة منذ عهد بعيد لبيان الحقيقة التي يحاول الأوروبيون طسها رغم جهود الهنود في سبيل رخاء المنطقة واستشهدوا في هذا السياق بجزء من حديث تشرشل في كتابه: رحلتي الأفريقية رغم عدم إنصافه في جزئية أخرى فيقول: (إنه وبفضل التاجر الهندي أكثر من أحد سواء جرى تطوير البدايات الأولى للتجارة في شرق أفريقيا ولم يكن ذلك فحسب بل كانوا هم البناة الأوائل وما بنود من بنايات شاهقة الآن وواجهات يقترح أن يعيش الوافدون الجدد فيها وأن يتم اقتلاع الهنود منها واجتثاث أصولهم من شرق أفريقيا. (أ)

وقد عدد الهنود في التماسهم المشاركات العظيمة التي شاركوا بها في دفع عجلة الحياة في كينيا في شتى نواحي الحياة وساعداتهم الأوروبيين والأفريقيين على حد سواء فذكروا إن عدد الجالية الهندية يفوق عدد أفراد الجالية الأوربية (بكثير) التي يعمل معظمها كموظفين، وعمال المراسلة وأفراد الجيش في حين أن طائفة الهنود الكبيرة تعمل في أغلب الأشغال الحيوية مثل التجارة في المحمية، وإن حجم استثماراتها هناك حجم هائل معا يجعلها تدفع كما هائلا من الشرائب على ما تحققه الجالية من أرباح وهي أضعاف ما يدفعه الأوربيون. كما يجري على استخدام الهنود كموظفين وكتبة في المكاتب الحكومية البيوتات التجارية، ويقوم

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., PP. 550 - 551.

المجتمع الهندي بتوريد أحسن ما لديه من عناصر العمالة المهرة إلى صحمية شق أفريقية البريطانية. كما أن جميع الأعمال أو أغلبها في مشروع السكك الحديدية والورش التابعة لها قوامها من الهنود أيضاً.

فإذا كانت الإدارة هندية بطبعها. والقانون المتبع هناك قانون هندي يطبق على الجميع منذ البداية إضافة إلى أن العملة المستخدمة حتى العشرين من القرن العملة الهندية (الروبية) فإنه يكون من الصعب الاستغناء عن الهنود بهذه الطريقة. واستدلوا على ذلك بتقرير صدر بتاريخ 16 من مارس عام 1920م كتبه الرحالة الشهير مستر تشالمرز ميتشل Mr. E. Chalmers Mitchell وششرته مجلة التاييز جاء فيه إن المنتجات اليابانية والهندية تجتاح الشرق الأفريقي البريطاني. والهنود يسيطرون بسرعة هائلة على أسواق العاج وغيرها من الأسواق. وهناك أفرع للبنوك في كل مركز من مراكز التجارة. (1)

وقد وضع الهنود النقط على الحروف عندما حددوا سبب المشكلة التي أثارها البيش وشوهوا بها صورة الهندي لمحاولة اقتلاع جذوره من شرق أفريقيا بحجة الشرر الواقع على الأفريقي من الهنود. فذكر الهنود في ذلك إن الهنود لم ينهجوا الشرر الواقع على الأفريقي من الهنود. فذكر الهنود في ذلك إن الهنود لم ينهجوا المنابية قط في معاملتهم مع الأجناس الأخرى ولم يسعوا إلى استعباد أبناء المجتمعات الهندية للأخذ بأيدي المستوطنين القادمين من أوروبا فضلاً عن معاونة بالمجرين الهنود. وبدأت بينهما العلاقات في ود وصداقة وتفاهم وبعد قيام مكتب بالخدمات العظيمة. تلك التي لا تقدر بثمن التي قام بها الهنود لتنمية المستعمرة. كرد وسخط طبيعي (بعد اندلاع حرب البوير في أراضي جنوب أفريقيا) وقد جاءوا مهاجرين إلى محمية شرق أفريقيا فاستوطنوا منطقة الأراضي المرتفعة. وبمقدمهم معاصر جديدة تماذهم مشاعر الغضب والسخط أثاروها في هذا البلد الهادئ. وهذه الطبقة الجديدة كانت تتسم بالتعالي ويحركها هوى جنوب أفريقيا الذي جبل على التغرقة العنصرية حيال الملونين من أي شعب غير الشعب الأوروبي:

¹⁻ I bid. P. 551.

وكانوا يجهلون في الوقت نفسه طبيعة الشعب الهندي. والعادات القائمة لديه في المحمية منذ القدم فشنوا حملة ضارية ضد الهنود بهدف تقليل أعدادهم وإذلالهم ثم الانتهاء إلى وضعهم في مكانة دنيئة وعبودية مطلقة مثلما كان الحال مع إخوانهم في جنوب أفريقيا.

ولم تنجح مساعي الأوروبيين في هذا التحول حيال الهنود سوى بعد نقل
تبعية الأراضي إلى مكتب شئون المستعمرات حينئذ. فقد حدث تحول جنري.
واضح في سياسة الغدر الاستعمارية تجاد الهنود فقد تم تسليم الإدارة إلى المستوطنين
البيض على حساب الهنود الذين باتوا يخططون في معاملتهم لدفع المجتمع
الهندي إلى مرتبة العبيد والخدم، وتجريدهم من كافة الحقوق المدنية وأبسطها.
وأصبح الهندي بذلك يشعر بالذلة والهوان (أ).

مذكرة اللورد ديلامير - سبتمبر 1921م:

في عام 1921م ناقش لورد ديلامير قضية المطالب الهندية وأصدر مذكرة بالتعاون مع مستر آرشر⁽²⁾ كان الغرض منها – كما يذكر – توضيح للرأي العام البريطاني بجلاء أبعاد الشكلة الهندية التي أثيرت بينهم وبين المستوطنين البيض في كينيا⁽⁵⁾.

ومن الملاحظ على تلك المذكرة أنها امتداد لما سبق أن ذكره المستوطنون في اللجال الاقتصادية أو على لسان زعمائهم في المستعمرة والذي يهمنا في هذا المجال (علاقات الهنود بالإفريقيين) اعترف ديلامير في بداية هذه الجزئية بأن الهنود الذين يعملون في مجالي الحرفيين. والكتبة يمثلون ضرورة اقتصادية لمصالح السكان الأصليين (الأفريقيين) ولكنه يعود فيذكر أنه مع التطور الثقافي الذي سوف يناله معظم السكان الوظنيين وبعد تعليمهم فعن المكن اشتغالهم بتلك الوظائف التي يشغلها الهنود.

1- I bid. P. 551.

2- رئيس مجمع الاتحادات بالشرق الأفريقي

3-1 bid. P. 565.

وإذا استمر تدفق الهنود بهذه الأعداد الغفيرة على المستعمرة فإن السكان الوطنيين سيواجهون احتمال استمرار وضعيتهم الثقافية المتدنية (بلاحظ أنه حديث غير منطقي فيما أودرته مذكرة ديادمير) وخشية الدخول في منافسة غير متكافئة مع الهنود لأنهم بالطبع يملكون الخبرة والدراية الطويلة بهذه الوظائف عندها سيخشى على عؤلاء الوطنيين من إصابتهم بالإحباط. ولن تكون لديهم فرصة تقدم مهني على الإطلاق. وقد تنتهي كل وسائل التشجيع والدفع للوطنيين بلا فائدة تذكر.

وتضيف المذكرة في هذا الصدد أن الهنود سوف يسعون وهو ما يقومون به بالفعل على حد تعبيرها – للعمل على فشل كافة الجهود التي تبذل من أجل محو أمية الوطنيين وتعليمهم، وسيقوم الهنود بزرع العقبات في سبيل رقيهم وتقدمهم. (أ)

والحقيقية التي يجب تداركها بشأن عمل وتوظيف الأفريقيين هي أن الأفريقي كان دائماً في منطقة كينيا يجنح إلى الكسل والعزوف عن العمل فلم يكن لديه دافع لذلك وخاصة بعد أن وجد المستعمرين يسيطرون على كل شيء فأصابه ذلك إحباط شديد، ولذلك لا يمكن تحميل الهنود المسئولية الذين يطلبون أجوراً عالية بالعمالة الأفريقية التي يكفيها القليل دون جدوى. على الرغم من وفرة أعدادهم فإن مهاراتهم كانت منخفضة ورغبتهم في العمل تكاد تكون منعدمة.

ولذلك فقد استاه الأوروبيون من عزوفهم عن العمل خاصة في مجال الزراعة الذي كان الأوروبيون يعلقون عليه آمالاً كبيرة إلا أنه قد خاب ظنهم بسبب تعلق الأفريقيين بالأراضي التي نشأوا عليها، وعدم إحساسهم بضرورة الخروج للعمل مقابل الأجر لأنهم كانوا يشعرون بالقناعة والاكتفاء الذاتي. بالإضافة إلى سوء معاملة الوكلاء الذين كانوا يتوسطون بين أصحاب الأعمال وبين الأفريقيين. وشكوى الأفريقيين من سوء التغذية والإسكان ووسائل النقل غير المريحة التي يلام في جميمها الأوروبي. (2)

¹⁻ I bid. P. 568.

²⁻ A Handbook of Kenya Colony: Op. Cit. PP. 466 - 467.

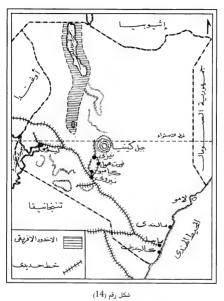
والذي يستطيع أن يخرج به الباحث من تلك التقارير والذكرات والآراء المطروحة هو أن الأوروبيين قد لموا عن قرب مدى تغلغل النفوذ الهندي واتصاله بالسكان الأصليين قبل مقدم الأوروبيين فأخذوا يوقعون بينهم طععاً في المراكز والكاسب التي حققوها خاصة بعد ما ظهر صوت الهنود عالياً مطالباً البيض بالمساواة في امتلاك أراضي المرتفعات والمساواة في التعثيل النيابي والحقوق الأخرى التي احتكرها البيض لأنفسهم دون الهنود والأفريقيين معاً. (1)

¹⁻ وبيدو أن البيض تخوفوا من نشأة الوعي القومي عند الأفريقيين وتأثيرهم بالطالبة الهندية بالتعثيل النيابي وفير ذلك من الحقوق وهو ما حدث بالفعل حتى دخل أول عضو أفريقي عام 1944 في الديال ، وهو الهودمائهو. انظر: Macphee, Marshall. Op. Cit. PP. 95 - 96.

الفصل الرابع

الدور الاقتصادي للهنود في شرق أفريقيا

- دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني.
 - دور الهنود في الزراعة.
- الهنود وعلاقاتهم التجارية بالعرب بالشرق الأفريقي.
 - دور الهنود التجاري في كينيا.
 - دور الهنود التجارى في كينيا.
 - دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة.
 - رد فعل الهنود تجاه فرض الضرائب.



عدر رم (۱۰) کینیا

المصدر: جون جنتر، داخل افريقيا. ج 2، إشراف حسن جلال العروسي المحامي، مكتبة الانجلو المعرية، 1955م.

اتسم الاقتصاد الكيني – قبل وصول الاستعمار البريطاني إلى شرق أفريقيا بشكله البدائي التقليدي. وظل على هذا الحال إلى أن أخذت حكومة المستعمرة على عاتقها تنظيم وضيط الاقتصاد الكيني والعمل على إنعاشه. وكان عليها إزاء ذلك ترتيب أحوال البلاد المالية والاقتصادية، وربطها بدائرة ومصالح الاستعمار البريطاني (1)

وقد ساهم الهنود في إنعاش حركة الاقتصاد بعد أن قات الإدارة البريطانية بإنشاء المرافق والخدمات العامة التي شارك في أغلبها الهنود من عمال وفنيين وتجار وزراع وغيرهم، هؤلاء الهنود الذين شاركوا في مد خطوط السكك الحديدية. والبريد، والتلغراف، وغير ذلك.⁽²⁾

ونستطيع أن نستدل بداية على أثر مشاركة الهنود الفعالة في دفع عجلة الاقتصاد الكيني من خلال معرفتنا بدور العملة الهندية التي باتت هي نفسها عملة كينيا. وكانت العملة الهندية (الروبية) تتداول في محمية شرق أفريقيا قبل مجي، الاستعمار الإنجليزي. وفي أوائل حكمه كذلك. وظلت الروبية سنوات طويلة هي العملة السائدة.

فقد صدرت الأوامر من مجلس المستعمرة Order of Council في 19 من مايو سنة 1898م بالإيقاء على الروبية الهندية واعتبارها العملة الأساسية لمحمية شرق أفريقيا البريطانية، وعلى إثر ذلك تمت عملية تقييمها والتعامل بها طوال فترة حكم الشركة البريطانية التي كانت مسيطرة على المنطقة وطوال العشرين سنة

¹⁻ C.O. 533 / 293, Vol. 11 No. 229. Coryndon to Devon Shire 8th February 1923, PP 98 - 99.

²⁻ Hand Book of Kenya Colony, Op., Cit., P. 474.

التالية من الحكم البريطاني بواقع شلن واحد وأربع بنسات لكل روبية.⁽¹⁾

إذ أنه لم تكن هناك عملة متداولة قبل عهد الشركة البريطانية ولا يوجد نظام خاص للعملات بشكل منظم حيث اعتمد التعامل على نظام بسيط لا يعدو في الغالب نظام المقايضة. ⁽²⁾

ومن الغريب ما يذكر من أن العملة كانت في ذلك الوقت أي قبل وصول الشريطانية والاستعمار البريطاني مجرد محاولات⁽³⁾ فلم يكن قد وجد ما يعرف باسم الاقتصاد النقدي وإنما استخدمت الماشية والماعز في الاقتراض كوسيلة للتبادل ولم تكن هناك نقود تذكر إذ أن القبائل لم تحتاج إلى نقود لتتم بها عمليات البيم والشراء.⁽⁴⁾

وتجدر الإشارة إلى أن كينيا بعد ذلك باتت بينة استثمارية ضخمة. وقد البها المستوطنون الأوروبيون يحملون معهم رؤوس الأموال الضخمة من فئة الجنيب الاسترليني. وحينئذ لم تعد عملة الروبية الهندية الصغيرة القيمة التي كانت لتتداول متدفقة فعجزت الروبية عن مواكبة الجنيهات الاسترلينية خاصة في حالات دفع المبالغ المالية الشخمة. وذلك بادرت المحمية في 2 من ابريل سنة 1906م روبية وتم طرحها جميعاً للتبادل والتعامل حتى حدثت فضيحة العملة في كينيا والارتفاع المفاجئ في قيمة الروبية خاصة بعد إقدام وزارة المستعمرات البريطانية على تنفيذ مشروعها الخاص بتوطين الهنود في شرق أفريقيا، وعلى الرغم من النواع الستوطئين وتعرض الكثيرين منهم للاستدانة من البنوك ورهن ممتلكاتهم فإن الروبية قد استعرت في الصعود بشكل خطير^{ر6} وعلى إثر ذلك كان الغزع والملع قد استوليا على ملاك الأراضي والمزاعين الذين بادروا بإرسال المذكرات

¹⁻ Ross Mcgregor: Kenya From Within Op., Cit., PP. 201 - 202.

²⁻ Salvador (MX) La Colonisation Euopenne Au Kenya Larose Editeure, Paris 1938, PP. 27 - 28.

³⁻ Townseld, Derek. Le'TS: Visit Kenya, Uganda and Tanzania, P. 20.

⁴⁻ Wood - (Susaan) Kenya: The Tensions of Progress. PP. 2 - 3.

⁵⁻ Ross Mcgregor: Op., Cit., P. 202.

والالتماسات إلى الحومة ومديري البنوك في ارتباك وقلق شديد. ⁽¹⁾

وقد تناول المجلس التشريعي موضوع العملة في 8 مارس سنة 1921م وتداول الأعضاء بحماس شديد الرأي في الاقتراح المتعلق باستخدام الجنيه الاسترليني والشلن والسنت بدلاً من الروبية. ووافق على ذلك اثنا عشر عضواً بينما عارضه ستة أعضاء وامتنع عن التصويت عضوان. وفي النهاية أصدر وزير الدولة لشئون المستعمرات في يوليو من نفس العام توجيهاته بمنع توريد العملة الهندية مع الاستمرار في تداول الكميات الموجودة بالفعل بنفس قيمتها المحلية حتى يتم إحلال العملة الجديدة محلها. (2) ولم يكن الأمر بالسهولة المتوقعة بأن تأتى عملة مكان عملة أخرى بل كان الأمر معقداً استلزم عقد مؤتمر يمثل الجماعات المعنية المختلفة وبالفعل تم إحلال الشلن الاسترليني محل الروبية الهندية ابتداء من 1921م الأمر الذي خلق معه مشاكل اقتصادية عديدة إذ نقصت قيمة المرتبات التي كان يتقاضاها الموظفون والعمال⁽³⁾. وكان للحرب العالمية الأولى وتلك السياسية النقدية غير المستقرة التي واجهتها كينيا بعد هذه الحرب أثر كبير في عدم استقرار الأحوال الاقتصادية والاجتماعية لدى سكان المستعمرة مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات الكينية التي كانت تقوم بالجنيه الاسترليني نظراً لأن أغلب هذه الصادرات كان يتجه إلى بريطانيا رغم استمرار ارتفاء سعر الروبية الهندية. وقد ظلت إلى انخفاض بلغ نحو خمسين في المائة (50%) من الناحية الفعلية مما اضطر بريطانيا إلى دفع مبلغ خمسة وخمسين ألف جنيه في محاولة منها لموازنة حساباتها. (4)

ومع ذلك فقد انخفضت أسعار المنتجات والصادرات الكينية مما أدى في النافية إلى النافية بنافي أن النافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية المنافية النافية المنافية النافية النافية النافية النافية النافية (أكان معادلاً للشان الانجليزي. أمّا (in المنافية النافية النافية

¹⁻ I bid, P. 203.

²⁻ I bid, PP. 211 - 212.

^{3- 147 -} H.C. Deb. 5. S. PP. 467 - 468, 24 October 1921 - 139.

^{4- 151 -} H.C. Deb. PP. 1666, 1667. 10 March. 1922.

⁵⁻ Harlow, Vincent & Oliver Rolande, Op., Cit., P. 235.

⁶⁻ Ingham, Kenneth: History of East Africa, PP 325 - 327.

وتعطينا هذه الأحداث الخطيرة تحليلين هامين:

أولهها: يظهر بجلاء مدى الشاركة الغعلية في دفع قطار التنمية الاقتصادي في كينيا والتأثير فيه بالإيجاب والسلب، وقد ظهر الإيجاب عندما كانت لهم سيطرة تجارية وما صاحب ذلك من سيطرة عملتهم الهندية على شئون الاقتصاد سواء في ذلك عندما بدأ الاقتصاد المنظم تظهر أثارد في المنطقة، أما تأثير الدفع الهندي بالسلب فقد ظهر واضحاً عندما أخذت الحكومة الاستعمارية تحاول جاهدة ومن ورائها المستوطنون البيض في محاولة منهم لوأد العملة الهندية وإحلال العملة الانجليزية محلها أو على أحسن تقدير محاولة تقييد تلك العملة الاقتصادية الهندية معاجلب على كينيا دماراً اقتصادياً ملموساً وصل إلى درجة المعاناة من الإفلاس.

<u>النسما</u>: وهو التحليل الثاني للأحداث التي صاحبت عملية تغيير العملة أو تقييدها فالباحث المنصف يستطيع أن يلمح بين سطور التاريخ مدى الحقد والحسد الذي اختزئه الأوروبيون للهنود ومحاولة هؤلاء البيض الأوروبيين سحب البساط من تحت أقدامهم والحصول على امتيازاتهم الاقتصادية محاولة منهم لتهميش دور الهنود في المنطقة للاستثثار بخيراتها مستندين في ذلك إلى سياط وسطوة الحكم الذي سيطروا به على محمية شرق أفريقيا. كما انضح لنا وسيتضح في الدراسات التالية.

ولا أدل على ذلك من أن حكومة المتعمرة ومن تبعها من الأوروبيين البيض قد حرّموا على الهنود العمل في إدارة المزارع الأوروبية ومنعوا استخدامهم فيها نظراً للصراع العنصري الناشب أظفاره بين الهنود والمستوطنين البيض.⁽¹⁾

وببدو أن هؤلاء المتوطنين كانوا يخشون من منافسة الهنود في عملية امتلاك الأراضي وتحقيق ثروات كبيرة من خلالها رغم أن الحكومة قد خصصت الإقطاعات الكبيرة الميزة للمستوطنين خاصة في مناطق الأراضي الخصبة البكر التي أثت بنتائج إيجابية سريعة. وهناك رؤية لأحد الكتاب الأجانب وهو إلكان Elkan يذكر فيها أن الهنود في كينيا شأنهم شأن الصينيين في الملاو إذ يمارسون نشاطاً اقتصادياً يثير حسد الأغلبية. وعلى كل فإن هذه الإجراءات التي عمد إليها الأوروبيون لإيقاف النفوذ الاقتصادي للهنود من التقدم في كينيا قد أثارت العديد من المشاكل الاقتصادية خاصة تلك الإجراءات التي اتخذت لتجنب عملية التعامل بالعملة الهندية عندما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها وهنا ظهرت معاناة الاقتصاد الكيني نتيجة للمديونيات الكثيرة واستدانات المستعمرة الكينية من البنوك والتي كانت موضع تساؤل أثير في البرنان الانجليزي. (1)

وبلغ ما قدمته وزارة الحربية البريطانية لمستعمرة كينيا منذ انتهاه الحرب وحتى سنة 1922م مبلغ 11.044.945 جنيهاً. كما بلغ ما قدمته وزارة الخزانة من مدفوعات مبلغ 11.431.882 جنيهاً مما أحدث نكسة وربكة خطيرة للاقتصاد الكيني في الوقت الذي كان فيه العمل على قدم وساق لتعيير العملة من الغلورين قبل إبريل عام 1920م. وذلك بعد أن تمت عملية إهمال التعامل بالعمل المهندية وضرب عملية رواجها. وما صاحب ذلك من مشاكل اقتصادية عديدة. (2)

دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني:

مما لا شك فيه أن الهنود قد تعددت أدوارهم وظهر نشاطهم بشكل ملحوظ في عطية توسط الاقتصاد الهندي بين اقتصاد الأوربيين الذي يعتمد على الصناعة واقتصاد الأفارقة الذي يتسم بالبدائية. إذ كان الهنود يتمركزون في فروع شركة (آيبيا Ibea) كما أنهم سيطروا على كثير من الوظائف والمهن الإدارية في ماشكوسي ونيفاشا ورافيني. وليس هذا فحسب بل إنهم قد عملوا في التجارة جنباً إلى جنب. مع الأوروبيين المغامرين مثل جون بوبيسي وديلامير.

¹⁻ Elkan W.: Op. Cit., PP. 223 - 224.

²⁻ C.O. 533 / 295. Desp. No. 907. Financial Report. 7 June, 1920, 1921, P. 163.

وأيضاً عملوا مع الأفارقة وشاركوهم في أغلب أعمالهم وتجاراتهم خاصة بعد أن ارتفعت قيمة الروبية الهندية من جراء أعمالهم المكثفة في السكك الحديدية.

وإذا أشغنا إلى ذلك مهارة الهنود في إدارة أعداد كبيرة من المحلات التجارية الصغيرة منها والكبيرة، وهيمنتهم على معظم البضائع واحتياجات السوق، مما أدى إلى طغيان هذه المحلات الهندية على محلات الحكومة، يتبين لن بجلاء مدى الدور الذي لعبه الهنود في الاقتصاد الكيني. ودفع عجلة التنمية هناك، وقد أدرك الهنود مبكراً أن نيروبي (العاصمة) سوف تكون مركزاً طبيعياً للأوربيين المزاومين، النزاومين، خلالها أعمال التجارة على أوسع نطاق وأضيقها. ومن الأعمال التي شارك فيها الهنود بسهم وافر مجال المقاولات المعارية التي كان لهم فيها باع طويل فقد كان الهنود المقاولون الأساسيون في أغلب عمليات الهناء، كما كانت شركة جيناتجي هي المسؤلة عن بناء المحطة الحكومية في منطقة وأجوريت في عامي 1902 مي المسؤلة عن بناء المحطة هي أول مبنى حجري يشيد في هدينة نيروبي.

وعلى الرغم من الأوربيين قد عارضوا أية عمليات استيطانية للهنود في
نيروبي - لكن على ما يبدو - فإن أشكال النفوذ المالي والاقتصادي للهنود قد
سهل لهم عملية الاستيطان في نيروبي بعض الشيء. وكانت للبعض منهم مراكز
تجارية كبيرة مثل المركز التجاري الذي كان يملكه اللادينا فيسرام وهو خبير عالمي
في الملابس الصوفية للإقليم الجديد بشكل عام.

وعلى كُل فقد ظهر ثراء الهنود بشكل واضح تدل عليه دلائل عديدة حصلوا عليها من جرًاء مشاركتهم في الاقتصاد الكيني. ولا أدل على ذلك من أن رجال الأعمال الهنود كانوا يمتطون في تنقلاتهم عربات يجرها عمال من الأفارقة واعتبروها بمثابة (التاكسي) في الوقت الحاضر.

وتذكر بعض الصادر أن الدن التي شغلها الهنود قد شكّلت كل منها وحدة مكتفية ذاتياً من الهنود بما فيهم من أطباء ورجال البوليس (الشرطة) والقضاة المحليين وموظفي التلغراف وغيرهم، واستطاعت تلك الدن تدبير إمدادات المياه والخدمات الأخرى بشكل متكامل. بل وصل تأثير الهنود إلى حد كانت فيه مدينة نيروبي تبدو مدينة هندية أكثر منها مدينة أوربية. بسبب تدفق الهنود إليها حاملين معهم سعاتهم التي تعيزهم عن غيرهم. ويحلول عام 1901م أصبحت مدينة نيروبي تضم أكثر من ثمانية آلاف هندي. (أ)

دور الهنود في الزراعة:

من المعروف أن الحكومة البريطانية ما أن وضعت يدها على مستعمرة أو محمية شرق أفريقيا حتى بدأت حركة التعمير والإنتاج في المحمية بمجموعة من الهنود المزارعين. وكان الهدف من توطين الفلاحين الهنود في المنطقة هو إعطاء دروس وتوعية لأهالي البلاد الأفارقة بقوائد الزراعة. ودفعهم للجد والمثابرة التي يتميز بها الهنود، حتى يستقيد الأفريقيون من تلك المعيزات ويتعاونوا في هذا المجال الزراعى الهام بما يحصلون عليه من خبرة الهنود والتكتيك الزراعى لديهم.

ففي عهد الشركة الشرقية البريطانية أرسلت الحكومة الانجليزية السيد/ فيتز جرالد Sir Featez Grald في عام 1819م، لبحث إمكانات الزراعة في كينيا، والعمل على تنميتها وقد أوصى السيد جرالد بعد دراسته للأوضاع هناك بتشجيع هجرة الهنود المزارعين إلى منطقة الشرق الأفريقي ولا سيما العمال الزراعيين منهم وهو حل رآه لدر، مشكلة الأوضاع الزراعية السيئة في الهند نفسها. كما أنه من المكن أن يساهموا في تعليم الأفريقيين أساليب الزراعة وطرقها وحيننذ قررت الشركة منح بعض الأراضي للهنود المهاجرين في النطاق الساحلي بالإضافة إلى عمال السكك الحديدية الذين توجه الكثيرون منهم إلى المجال الزراعي بعد إقطاعهم مساحات من الأراضي.

ويبدو أن الأمر قد استهوى مجموعة من الأسر الهندية فهاجرت مجموعة من العائلات الزراعية من البنجاب بعد توفير الأراضي والإمكانات الزراعية المختلفة لهم. وكذلك شجعت الحكومة الإنجليزية بعض العاملين الهنود في القوة الملكية

Jeremy Murray - Brown: Kenyatta, Fontana Colline. 1972, pp. 64 - 65.

على أن يستقروا في منطقة كينيا ويعملوا هناك في المجال الزراعي.(أ)

وفي البداية طبقت التجربة بتوطين مجموعات من عمال السكك الحديدية الذين سبق لهم العمل في منطقة كيبوس آريا شرق كيسومو بمنطقة نيانزا. وكانت هذه التجربة قد أقيمت في مساحات صغيرة متفرقة في المنطقتين الوسطى والساحلية إلا أن هذه التجربة لم يقدر لها الاستمرار والاضطراد لأسباب سياسية كما تشير بذلك للصادر. (2)

ويبدو أن هذه الأسباب السياسية تكمن وراءها تلك المخاوف التي سيطرت على المستوطنين البيض وعلى حكومتهم إذا هم أطلقوا يد الهنود في العجال الزراعي أو تركوا مجال توطينهم مفتوحاً الأمر الذي يشكل تهديداً على الوجود والمسالح الانجليزية في المستعمرة ولذلك اعتاد الانجليز والمستوطنين إذا هم وجدوا مجالاً قد حقق فيه الهنود نجاحاً ملحوظاً أن يضعوا في طريقهم ونشاطهم الاقتصادي العراقيل التي تحد من نمو نفوذهم الملموس.

وقد ظهر هذا النجاح في المجال الزراعي عندما عمل الهنود في زراعة قصب السكر بمنطقة الساحل التي كان يطلق عليها منطقة السكر⁶، وكان يعمل في هذه الزراعة أكثر من مائة وستة وستين رجلاً منهم. ازداد بعد ذلك مساهمون بجزء رئيسي في إنتاج المستعمرة من السكر. وتدلنا المساحات الواسعة على ذلك فقد كان متوسط عدد الأفدنة التي يعمل فيها المزارع الهندي حوالي مانتي فدان أن ومعنى ذلك أن عدد الأفدنة التي عنى الهنود بزراعتها قصب السكر قد بلغت أكثر من ثلاثة وثلاثين ألف فدان رهو عدد كبير يتم زراعته بصنف واحد.

ومن المساهمات التي شارك فيها الهنود بسهم وافر في المجال الزراعي صنف الشاي الذي أدخلت زراعاته بمنطقة (ليمور Limuru) عام 1904م^{5.}.

¹⁻ هولنجورث . ل. و : مرجع سابق. ص 49-60. انظر أحمد سيد شحاته: مرجع سابق . ص111.

²⁻ C.O. 544 - 48. Op., Cit., P. 22.

³⁻ إدخال زراعة قصب السكر إلى كينا يرجع الفضل فيه إلى الينود بعد أن تمرسوا على إنتاجه في موطنهم الأصلي. انظر: أحمد سيد شحاته: مرجع سابق، ص 300.

⁴⁻ Hailey, Lord: An African Survey. P. 404.

⁵⁻ Suggate. LS: Africa, London 1970, Op. Cit., PP. 305 - 306.

ويرجع فضل نقل صنف الشاي وزراعته في كينيا إلى الهنود الذين استقدموه في حوالي عام 1900م لمناسبة التربة الحمضية الموجودة في كينيا جيدة التصريف. والقدر المناسب من الأمطار. هذا بالإضافة إلى الظروف البيئية المناسبة لإنتاج هذا المحصول في منطقة الرتفعات. وعلى منحدرات الجبال بين ارتفاعي (1830. والمحصول في مترا⁽¹⁾ إلا أن كمية المحصول كانت ضئيلة وغير اقتصادية إلى حد كبير. وظل هذا حال زراعة الشاي طيلة أكثر من عشرين عاماً حتى كانت سنة كبير. وظل هذا حال زراعة الشاي طيلة أكثر من عشرين عاماً حتى كانت سنة زراعته على أسس علمية حديثة مما قفز بصنف الشاي إلى أن يصبح المحصول الثاني في قائمة الصادرات الكينية خاصة في منتصف القرن الحالي ووصلت المساحة المناشاي إلى أكثر من ثمانية عشر ألف وثمانمائة قدان.

وتعود أسياب نجاح زراعة الشاي في كينيا إلى ملائمة الظروف المناخية وتقاليد المزارع الواسعة التي أدخلها الأوروبيون (بمساعدة الهنود) حتى أن كثيراً من المؤسسات البريطانية والبيوتات المالية قد وجدت أن استغلال رؤوس أموالها في زراعة الشاي في كينيا يعتبر أقل مغامرة من استغلال في المناطق الأخرى في أوغندا وتنجانقيا مثلاً.

وتعد منطقة كريشو مركزاً رئيساً الإنتاج محصول الشاي في كينيا نظراً لأنها تزرع وحدها نصف المساحة الكلية المزروعة من هذا الصنف. وتنتج نصف المحصول الكيني. وتعد أيضاً أقدم الناطق التي تم فيها زراعته بها كما. أنها تتميز بوفرة الأيدي العاملة وتربطها طرق جيدة بالسكك الحديدية التي لا تبعد أكثر من عشرين ميلاً عنها. كما تعد كينيا الدولة الثالثة المنتجة للشاي في قارة أفريقيا.⁽²⁾

وبالإضافة إلى كل ما تقدم عن دور الهنود في عملية تنمية المجال الزراعي بكينيا فقد كانت – للهنود أيضاً مشاركة مع الأوروبيين في العمل على تعليم الأفارقة (مواطني شرق أفريقيا) المهارات الزراعية المختلفة وإعطائهم خبرة آلاف

Hickman, G. M. and Dickins W.H.G: The Land Peoples of East Africa - Longman, London, 1973, PP. 113 - 115.

²⁻ رائد البراوي: موجع سابق، ص 191. انظر: Buell, the Native Problem in Africa, PP. 288 - 289.

السنين الزراعية لدى الهنود.

وتجدر الإشارة إلى أن تعليم الهنود الزراعة الأفارقة كانت إحدى توصيات لجنة فيلييس ستوكس⁽¹⁾ وكانت هذه من أهم توصياتها في سبيل دفع عملية التنمية الاقتصادية في منطقة كينيا التي كانت تتمتع بأراض خصبة شاسعة ومترامية الأطراف.

وعلى الرغم من تضييق الأوروبيين الخناق على الهنود في ارتبادهم منطقة الرتفعات – فإن الهنود قد تمكنوا من الاستئثار والتمركز بمنطقة الركن الشمالي الغربي منها تلك المنطقة التي تميزت بزراعة قصب السكر التي تتوافر جميع الظروف البيئية والبشرية انموها. (2)

الهنود وعلاقاتهم التجارية بالعرب في الشرق الأفريقي:

مما لا شك فيه أن هناك علاقة قديمة تربط العرب بالهنود وهذا هو ما سبق التحدث عنه في القصول السابقة، ولكن في فترة التدفق الهندي إلى الشرق الأفريقي أدت الظروف إلى خلق علاقة جديدة، وهي أن العرب كانت لهم السيادة في ساحل الشرق الأفريقي، ولكن هذه العلاقة شابها نوع من التوتر لما للهنود من دراية كافية في أمور التجارة وكيفية إدارة حياتهم الاجتماعية ووعيهم الثقافي، والاهتمام بتعليم أبنائهم لغة المستعمر بجانب لغة الأم.

ونرى أن جميع الفئات الهندية من خوجة وبهرة وهندوس كانوا مقربين من السلطة المحلية خاصة زمن السيد سعيد بن سلطان حيث استعان بعدد مفهم في الجمارك واشتهر مفهم زيرام بسيوجي البانياني Zerma Besujee الذي كان

أ- وقد تأسست لجنة فيليس ستوكس لتعلم الزنج في أفريقيا والولايات الشحدة الأمريكية عام 1911, وترجع تسبيقها إلى مشدق الآسام كارولين فيليس ستوكس، وهي البجنة الثانية اللي قائمة بزيارات عديدة إلى شرق الموفقا ورسلها في سنتي 1923. 1924 وأصدر تقريراً ذشالاً في مام 1925م. انتظر: Journal of the Royal African Society Vol. XXXII, No. CXXVII. P. 166 April, 1933.

وقالت: Groves, C.P.: The Planting of Christianity in Africa, Vol. IV, PP. 107 - 108 1-محد سيد فحالت: مرجم سابق. ص 332.

موظفاً في جمرك زنجبار وممبسة وكلوة في عهد السيد برغش بن سعيد وصاحبه في سفره. (١)

ويذكر أحد المؤرخين أن الهنود على مختلف أجناسهم قد امتصوا دم ذلك العربي – الذي يدُعي العربي البذر المتكاسل، وسلبوا منه قوته المائي، وصار ذلك العربي – الذي يدُعي السيادة والسؤدد والغنى في هذه المنطقة الأفريقية الشرقية وفي جزرها – تحت رحمة ذلك الهندي الذي استولى على أعمال التجارة، وازداد هذا التوسع منذ زمن السيد حمود بن محمد، فأخذت أموال العرب تنتقل شيئاً فشيئاً إلى الهنود وذلك منذ فارقت العرب السيادة على الرقيق، فتغنن الهنود في إفلاس العرب من أموالهم كما أن هناك مثلاً عند العرب في الشرق الأفريقي يقول (ويل للأهل من النازل). (2)

والسبب في ذلك اهتمام الهنود بالتعليم وإنشاؤهم إدارة علوم لتهذيب أولادهم وتثقيفهم من جانب. ومن جانب آخرالجهل والإسراف الذي خيم على بعض العرب من قلة العلم لعدم وجود مدرسة عربية لتعليم أولادهم وامتزاجهم بالزنوج.

وتجدر الإشارة إلى أنه قبل إيقاف الاتجار بالرقيق كان للعرب الأمر والنهي في الشرق الأفريقي. ولكن بعد ذلك تدهورت حالتهم الميشية وظلوا متمسكين بكرمهم وعاداتهم في البنخ والرفاهية. فجنحوا إلى التجار والمرابين حتى أنهم وصفوا الهنود باليهود وأنهم لعبوا نفس الدور الذي لعبه اليهود في أوروبا وخاصة أسبانيا من إغراق الأهالي بالربا الفاحش. كذلك التاجر الهندي أغرق العرب بالديون وأخذ يحصل على توقيعاتهم على الصكوك مقابل إقراضهم المال. فيوقع العربي ولا يدري مغبة الأمر الذي أدى في النهاية إلى جعله تحت طائلة الديون، فتحولت أملاكهم إلى الهنود، وتقلص شأن العرب في الحال والمال والعز والشرف والأغير والنهي، (3)

هذا بالإضافة إلى عدم درايتهم بوسائل تدوين الحساب، من الدخل والمصروف، بينما كان الهندي بدوره يجيد الحساب في البيع والشراء، ولم يكن

¹⁻ سعيد بن علي الغيري: برجع سابق. ص 165–166.

²⁻ نفس المرجع السابق . ص 166.

³⁻ سعيد بن على المغيري : مرجع سابق . ص318.

مسوفاً كالعربي ونشطاً في عمله. وعلى إثر ذلك بدأت مراكز العرب الشهورة بالغمل تسقط إلى أن اضمحلت عن آخرها ، حتى أنهم كانوا في حالة يُرثى لها ، وتبدُّل الحال إلى أن أصبح العربي معلوكاً للهندي وهو يئن تحت طائلة الديون. ⁽¹⁾

وشعرت الحكومة بالخطر المحدق بالعربي والأفريقي من جرًاء أعمال الهندي المرابى الذي استغل فرصة عدم اهتمام العرب التقنية التجارية. فأصبحوا منذ ذلك الزمن هم أرباب الأموال فأخذت الحكومة بعين الاعتبار مدى التدهور الذي أصاب العرب في الجزيرتين زنجبار وكلوة وانتقال أملاكهم إلى الغير، فأصدرت قوانين تنظم العلاقة بين العرب والهنود. ومنع العرب والأفريقيين من بيع أملاكهم بالدين، فانمكس ذلك سلباً على مراباة الهنود المتاجرين بالدين بضمان أملاك العرب للهنود.

ويشير أحد المؤرخين إلى أن الفضل في هذه القوانين يعود إلى (المقصد البريطاني السير ريجان رشجر Sir Regan Richard الذي أصدر عدة قوانين عام 1934م. وعلى ضوء هذه القوانين تحسنت أحوال العرب المالية، وأدرك بعض العرب مدى فائدة الاجتهاد والاعتماد على النفس.²³

فوجود الهنود المصرفيون والمضاربون والمقرضون يرجع ذلك إلى عوامل متعددة (ق. منها جديتهم المتواصلة في التجارة . أو لأنهم كانوا يديرون الأرض الخصبة التي كان يملكها العرب واحتكارهم تجارة التجزئة.

وإذا كان الهنود بذلك قد قدموا خدمة هامة للمجتمع لدورهم في مجال التجارة – فقد كان على العرب في آخر الطاف أن يدفعوا الثمن لعدم قيامهم بتلك الخدمات بأنفسهم. واعتماد العرب على صناعة الهنود ومهارتهم هو الذي ساعد الهنود على تحقيق الثراء. (⁴⁾

ونلاحظ أن عدد الهنود خاصة البانيان الهندوس الذين انتقلوا من مسقط في

¹⁻ نفس الموجع السابق . ص 319.

²⁻ نفس المرجع السابق . ص 319.

³⁻ Coupland R.: Op. Cit., P. 27.

⁴⁻ سعد بن علي المغيرى: مرجع ساق .319.

معية السيد سعيد. يربو على ألف شخص. وهؤلاء ذو خيرة في مجال التجارة منهم المصرفيون وأصحاب الدكاكين الذين اتخذوا عمان مسكناً لهم منذ زمن بعيد للعمل في التجارة عبر المحيط الهندى. ⁽¹⁾

وأصبحت نيروبي عاصمة المحمية الكينية والتي اختارها الانجليزي نظراً لتميزها عن باقي الأماكن الأفريقية بالشرق حيث إنها ترتفع عن سطح البحر بخمسة آلاف قدم، وتبعد عن معبسة بـ 325 ميلاً ويقدر عدد الهنود فيها ثلاثون ألف نسمة مقابل أحد عشر ألف من الانجليز، أما من أجناس العرب وغيرهم فلا يذكر أحد منهم.

وكانت للهنود بها أملاك طائلة. من قصور وأبنية وماكينات حديدية ومطاعم. والبيع والشراء معظمه للهنود وزاحموا الانجليز في زراعة البن والسكر. وكذلك معيسة معظم أملاكها للهنود وعددهم في معيسة ثلاث وثلاثون ألف نسمة وعدد العرب سنة عشر ألف أكثرهم من حضر موت والباقون من عرب عمان حوالي ثلاثمانة نفس. (2)

ونرى امتداد هذا الانتشار الهندي في الشرق الأفريقي من نيروبي حتى الساحل في معبسة ودار السلام حتى إن هذه الأخيرة أصبحت أكثر أملاكها للهنود من سيطرة اقتصادية في جميع المناحي. بعد أن كانت تسمى بأفريقية الشرقية العربية. وهذا يعود للدور الذي لعبه الهنود في مجال التجارة وهي عصب الحياة الاقتصادية في هذا الشرق الأفريقي نظراً لارتباطه بالمحيط الهندي ومن العائلات الهندية التي كان لها الأثر في هذه الناحية السلطان أغاخان (كرمحي جيونجي البهري) وقد قامت هذه العائلة بجمع التبرعات الخيرية لإنشاء المدارس الإسلامية وكثر عدد المسلمين في الداخل وجاء هذا التزايد من خلال المبشرين الذين عينهم السلطان أغاخان لنشر الإسلام بين الأفريقيين. أق

¹⁻ Coupland R.: Op., Cit., P. 30

²⁻ Palgrave, W. G.: Narratieve of a Year's Journey Through Central and Eastern Arabia (London, 1865), P. 369.

Arabia (London, 1865), P. 369.
3- Coupland R.: Op., Cit., P. 302.

والنظر: سعيد بن علي المغيرى: مرجع سبق 367.

وعندما قام الرحالة البريطاني الذي يدعى (بالغرافي) بزيارة زنجبار عام 1863م أي بعد مضي سبع سنوات بن وفاة السيد سعيد – شاهد ذلك الرحالة التدهور السريع للأوضاع هناك نزولاً من العهود السيئة التي تعرض لها الهنود بعد رحيل السيد سعيد.(1)

فقد كان السيد سعيد يدرك أنه مهما ازدهرت الشاريع التجارية للشخصيات من مواطنيه، فلن تكتسب صفاتهم التجارية آية أهمية حقيقية إلا بالتعاون مع التجار الهنود، وأن يقوم الهنود بإدارة تلك الشاريع. (2)

على أن الامتمام بالهنود بن قبل السلطة الحاكمة أثار غيرة العرب تجاه الهنود الدخلاء الناجحين في التجارة، ورأى أولئك العرب أن من حقهم مم أن تكون لهم الأفضلية في هذا المجال – غير أن السلطة كانت تدرك أهمية أولئك الهنود. فلم ترحب بأي دخيل إلى العاصمة الجديدة النامية (زنجبار) أكثر من ترحيبهم بالهنود الهندوس. (3

أما المسلمون بكل طوائفهم فقد كانوا مستوطنين بنوا مساكن دائمة لأنفسيم ولأسرهم في زنجبار. ولم يكن زنجبار الوحيدة التي استوطنها الهنود من مدن شرق أفريقيا. فكل مدينة شرقية أفريقية عربية تقع على الساحل كان يستوطن بها مجموعة من التجار الهنود.⁽⁴⁾

وقيل إن حوالي أربعين أو ستين من الهنود أقاموا بصفة دائمة في مدينة كيلود المجاورة لزنجبار عام 1843م، بعيداً عن تجارة الرقيق، فقد عمل الهنود في التجارة الرابحة مع السكان الأصليين كصغار تجار التجزئة، في حين أن السكان الأصليين لم يعرفوا قيمة النقود.⁶)

ويقول كرستوفر Christopher لقد استحوذ الهنود على جميع الفوائد الناتجة عن الحركة التجارية وبذلك فقد ازدهر البر الرئيسي وزنجبار بالهنود

¹⁻ Coupland R.: Op., Cit., P. 301.

²⁻ Palgrave. W.G.: Op., Cit., P. 369.

³⁻ Frascr. J. B.: Narrative of a Journey into Khorasan (London 1825), P. 6.

⁴⁻ Coupland R.; Op., Cit., P. 302.

⁵⁻ Morris, H.S.: Op., Cit., P. 3.

الدخلاء في شرق أفريقيا . وتكاثر الهنود في عهد سيد سعيد ونرى ازدياد أعدادهم ففي عام 1844م وصل إلى ألف شخص، وأخذ في ازدياد إلى أن وصل في عام 1890م ما بين الخمسة الآف أو ستة آلاف هندي. (1)

دور الهنود التجاري في كينيا: أولاً: في التجارة الداخلية:

لم تكن هناك تجارة داخلية في كينيا قبل الوجود البربطاني بالشكل الاقتصادي الحديث – إذ أن التجارة الداخلية قد فقدت عنصراً هاماً بن أهم عناصرها الرئيسية ألا وهو العملة التي يمكن بواسطتها أن تتم عملية التبادل التجاري فلم يكن في كينيا سوى محارات (أصداف) صغيرة تتم عن طريقها عملية التباشخة بالإضافة إلى أن السكان الأفريقيين الأصليين كانوا بدائين في طريقة لباسهم وطعامهم بل كانوا عرايا برتدون ورق الشجر وجلود بعض الحيوانات. (5)

ويبدو أن هذا كان قاسماً مشتركاً بشأن معظم المستعمرات الأفريقية التي كانت تحيا حياة بدائية. (5، وقد ظل حال منطقة الشرق الأفريقي على هذا المنوال حتى جاء عصر الشركة الأفريقية البريطانية وكذلك عهد المحمية البريطانية عندما أخذ التجار الهنود يفدون بأعداد كبيرة واستقر كثير منهم حول منطقة إنشاء السكك الحديدية وأقاموا مجموعة من المحلات والدكاكين عند المحطات الرئيسية (4). وبغضل هذا الخط الحديدي أصبحت هناك أنماط جديدة من التجار وبدأت العملات المختلفة تأخذ طريقها إلى التداول ولا سيما العملة الهندية الروبية كما قدمنا.

وقد كانت تكلفة نقل الطن الواحد من منطقة نيروبي إلى منطقة ممبسة يتراوح ما بين الجنيه وأربع شلنات إلى جنهين وشلينين.⁶⁵ وقد أخذ الهنود

¹⁻ Morris. H.S.: Op., Cit., P. 3.

²⁻ Townsend (Derek): Let's Visit Kenya, Uganda and Tanzania. P. 36.

^{3–} محمد رياض، كوثر عبد رب لرسول: الاقتصاد الأفريقي، ص 241.

⁴⁻ Fearn, Hugh: An African Economy, London, 1961, P. 108.

⁵⁻ Harlaw Vincent, Chilver, Op. Cit., PP. 209 - 211.

ينشطون في أعمال عديدة حيث قاموا بعمل الوجبات الشعبية والأطباق الشهية التي استقبلت ولاقت رواجاً عظيماً طيباً بين جمهور المواطنين وموظفي الحكومة الانجليزية بشكل عام. ⁽¹⁾

وتعد هذه الأعمال السابقة أعمالاً هامشية إذا ما قورنت بأنشطتهم في المجال التجاري. فقد عمل التجار الهنود باعة متجولين يجوبون شوارع الدن وبعض القرى بصبر وأناة وهم لا يعرفون السأم والضجرا²³، وبهذه البداية النشطة للهنود في محمية شرق أفريقيا استطاعوا أن يحتكروا كل تجارة التجزئة على وجه التقريب، ولذلك فقد أصبحت عملتهم العملة السائدة.⁶³

وبناءً على ذلك تجمعت لدى الهنود ثروات كبيرة، استطاعوا بغضلها تسويق كثير من المحاصيل النقدية وبذلك تعت لهم السيطرة على قطاع التوزيع في الاقتصاد⁶⁰، وتم إطلاق يدهم في جوانب التجارة الداخلية (تجارتي الجملة والتجزئة) وقد صاحب ذلك تأخر مشاركة الأفارقة في العملية التجارية لبلادهم نظراً لاحتكار الهنود لها. ⁶³

وبعد دخول النظم الإدارية البريطانية إلى المستعمرة أصبحت هناك فرصة ملائمة للأفريقيين كي يشاركوا في تسويق منتجات بلاده واستقبال بعض أشكال التجارة الخارجية خاصة في مجال تجارة التجزئة وأخذوا في مزاحمة الهنود في هذا الميدان الذي كان وقفاً على الهنود.⁽⁶⁾

والذي حدث هو أن الأفارقة قد غيروا كثيراً من أنماط حياتهم وغيروا كثيراً من العقائد البالية القديمة وبعض الفاهيم المتوارثة بفضل الأنظمة البريطانية في التسويق التي جاءت بها بريطانيا إلى المنطقة. فقد أدخلت حكومتها أنظمة جديدة

¹⁻ Manntn. Ethel: Moroccan Mosaic, London 1953, PP. 95, 112.

²⁻ Michel, Albin: Les Mascarignes Ville, France en Mer Indienne PP. 184, 192.

Leys, Norman: Kenya, London, 1924, PP. 76 - 77.

⁴⁻ Ghai, Dharam: Asians in East Africa, Op., Cit., P. 103.

⁵⁻ I bid. P. 104.

انظر: محمد رياض، وآخر. الاقتصاد السياسي ، دار الفهضة العربية، القاهرة. 1963. م. 682. 6- محمود متولي: اقتصاديات كينها. مجلة تهضة أفريقها، العدد 69. المئة السادسة. أغسطس. عام 1963، ص 47

وأسست أماكن لجمع الماشية Stock-Routes وأسواقاً لتسويق الجلود وبيعها، كما أنشأت هيئة تختص بتنظيم عملية ذبح اللحوم وتسويقها وهذه الهيئة شبه حكومية تعمل نيابة عن النتجين أصحاب الواشى والحيوانات. (أ

وقد ساعدت تلك الأنظمة الجديدة على تغيير بعض العادات الأفريقية خاصة ما يخص منها تسويق الحيوانات، وعلى سبيل المثال كان الأفارقة ينظرون إلى الثروة الحيوانية (قبل هذه النظم المستحدثة) نظرة خاصة تدل على من يمتلكها بعمنى حفاظهم عليها لمجرد الامتلاك والتباهي بعددها دون النظر لأهميتها في الماهلات التجارية، وقد تغيرت نظرتهم بعد ذلك وأصبحت عنايتهم بالحيوانات ومنتجاتها المختلفة للاستفادة منها في مجال المعاملات التجارية.²³

وفي عام 1930م ظهرت من جديد ما تسمى بأسواق المقايضة Borter وأصبح بكل حي يوجد سوق خاص به . يتبع في إدارته وإشرافه للرؤساء وكبار السن في المنطقة.

وقد نقلت الحكومة إدارة هذه الأسواق إلى المجالس الوطنية المحلية وذلك في منتصف الثلاثينات، وبمرور الوقت، وبروز أهمية الأسواق واتساع التعامل فيها أخذ الأفارقة يتوقون إلى إنهاء دور الهنود كوسطاء تجاريين أو التقليل من حجم سيطرتهم، واحتكارهم هذا المجال الحيوي المؤثر في اقتصاديات البلاد.

ويبدو أن الذي دعى الأفارقة إلى موقفهم هذا إزاء الهنود يرجع إلى مهارة هذه الجماعة في احتكار الكثير من السلع⁽³⁾. وما يشاع من أنهم كانوا يبتزون الأموال في السوق السوداء عن طريق افتعال الأزمات التجارية ، وهناك سبب آخر ساعد الأفارقة على موقفهم هذا وهو أن كثيراً من الأفريقيين قد اكتسبوا خبرات تجارية واسعة . نتيجة استخدام الهنود لهم كوكلاء تجاريين مدة طويلة من الزمن

Bolton Kenneth: The Lion and a Guide to Kenya Geoffery Bels, London, 1962, P. 23.

Fitzgerald, Walter: Africa, A Social Economic and Political Geography of its Major Regions, Methuen & Co. Ltd., London 1964, P. 258.

³⁻ انظر: عبد الزاق مطلق الفهد: حركات التحرير الوطنية الأفريقية من بداية دخل السيطرة الغربية حتى الاستقلال. بغداد 1985م – ص 272.

في عملية جمع المحاصيل وتوصيلها من مناطق المعازل الخاصة بتلك المحاصيل.
 ثم إحضارها لهم في المراكز التجارية الهندية التي كانت تتجمع فيها كل البضائع
 التي تدخل في العملية التجارية. (1)

واستكمالاً للفائدة تجدر الإشارة إلى أن الأفارقة قد بدأوا يظهرون في الأصواق كتجار ابتداءاً من عام 1935م. واقتصر نشاطهم في أول الأمر على تجارة الحيوانات ومنتجاتها دون أن تكون لهم حوانيت ومراكز تجميع تجارية تخصص لعمليات البيع والشراء. وكان نشاطهم يقتصر على ظهورهم في أحد الأسواق يشترون منه بعض الحيوانات أو المنتجات الحيوانية. ثم ينتقلون بعد ذلك إلى سوق آخر ويبيعون فيه ما لديهم في مقابل ما يتيسر لهم من هامش ربح بسيط (2) وأعطتهم هذه الطريقة بعض الخبرة التي أخذوا يستقيدون منها. وبذلك بدأ الأفارقة يشقون طريقهم نحو تجارة التجزئة مزاحمين بذلك جماعة الهنود صاحبة الخبرة والتاريخ الطويل في مجال التجارة.

وعلى ذلك فعلى الرغم من هذه المزاحمة وازدياد عدد الأفريقيين الذين باتوا يعملون في مجال تجارة التجزئة باضطراد بعد ذلك عن أعداد الهنود فإن نصيب الهنود من هذه التجارة كان أكبر طوال النصف الأول من القرن العشرين⁽⁵⁾، وثمة ملاحظة أرى أنه من الواجب التعرض لها بشيء من الإيجاز، وهي بخصوص تعمق الهنود في تجارة الداخل وعلاقتهم في ذلك بالتجار العرب.

فقد كان التجار الهنود خاصة الأقل ثراء منهم لا يجرأون على التوغل في
داخلية منطقة الشرق الأفريقي حتى لمسافة أميال قليلة. وذلك طوال التوغل إلا
في أواخر القرن التاسع عشر حين خضعت منطقة شرق أفريقيا للإدارة البريطانية
نهائياً. فقد كانت قوافل التوغل التجارية في الداخل يقوم بها العرب الذين كان
يمولهم التجار الهنود. وهم أيضاً الذين يمدون العرب بالسلع اللازم لإتمام عملية
المبادلة بالسلع الأفريقية من قبائل الداخل.

¹⁻ Fearn Hugh: Op., Cit., P. 175.

²⁻ I bid. P. 174.

³⁻ El Kan, W.: Op. Cit., PP. 223 - 224.

وإذا كان التجار الهنود لم يتهموا بتجارة الرقيق بأنفسهم – إلا أنهم كانوا المسئولين عن نشاطها واستمرارها في ذلك الوقت لأنهم هم الذين كانوا يعدون القائمين عليها بالإمكانيات الضرورية والأموال اللازمة لشراء الرقيق ونقله من الداخل والساحل أيضاً.⁽¹⁾

ثانياً: التجارة الخارجية:

أما عن مشاركة الهنود في التجارة الخارجية، فقد تميزت القارة الأفريقية بضآلة نصيبها في الشاركة في التجارة العالمية، ومع ذلك فإن التجارة الخارجية تمثل نسبة كبيرة من مجموع الناتج القومي لهذه الأقطار.⁽²⁾

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد تقلص دور الهنود في التجارة الخارجية بعد دخول المستعمر الانجليزي إلى الشرق الأفريقي الذي أخذ منذ ذلك الوقت يغرض وصايته وإشرافه على معظم أشكال التجارة الخارجية، حيث كانت كينيا تستورد السلع الاستهلاكية، والوارد الغذائية، والخيوط والمنسوجات بمعنى أنها لم تكن تعنى باستيراد السلع الرأسمالية الإنتاجية التي تقوم عليها الصناعة. كما كانت كينيا تستورد أيضاً السكر رغم وجود مصنع للسكر في منطقة مزارع السكر الهندية في منطقة مزارع السكر الهندية في منطقة ميوانى التي يعمل فيها ثلاثة آلاف عامل في المزارع والمصانع إلا أن إنتاجه لم يكن يكفي الاستهلاك المتزايد للسوق المحلي. (5)

أما الصادرات الكينية للخارج فقد اعتمدت على الإنتاج الزراعي وخاصة المحاصيل الزراعية التجارية التي كانت تهم المستعمر بالدرجة الاولى الذي يبحث عن الإنتاج الزراعي الخام لإدارة عجلة الصناعة لديه، ولذلك يلاحظ الباحث أن أهم صادرات كينيا تمثلت في البن والقطن الخام والسيسال والشاي والجلود. فقد تعيزت المنطقة بوفرة إنتاجها من الماشية التي بلغت أعدادها أكثر من اثنى عشر

أ – رائد البراوي: ستقبل كيني واتحاد أفريقية الشرقية، مكتبة اللهضة المرية ، القامرة . 19.16. من 17.18. 2- محمد عبد الغني سعووي: الافتصاد الأفريقي والتجارة الرواية - س 20 - 22. 3- Fearn, Hugh: Op., Cit., P. 154.

مليون رأس من الأغنام والماعز والجمال وغيرها. ⁽¹⁾

وكانت للهند مشاركات في التجارة الخارجية بنسبة كبيرة تصل إلى ما يقرب من نصف المشاركات الإنجليزية فيها، ويبدو في حكم المؤكد أن الهنود في شرق أفريقيا كان لهم دور بارز في إشراك بالامعم الأم في تلك التجارة الخارجية. فغي الوقت الذي وصلت فيه واردات البضائع من بريطانيا ما يساوي 1.253.130 جنيه نجد أن واردات كينيا من الهند قد بلغ 558.618 جنيه.

أما صادرات كينيا إلى بريطانيا فقد بلغت 10.158.125 وإلى الهند وبرما وصلت على ما قيمته 944.293 جنيها ومن البيانات الهامة التي نجد لزاماً أن نسوقها موقف اليابان من التجارة الخارجية في كينيا حيث كان لهذه الدولة دوراً هاماً فيها، فقد كانت اليابان منذ عام 1919م أكبر مستورد لقطن كينيا وأوغندا على الإطلاق، الأمر الذي جعلها تحتكر هذه التجار الهامة على حساب المسانع على الإطلاق، الأمر نسبة كبيرة من واردات اليابان القطنية والأمريكية كان يعاد بيعها مرة ثانية في أسواق بومباي بالهند.

وشاركت الهند وبورما ينسية 23% من المنتجات القطنية التي كانت تستوردها كينيا وتبيعها في أسواقها المحلية عن طريق التجار الهنود الذين سيطروا بلا منازع على التجارة الداخلية (كما سيق القول). (2)

دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة:

لم يقتصر دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني على المجالين الزراعي والتجاري بل عملوا كذلك في المجال الصناعي على قدر ما كان متيسراً في ذلك الوقت من حركة صناعية تواكب متطلبات المنطقة، وكان تركيزهم في هذا المجال

¹⁻ محمد المهدي: السياسة البريطانية في كينيا، مرجع سابق، ص 302، وتوزيع هذه الماشية كالتالمي: 1.500.000 من الجمال 10.000.000 من الماعز 1.250.000 من الأغنام بالإضافة إلى بعض الأتواع الأخرى ذات الأعداد

الثليلة. انظر: الرجع السابق السفحة تضها. 2- C.O. 533 / 298. The Governor's Annual Report for the Year Ending Dec. 31, 1922. P. 461.

على المصانع الصغيرة. ويذكر أن الهنود كانوا يملكون معظم هذه المصانع الصغيرة وبعض المصانع الكبيرة أيضاً.(¹⁾

وفي المجال الصناعي أيضاً لا يفوتنا ما أشرنا إليه سابقاً في مواضع عديدة من أن الهنود كانت لهم أدوار صناعية وإنشائية في عملية تعديد خطوط السكك الحديدية من معيسة إلى بحيرة فيكتوريا حتى وصل الخط إلى أوغندة. وظل هؤلاء الصناع والمهنيون والعمال الهنود يحملون عبء هذا المشروع طيلة سنوات إنشائه. وما صاحب ذلك من عمليات التصنيع والتجهيز – كان للهنود الفضل الأكبر فيها.(-2)

وقد صاحب عودة بعض العمال والقنيين إلى الهند بعد انتهاء الخط الحديدي ازدياد تدفق المهاجرين الهنود من أبناء الطبقة الوسطى الذين كثر عدد أصحاب الحرف فيهم. وخاصة ذو الحرف الحاذقة وهي أعمال كان الهنود يتفوقون فيها على الأفارقة بالإضافة إلى ما امتاز به خؤلاء الهنود من نشاط ملحوظ.

وطيقاً لإحصاء عام 1948م. فقد عمل أكثر من 80% من الهنود في كينيا بالصناعة والتجارة. وعمل 10.9% منهم في الإدارة الحكومية 6.9% منهم في أعمال النقل⁽⁶، ويضاف إلى ذلك احتكار الهنود لأغلب أعمال ما يسمى بالطبقة الوسطى وهي أعمال الأطباء والمحامين والمحاسبين وغيرها من الأعمال الكتابية الحكومية التي كان لهم فيها باع طويل.⁽⁴⁾

ونستطيع أن نخلص من الدراسة السابقة عن دور الهنود في الاقتصاد الكيني بأنه على الرغم من الظروف التي أحاطهم بها المستعمر الانجليزي. وسيطرته على أغلب الموارد وأجور الأراضي الزراعية وغير ذلك من المعيزات التي وصلت إلى حد كبير درجة الفصل العنصري، فإن الهنود قد حقروا لأنفسهم مكاناً طيباً في الاقتصاد الكيني بمساهماتهم في مجالاته المتعددة بسهم وافر.

¹⁻ Elkon W.: Op. Cit., PP. 9 - 11.

 ²⁻ عبد الرزاق مطلق الفهد، مرجع سابق، ص 273.
 3- راشد البراوي، مستقبل كينيا، ص 18 – 19.

⁴⁻ Elkan, W.: Op. Cit., PP. 9 -11.

واستطاع الهنود أن يصلوا بمتوسط دخل كان يعد حلقة وسط بين متوسط دخل المستعمر المتحكم المستبد. وبين الأفريقي صاحب الأرض الذي تدني متوسط دخله إلى حد خطير.

ويكفي أن نشير إلى ذلك بالأرقام وحسب إحصائية تقرير الأمم المتحدة في عام 1953م الذي أشار فيها أن متوسط دخل الأوربي في كينيا قد بلغ 660 جنيهاً في العام الواحد، بينما بلغ دخل الآسيوي (الهندي) 280 جنيها سنوياً. أما الأفارقة الذين يشكلون 97.1% من مجموع السكان فقد كان متوسط الدخل لا يعدو 27 جنيهاً في العام. (أ)

وفي اعتقادي أن الأوروبيين لو تركوا المنافسة شريفة بينهم وبين الهنود في المجال الاقتصادي دون استخدام سطوة الحكم ونفوذ المستعمرين، لتمكن الهنود من القفز إلى الدخل الأعلى، ولزادت ثرواتهم بشكل ملموس عن غيرهم. يؤكد ذلك ما ذكره نيامي من أن الأوربيين كانوا دائماً يمقتون الجالية الهندية بسبب منافسة بعض أعضائها لهم في مجال الثروة والتعليم، ولذلك فحينما حصل الهنود في عام 1923م على حق التمثيل في كينيا فزع البيض ولم يلبثوا أن قاموا بثورة عارمة معترضين على هذه الكاسب الجديدة التي حققها هؤلاء الهنود في كينيا. (2)

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية على وجه الخصوص، استطاع الباكستانيون والهنود تحقيق استقلالهم عن الحكم الانجليزي حينئذ شاعت بين الأوروبيين شائعات غامضة ومدعمة من جهات عديدة تتحدث جميعها وتشير إلى مطامع الهند الاستعمارية في شرق أفريقيا، وأن الهند تستخدم الآسيويين المقيمين في المنطقة الأفريقية هذه كطابور خامس لها.

وهذا الحديث عار تعاماً من الصحة إذا علمنا أن البانديت نهرو والأغاخان (الذي لعبت طائفته الأساعيلية دوراً كبيراً وهاماً في الشرق الأفريقي) واعتبرت كل طائفة أنها من أهالي الشرق الأفريقي والعمل على استقرارهم بتوطين أنفسهم

¹⁻ حسنى أحدد السيد حاد. تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا. دار الكاتب العربي. ص 35.

²⁻ ج-ت- نياني، تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، اليونسكو ص13. وانظر أيضا:

Padmore (Georgei) Africa,: Britains Third Empire (London 1949), P. 239.

على ذلك.⁽¹⁾

وكما هو معلوم فقد كان الأفريقيون والأوروبيين على حد سواء يكنون مشاعر الكراهية للهنود بخاصة والآسيوبين بوجه عام على الرغم من أن الأفارقة الذين كانوا يتمتمون بشيء من الوعي السياسي كانوا يقدرون بلا ثلك الدعم والتأييد الذي يقدمه لهم الزعماء الهنود.

إلا أن الشكوك كانت تساور الوطنيين ويضجون بالشكوى من ناحيتين أساسيتين:

أوليها: اتهامهم للهنود أنهم يعدون عائقاً وحائط سد يعوق التقدم الأفريقي بسبب احتكارهم للأعمال البسيطة (التي يمكن للأفارقة تعلمها لو أتيحت لهم الفرصة) وشغلهم لمعظم المناصب الحرفية البسطة التي لا تحتاج إلا للقليل من المهام.

وثانيها: اتهام الأفارقة للهنود بأنهم يعيشون داخل حضارة مغلقة. ونجدهم يشعرون بالاستياء تجاه مجتمع الهنود الشرقي الذي نبتت جذوره بين ظهرانيهم واكتسب معيزات ومكاسب عديدة. ومع ذلك فقد كان انغلاقهم على أنفسهم يمنع الافارقة من مشاركتهم في هذه المكاسب.

وانتقد الأفارقة بوجه خاص النظرة الآسيوية الهندية تجاد الحياة الاقتصادية بسبب إصرار معظم الشركات والأعمال التجارية على اقتصار عملية التوظيف على الأعضاء الذين ينتمون إلى جماعة أو أسرة آسيوية بعينها للتهرب من نظام ساعات العمل أو المرتبات أو الشروط الأخرى التي كان يضعها أصحاب هذه الأعمال. ومع ذلك فلم يمنع هذا كله الشخصيات الهندية البارز من تأدية خدمات جليلة في مجال الرخاء الاجتماعي والتقدم التعليمي. إضافة إلى دفع عملية التحرر السياسي إلى الأمام بخطوات جادة. (2)

^{1 -} Padmore (Geargei): Op., Cit., P. 239.

²⁻ نياتي، تاريخ أفريقيا العام، م4، ص –138 139.

دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة:

مرت عملية فرض الضرائب من جانب الستعمرين الانجليز على منطقة كينيا بمرحلتين رئيسيتين (تبعاً للهدف من فرضها) هما: (1)

ا<u>لرحلة الأولى:</u> عندما احتاجت الحكومة الاستعمارية إلى مصدر رئيسي للدخل يفي بما تتفقه على النظام الإداري من موظفين وأجهزة ومعدات ضرورية تستورد من الخارج لاستخدامها في الأغراض الختلفة بالمستعمرة حينئذ فرضت الحكومة نظام النقود وطالبت بدفع الضرائب نقداً.⁽²⁾

المرحلة الثانية: عندما عمد المتوطنون إلى إجبار الأفارقة على تحطيم الزراعة التقليدية البسيطة القائمة على الاستهلاك الذاتي وتحطيم الحياة القروبة. ودفع الإفريقيين إلى خارج مناطق تجمعاتهم والمازل التي يعيشون فيها، حينئذ فرض الأوربيون ضريبة تقدية تعد في حد انتها تحجيزا الأهالي حتى يضطروا إلى هجر معازلهم والمعل في المناجم والمزاوع وغيرها من المدروعات التي أخذ يديرها الأوروبيون كممتلكات خاصة لهم⁽⁶⁾ وذلك عن طريق عمل الأهالي في مقابل أجر: كممتلكات خاصة لهم⁽⁶⁾ وذلك عن طريق عمل الأهالي في مقابل أجر: الشريبة لم يكن مقصوداً بها مصدر دخل (في المرحلة الثانية) ولكنها الضريبة الأولى وسيلة لإقحام الأفريقي في اقتصاد نقدي وهو الذي يعني العمل مقابل أجر. وهذه الضرائب ابتدأ العمل بها وفرضها منذ بدائي القرن. (6)

136. H.C. Deb. 15 December 1920.

138. H.C. Deb. March 1921, P. 1843, PP 476 - 477.

لم تعرف أفريقيا الاستوائية نظاماً خاصاً للضربية النقدية قبل وصول الستعمين الأوروبيين سوى تلك الجهات التي
يسكنها المسلمون في السومان وبعض القطاع الساحلي الشرقي. أما بالتي الجهات فكنت تدفع الضرائب في شكل
خدمات أو محاصيل تعطى لزعيم القبيلة.

انقل: حسني حياد، برج سابق. من 33. 2- Batten T.R.: Problems of African Development, Part I, Land & Labour Par II. Government & People (Oxford, 1960), P. 103.

³⁻ MCE man, P.J.M Nineteenth, - Century African P. 282.

^{4- 135,} H.C. Deb. 23 November 1920, P. 261.

Methods of Direct Taxation in British Tropical Africa, By the African Studies Branch, Journal of African Administration, Vol. III, November 1, January 1951. PP. 30 - 40.

وقسمت الضرائب قسمين رئيسين هما ضرائب مباشرة. وأخرى غير مباشرة. فالمباشرة هي التي يسأل عنها الفرد مسئولية شخصية مثل ضريبة الرأس وضريبة الدخل. وضريبة الكوخ. أما الضرائب غير المباشرة فأهمها تلك العوائد والرسوم التي فرضتها الحكومة على الصادرات والواردات.⁽¹⁾

وتهمنا الإشارة إلى ضريبة الكوخ⁽²⁾ التي ذكرناها حتى نتابع تطورها ومساسها بالجانب الاجتماعي والاقتصادي على التوالي.

فقد فرضت ضريبة الكرخ في البداية عام 1903 وقد. وكان الهدف من وراء سنها اجتماعياً بالدرجة الأولى وفقاً لرغبة وسياسة البعثات التبشيرية في كينيا التي كانت تحارب مبدأ تعدد الزوجات إذ أن فرض ضريبة على كل كوخ يجبر الأفريقي على تقليل عدد الاكواخ التي تتبع له إذ أن كل فرد متزوج أكثر من زوجة. وأصبحت الضريبة تدفع الأفريقي إلى هجر وترك زوجاته تهرباً من دفع هذه الشريبة. وتحول هذا الهدف الاجتماعي بعد ذلك إلى هدف اقتصادي. عندما أخذ المستوطنون البيض يعدون يكثرة إلى مستعمرة شرق أفريقيا (كيني) وامتلك هؤلاء البيض مساحات واسعة من المزارع الكبيرة التي احتاجوا من أجلها إلى أبد عاملة بأعداد غفيرة لإشباع نهمهم وشهوتهم المالية الاقتصادية. وأصبحت ضريبة الكوخ ضريبة رأس عامة يدفعها جميع البلغين من الأشخاص الوجودين في المستعمرة. أن

وأخذ المستوطنون يلحون في طلب رفع الضرائب وزيادتها لإجبار الأفريقي على دفع النقود والاضطرار للعمال⁶، فارتقعت ضريبة الكوخ أو ضريبة الرأس من خمس روبيات عام 1915م إلى عشر روبيات عام 1924م.⁶⁾.

173

¹⁻ Padmore: Op., Cit., P. 237.

²⁻ كانت تدفع عيناً في شكل غنم أو ماعز. ولكنها كانت تموت يكثرة فتبدل النظام أن تدفع كلها أو يعضها بموجب أذونات تمضف. انظر: Fear Hugh: An African Economy, P. 109.

[.]Journal of African Administration, Op., Cit., P. 34

³⁻ Forrester Marion Wallace: Kenya to - day, PP. 63.

^{4- 146,} H.C. Deb. 52 P. 1168.16 August 1921. 147, H.C. Deb. P. 1703 Februray 1922.

Delf (George). Jomo Kenyatta. Towards Truth about the Light of Kenya, Victor Gollanz LTD, London, 1961.

^{6- 139,} H.C. Deb. P. 5 - 5, 9 March 1921, P. 478,

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية السيطرة على المستعمرة كانت تتنزع دائماً بحجة مواجهة أعباء نفقات الإدارة البريطانية القزايدة في المستعمرة عندما تثار استفسارات عن مغزى ارتفاع قيمة ضريبة الرؤوس المقروضة على الأفارقة (1)

وإذا كان لا بد لنا من هذه القدمة التي استعرضنا فيها بداية فرض الستعمرين للشرائب في منطقة الشرق الأفريقي فلا بد أن نشير إلى أنهم قد فرضوا أيضاً ضريبة الرأس على غير الأفريقيين المواطنين ونعني بذلك أنها فرضت كذلك على الأوروبيين والهنود على حد سواء تلك الضريبة التي قدرت بخمس عشرة روبية على كل ذكر تعدَّى عمره الثامنة عشر عاماً. إضافة إلى تخفيضها عن هذا القدر إذا كانت دخول وعوائد أصحابها قليلة. (2)

وفي عام 1920م ظهرت فكرة ضريبة الدخل التي بذلت محاولات عديدة لفرضها إلا أنها لم تغلع في البداية لمعارضة المستوطنين لها $^{(5)}$. ومع ذلك فقد أمكن العمل بها بعد عامي 1920–1921م، وبلغت قيمة هذه الضريبة بالنسبة للأوروبيين والهنود خسر جنيهات للفرد الواحد بحصيلة إجمالية بلغت 169.442 جنيها دفعها الأوروبيون والهنود معاً. $^{(4)}$

وقد ظهرت معارضات عريضة خاضها الأوربيون والهنود إزاء فرض الضرائب العديدة خاصة ضريبة الدخل وضريبة الصادر على الجلود التي تم إلغاؤها بعد ذلك. وقد كان كل من الأوروبيين والهنود يدفعون ضرائب إلا أنّه في العام نفسه (1927م) فرضت ضريبة أخرى خاصة لتغطية نفقات التعليم، وكان نصيب الهنود عشرين شلناً يتم تحصيلها من كل هندى بينما يدفع الأوروبي ثلاثين شلناً.⁽³⁾

^{1- 139,} H.C. Deb. 52. P. 478, 9 March 1921.

²⁻ Kenya Colony, P. 475.

³⁻ وجدت صعوبات جمة في تطبيق غربية الدخل وعرض أمرها على المحاكم التي أصدرت مرسوماً في 17 ديسمبر 1920 باللوفقة على فرضها ولكن الصعوبات حالت دون تحقيقها في هذين المامين (1920–1921).

⁵⁻⁵⁰ H.L. 10 May, 1922, P. 355 - 356, 61 H.L, 20 May 1925, P. 366.

رد فعل الهنود تجاه فرض الضرائب:

عارض كل من الأوروبيين والهنود فكرة إدخال تلك الضريبة التي عرفت بضريبة الدخل وذلك في المناقشات التي أشعل جذوتها في المجلس التشريعي المندوب (العضو) الهندي الذي بادر بتقديم استقالته من المجلس في عام 1933م احتجاجاً على فرض هذه الضريبة. وبيدو أن هذه كانت طريقة الهنود في إعلان احتجاجهم بتقديم استقالتهم من المجالس التي شاركوا فيها عندما لا يجدون صدى لشكواهم.

ومن ناحية أخرى بادرت غرفة التجارة والصناعة الهندية في شرق أفريقيا بإرسال احتجاجات عديدة ضمنتها رفضها لهذه الضريبة وأرسلتها إلى وزير دولة الهند⁽¹⁾. وما هو جدير بالذكر أن الأوروبيين والهنود على حد سواء كانت لديهم إمكانات واسعة للتهرب من تلك الضريبة وبرع في ذلك الهنود بشكل ملحوظ عن طريق تهريب أموال بمبالغ كبيرة إلى نويهم في الداخل. ومما يذكر في هذا المجال أن المدرس الهندي الذي يحصل على دخل شهري يصل إلى مانتي شلن يستطيع أن يوسل منها مائة شان إلى وظنه الأم(الهند)، وهذا المبلغ المرسل يكفي جميع أفراد عائلته للإنفاق عليها طوال الشهر.

ولم يكن الهندي حينئذ يعتني سوى بجمع المال في أقرب مدة زمنية ثم يختفي حاملاً معه كل ما يمتلك من مال وخلاف. ويبدو أنه لم يكن يعتني بتحويل أمواله إلى الهند بسبب الولاء العاطفي فقط (في نظري) بل هو نوع من التهرب الشريبي وعدم الشعور بحقوق المواطنة الكاملة الذي تفرض عليه ظروف إقامته في كينيا.⁽²⁾

Huxley Eslpeth & Margery Perham: Race and Politics in Kenya. PP. 105, 109. Delf, Greorge: Asians in East Africa, P. 23.

C.O. 533 / 438 No. 3259. P. 12.

C.O. 533 / 438 / 6 No. 3236, for the year 1933.

C.O. 533 / 438 L 10 No. 3262. Indian Office to Under Secretary of State, 18th December 1933.

²⁻ Forrester Marion Wallance: Kenya to - Day, P. 162.

والغريب أيضاً في أمر الضرائب التي كانت تفرض في الستعمرة الكينية أنه على الرغم من ارتفاع دخل الأوروبيين والهنود فإنهم كانوا بشكل عام يتحملون ضرائب أقل من تلك الضرائب التي فرضت على الإفريقي الذي كان دخله يتدنى إل حد كبير (1)

l - عفاف محمد رشاد: مرجع سابق، ص 55.

موقف الإدارة البريطانية من الهنود في ظل المنشور الأبيض (منشور ديفونشاير 1923م)

- موقف الإدارة البريطانية من الهنود.
- دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي.
 - منشور ديفونشاير.
 - رد فعل الهنود تجاه المنشور.
 - تضامن الهنود مع الأفريقيين.
 - دور الهنود في الحكم المحلى.
 - مجالس المدن واشتراك الهنود فيها.
 - تشكيل المجالس البلدية.

انقسمت الإدارة والحكم البريطاني في كينيا إلى قسمين رئيسيين هما:

أ. الإدارة المركزية.

ب. الإدارة المحلية.

وقد شارك الهنود في هذا النظام بشكل واضح ومؤثر وكان للبريطانيين منهم مواقف تراوحت بين إفساح المجال لهم في بعض الوظائف والمنافع . وبين التضييق عليهم ومعاملتهم بالتفرقة المنصرية التي شاعت في نظام الحكم البريطاني – كما يظهر لنا من خلال هذه الدراسة.

أولاً: الإدارة المركزية: كانت مثلة في:

1. الحاكم العام.

2. المجلس التنفيذي.

3. المجلس الوزاري.

4. المجلس التشريعي.

الحاكم العام:

الذي يعين من قبل التاج الملكي البريطاني ويقوم على حكم ورأس المستعمرة. ويتبع الحكومة البريطانية. ويكون مسئولاً أمامها عن تطبيق سياسة بلاده في فترة زمنية تتراوح بين ثلاث وست سنوات متتالية تزيد في حالة الطوارئ أو الحالات غير العادية. (أ)

C.O. 533 / 298. The Kenya Colony and Protectorate of Kenya. No. 1680. P. 461, The Governor's Annual Report for the year Ending Dec. 31st 1922.

وللحاكم العام سلطة عامة يشرف بها على القضاء والمحاكم والتصديق على الأحكام وحق إصدار العفو في الأحكام الكبيرة (السجن والإعدام) وله أيضاً حق تشكيل وحل المجالس التنفيذية والتشريعية للمحمية والموافقة أو رفض المراسيم Ordinance ومشروعات القوانين Bills التي يقترحها المجلس التشريعي. (1)

ويساعد حاكم المستعمرة سكرتير يرأس إدارة السكرتارية وعليه مهمة إدارة المستعمرة أثناء غياب الحاكم العام حيث إنه يختار معن هم ذو خبرة كبيرة في أعمال الإدارة. وتعد السكرتارية هي الإدارة وبلغت خمس عشرة إدارة من بينها إدارة الأشغال. والصحة. والحكم الوطني، والجمارك والمالية، والقضاء الصحة العامة. وإدارة البوليس والجيش.

وكل هذه الإدارات كان يعين لها رئيس أو مدير يتم اختيارهم من موظفي وزارة المستعمرات البريطانية.⁽²⁾

2. المجلس التنفيذي:

هو الذي يقوم بمعاونة الحاكم في إدارة شئون المستعمرة. وتكوَّن هذا المجلس ابتداء من عام 1905م وكان يتألف من سكرتير المستعمرة ومجموعة من رؤساء الإدارات التابعة للسكرتارية بحكم وظائفهم Ex-Officio.

ولهذا المجلس التنفيذي وظائف من أهمها إصدار الراسيم التشريعية التي يقرها المجلس التشريعي. ومتابعة نشاط الإدارات التابعة للسكرتارية. وتنفيذ اللوائح والقوانين. وإعداد الصيغة النهائية للقرارات التنفيذية بعد موافقة الحاكم العام، ⁽³⁾

¹⁻ Dilley, M.R.: Op. Cit., PP. 17 - 22 & Jeffries Charles: Transfer of Power (London 190) PP 35 - 43.

Marsh, Z.A. & Kingsworth, G.: Introduction to the History of East African. P. 191.

³⁻ Roux, Louis: L'East African Britonnique (Paris 1950). P. 77.

وتجدر الإشارة إلى أن قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي تعد قرارات وتوصيات المجلس التنفيذي تعد قرارات وتوصيات استشارية فقط وغيرُ ملزمة للحاكم العام⁽⁵⁾. وعلى الرغم من أن المجلس التنفيذي ربعا بشاركه مجلس الوزراء في أمور عديدة فإن هذا المجلس يختلف في عدم مسئوليته أمام المجلس التشريعي أو أمام الحاكم العام حتى سنة 1954. (5)

كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن المجلس التنفيذي قد بقي حتى سنة 1919م يتكون من موظفين رصميين إلا أنه في عام 1919م الذكور تم تعيين عضوين أوربيين في المجلس والذي يعنينا في هذا المقام هو أنه ابتداء من عام 1921م تم تعيين عضو هندي بالمجلس التنفيذي لتمثيل ومتابعة المصالح الهندية() ³ولكنه كان مؤطفاً تابعاً للحكومة حينئذ.

ويبدو أن الدافع للاهتمام بمصالح الهنود حيننذ هو ازدياد عددهم حتى أصبح وجودهم ذا شأن كبير. ومشاركتهم في دفع عجلة الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في كينيا قد باتت مؤثرة وهامة في شتى المجالات.

وفي عام 1950م تم تعيين أول عضو غير أوروبي وغير حكومي أيضاً وهو ينتمي إلى الجنس الآسيوي (هندي) وهو السيد (أ.م ميني A.M. Meeny) الذي كان يشغل منصب عمدة كمبالا – عضواً في المجلس التنفيذي. (^{d)}

وهو تطور بلا شك في موقف الإدارة الانجليزية من الهنود بخاصة وبغير الأوربيين بشكل عام. ساعد على نشوه وظهور روح وطنية ومشاركة من غير الأوربيين في دفع عجلة الحياة السياسية في كينيا.

ومنذ عام 1952م ظهر تعديل بسيط ولكنه يعد هاماً في المجلس التنفيذي وهو تغيير نظام دخول العضو الهندي واشتراكه فيه. فبعد أن كان دخوله المجلس

¹⁻ Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 22.

²⁻ Elias, Olwale: Government & Politics in Africa (London 1961) P. 35.

²⁻ Link, O'March Cote and Control of the History of East Africa (London 1956), P. 196.

يذكر عبد العزيز كامل في كتابه: قضية كينيا. ص 97 إن دخول العضو الهيندي (أسبوي) كان في مام 1919م عندما تم تخصيص عضو آخر أوروبي لتمثيل مصالح الإفريقيين والتحدث باسمهم فيما يعترضهم من مشاكل وخطوب أمام الهيئات وللصالح الحكومة فيما يبدو. - حد الدريات التعاليف و عدد معه

يتم عن طريق التعيين تبدل هذا النظام و أصبح دخوله عن طريق الانتخاب الحر المائس.

وطبق نظام الانتخاب كذلك على الأوروبيين في التاريخ نفسه وأصبح هناك انتخاب لائنين من الأوروبيين وعضو هندي واحد على أن يكون الثلاثة من غير الموظفين الرسميين.

وقد بلغ عدد أعضاء المجلس التنفيذي إلى جانب الوظفين وغير الموظفين أحد عشر عضواً توزيعهم كالآتي :

- ثمانية أعضاء موظفون من الأوروبيين
- عضوان أوربيان من غير الموظفين بالانتخاب
- عضو هندي واحد منتخب من غير الموظفين
 - عضو أفريقي معين من غير الموظفين 1)

واستعر عمل هذا المجلس حتى بعد تكوين مجلس الوزراء عام 1954م وأصبح المجلس التنفيذي منذ هذا العام مجلساً استشارياً فقط للحاكم العام، ولم ينته العمل في هذا المجلس التنفيذي سوى في عام 1957م. بعد أن صدر دستور ليونكس بويد Lennox – Boyd الذي اشتمل على إلغاء المجلس التنفيذي نهائياً ونقل جميع اختصاصاته إلى مجلس الوزراء. (2)

والذي يعيننا في هذا التغيير الجديد منذ صدور دستور ليتلتون عام 1954م. وقبل إلغاء المجلس التنفيذي هو أن هذا المجلس قد زاد عدد أفراده طوال السنوات الثلاث الأخيرة التي قضاها بعد الدستور. فقد أصبح المجلس يتكون من حاكم المستعمرة كرئيس له. ونائب. والمتحدث الرسمي باسم المجلس Speaker وثمانية أعضاء معينون بحكم وظائفهم الحكومية. وثمانية عشر عضو آخرين بالتعيين. وأربعة عشر عضواً أوروبياً يتم اختيارهم بالانتخاب الحر. ثلاثة منهم أصبحت لهم وزارات أو مناصب وزارية. بالإضافة إلى ستة أعضاء من الهنود (الآسيوبين)

¹⁻ Mackenzie, W.J.M & Robinson, K.: Five Elections in Africa. Oxford 1960. P. 400 & Alport. J.M.: Hope in Africa (London 1952), P. 126.

Word, W.E.: Op. Cit., PP. 183 - 184 & Wood, Susan: Kenya, The Tensions of Proress, PP. 39 - 42.

يتم انتخابهم على أن يكون للواحد من هؤلاء الهنود منصب وزاري. وعضو عربي منتخب. وآخر معين⁽¹⁾ وتراوحت مهمة المجلس التنفيذي في تلك المرحلة بين إعطاء الشورة للحاكم العام في مسائل الإدارة وإعداد الميزانية وجميع مشاريع القوانين التي تقدم إلى المجلس التشريعي.⁽²⁾

3- مجلس الوزراء «Cabinet»:

قضى دستور Lyttelton الذي صدر في عام 1954م بتشكيل أول مجلس للوزراء لمستعمرة كينيا، وتضمن الدستور كيفية تكوينه واختصاصاته.

فقد تم تشكيل مجلس الوزراء من سنة عشر عضواً على رأسهم الحاكم العام. ونائبه. بالإضافة إلى أربعة عشر وزيراً. ومن بين الوزراء الأربعة عشر يتم اختيار ثمانية وزراء من الجانب غير الرسمي (من غير الوظفين الحكوميين) في المجلس التشريعي ويتم اختيارهم كما يلي:

ثلاثة من الأعضاء الأوروبيين المنتخبين، وعضوان من الأوروبيين غير الرسمي العنيين. وعضوان هنديان أحدهما مسلم والآخر هندوسي⁽³⁾، بالإضافة إلى عضو أفريقي⁽⁴⁾ أما الستة وزراء الآخرون فيتم اختيارهم عن طريق الحاكم العام من بين أفراد موظفي وزارة المستعمرات السابقين.⁽⁵⁾

واشتمل دستور ليتلون (الذكور) على مسئولية المجلس الوزاري وهي مسئولية جماعية عن أعمال وإنجازاته أمام الحاكم العام فقط⁶⁰ وجمل الدستور للحاكم سلطة التحكم في الأمور وإصدار القرارات أحياناً دون الرجوع إلى مجلس الوزراء أو مشورته بشرط أن يفسر الحاكم تصرفه هذا لوزير المستعمرات البريطاني.

¹⁻ Year Book and Guide to East Africa. (1956 Edition) P. 25.

²⁻ Batten, T.R.: Problems of African Development, Part I. Land and Labour. Part II. Government and People, Oxford University Press. London 1960, P. 109.

³⁻ كان أن أن أنهيقي طباك أو جطر الوزراء هو الشخر أوطنج BA.Ohange أو أن الشخر الهو بزارة الثنية 4- Ward. W.E: History of Africa, Book II, (London 1963) PP. 183 - 184 & Wood Susan: Kenya, The Tensions of Progress Oxford 1962, PP. 39 - 42.

⁵⁻ Mackenzie, W.J.M. & Robinson K.: Op. Cit., P. 400.

⁶⁻ Certzed, Cherry: Thpolitics of Independent Kenya (London 1970). PP. 20 - 22.

والغريب في الأمر أن المجلس الوزاري لم يكن مسؤلاً أمام المجلس التشريعي ركما هو شائع) ولم تكن للأخير سلطة محاسبة الوزراء أو متابعتهم أو إجبارهم على تقديم الاستقالة في أي ظرف من الظروف المختلفة. وعلى كل فاللاحظة الجديرة بالنظر هي سيطرة العناصر الأوروبية على هذا المجلس، وقلة العناصر المثلة للأفريقيين والآسيوبين بما جعل هناك تعارضاً في الآراء وعجزاً للمجلس في أداء رسالته، إذ حاول الأوربيون تحقيق أكبر الفوائد والمكاسب لبني جنسهم دون الاعتمام بالأجناس الأخرى. (أ)

4. المجلس التشريعي:

ظل الحاكم العام في مستعمرة شرق أفريقيا يمثل السلطة الوحيدة التي تقبض على زمام الأمور ويسيطر بالتالي على السلطتين التنفيذية والتشريعية رغم وجود المجلس الاستشاري Advisory Council وذلك قبل إنشاء المجلس التشريعي الذي يعد إنشاؤه تطوراً ونمواً دستورياً في المنطقة. إذ اشترك الحاكم مع المجلس التشريعي الجديد في تعثيل السلطة التشريعية Legislature?

ويلاحظ أنه لم يكن بكل مستعبرات التاج Crown Colonies مجالس تشريعية وربما يرجع ذلك إلى النظرة الخاصة لكل مستعبرة حسب تقدمها وتطورها من عدمه. ولذلك فقد أنشئ أول مجلس تشريعي في الشرق الأفريقي عام 1907م وفي العام نفسه تم إنشاء المجلس التنفيذي الذي أشرنا إليه سابقاً وذلك عندما أحست وزارة المستعبرات البريطانية أن كينيا قد أصبحت في حالة من التطور تسمح

¹⁻ Mackenzie, W.J.M. & Robinson K.: Op. Cit., PP. 400 - 401.

Whit, L.M., & Hussey, W.D.: Government in Great Britain, The Empire and the Common Wealth, Cambridge University Press, 1958. P. 235.

³⁻ صدر أمر إنشاه المجلسين في عام 1906 ولكنهما لم يجتمعا إلا بعد عام أي في عام 1907م.

انظر: رائد اليواوي: مستقبل كينها واتحاد أفريقية الشرقية. من 47، وقد كان صدوره في قصر باكتجهام في 27 من أكتوبر عام 1906م محدداً قانون المجلس ودستور المحمية الجديد، ثم بدأت الاجتماعات لأول مجلس تشويعي في 17 أكتاب عام 1907م. انظر

Rugh, R.B.: The Records of the Colonial & Domminion Offices. P. 59

لها بتقدم في مجال نظام الحكم بها. ⁽¹⁾

وقد تكون المجلس في البداية من الأعضاء الرسميين المعينين الذين كان يتم اختيارهم من بين البريطانيين المحليين الموجودين في كينيا وهم كبار موظفي الحكومة الذين يرأسون المصالح الحكومية المختلفة، وأصبحوا يحتفظون بمقاعدهم في المجلس التشريعي بحكم هذه المراكز التي يديرون شئونها.⁽²⁾

وكان الحاكم العام يفتتح أعال المجلس في الجلسة الافتتاحية رسمياً هو الذي ينهيها. وعليه تلاوة القسم في بداية الجلسة ليردده الأغضاء من بعده. ويقوم كاتب المجلس بتلاوة مشروعات القوانين التي على المجلس أن يسنها لترتيب وتنظيم أحوال المستعمرة في النواحي الإدارية والاقتصادية والاجتماعية. منها ما هو خاص بقضية إلغاء تجارة الرقيق. وترخيصات الفلاحين، ومنها ما هو خاص بمحارية الأمراض، وتحديد سلطات المحاكم المختلفة، وإقامة الجمارك وفرض الرسوم الجمركية وإنشاء البلديات، وتعديل بعض الراسيم السابقة وغير ذلك. (3)

وبتطور أعمال المجلس التشريعي زادت مهامه ونشاطاته تدريجياً فأصبحت تشتمل على مهمة إصدار المراسيم التشريعية. وإعداد مشروعات القوانين للحفاظ على النظام والإدارة، وأصبح للحاكم العام حق رئاسة جلسات المجلس، وتعيين الأعضاء في حالة خلو أحد المقاعد، وله أيضاً حق اقتراح وإصدار القوانين واللوائح الدائمة، وفي سلطته – كما قدمنا – حق فض جلسات المجلس وحله كل أربع سنوات، ودعوته للتشكيل في ظرف ثلاثة أشهر من تاريخ حل المجلس القديم. (4)

ويلاحظ أن كل تلك الموضوعات التي فصلناها كانت تناقش بالفعل في داخل أروقة المجلس، بما يؤكد على مدى أهمية وجدية أعمال المجلس، وأصبح الأعضاء الرسميون (الجانب الحكومي) يجتمعون بجانب الأعضاء غير الرسميين (غير الحكوميين) عندما أخذ المجلس يشتمل على بعض المواطنين الذين هم أقليات

¹⁻ Dilley, M.R.: Op. Cit., PP 22 - 23.

²⁻ Gunter, John: Inside Africa, Hamish Hamilton (London, 1955), P. 339.

C.O. 544 / 2 East Africa Protectorate - Minutes of Legislative Council 1907 -1909, PP. 3, 8, 13.

⁴⁻ Dilly, M.R.: Co. Cit., PP. 22 - 23.

بحكم أعدادهم ويتكون معظمهم من ممثلي الصالح الخاصة كرجال التعليم والتجارة والصناعة. ⁽¹⁾

دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي:

لم يشتمل المجلس في بداية أعماله على آسيويين ولا إفريقيين بل كان يتألف جميعه من الأوربيين (سواء حكوميين أم غير حكوميين) طوال عامين تقريباً من بداية تشكيله.

وحدث تطور جديد ابتداء من عام 1909م عندما دخل المجلس عضو هندي قام بتعيينه الحاكم العام الذي وقع اختياره على أحد زعماء الهنود المسلمين الذين كانوا يعيشون في كينيا وهو أ.م. جيفانجي A.M. Jeevange بذلك ممثلاً للهنود في المجلس التشريعي، وقد كان واستيطان الهنود بكثرة في منطقة شرق أفريقيا حتى وصل إلى المغالاة في ذلك لدرجة إنى يذكر له سعيه في الدعوة إلى تحويل المنطقة إلى مستعمرة هندية بعد أن تزايدت أعداد المهاجرين هن الهنود إليها. (2)

وإذا كان هذا رأي هولينجروث الخبير في شئون الشرق الإفريقي وهو أن هناك دعوة لجعل الشرق الأفريقي مستعمرة هندية فهو رأي يحتاج إلى تمحيص وتدقيق. ولا يمكن التسليم به بسهولة. إذا نظرنا إلى الشرق الإفريقي. وقد أحكم الاستعمار الانجليزي سيطرته عليه بقيضة من حديد، ولم يترك الفرصة للوطنيين والآسيوبين معاً للتحكم أو السيطرة على المواقع الحساسة في المناصب الكينية بل وضعت جميعها في يد الأوروبيين الحكوميين منهم وغير الحكوميين من رجال المال والأعمال. وأصحاب المزارع الواسعة الكبيرة. وأصحاب البيوتات التجارية المشهورة قد تكون هناك بعض المناصب والمواقع الغير سيادية قد تركت لهذا أو ذاك من الآسيوبين أو الأفارقة إنما لم تكن تلك المناصب سوى ذر للرماد في العيون

¹⁻ House of Lords, Vol. 73, PP 461 - 463 March 1929, Crocker, W.R. Self Government for the Colonies, P. 140. Sec. White, L.W. & Husey, Op. Cit., P. 236.

²⁻ هولينجروث: مرجع سابق، ص 80-82. وانظر:

في محاولة من الانجليز لإسكات تلك العناصر الشاركة في الحياة الكينية بمشاركات رمزية لا تسمن ولا تغني من جوع. وإنما كان سماحهم بتلك الشاركات بقدر على حسب تطور الحياة السياسية والاجتماعية في مستعمراتها كمادة المستعمرين وبخاصة الانجليز في إمبراطوريتهم المترامية الأطراف.

هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى لا يمكننا التسليم بما جاء به هولينجروت Holeng Routh من تحويل الشرق الأفريقي إلى مستعمرة هندية في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا بأساطيلها وجيوشا وامبراطوريتها المظيمة مسيطرة ومستعمرة للهند ذاتها فكيف تعطى الدولة المغلوبة على أمرها قوة لغيرها لا تستطيع أن تعطيها لنفسها. وصدق المثل القائل (فاقد الشيء لا يعطيه).

والدليل على صدق كل ما قدمنا ما حدث بعد تعيين مستر جيفانجي زعيم الجالية الهندية عضواً في المجلس لتعثيل مصالح الهنود. فعلى الرغم من مساندة تشرشل لهذا العضو الهندي حيث إن تشرشل كان يرى أهمية إسهام الهنود في إنماش اقتصاد المحمية مع ذلك فق وجد مستر جيفانجي إنه معزول وحيد لا يستطيع أن يقدم أو يؤخر في مجلس كل أعضائه من الأوروبيين. وأصبح وجوده لا يؤدي أدنى فائدة لجاليته الهندية الكبيرة التي كانت تنتظر منه ومن دخوله المجلس مكاسب عديدة ومساندة لحل مشاكلها فاضطر إلى الانسحاب دون أن يحل محله عضو آخر حيننذ. (1)

ولذلك فدعوى أن زيادة الهجرة إلى شرق أفريقيا يمكن استغلالها لتحويل كينيا إلى مستعمرة هندية دعوة باطلة لما قدمناه من أدلة وبراهين تنفي هذا الحدث الذي جاء به هولنجروث ولقد جاهد المستوطنون الأوروبيون طويلاً في اتجاهين متوازين:

الاتجاه الأول: - أنهم لم يوافقوا على تعيين ممثليهم في المجلس التشريعي وأخذوا يطالبون ابتداء من عام 1913م بتطبيق مبدأ الانتخاب الحر

¹⁻ Ross, W.M.: Kenya From Within (London 1927) P. 327. نفر: Macphee, Marshall: Kenya, (London 1968), P. 56. Mcintyre, W.D.: Colonies in to Commonwealth. Bland, Ford Press (London 1966), P. 303.

بدلاً من التعيين، واتخذوا في رفضهم محاولات جادة منذ أن أخذوا في تقوية مؤتمر الجمعيات أ^ل الذي أصبح قوة لا يستهان بها لدى الأوروبيين في كينيا وساعد على رفع مطالب الأوربيين في كينيا إلى حكومة الستعمرة التي لم توافق على مبدأ الانتخاب للأعضاء الأوربيين من غير الموظفين سوى في عام 1916م. ²³،

الاتجاه الثاني: — حاول المتوطنون بذل أقصى جهدهم للحيلولة دون أن يكون هناك تمثيل بنسب عالية للهنود في المجلس التشريعي يتناسب وأعداد جاليتهم الكبيرة التي تساوي أضماف الأوروبيين، في الوقت الذي طالب فيه الأوروبيون بزيادة أعداد الأوربيين غير الرسبيين تحقيقاً لأكبر كسب لهم على حساب القاطنين الآخرين من الأفارقة وهنود وغيرهم في كينيا. (5)

ومن هنا بدأ جهاد الهنود في سبيل كبح جماح أطعاع الأوربيين في محاولة مستمينة لزيادة أعداد الهنود في المجلس للموازنة بين مصالحهم ومطامع الأوروبيين. وتمكن الهنود في عام 1919م من تقديم عريضتهم إلى نائب الملك في الهند احتجوا فيها على عدم وجود معثلين لهم في الجمس التشريعي⁽⁴⁾ واستثنار الأوروبيين بجميع الكراسي فيه، وذكروا في عريضتهم إن السلطة التشريعية تتكون من مجلس يشتمل على الثي عشر عضواً رسمياً وثمانية أعضاء غير رسميين كلهم أوروبيون ولم يعين به أحد من الهندر⁶³).

أ- تم تشكيل مؤتمر الجمعيات بزعامة بيلابير في عام 1910م كانجواء مركزي يشعل جمعيات الرعاة والمشوطنين البيطن ثلث الجمعيات التي أنشأت فروماً لها في مخطف اللخافق التي استوطفها الأوروبيون منذ عام 1902م الداخل عن معالجهم وأطفاعهم، وكانت كل جمعية ترسل مندوبين لها إلى المؤتمر الذي كان يتعدّ في كل عاد مرتبن، وبالم له نقد أحدار عظيم.

Dilley, M.R.: Op. Cit., 36 – 37 & Bull, R.: Op. Cit, P. 399.

2- Ingham, K.: A History of Eat Africa (London 1962), P. 265.

C.O. 533 / 293. No. 298 Coryndon to Lord Duke 23, Feb., 1923.
 C.O. 533 / 291. Delamer to Winston Churchill. January 19th, 1922.

 ⁴⁻ استقال العشو الهندي الوحيد جيفانجي في المجلس - كما قدمنا.

وقد كللت مساعي الأوربيين بالنجاح جزئياً عندما تم إقرار مبدأ الانتخاب في المجلس عام 1919م وأصبح هناك التعثيل الانتخابي بجانب التعيين⁽¹⁾ كما كللت مساعي الهنود أيضاً بنجاح جزئي عندما استطاعوا دخول المجلس التشريعي بعضوين منتخبين وبقائمة منفصلة.⁽²⁾

وكانت المجموعة غير الرسمية بالمجلس التشريعي قد شكلت لجنة لبحث كيفية تطبيق مبدأ الانتخاب بدلاً من التعيين. وقد قدمت تلك اللجنة تقريراً وافياً إلى وزارة المستعمرات الانجليزية اشتمل على التوصيات التالية:

- 1. زيادة عدد الأعضاء الأوروبيين المنتخبين إلى أحد عشر عضواً.
- 2. جعل عدد الأعضاء الهنود المعنيين عضوين بزيادة واحد عن الأول. (٠٠)
- إشراك القاضي العربي في مدينة ممسة في المجلس لتمثيل مصالح العرب فيه.
- إشراك المندوب الأول للشئون الوطنية البريطاني الجنسية ليكون عضواً بالمجلس حيث يقوم بتمثيل المصالم الوطنية للإفريقيين.⁽³⁾

وفي البند الأخير انتقاص عظيم من حقوق الوطنيين الأفريقيين إذ لا يستطيع الأوروبي فيم مطالب الأفريقيين إطلاقاً إذ أنه لا يعيش بينهم ولا يشعر بالامهم وطموحاتهم. وببدو أن الهنود لم يستسلموا لما حصلوا عليه وقدَّر لهم من التقتير الواضح في إعطاء المقاعد المثلة لهم في المجلس التشريعي. فواصلوا الكفاح من أجل زيادة تمثيلهم، وأخذوا يطرقون كل الأبواب التي تساعدهم على نيل مآربهم.

وعلى إثر تعدد شكاوي الهنود وعلو أصواتهم شكلت لجنة تحقيق في عام 1921م، وبعد البحث وتقصي الأحداث والظروف السياسية والاجتماعية على

I- C.O. 544 / 48. Op. Cit., P. 5.

²⁻ Louis C.D. Joos, Breve Histoire Contemporaine de l'Afrique Noire, P. 291.

لم يكن الأوربيون يبحثون (في اعتقادي) عن مصالح الهنود قط وإنما أرادوا فيما يبدو إظهار الأمر على أنه في مصلحة الجديم لتحقيق مصالحهم في القام الأول ناهيك عن أن الهنود مقعداً أصلاً تخلوا عنه احتجاجاً ولم يلغ هذا المقعد حتى جرء لهم يآخر بعد توصيات اللجنة المذكورة.

³⁻ Ingham, K.: Op. Cit., P. 265.

الساحة الكينية – وافقت لجنة التحقيق على أن يكون الانتخاب في كينيا للمجلس التشريعي بقائمة منفصلة لكل من العنصرين الأوروبي والآسيوي (الهندي، ووافقت اللجنة أيضاً على رفع عدد الأعضاء يمثلون عشرة آلاف مستوطن أوروبي موزعين على إحدى عشرة دائرة انتخابية. (أ)

وتعد هذه الكاسب التي حصل عليها الهنود نتاج جهود عديدة في نواحي مختلفة أثمرت ما حصلوا عليه من مقاعد خمسة في المجلس التشريعي. فبعد أن تم تشكيل مجلس تشريعي جديد في عام 1920م، وتم انتخاب عضو عربي ممثلاً للعرب الموجودين في كينيا، وتعيين أوروبي لتعثيل مصالح الأفريقيين، وتعيين أثنين من الهنود واستاءوا جميماً لهذا الثين من الهنود واستاءوا جميماً لهذا الأمر وعدم تمتعهم بحق الانتخاب لمشليهم فأرسلوا مندوبين عنهم إلى ناسب الملك في الهند وإلى اللورد ملئر Milner وزير المستعمرات لشرح قضيتهم.

وتطور الأمر بأن بدلت وزارة المستعمرات البريطانية مقترحات سميت بمقترحات ملنر Milner Proposals التي كانت تقضي بما يلي:

 أن يكون للهنود حق اختيار عضوين لتعثيله بالمجلس التشريعي المدني.
 ألا يسمح للهنود بالإقامة في المناطق التي خصصت في المدن من قبل للأوروبيين. ⁽²⁾

ولم يقتنع الهنود بمقترحات ملنر وقد تم رفضها تعاماً من جهتهم وطالبوا من جديد بزيادة عدد معثليهم في المجلس التشريعي، بل وطالبوا بمساواتهم بالمستوطنين البيض الذين هم أقل عدداً، وللمرة الثانية انسحب العضوان الهنديان المينان في المجلس في عام 1921م.

وفي الوقت ذاته اعترض المستوطنون البيض على مبدأ المثلين عن الهنود عن طريق الانتخاب العام، وطالبوا بأن يكون إجراء الانتخاب على أساس القائمة

Louis, C.D. Joss, Breve Histoire Contemporaine de l'Afrique Noire, P. 291.
 Ward, W.E.: Op. Cit., P. 159.

الانتخابية المفصلة لكل عنصر من العناصر على حدة فيكون الأوروبيون منفصلين عن الهنود. (¹⁾

وكان هذا الخلاف بين وجهتي نظر الأوروبيين والهنود مثار اهتمام حكومة لندر الاستعمارية التي خشيت فيما يبدو من اشتعال الخلاف النظري السلمي وتحوله إلا ما لا تحمد عقباه من نتائج وخيمة على مصالحها في النظقة. ما اضطر الحكومة الانجليزية لأن تدفع بمقترحات جديدة إلى المنطقة لعلها تساعد على رأب الصعد الذي استشرى بين الجانبين. وسميت المقترحات الجديدة بمقترحات وود ونترون Wood Winterton المي في نسبت إلى وكيلي وزارة المستعموات البريطانية في ذلك الوقت. وكانت تشتعل هذه المقترحات على ما يلى:

- أن يرتفع عدد معثلي الهنود إلى أربعة أعضاء في مقابل خفض عدد أعضاء معثلي الأوربيين إلى سبعة فقط. مع ملاحظة إتمام انتخاب هؤلاء الأعضاء عن طريق الانتخاب العام لكل العناصر المثلة.
 - 2. أن يتم تمثيل الهنود في مجالس المدن عن طريق الانتخاب.
- ألا يسمح للهنود بامتلاك وحيازة الأراضي في المرتفعات حيث إنها مخصصة للأوربيين الستوطنين. (2)

ونظرة تحليلية لهذه المقترحات نلاحظ أن الهنود قد حازوا فيها مكاسب لا بأس بها حيث ارتفع عدد ممثلهم من عضوين إلى أربعة. مع انخفاض عدد ممثلي الأوروبيين من جعل الانتخاب منفصلاً لكل من الأوروبيين والهنود. بالإضافة إلى تحقيق مكاسب أخرى للهنود في تعشيلم بمجالس الدن عن طريق الانتخاب. أمًّا عدم السماح لهم بحيازة الأرض في المتفات فهذا أمر سابق وليس فيه جديد بالنسبة لهم.

¹⁻ Ingham, K.: Op. Cit., PP 271 - 272.

²⁻ Dilley, MR.: Op. Cit., P. 24.

³⁻ انخفض عددهم من احدى عشر عضوا إلى سيعة أعضاء فقط من غير الحكوسيين في هذه القترحات الانجليزية. انظر: رائد البراوي: مرجم سابي. ص 47.

وعلى الرغم من كل ما تقدم فقد بادر المستوطنون والهنود على حد سواء برفض المقترحات برمتها ولم يوافق عليها أحد منهم، فالهنود رفضوا قبول أن يكون لهم أربعة ممثلين في مقابل سبعة أوروبيين في المجلس.

وكان رفض الأوروبيين بسبب خفض عدد ممثليهم. ولم يقبلوا أن يقل العدد إلى سبعة أعضاء فقط خشية سيطرة الهنود على كينيا بسبب كثرتهم العددية (على حد تعبير البيض⁽¹⁾ وبسبب عدم الاتفاق بين الهنود والمستوطنين البيض كلاهما على المقرحات الانجليزية طلبت وزارة المستعمرات استقدام وفدين من الهنود والمستوطنين ممثلين لواطنيهم لعرض وجهة نظرهما على الحكومة البريطانية في لندن. وذلك في أوائل عام 1923م.

وتم حيننذ تشكيل وفد هندي كان على رأسه أ.م. جيفائجو Jevanijee الذي كان عضواً بالمجلس التشريعي السابق واستقال منه احتجاجاً على عدم الاهتمام بمصالح المهنود. وشكل أيضاً وفداً من المستوطنين البيض بزهامة ديلامير Delamere وسافر الوفدان إلى لندن حيث سمح لهما بعرض وجهات النظر المختلفة ومبررات كل فريق في مطالبه التي تمثل مطالب مواطنيه.

 ⁻ محي الدين مصياحي سليمان - الاستعمار البريطاني تي كينيا وتطور نظام الحكم فيها (1923 - 1952) رسالة ماجستير (غير منشورة). معهد الدراسات والبحوث الإفريقية. ج 1. جامعة انقاهرة. 1974. ص 50.

بيد بيلابير Delamer بن الستوطنين البيض الذين انتقلوا إلى الشوق الإفريقي مبكراً وبالتحديد في عام 1993م. حيث استوطن فيها بمكون دائم. وتشكر بن الدسطن على سامة واسمة بن الأولى في نطقة الجيور Nogoro (رزم بها الوقاء جديدة من القديم مرض الدعاء الذي ليدي بد ، عاد حج و تربية الأطلبية من تو المارينو بعد أن قام بتهجيشها بالسلالات السحلية الأفريقية. وكلفه ذلك وغيره سابق كبيرة استدان جزءا منها لهذا بنا من المحاصدات الرسمي باسس المتعرف (Colonist Association). بالإنساق الى معلوف بينا لمن الأوربية Convention of Association بنظرة المحصدات الرسمية الأوربية Convention of Association .

Gann Lewis & Duignan Peter: White Settlers in Tropical Africa, London 1962, PP. 61 - 62.

منشور ديفونشاير:

بعد مرور ثلاثة أشهر على عرض آراء كل فريق ودراسته بادرت الحكومة الانجليزية باتخاذ قرارها. وأصدرت بشأن ذلك منشوراً سمي في ذلك الوقت المنشور الأبيض الذي عرف باسم منشور ديفونشاير نسبة إلى وزير المستعمرات البريطانية في ذلك الوقت. ⁽¹⁾

ويلاحظ على المجلس التشريعي منذ إنشائه في عام 1909م وحتى صدور تقرير (منشور) ديفونشاير عام 1923م خلو المجلس نهائياً من أي عضو إفريقي مما حدا بالزعماء الأفارقة خاصة كبار السن منهم إلى المطالبة بإرسال وقد منهم (من قبيلة الكيكويو) إلى لندن، لمارضة سيطرة الهنود على مصالح الإفريقيين وشنونها المخاصة بهم، والمطالبة بمساواتهم (على الأقل) بهؤلاء الهنود في عملية التمثيل بالمجلس التشريعي وغيره من المجالس المؤثرة في دفع عجلة الحياة السياسة والاقتصادية في كندا.

وقد ترجم الزعماء الأفارقة ذلك بشكل عملي عندما بعثوا ببرقية إلى حكومة كينيا عبُروا فيها عن مشاعر القلق والخوف وعدم الارتياح إزاء المفاوضات الدائرة رحاما في لندن تلك التي لم يمثل فيها سوى الأوروبيين والهنود دون النظر إلى مصالح الأغلبية الأفريقية في المستعمرة. وجاءت تخوفاتهم من أن ذلك سيقلل من كيانهم وشأنهم فيها. فأعلنوا عن رغبتهم واستعدادهم للذهاب إلى لندن للمشاركة في هذه المشاورات الدائرة هناك. (2)

وجاء منشور ديفونشاير بِمُسَكِّنات جديدة لكل الأطراف ولكنها لم تكن حلولاً جذرية ترضي كل هذه الأطراف. بل كانت وقتية وتسير بالتدرج في إعطاء بعض الحقوق وكسب الوقت عن طريق لجان التحقيق والتقارير وإبداء وجهات النظر المختلفة ودراستها ثم دفع المناشير والتغييرات غير الجوهرية ذرأ للرماد في العيون

كانت لهذا النشور أهمية بإلغة خاصة بالنسبة للإفريقيين حتى أن الهمض برى أنه أعطى الأمل لهم دون المستوطنين
 البيض أو الأسيوبين في انتهاء الأمر في كينها فيما بعد لسيطرة الوطنيين الأفريقيين. انتظر:
 Macphee Marshall, Kenya, (London 1968), PP. 73 - 74.

²⁻ C.O. 533 / 295 Desp. Telegram From The Officer Adminstering the Government of Kenya to the Secretary of State for the Colonies. 11th, June, 1923.

فقط دون المساس بجوهر السيادة للمستعمر سواء أكان حكومياً أم غير حكومي.

وقد بادر منشور ديفو نشاير بإظهار هذه الحقيقة التي ذهبنا إلى تقريرها وإذا ألقينا نظرة إلى بعض بنوده تتضح لنا الصورة كما يلي:

 يتم انتخاب أحد عشر عضواً أوروبيا بالمجلس التشريعي، وخمسة من الهنود لتمثيل بني جلدتهم، إضافة إلى عضو عربي لتمثيل العرب في المجلس.

 تعيين أحد رجالات الإرساليات التبشيرية بالمجلس لتمثيل المصالح الأفريقية ليكون ثائباً عن الإفريقيين.

3. أن يتم انتخاب اثنين من الهنود لتمثيلهم في مجالس المدن.

عدم السماح للهنود بأن يحصلوا على أراض يمتلكونها في المرتفعات.
 وعدم وضع أية قيود على هجرتهم إلى كينياً.

وإذا أردنا التعليق على المنشور فسوف تتضح لنا عدة ملاحظات عليه:

أولاً: يذكر أحد الباحثين⁽²⁾ إن هذا المنشور قد اكتسب أهمية كبيرة في التاريخ الكيني؛ لأنه قرر أن هذا البلد ركينيا سيكون للإفريقيين في المستقبل وليس للمستوطنين الأوروبيين أو الآسيويين (الهنود). وأن المصالح الأفريقية ستحظى بأفضلية على مصالح عناصر الأقليات الأوروبية والآسيوية في حالة تعارضها معاً.

وقد أيد الباحث رأيه ببعض العبارات التي جاءت في بداية المنشور. والتي جاء بها (وقبل كل شيء فإن كينيا إقليم إفريقي، وحكومة صاحب الجلالة تعتبر أنه من الضروري وبلا ريب أن تشير إلى رأيها الموقر في أن مصالح المواطنين الأفارقة يجب أن تكون صاحبة السلطة العليا. وأنه إذا ما حدث تضارب – في أي وقت

I- Dilley, MR.; Op. Cit., P. 24.

²⁻ Macphee, Marshall: Op. Cit., PP. 73 - 74.

بين تلك المصالح وأجناس المهاجرين فإنما تسود مصلحة الأفارقة.⁽¹⁾

وأعتقد أن عبارات المنشور وما جاء من تعليق عليها من هذا الباحث تبعد عن الحقيقة إذ إن هذا الحديث من باب ذر الرماد في العيون وتطييباً لخاطر الإفريقيين، بالحديث فقط عن حقوق الأفريقيين أما التنفيذ العملي فيوجه كله وبلا استثناء للمستعمر الغاشم باستيلائه على كل المناصب المؤشرة الكبيرة، وأغلب مقاعد المجالس التنفيذية والتشريعية، وكل الأراضي الميزة الخصية، وإعطاء المساعدين الهنود أهل الخبرة بعض الفتات من الوليمة الثمينة، ولا يتبقى للوطنيين الأفارقة المغلوبين على أمرهم سوى فتات الفتات أو لا شيء على الإطلاق مع تكبيله بقوانين صارمة وضرائب باهظة لا يقوون على معشارها، وبعد ذلك يتحدث المنشور، وذلك الباحث معاً عن أفضلية الصالح الأفريقية وتقديمها على ما سواها.

ومما جاء في النشور في مقوله فإنما تسود مصلحة الأفارقة ما يلي وعلى نحو بين. فإن مصالح الجماعات الأخرى – الأوربيين والهنود والعرب يجب أن تتم حمايتها على التوالى. ⁽²⁾

وأن الأولوية في كينيا على التوالي للأفريقيين ثم الأوروبيين ويليهم الهنود ثم العرب مع أن السياسة السابقة كلها على الواقع تقل الأول إلى الرتبة الأخيرة لو اضطرانا لوضعه في مكانه. ولو أنصفنا لقلنا إنه لم يعمل له حساب يذكر قط. ومع ذلك فالترتيب كما هو واضح كالتالي – الأوربيون – الهنود، العرب، الأفريقيون أصحاب الأرض ويمكن لنا أن نستنج أيضاً من بعض عبارات المنشور المبهمة ما يؤكد صدق دعوانا – وهو القائم فعلاً على تلك العبارات التي أكد فيها المنشور أن جماعات المهاجرين أياً كانت الظروف التي دخلوا بها كينيا، وما وضع لهم من تنظيمات تحميهم لن يسمح بأية ظروف تفسد مصالحهم فيقول المنشور وبمدد ذلك.

¹⁻ Colonial Office: The Devonshire Declaration and hte Parliamentary, Paper Indians in Kenya, 23 July 1923, Part I.

وانظر: Robert, O. Collins: African History, Text and Readings Random House, N. Y. P. 340.

²⁻ Colonial Office: Op. Cit., Part I.

ومهما تكن الظروف التي دخلت فيها أفراد هذه الجماعات إلى كينيا فلن يكون هناك عل متطرف أو نقص للإجراءات التي وضعت موضع التنفيذ من قبل. مثلما يمكن اعتزام القيام به في بعض الأماكن (الأحياء – المراكل والتي يمكن لنتيجتها أن تفسد أو تضعف المصالح الموجودة التابعة لأولئك الذين استوطنوا كينيا من قبل.(أ)

واستكمالاً لهذا الفهوم وللسيطرة الاستعمارية على كينيا وغيرها من المستعمرات الانجليزية التابعة للتاج في المنطقة يؤكد المنشور على استمرارية تلك السيطرة بيد من حديد (عن طريق الوصاية) دون منازع من الجنسيات الأخرى فيقول المنشور واجب الوصاية نو السلطة العليا هذا سوف يستمر. كما كان في الماضي بتنفيذه بإشراف وزير الدولة للمستعمرات عن طريق معثلين عن الحكومة البريطانية الامبراطورية وعن طريقهم فقط (²) وهو يصر على التأكيد في الكلمات الأخيرة على عدم مشاركة الجنسيات الأخرى في السلطة أو الحكم أو استثمار البلد.

أما الشطر الثاني والذي يقول فيه (وإن دور بريطانيا في الستعمرة هو دور الوصي على الأفريقيين القاصرين حتى يستطيعوا بمرور الوقت الاضطلاع بمسئوليات الحكم الذاتي). وكان هذا المنشور ضربة كبيرة موجهة إلى المستوطنين الذين كانوا يحلمون بتحويل كينيا إلى مستعمرة بيضاء على غرار روديسيا الجنوبية. (أن

وهو قد استقى معلوماته من المنشور الذي لم يكن كله صحيحاً ولم يستخدم إلا لتهدئة روع الأفريقيين والجنسيات الأخرى حتى يلتهم الأوروبيون وحدهم الكمكة الكبيرة. ونص المنشور في ذلك بقوله ⁶⁰ عن المصالح الإفريقية هي صاحبة السلطة العليا في كينيا، وكينيا لن تصبح روديسيا أخرى في المستقبل.

I-I bid.

Robert. O. Collins: African History Text and Readings, N.Y. 1970, P. 340.

³⁻ Machpee, Marshall: Op. Cit., PP. 73 - 74.

⁴⁻ Colonial Office: Op. Cit., Part I.

Mungeam: G.H.: Kenya Select Historical Document 1884 - 1923. East African Publishing House. 1978. P. 600.

وتنضح لنا الوجهة التي من أجلها تم دفع النشور إلى الساحة السياسية في كينها وهو يتحدث عن التطور الدستوري في المستقبل - حيث يظهر لنا بوضوح الوتر الذي يضرب عليه المنشور ألا وهو محاولة لإيقاء الحال على ما هو عليه أكبر فترة ممكنة تستغل فيها خيرات المنطقة أبلغ استغلال دون العناية بتطور ملموس يعطي حقوق المواطنين اللهم إلا تغيير طفيف كملهاة للشعوب، وتجدر الإشارة إلى أن المنشور لم يظهر للنور إلا بعد أن تعددت مطالب الهنود وثارت ثائرتها رغم الهدوء والصبر الذي اتسموا به في تاريخ نضالهم ببلادهم والبلاد التي هاجروا إليها وفي ذلك يذكر النشور. (أ)

قبل معالجة نقاط الاختلاف المتصلة اتصالاً مبياشراً بمطالب الهنود. فمن الضروري أن نشير إلى قضية تطور الدستور المستقبلي في كينيا ومما تم اقتراحه إنه من المكن لكينيا أن تتقم في المستقبل القريب نحو حكومة جلالته فإن هناك اعتراضات على تبني هذا الإجراء في كينيا. وفي هذه المرحلة، وإن اتخذت صيغة إقصاء كل القضايا التي تؤثر على الأفارقة في المجلس. أو تعيين الحاكم كمفوض سام للشئون الوطنية، أو تأمين حقهم من قبل حكومة التاج فيما يخص التشريع المحلى الذي يعس المصالم الوطنية.

ويصل المنشور إلى غايته في إيقاء الحال على ما هو عليه عندما يقول أنَّ حكومة جلالته مقتنمة أن نظام الحكومة الموجودة هو في الظروف الراهنة أفضل ما ينجز الأهداف التي تنظر إليها بعين الاعتبار. أي المارسة الحرة لوصايته على أجيال المواطنين.

ويلاحظ أيضاً على النشور أن الحكومة الاستعمارية تقيض بيد من حديد حتى في مواجهة الأوربيين البيض من المستوطنين الذي كانوا يحاولون زيادة عدد غير الحكوميين حتى تكون لهم الأغلبية ويحققوا مكاسب أكبر من خلال المجلس التشريعي. ومع ذلك فكانت الحكومة تقف لهم دائما بالمرصاد فيقول المنشور بصدد ذلك. ولا يمكنهم في الحقيقة (وهو بذلك يوجه حديثة للمستوطنين البيض) أن

Colonial Office: Op. Cit., Part 2.
 Mungeam G.H.: Op. Cit., P. 504.

[:] 2- انظر: Collins: Op. Cit., P. 342.

يفكروا مجرد التفكير بإمكانية إحلال أغلبية غير رسمية في المجلس بدلاً من أغلبية الحكومة الرسمية.

وقد قام المختصون في الحكومة البريطانية التي تدير إمبراطوريتها من لندن بدراسة مطالب كل فئة على حدة ومطابقتها مع مطالب الجهات الأخرى لاتخاذ القرار فيها.

وقد تم حصر مطالب الهنود واحتياجاتهم التي استماتوا في الدفاع عنها فيذكر المنشور عن هذه المطالب⁽¹⁾ وإذا ما عدنا إلى نقاط الاختلاف العملية التي تظهر وبشكلٍ مباشرٍ من مطالب الهنود المقيمين في كينيا، فإنها يمكن أن تلخص فيما يأتى من العناوين:

التمثيل في المجلس التشريعي.

2. التمثيل في المجلس التنفيذي.

3. التمثيل في المجالس المحلية (مجالس المدن).

4. التحفظ على الأراضي الجبلية للأوربيين.

5. الهجرة.

وقد شرح المنشور الخيارات التي يمكن اتباعها بالنسبة للتمثيل في المجلس التشريعي والأسلوب الذي يفضل اتخاذه: وهو ينحصر في طريقتين:

الأولى: انتخاب عام مشترك لجميع الطوائف

والثانية: حق الانتخاب الطائفي لكل طائفة على حدة.

وبيَّن المنشور أن كينيا ستنقسم إلى عدد من الدوائر الانتخابية. ولا بد أن يراعى الصالح الذي يمكن به إتمام عملية الانتخاب بشكل لا يساعد على التمزق بين الفئات الختلفة.

¹⁻ Colonial Office: Op. Cit., Part 3.

وبعد أن ساق المنشور عيوب ومييزات كل طريقة من الطريقتين. وفوائدها ومضارها انتهى في نهاية تفصيلاته إلى أنه من الصالح العام للكل أن تسير علية الانتخاب على طريقة ونظام التمثيل الانتخابي الطائفي وفي ذلك يقول المنشور وبإعادة النظر في الفئات كلها، فقد قررت حكومة جلالته مصالح الواجب توافرها في كل من القاضي الهندي أو العربي، وتضمنت تلك الشروط ضرورة معرفة الهنود للغة الإنجليزية. وضرورة معرفة العربي للغة السواحلية أو اللغة العربية.

أما بالنسبة لن يرشح نفسه لعضوية المجلس التشريعي من الهنود أو العرب فقد اشترط المرسوم الذكور أن يكون المرشح قد أمضى فترة زمنية لا تقل عن عامين في المستعمرة. وألا يكون من العاملين الموظفين بالحكومة. وألا تكون قد صدرت ضدهم أحكام بالسجن لمدة ستة أشهر أو أكثر. إضافة إلى الشرط التقليدي وهو معرفتهم القراءة والكتابة.(أ)

رد فعل الهنود تجاه المنشور:

ظهر شعور الهنود مباشرةً بعد صدور منشور ديفونشاير، واستاءا استيا، شديداً خاصة بسبب عدم الأخذ برغبة ووجهة النظر الهندية فلم يبت إقرار مبدأ القائمة الانتخابية الموحدة، كما لم يؤخذ بمطالبته بزيادة عدد الهنود المثلين لبني جنسه حيث لم يرتفع العدد إلا إلى خمسة أعضاء فقطا²³، وبذلك ظل عددهم قليلاً جداً بالمقارنة لعدد المستوطنين البيض (الأوروبيين).

من أجل ذلك بادر الهنود برفض الاشتراك في المجلس التشريعي. وكان هذا قراراً نهائياً لهم ظلوا متمسكين به أكثر من عشر سنوات. إلا أن حكومة كينيا قد تحايلت على رفض الهنود الاشتراك في المجلس، وقامت بتعيين خمسة أعضاء من جهتها لتعثيلهم بالمجالس وذلك في عام 1924م.

I- Machphee, Marshall: Op. Cit., P. 85.
كان العدد لا يتعدى عضوين فقط في عام 1919م ويختاران عن طريق القائمة الانتخابية أو على أساس الجئس.
انظر: راشد الهراوي مرجع سابق ، ص 47.

وقد استمر الهنود قي مقاطعتهم للمجلس حتى عام 1933 م بعد أن اشتد الخاصف بين الهندوس والمسلمين من الهنود حول النتائج التي حققتها المقاطعة. وفاعلية هذه المقاطعة في مواجهة الحكومة الاستعمارية. وكان المسلمون يفضلون التعاون مع الحكومة بعد أن ثبت لهم بما لا يدع مجالاً للشك فشل السياسة التي اتبعها الهنود في المقاطعة وفي الوقت نفسه كان الهندوس يفضلون المقاطعة. والاستمرار في عدم التعاون مع هذه الحكومة حتى ترضخ في النهاية لمطالبهم.

وبناءً على ذلك وما حدث في اختلاف الرأي بين مؤيدي التعاون مع الحكومة والرافضين بادر بعض الهنود بقبول فكرة دخول انتخابات المجلس التشريعي.⁽¹⁾

وفي فترة العشرينات الأولى من عام 1920م إلى 1927م كان تشكيل المجلس التشريعي كالتالي:

الجانب غير الحكومي				الجانب	السنة
المجموع	العرب	الهنود	الأوروبيون	الحكومي	السنة
14	1	2	11	18	1920
18	1	5	12	20	1927

وفي هذه الفترة التي تقع بين عامي 1920م و1927م يلاحظ على تشكيل المجلس التشريعي أنه قد احتفظ بأغلبية حكومية بسيطة في مقابل الأعضاء الغير حكوميين (في تلك الفترة) بلغت أربعة أعضاء في عام 1920 وانخفضت إلى عضوين فقط في عام 1927م.

كما يلاحظ زيادة أعضاء المجلس ككل من 32 عضواً في عام 1920م إلى 38 عضواً في عام 1920م إلى 38 عضواً في عام 1927م بزيادة قدرها ستة أعضاء. وأيضاً زيادة عدد الهنود من عضوين إلى خمسة أعضاء. وترتب على ذلك زيادة عدد الحكوميين من 18 عضو إلى 20 عضواً ليتم الاحتفاظ بأغلبية حكومية. كما يلاحظ أيضاً خلو المجلس من ممثلين للوظنيين الأفارقة. وسيطرة الأفلية الأوروبية على المجلس. وكذلك عدم

C.O. 533 / 291, Delamere to Winston Churchill, January 19th, 1922.

¹⁻ Macphee, Marshall: Op. Cit., P. 85.

التناسب بين مشلي الهنود وأعدادهم في كينا حيث بلغ عدد الهنود ثلاثة أمثال الأوروبيين. وهو الوضع الذي يتضح فيه بجلاء تطبيق التمييز العنصري بشكلٍ عام. (أ)

ويبدو أن الأوربيين لم يكتفوا بما حققوه من مكاسب بل كانوا يطمعون أيضاً في تحقيق لون من ألوان الحكم الذاتي، والاستقلال عن حكومة لندن⁽²⁾ حتى إنه قد ظهر تعليق على ذلك في جريدة التايمز اللندنية بتاريخ 29 ديسمبر عام 1926م قالت فيه «حتى ولو تمكن ديلامير⁽³⁾ من إحراز الموافقة على طلب الأغلبية الأوروبية المنتخبة في المجلس. فإن وزير المستعمرات لن يوافق على ذلك؛ لأن سلطات الوزير تخول له حق الاعتراض على أي اقتراح حتى ولو صدّق عليه غالبية أعضاء المجلس وبما يعوق بالنالي تحقيق الحكم الذاتي، (⁴⁾

لذلك فقد رفضت الحكومة الانجليزية أي شكل من أشكال الحكم الذاتي في الكتاب الأبيض الصادر في عام 1923م وهي سياسة الحكومة عندما رفض مستر يلدين Mr. Baldwin أية فكرة تؤدي إلى ذلك). ⁶⁵

وقد حظي المجلس التشريعي بشيء من الاستقرار بعد عام 1927م وحتى نشوب الحرب العالمية الثانية، ولم يحدث تطور ملموس سوى زيادة عدد معثلي الأفارة (الأوروبيين) إلى اثنين في عام 1934م، وتعيين أول إفريقي في المجلس عام 1944م. هو اليودماثيو، (1) وتم تعيين إفريقي آخر بصفة مؤقتة في عام 1946م الذي أصبح دائم البقاء منذ عام 1947م.

¹⁻ Macphee, Marshall, Op. Cit., PP. 95 - 96.

²⁻ C.O. 533 / 291, Delamere to Winston Churchill, January 19th 1922. Gunther, John: Op. Cit., P. 352.

³⁻ رجل الأعمال الأوروبي في كينيا الذي سبق الحديث عنه. 4- House of Lords, Vol. 66 P. 133, 17 February 1927.

⁵⁻¹ bid PP, 134 - 136

[.] تعود أصول الهوم ماثير إلى قبيلة الكيكوكو. وقد شارك في أنشطة وطنية عديدة. فشكل في عام 1944م اتحاد كينيا. الأفريقي Kenya African Union وآلت إليه بإثالت الاتحاد بعد الزعيم الوطني جوموكينياتا.

انظر: محى الدين مصيلحي، مرجع سابق، ص 52.

وتجدر الإشارة إلى أن عناية الاستعماريين بدخول إفريقيين إلى المجلس لم تأت من فراغ، وإنما كان السبب هو ازدياد نشاط الحركة الوطنية في كينيا خلال سنوات الحرب العالمية الثانية، وبعدها اتجهت الحكومة الكينية إلى إشراكهم بصورة رمزية في الحكم لإرضائهم وكسر شوكتهم⁽¹⁾، وكان العضو الأفريقي في المجلس يسمى Balliol ، ولا بد أن يكون متعلماً من قبيلة الكيكويو ثم جاء بعد ذلك عضو ثالث من قبيلة اللو سمى أوهانجا Ohanga. (2)

وقد أعيد تنظيم المجلس التشريعي في عام 1948م وظهرت فيه أمور مستحدثة جديدة غيرت من شكله وأدائه وعدد أعضائه. فقد تم نقل أربعة من أعضاء المجلس المعينين إلى الجمعية المركزية لشرق أفريقيا. وأصبحت بالمجلس أغلبية غير حكومية لأول مرة في تاريخه مع ظهور نظام جديد في العملية الانتخابية يقضى بوجود أربع قوائم انتخابية منفصلة، ورغم زيادة عدد غير الحكوميين إلا أن جانبهم ظل ضعيفاً بسبب السلطات الواسعة للحاكم العام التي كانت تؤهله للتصرف دون مشورة المجلس وحله عند اللزوم أو طرد بعض أعضائه وإقالتهم.⁽³⁾

وكان المجلس بعد تعديله عام 1948م يتكون من أحد عشر أوروبياً منتخباً يمثلون تسعة وعشرين ألفاً وخمسمائة من الأوربيين المستوطنين البيض. بالإضافة إلى ثلاثة أعضائه منتخبين من الهنود من غير المسلمين، واثنين من الهنود المسلمين يمثلون في مجملهم أكثر من تسعين ألفاً من الهنود. وعضو عربي واحد منتخب وآخر معين يمثلان خمساً وعشرين ألفاً من العرب. كما عينت الحكومة في هذا المجلس أربعة من الأفريقيين الوطنيين. ⁽⁴⁾

ونستطيع أن نورد إحصاءاً دقيقاً في ختام حديثنا عن المجلس التشريعي

Mcintyre. Op. Cit. P. 306.

I - Macphee, Marshall, Op. Cit., PP. 95 - 96.

²⁻ Mcintyre, W.D.: Op., Cit., P. 305.

³⁻ محى الدين مصيلحى: مرجع سابق، ص 52.

⁴⁻ دونالَّد وايدئر، تاريخٌ أفريقيا جنوب الصحراء ، ج 2 ، ص 491.

وانظر : جورج هـ ت كيمل، أفريقيا المدارية، ج 2. المجتمع والأنظمة الحاكمة، ص 327 وكذلك: واشد البراوي: مرجع سابق. ص 62.

Hughes A.J.: A Search for Unity. P. 115, Batten, T.R. Op. Cit., P. 109

والتطورات العديدة والتغييرات المستمرة التي طرأت عليه خاصة ابتدا، من عام 1920م وحتى عام 1952م، حتى تتضح لنا الصورة بشكل جلي وذلك حتى قبيل إعلان حالة الطوارئ بشهور قلائل في كينيا والإحصاء كالآمي: (أ)

الجانب غير الحكومي					الجانب	السنة
المجموع	العرب	الهنود	أفريقيون	أوروبيون	الحكومي	
14	1	2	-	11	18	1920
18	1	3	-	11	20	1924
18	1	5	-	12	21	1927
19	1	5	-	13	21	1934
19	1	5	1	12	21	1944
19	1	5	ſ	11	21	1947
22	2	5	٤	11	26	1948
28	2	6	1	14	26	1952

وقد جاء التطور الجديد بزيادة عدد الأفارقة. والهنود في عام 1952م بعد مطالبات عديدة طالب بها الأفريقيون بزيادة عدد ممثليهم وتطبيق حق الانتخاب المباشر. ومعارضتهم سيطرة المتوطنين على شئون المجلس⁽²⁾

وقدم اتحاد كينيا الأفريقي مذكرة في 17 من مايو عام 1951م إلى وزير الستعمرات جيمس جريفيس James Griffiths عند زيارته استعمرة كينيا. طالبوا فيها بزيادة عدد المثلين الأفريقيين إلى 12 عضواً بدلاً من أربعة أن وصاحب ذلك مطالبة الهنود بزيادة عدد مثليهم بالمجلس وظهر تصميمهم على ذلك حتى وافقت الحكومة الإنجليزية على زيادة العدد من أربعة إلى ستة أعضاء.

إلا أن الحكومة قد رفضت إقرار البدأ الذي طالما طالب به الأفريقيون وهو مبدأ الانتخاب في الوقت الذي كان فيه الهنود يختارون ممثليهم عن طريق

¹⁻ راشد البراوي: مرجع سابق، ص 47، 48.

²⁻ Hughes, A.J.: East Africa, The Search for Unity (London 1983), P. 115.

³⁻ Macphee, Marshall: Op. Cit., PP. 209 - 213.

الانتخاب. وتمت زيادة عدد الأوروبيين إلى أربعة عشر عضواً من غير الحكوميين بدلاً من أحد عشر عضواً.⁽¹⁾

تضامن الهنود مع الأفريقيين:

شهدت فترة الخمسينات من القرن العشرين نمو الوعي القومي في كينيا وزادت مطالبات الأطراف المختلفة خاصة الأفريقية بتحسين أوضاعهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية وتعقدت الأمور هناك في منتصف عام 1957م تلك الفترة التي وصل فيها إلى كينيا مستر ليونكس بويد وزير المستعمرات البريطاني في زيارة رسمية، واستغل الزعماء الأفريقيون الفرصة فقدموا له طلباتهم.

وبعودة لينوكس بويد إلى لندن أصد دستوراً جديداً يستحدث فيه اثثني عشر مقمداً جديداً يتم توزيمها بالتساوي بين الأوروبيين والهنود والأفارقة ينتخبهم المجلس التشريمي مجتمعاً على هيئة مؤتمر انتخابي. ورفع عدد ممثلي الأفارقة إلى أربعة عشر عضواً دون أن يتبع ذلك زيادة عدد الأوروبيين ولا الهنود.⁽²⁾

وشكل المجلس التشريعي على الطريقة الجديدة رغم اعتراضات الأفارقة عليه الذين بادروا برفض الاشتراك في الوزارة، وانسحبوا كذلك من المجلس التشريعي حتى إبريل عام 1959م، هذا الشهر الذي شهد انضمام الهنود إلى مؤازرة الأفارقة ليس هذا فحسب بل انسحب جميع معثلي الهنود في المجلس تأييداً لمطالب الأفارقة من جهة وتحقيقاً وتسجيلاً لاعتراضهم أيضاً على المجلس الجديدة وكيفية تكوينه، وشددوا على مطالباتهم جميعاً بتحقيق استقلال كينيا والتمهيد لذلك بمنحها الحكم الذاتي. (3)

Ward, W. E.: Op. Cit., P. 178; Alport. J.M.: Op. Cit., P. 128. & Ingham, K.: Op. Cit., P. 407.
 Machangie, W. I. M. & Pablinger, K.: Op. Cit., P. 422. & Worth W.E.: Op. Cit.

Machenzie, W.J. M & Robinson, K.: Op. Cit., P. 432 & Ward, W.E.: Op. Cit., PP. 183 - 184.

^{.78} راشد البراوي : مرجع سابق. ص .78

ويبدو أن تضامن الهنود مع الأفريقيين قد ساعدهم على تحقيق الكثير من آمالهم التي كانت صعبة المنال إذ بدأت استجابة الحكومة الاستعمارية لكثير من المطالب الأفريقية والهندية معاً وتم عقد مؤتمر دستوري في يناير عام 1960م اشتركت فيه العناصر الثلاثة (الأوروبيون والهنود والأفريقيون) وفيه بدأ الإعداد لنيل الاستقلال الذي جا، ذكره على لسان وزير المستعمرات الجديد أيان ماكلويد لنيل الاستقلال الذي جا، ذكره على لسان وزير المستعمرات الجديد أيان ماكلويد المحالم الذي طالما انتظروا تحقيقه سنوات طويلة، وأصبح فيه عدد مقاعد الأوروبيين عشرة، وثمانية مقاعد للهنود، واثنين فقط العرب، ويخصص من المقاعد في المجلس ثلاثة وثلاثون مقعداً للأفريقيين. (1)

ويعد هذا التطور الحديث والكبير في الوقت نفسه بداية حصول الأفريقيين في كينيا على الاستقلال. إذ سرعان ما حصلت البلاد على استقلالها بعد مؤتمر لندن عام 1963م. وصدور دستور كينيا في ديسمبر من العام نفسه ليظهر على المسرح السياسي مجلس للشيوخ وآخر للنواب.⁽²⁾

دور الهنود في الحكم المحلي:

عمدت الحكومة في كينيا إلى تطبيق نظام خاص للحكم المحلي عبارة عن
تسهيل وتيسير حكم المناطق المخصصة للقبائل الوطنية عن طريق زعماء محليين
تعينهم الحكومة : لأنهم معروفون لديها ولهم مكانة خاصة بين ذويهم. هذا
بالإضافة إلى المحاكم الوطنية التي لم تكن تتعدى حدوداً معين رسمت لها،
وأخيراً ما عرف المجالس الوطنية في المراكز الإدارية التي تكون أقسام البلاد
المختلفة . ويتكون المجلس الوطني من مأمور (رئيس) واثنين من الأهالي الوطنيين
يقوم بتمينهما الحاكم أو القبائل الوطنية ذاتها، ومدة هذا المجلس ثلاث سنوات
ويجتمع كل ثلاثة أشهر. (3)

¹⁻ Wood, Susan: Op. Cit., PP. 78 - 87.

Martinus N. Jhoff: Constitutions of Nations Africa, Vol I, (London 1964), PP. 282288-.

³⁻ راشد البراوي: ماومار ثورة الأحرار في كينيا، ص 65، 66.

ونظراً لأن هذه الجزئيات وأنواع الحكم المحلي وصوره كانت خاصة بعناطق منعزلة وتجمعات القبائل الأفريقية فيحسن بنا أن نضرب الصفح عنها وعن تفصيلاتها التي تخرج عن نطاق موضوع الدراسة والذي يهمنا في مجال الحكم المحلي هو موضوع مجالس المدن التي كان للهنود فيها مشاركة جادة ودور فعال منذ أن تم إنشاؤها.

مجالس المدن واشتراك الهنود فيها:

ظهرت المدن واتسع أمرها منذ دخول الاستعمار البريطاني في المنطقة. ونشأ أغلبها على امتداد خط السكك الحديدية (كينيا – أوغندا) وكذلك بالقرب من المناطق التي وقع اختيار المستوطنين الأوروبيين على سكنها. وفي منطقة الساحل كذلك. ومن هذه المدن مدينة نيروبي Nairobi التي أنشئت عام 1899م بعد أن كانت مخازناً لورش السكك الحديدية. ومدينة معبسة Mombasa التي زاد من أهميتها استخدامها ميناه رئيسياً لكينيا على ساحل المحيط الهندي. ومدن Kisumu ونكورو كاكورو كاكورو المدينة Kisumu.

وكانت إدارة تلك المن تتم عن طريق (لجان المدن) – هذه اللجان التي كان يساعدها مندوبو المقاطعات. ويتم تعيين أغضائها عن طريق الحاكم. وكان دور اللجان ينحصر في مساعدة مندوبي المقاطعات وإبداء النصح والشورة لهم.

إلا أنه بنمو تلك المدن واتساعها أصبح من الصعب استمرار حكمها عن طريق مندوبي المقاطعات. فأخذت بعض تلك المدن تتحول إلى بلديات كبيرة الحجم بازدياد نشاطها وزيادة عدد سكانها مع مرور الوقت. (أ)

وبعد السير هنري بلغيد (حاكم كينيا عام 1916م) هو أول من وضع النظام الإداري الجديد²⁾ الذي لم ير النور ولم يكتمل إلا بعد صدور التشريعات الجديدة للحكم المحلى عام 1928م. على حسب توصيات الحكم المحلى في عام

¹⁻ Ingham, Op. Cit., PP. 310 - 311.

C.O. 533 / 293, Kenay, No. 209. Confidential, Coryndon to Lord Duke of Devonshire, P. 490 8th March 1923.

1926. بزعامة مستر جاستس فيتهام Jastes Vettham.

وبدأت البلديات تأخذ طريقها للمساهمة في نظام الحكم المحلي. وكانت البلديات أخذ طريقها للمساهمة في نظام الحكم المحلي. وكانت مجالس بلديات أخرى في كل من مدينة معبسة، وناكورو، والدوريت، ببنما ظهرت مجالس القاطعات District Councils في بعض أقسام مقاطعات نيروبي. وكيامبو – وفورت هول. ونيفاشا. وناكورو، وكيسومو – لوندياني -Kisumu وتتصر نشاط القاطعات الست في المناطق الريفية على إنشاء الطرق وإصلاحها.(1)

وبيدو أنَّ هذا النظام لم يكن كافياً إذا أخذت تلك الدن الكبيرة بجالس
بلدياتها (مجالس الدن) توسع في اختصاصاتها، وتؤدي أعمالاً نافعة للمجتمع الذي
تعيش فيه، مثل تخطيط مدينة مميسة الذي تكلف ما يقرب من ربع ملبون جنيه
بمقتضى سلفة حكومية عام 1913م في إطار خطة النهوض بنظام الحكم المحلي في
تخطيط وتطوير المدن (Town Planning and Development Ordinancy) الذي استلزم تطوير دستور مرسوم الحكم المحلي (مجالس المقاطعات)
عام 1982م. (3)

وظهرت المبالغة في الاهتمام بتطوير مجلس بلدية نيروبي حتى ترقى إلى المستوى المطلوب (كماصمة للبلاد) وذلك بإقراضها مجموعة من القروض تم الحصول عليها من أسواق لندن المالية عن طريق البنوك التي أخذت تنشط في كينيا. ⁽³⁾

¹⁻ C.O. 544 / 48. Op. Cit., P. 9.

²⁻ C.O. 533 / 384 - 12 / 4 Kenya, No. 52 Governor to Viscount Cranborne Secretary of State for Colonies, 30 April 1942.

³⁻ C.O. 533 / 440. 19 Kenya Confidential N. 23016 Governor to Under Secretary of State, Colonial Office 26th Dec. 1933.

تشكيل مجالس البلدية:

تم تشكيل مجالس البلدية كل منها على حدة، وكانت البداية في مدينة نيروبي التي تكون فيها المجلس من اثنين وعشرين عضواً. يتم تعبين ستة عشر عضواً منهم بحيث يكون تسعة منهم أوروبيين، والباقي هنوداً وعددهم سبعة أعضاء. بينما يتم انتخاب الستة الباقين من المجموع (22 عضواً) فيما بين الأوربيين والهنود. (1)

وقد وضعت شروط فيمن يتم انتخابه لعضوية المجلس البلدي سواء للأوروبيين أم للهنود وهذه الشروط هي :

- لا بد أن يكون قد مضى على إقامته في المنطقة التي يرشح لها (نطاق البلدية) عاماً على الأقل في فترة العامين السابقين على ترشيحه.
- وأن يسكن في منزل لا يقل إيجاره السنوي عن 36 جنيهاً. أو يكون له دخل ثابت لا يقل عن خمسة عشر جنيهاً شهرياً. يحصل عليه داخل نطاق البلدية. (2)

ويذكر أحد الباحثين^{(ق} إن هذه الشروط لا تطبق سوى على الأوروبيين فقط وهو كلام مناف للحقيقة إذ إن كثيراً من الهنود تنطبق عليهم تلك الشروط لأن الشرط الأول متوافر في العديد معن أقاموا في المنطقة منذ أواخر القرن التاسع عشر. كما أنَّ الهنود قد حققوا نجاحاً اقتصادياً ومالياً يزيد كثيراً عن المقدار المالي الذي حددته الشروط.

وكان على رأس مجلس مدينة نيروبي عمدة أوروبي يتولى منصبه عن طريق الانتخاب المباشر. ويلاحظ على المجلس تمتعه بقدر كبير من الاستقلالية في تسيير وتنفيذ الأمور البلدية. كما تمكن بفضل سلطاته الواسعة من تنظيم شئون المرافق

Roux, Louis: Op. Cit., P. 87.

وانط

3- محى الدين مصيلحي. مرجع سابق. ص 64.

I- Roux, Louis: L'Est Africain Britannigue, (Paris 1950), P. 87.

Haily, Lord: Native Adminstration in British African Territories, Vol. I, (London 1950), P. 179.

والنقل. وعملية البناء. والإشراف على الأسواق وتنظيمها. والمستشفيات. وكذلك عملية فرض الضرائب وتحصيلها.

أما مدينة معبسة فقد كان مجلس بلديتها يتكون من مندوب المقاطعة كرئيس للمجلس وعشرين عضواً كان من بينهم سبعة أعضاء من الهنود، يتم اختيارهم عن طريق الاحاكم العام على طريق الانتخاب بينما الباقون أوروبيون يتم تمينهم عن طريق الحاكم العام على أن يكون من بينهم عضو عربي واحد وظل المجلس على هذا النظام حتى عام 1946م. عندما تم تعيين إفريقي واحد لأول مرة بالمجلس البلدي.

أما المدن الأخرى وهي ثلاث مدن الدورت وكيسومود وناكورو فقد كان الأوروبيون يسيطرون على مجالس بلديتها (مجالس المدن) فيها لأن هذه المدن كان أغلبها مغلقاً على الأوروبيين، لأنها تعد مناطق استيطائية خاصة بهم.

وفي عام 1947م وافق مجلس مدينة ناكورو على تعيين عضوين إفريقين في مجلسها وذلك؛ لتمثيل المصالح الأفريقية.⁽¹⁾

¹⁻ Haile, L.: Native Administration, Op. Cit., P. 179.

الفصل السادس

الصراع بين الأوروبيين والهنود وموقف الهنود من الحركة الوطنية

- الصراع على الأرض (مشكلة المرتفعات).
 - مشكلة تقييد الهجرة الهندية.
 - عزل الهنود في أحياء خاصة بهم.
 - موقف الهنود من الحركة الوطنية.
 - الصراعات في نيروبي.
 - هيئة التجار الأفارقة والأوروبيين.
- الهنود وأثرهم على الاقتصاد الكيني حسب مزاعم الهيئة.
 - التكاتف الأوروبي ضد الوجود الهنود.
 - هموم السكان الأصليين بكينيا ومشكلة هجرة الهنود.
 - وجهات نظر زعماء قبيلة الكيكويو حول الهنود.
 - معارضة السكان الأصليين بكينيا للمطالب الهندية.
 - مذكرة دكتور جوان دبليو آرثر حول المشكلة الهندية.
 - دور مجالس الأمناء البريطاني لتسوية المشكلة الكينية.
 - رد الفعل عند الهنود تجاه الموقف الأوروبي.
- مطالب الهنود المتواجدين بالخارج المنتمين لمنظمة هنود عبر البحار.
 - الوطنيون ونظرتهم للهنود إبّان الحركة الوطنية

كان لتشجيع الحكومة الانجليزية للهنود على الهجرة إلى كينيا آثار واضحة ظهرت فيها الجوانب المختلفة. فكان منها الجانب الإيجابي. والجانب السلبي. وقد أفردنا للجانب الإيجابي حديثاً مطولاً يتمثل في مشاركات الهنود لدفع عجلة التنمية الاقتصادية في كينيا. وفي التقدم الديمة اللج. ونظام الحكم فيها.

ويظهر الجانب السلبي بوضوم أيضاً من خلال الدراسة التالية حيث دار صراع عنيف متعدد الجوانب في كينيا بين المتوطنين البيض (الأوروبيين) وبين الهنود الذين كان لهم السبق في الاتصال بتلك المنطقة الأفريقية وأهلتهم خبراتهم الطويلة مع سكانها في إقامة حياة مستقرة هناك.

ومنذ أن بدأ التدفق الأوروبي على منطقة شرق أفريقيا ورأى الأوروبيون النشاط الاقتصادي الهندي واحتكارهم التجارة. وسيادة العملة الهندية كان همُّ الأوروبيين الأول طوال النصف الأول من القرن العشرين هو زحزحة الهنود عن مكانتهم ومكاسبهم التي حازوها بجهدهم وعُرَقهم. وساعدت الأوروبيين على ذلك سلطة الحكم في أيديهم. وانحياز حكومة المستعدة إلى طلباتهم والأخذ بوجهة نظرهم التي سادها نظام التغرقة العنصرية التي ظهرت في مجالات عديدة.

فقد كان للهنود في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين دور بارز ورئيسي في الحياة بشكل عام في مناطق عديدة من الشرق الأفريقي في نتجانيقا وأوغنده، وأوجادين⁽¹⁾ وغيرها، وأصبح التغلغل الهندي أمراً ملموساً في شتى مجالات الحياة الكينية، حتى إن المسئولين البريطانيين كانوا يشيدون بهذا الدور

¹⁻ Vivian Herbert: Abyssinia Through the Lion-Land to the Court of the Lion of Judah C. Arthur Pearson Ltd. London 1901, P. 47.

الرئيسي في النطقة لذا فقد أشاد ونستون تشرشل W. Churchill بشجاعة الجندي الهندي ولم يغفل هذا الدور. حيث كان ما يقرب من 19% من مجموعة الهندود المقيمين يعملون بقوات الجيش الاحتياطي⁽¹⁾. ودورهم لا ينكر في إضفاء السلام على المنطقة، وأشاد تشرشل أيضاً بالعمالة واتصالها بالأفريقيين ووصولهم إلى أماكن لم يستطيع غيرهم الوصول إليها في الداخل.⁽²⁾

ويبدو أن هذه المكانة وهذا الدور الذي لعبه الهنود في النطقة قد أثار حفيظة الأوروبيين ضدهم وظهرت نوازع الحسد لديهم. وقد انحصر الخلاف الرئيسي والصراع بين الأوروبيين والهنود في أربع نقاط أساسية هي:

- 1. تقييد وتقليل الهجرة الهندية إلى كينيا.
- مشكلة الأرض ومطالبة الأوروبيين بقصر ملكية أراضي المرتفعات على البيض وحدهم دون غيرهم من الأجناس الأخرى.
- محاولة البيض عزل الهنود في أحياء خاصة بهم في المدن التي يعيشون فيها كمعازل تجارية وسكنية للهنود.
- استماتة الهنود في طلب زيادة عدد أعضاء المجلس التشريعي المثلين لهم. ⁽³⁾ وقد سبق شرح ذلك في الفصل السابق.

ولم يظهر هذا الصراع إلا بعد أن صدم الأوروبيون بالحقيقية الواقعة وهي أن كل التجارة الداخلية قد أصبحت حكراً على الهنود. ولذلك فقد صاحب ازدياد عدد الأوروبيين في كينيا سيطرة فكرة أنه لا بد من سيادة المستوطنين البيض على من سواهم⁽⁶⁾ واستمرار محاولاتهم في التميز على الهنود بتحقيق مصالح خاصة بالأوربيين دون من عداهم، والحصول على مميزات خاصة يقتنصونها على طريقة التمييز العنصري. (5)

¹⁻ Morries. H.S.: The Indians in Uganda. P. 8.

²⁻ Marsh, Zoc. East Africa Through Contemporary Records. P. 169.

³⁻ Solvador, Max: Op. Cit., PP. 210 - 211.

⁴⁻ C.O. 533 / 291, Delamere to Churchill. January 19th, 1922.

⁵⁻ Dilley, M.R.: British Policy in Kenya, P. 141.

وقد شهدت بداية الأشهر الأولى من عام 1919 م تطوراً خطيراً إذ قامت الحكومة البريطانية بتكليف (الجنرال نورثى General Northey) حاكماً على محمية كينيا. فتمت مراسيم الاستقبال الحافل له في نيروبي بكينيا في مساء الأربعاء الموافق 13 فبراير 1919م.

وقد تم تكليف أحد رجال الحكومة الكينية ويدعى اليجور إي.سي – جروجان Major E.S. Grogan بإلقاء الكلمة الترحيبية واستعرض جروجان في كلمته المطولة جميع أخطاء الحكومة القديمة بعد أن رحب بالحاكم الجديد. وهو من الرجال الذين شاركوا في خضم الحرب العالمية الأولى. وهذا الحاكم جاء بعد أن قام المستوطنون بسلسلة من الخطابات والبرقيات التي انهالت على الوطن الأم مُطالبةً بإرسال خيرة الرجال لتولى المسئولية. (أ)

وحسب ما ذكر ميجور جروجان في خطابه أن الحاكم الجديد هو رجل عسكري وليس لديه خبرة في الإدارة فهذه فرصة للمستوطنين أن يطوعود حسب رغباتهم وبالتالي يلبي كل طلباتهم لهيمنتهم على مقاليد الأمور في المحمية وبالتالي يعارسون سلطتهم على فئة الوطنيين والهنود الذين أصبحوا يشكلون خطرا لهم بعد تغلغلهم في جميع النواحي الاقتصادية ومطالبتهم باشتراكهم في المجالس التشريعية . (2)

وفي شهر مارس من عام 1919م أخذ الأوروبيون إظهار وجهات نظرهم حول الهنود بالتعبير عنها في التقرير النهائي للجان الاقتصادية في نيروبي. وأفاد التقرير أن هناك موضوعاً هاماً للغاية وربعا يعد أهم عامل على الإطلاق يؤثر بصورة مباشرة على رفاهية السكان الأصليين ألا وهو تأثير الآسيان ويعني بهم الهنود. ⁽³⁾

ومن المأمول ألا تؤدي المناقشة الصريحة لهذا الموضوع إلى إثارة أية حساسية ولكنه على أي حال موضوع مصحوب بالكثير من الشكلات ويجب أن نضع في أذهاننا أن أي انتقاد يوجه إلى الهنود يشير بصورة محددة لأولئك الهنود.

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 539.

²⁻¹ bid, P. 547.

³⁻ Beull: Op. Cit., P. 291.

الموجودين في المحمية البريطانية، وقد جرى استقدامهم في الأساس من الفئات الفقيرة وأصحاب الحرف المتواضعة وهم يضعون ممثلين قلة للعناصر المسئولة من سكان الهند.

والأكثر من ذلك أن هذه الانتقادات شأنها شأن التصميمات التي تستند إلى أساس ويشوبها العديد من الاستفسارات وقد أثبت بعض الهنود الموجودين في هذه البلدة أنفسهم كنواب وممثلين مسئولين يصح أن يضمهم هذا المجتمع. (1)

وقبل مجيء شركة شرق أفريقيا البريطانية استقر معظم الهنود على الساحل. حيث استغلوا الغرصة التي أتيحت لهم من جرًا، إلغاء العبودية بحيث سيطروا على معظم النجارة العربية القديمة والتي كانت زنجبار مركزها، ولكن ظلت شرق أفريقيا البريطانية بعيدة فيما عدا بضعة غزوات قامت بها فئة البلوش شبه المنعزلة حتى حدثت السيطة الانجليزية.⁽²⁾

ثم كان استقدام جماعة الكوالي والشيالين الهنود الذين جرى تشغيلهم في
بناء خطوط سكك حديد أوغندا بحيث كان ذلك أول اختراق للهنود بداخل منطقة
شرق أفريقا البريطانية. وكان توظيف العمالة الهندية لإتمام هذا العمل مبعثه
الاعتقاد بأنَّ العمالة الهندية رخيصة الثمن إلا أنه من الجدير بالذكر في هذا المقام
أن نذكر أن تكلفة إنشاء خط السكة الحديد التي استقدمت فيها العمالة الهندية.
فاقت ما يزيد عن الضعف الذي تكلفته شركة المقاولين البريطانية التي نفذت
مشروعاً معاثلاً. وعرضت إتمام هذا المشروع باستخدام عمالة أفريقية ولكن جرى
تفضيل العمالة الهندية، وليس هذا فحسب بل إن تكلفة العمل في سكك حديد
تتضيل العمالة الهندية، وليس هذا فحسب بل إن تكلفة العمل في سكك حديد
هذا المشروع الأخير كانوا يزيدون بأكثر من 20 مرة على أولئك الذين شاركوا في
سكك حديد أوشندا. (أ)

وقد يكون المسئولون في ذلك الوقت دوافعهم للتعاقد مع الهنود هو إدراكهم

¹⁻ Mungeam, G.H.: Op. Cit., P. 547.

²⁻ I bid. P. 548.

³⁻ Mungeam, G.H.: Op. Cit., P. 548.

حجم المنافع الهائلة التي ستعود عليهم من احتلال الهند فيما بعد ولكن سرعان ما انقلبت الوازين وضعر الأوروبي بعدى خطورة الهندي عليه ومزاحمته في الأرض والمجالس التنفيذية وغيرها. فأخذ يناصبه العداء فقد قررت لجنة كينيا الاقتصادية Economic Commission بأن الرجل الهندي لا يعيل بطبعه إلى النواحي الاجتماعية والنواحي الصحية. وأشارت كذلك إلى أن الهندي يضر بصحة المواطن الأفريقي. وهذا أمر طبيعي الهدف منه تأليب الوطنيين ضد الهنود، وهناك تحرش شديد بالهنود، ولكن الحكومة البريطانية لم تلتزم بما جاء في التقرير من ملاحظات دميمة. إلا انه كان لها الأثر الشديد على الشاعر الهندية. أن واحتدم الصراع أو النزاع بين المستوطنين والهنود أثناء حكم نورثي Northey عام 1923م.

تقد قدم الهنود التماساً لوزير شئون المستعمرات لورد ميلنر – Lord Mi ner في 1920م بعد المحاولات المريدة التي قام بها المستوطنون ضد الهنود على كل الشُعد. وتقديم العديد من التقارير المشوهة لحياتهم الاجتماعية وسلوكياتهم وحياتهم الصحية. ومن هذا نستنتج أن لهذه الفئة دوراً عظيماً لا يستهان به في سير الحياة الاجتماعية والسياسة، في أرجاه المحمية الشرقية المريطانية.

ونظراً لهذه المارسات الواقعة على العنصر الهندي. جعل الهنود يتداركون مدى خطورة هذه المارسات من المستوطنين معا دفع نوابهم إلى إعداد التماس لوزير شئون المستعمرات بورد ميلنر، وأشار الالتماس الصادر من الكونجرس الوطني لهنود شرق أفريقيا إلى موقف مجتمع الهنود البريطانيين في محمية شرق أفريقيا. من الماملة المجحفة غير العادلة والتي ليس لها ما يبررها التي لقيها المجتمع الهندي خلال الفترة الماضية ولا يزال الآن يتعرض لها من جرًاء الأساليب التي تطبقها الحكومة بهذه الأراضي. (2)

فنتيجة للقوانين التي صدرت ولسياسة الحكومة وممارسة الإدارة جرى حرمان المجتمع الهندي في شرق أفريقيا من معظم حقوقه الدنية حتى أبسط تلك الحقوق. وجرى وضعه في مرتبة دنيا مهيئة ومن جرًاء تصنيفه في تلك المرتبة أصبح

¹⁻ Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 21.

²⁻ A Hand Book of Kenya Colony, P. 326.

يعاني من خرق صريح في المساواة المفترضة في المعاملة وذلك فيما لو قورنت بما يلقاه المجتمع الأوروبي. ناهيك عن التمييز العنصري والقيود المختلفة والتي تبدو في الصميم أساساً بهدف إكراه المجتمع الهندي على الرحيل ومغادرة شرق أفريقيا بأكملها أو الخشوع للأبد للمستوطنين الأوربيين. (أ)

ومن هذا الالتماس يُستَثَفُ مدى استياء الهنود من معاملة المستوطنين لهم. ومن موقفهم العدائي لهم. مع أن الحكومة البريطانية تعلم مدى خبث نوايا المستوطنين، وتطلماتهم إلى الانفراد بالسلطة في المحمية وإعلائها حكومة خاصة بهم كما فعل إخوانهم في روديسيا، لذا فإن بريطانيا لا ترغب في أزَّ يكون مصير كينيا كذلك.

كذلك أشار الالتماس إلى أن الأزمة بلغت من الخطر بمكان. وإنْ تغاقمت
بشكل أصبحت معه يصعب احتمالها من جانب المجتمع الهندي، وهم يتوسلون
إلى حكومة سعو الحاكم وزير المستوطنات لكي يتحقق ضمان حقوقهم الأساسية
وحمايتها، السياسة والاقتصادية، والحيلولة دون الضياع والتغريط في حقوقهم
والمارسات التي دأبت الحكومة على اتباعها مُطبَّقة في ذلك كل صور التعييز
المنصري والتفرقة ضد المجتمع الهندي الذي سيسعى لاستعادة كل حقوقه التي
لا شك فيها بحيث يتحقق التوازن والمساواة الكاملة لهذا المجتمع مع القطاعات
الأخرى من مجتمع شرق أفريقيا ويكفي للدلالة على إجماع هذا المطلب وعدالته
الاستناد إلى أبسط مبادئ العدالة والنزامة والسياسة التقليدية التي اقترنت بسياسة
بريطانية العظمى طوال تاريخها، والتي التزمت بمنح حقوق متساوية لكل رعايا
الامبزاطورية دون تمييز يقوم على أساس المقيدة أو اللون أو العنصر.
(2)

وأشار الهنود إلى أن مطالبهم هذه تستند إلى الحقائق التاريخية التي تشير إلى الرباط التاريخية التي تشير إلى الرباط التاريخي الوثيق ما بين شرق أفريقيا . وهي الرابطة التي قامت قبل وصول الأوروبيين بردح طويل من الزمن لاستيطان هذه المنطقة من شرق أفريقيا . أو قيام السلطة ألس بطانية .³³

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 549.

^{2- 132,} H.C. Deb. 5, S.P. 1434, 28 July 1920.

³⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 549.

وسرد الهنود سيرة حياتهم في محمية شرق أفريقيا وتضحياتهم على مر السنين قبل أن يصل الرجل الأوروبي إلى الشرق الأفريقي. الذي بدوره اليوم يريد أن يمسطر على مقاليد الأمور في هذه المحمية. ونستنتج من هذا النزاع الدائر بين الهندي والأوروبي، أن هذه المنطقة من العالم لها أهميتها من حيث الموقع والمناح وخيرات أرضها في حين أن الوطنيين في معزل وحرمان من خيرات أرضهم. والذي سيكون سبباً جوهرياً في قيامهم بحركة وطنية أتت بثمارها في آخر المطافى. (أ)

وهناك أحد المنصفين من الأوروبيين ويدعى سيرجون كيرك Sir. John الذي يعد من الذين لهم إلمام ودراية بشئون المحميات فقد أعلن أمام لجنة اساندرسون عام 1910م Sanderson Commitee إنّه لولا الهنود لما كان لنا يحمد البرسانيين وجود في هذه البقعة من العالم اليوم وأنّه لولا دخولنا في عباءة التجار الهنود ثم بعدها تنامي نفوذنا في هذه المنطقة لما أصبحنا في هذا الموقف اليوم.

وعندما منحت الملكة فيكتوريا Queen Victori براءة الملكية لشركة شرق أفريقيا البريطانية الم بركون هذه البراءة أفريقيا البريطانية الم المسالح التجارية للهنود والانجليز وأن ملكية الشركة البريطانية للنقل الساحلي كانت ستؤدي إلى حماية الرعايا الهنود البريطانيين في مواجهة السعي لإكراههم على الإقامة والتجارة تحت سيطرة الحكومة وحماية القوى الأجنبية. (2)

وفي ظل هذه الظروف، تصاعدت سحب الأزمة الهندية في أفق السماء الكينية بصورة كبيرة خلال الأشهر الأخيرة وذلك في عام 1922م، مما جعل الجهات المسؤلة عن الجالية الهندية تعمل على جمع المعلومات عن الموضوع الذي بات يؤرق أذهان الهنود، فجرى التفكير في إنشاء ملف خاص للقضية يضم كافة البيانات الصادرة ضده لمناصرة وضع الهنود أطلق عليه اسم اللون المحلي .Local Colour

¹⁻ I bid, P. 550.

Indian Petition to the Colonial Secretary Lord Milner. 1920, Filed in Edinburgh House.

وجرى وضع مختارات الخطب والكلمات والخطابات والقالات التي طبعتها الصحافة الكينية عن هذا الموضوع وطرحت في الأسواق على شكل منشورات وكتيبات. وهذه الكتيبات توضح وجهات نظر الرجل المعارض تلك المسألة وهو المستوطن والفلاح أو بعبارة أخرى وجهات نظر أولئك الشكلين لسكان المستعمرة. والمناصر الهندية في الشرق الأفريقي يسودها بعض الاختلاف في الديانات. معا جمل الكثير منها ليس له تأثير يذكر ضد هذه الحملات الأوروبية الهادفة إلى تحجيم الهنود وعدم السماح لهم بالمساواة. (أ)

لذا نرى أن الفئة المترضة من الهنود، على أساس الطالبة بوضعيه واحدة متساوية تأتي من فئة صغيرة وليس من الجماهير الغالبة للمجتمع الهندي. ويحركهم حزب (الفتنة في الهند) ولم يحدث أن تقبلوا في الماضي ولم يتقبلوا كذلك التغيير الحادث في شخص وزير الدولة لشئون الستعمرات، ونتيجة لشغوط مستمرة من الهند ومن مكتب الشئون الهندية في شرق أفريقيا فقد ازدادت حدة الموضوع بشكل خطير.

ويرجع تأزم الموقف إلى أن الطالب الهندية قد تطورت بحيث أصبحت تدعو إلى المساواة الطلقة مع الأوربيين كخطوة نحو الحل الكامل للصراع.⁽²⁾

- (أ) حق شغل أية وظيفة حتى لو كانت مرموقة في القطاع المدني أو الحكومي
 أو قطاع الخدمات المحلية.
- (ب) حق التمثيل البرلماني المتساوي مع الأوروبيين في المجلس التشريعي بقائمة انتخابية واحدة.
- (ج) حق حيازة الأرض في القطاع المخصص لسكن الأوروبيين في (الأرض المرتفعة).
- (د) الحق في دخول أراضي شرق أفريقيا والهجرة بأي أعداد وبلا أي قيود على الإطلاق في هذا الصدد.

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 564.

وكل هذه الطالب كانت مبنية على أن الهنود كان لهم دور هام في الحرب العلمية الأولى ولذا يرون أنهم يستحقون كل ذلك. إلا أن المستوطنين قاموا بتنفيذ دور الهنود في الحرب، وأشاروا إلى أن سجل تعداد الهنود الذكور أثناء الحرب في كل من كينيا وزنجبار وأوغندا ونتجانيقا يوازى 20.000 مواطن، ومن هؤلاء انضم 1.383 مواطناً إلى القوات المحاربة، وهؤلاء انضموا بموجب الأمر الصادر إلى الوزارة التي كان يتبعها مشروع سكك لل الوزارة التي كان يتبعها مشروع سكك حديد أوغندة. كذلك أشاروا إلى أن الخسائر التي مُنيَث بها القرقة الهندية هي الآتر : (1)

قتلى – لاشي، قتلى بسبب الجروح – لاشي، جرحى – لاشي، إعدام بسبب الخيانة – 5 (خمسة)

وكانت سمعة المواطن الهندي تبعث على العار والفضيحة إبان الحرب لسعيه الدائم للهروب من الخدمة العسكرية.⁽²⁾

وعلى الرغم من هذه الافتراءات والتي مصدرها الذكرة الصادرة عن اللورد ديلامير ومستر ارشر Lord Delamere & Lord Archer إلا أن هناك شعوراً طاغياً بين بعض الأوروبيين المستوطنين لشرق أفريقيا يفيد بأن الحقائق التي كشف عنها خلال الحرب تدخض هذه الفرية.

فسجل الحرب بالنسبة للهنود أو السكان الأصليين يكشف عن فضيحة مدوية، وجعل مقولة العدالة هذه بلا معنى لأن التقرير أشار إلى أن ما قيل عن الهنود في الحرب بعيد عن الحقيقة، لذا ما سوف يتعرض له البحث عن سجل الحرب بالنسبة للهنود سوف يكشف مدى العداء الأوروبي للهنود في الشرق الأفريقي.

Memorndum by Lord Delamere, and Mr. Archer, September 1921. The Indians in Kenya.

²⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 566.

فسجلات الحرب تشير إلى أن الهنود والسكان الأصليين. الذين ألحقوا بالخدمة العسكرية سواء كمقاتلين ضمن صفوف جماعة البنادق الملكية الأفريقية أم الذين انضموا للأشغال العسكرية أو سلاح النقل أو كشيالين كان يناهز 600.000 ألف فرد. ومن بين هذا الرقم يعتقد أن 10% على الأقل فقط هم الذين هلكوا أو لقوا حتفهم إبان الحرب العالمية الأولى. (1)

وإذا ما أدركنا أن الرأي العام البريطاني في معظمة نجده ليس على دراية بما يحدث في بلاد الهنود الأم. والمفهوم العام في انجلترا عن الهندي هو أنه ذلك الشخص المثقف المتحضر أو الماتل فريد الطراز. هاتان هما السمتان البارزتان للطابع الهندي في نفوس الشعب الانجليزي بصرف النظر عما يردده دعاة الإثارة السياسية والمهيجون الذين يسعون لتأجج نيران الفتنة في الهند وهم ذاتهم الذين يشرون القلاقل وينتقدون أوضاع الهنود في كينيا ويعارضون حصولهم على حقوق متساوية. (2)

ونلاحظ أن الستوطنين ينتقدون الهنود على مطالبتهم مساواتهم بالأوروبيين. وأن القطاع الأكبر من الهنود العاملين في شرق أفريقيا والذين قوامهم بالأعظم من فئة الأمية والجهلة. وصغار التجار والحرفيين. فهؤلاء هم السواد الأعظم من سكان الهنود في كينيا. فمن وجهة نظر الأوروبي صاحب المصلحة بالشرق الأفريقي. أن الهندي لا يستحق المساواة بعنحه حتى الانتخاب بالتساوي مع المستوطنين الأوروبيين. (5)

فهذه النظرة الأوروبية للعنصر الهندي والتي ترمي إلى تجسيد العنصرية السياسية والوظيفية والمكانية. جعلت الهنود يقيبون اجتماعاتهم في نيروبي للمطالبة الجادة بحقوقهم. ويلاحظ أن هذه القشة هي التي قصمت ظهر البعير. إذ توالت الأحداث وأشتد الصراع الدائر بين الأوروبي ومن يناصره في بلده الأم إنجلترا والهنود في الشرق الأفريقي وبعضهم في الجنوب الأفريقي وأهلهم بالهند الأم. حيث يسودها مناخ من عدم الولاء وشيوع الفتئة والاضطرابات ويتسم الوقف

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 565.

²⁻ I bid, P. 566.

³⁻¹ bid, P. 567.

هناك بالخطورة الهائلة إلى حد تلقى النساء الأوروبيات والأطفال الموجودون هناك تهديدات وإنذارات بضرورة مغادرة البلد على الفور. (أ)

وبالفعل فإن حركة القتنة هذه قد تطورت مؤخراً لتأخذ شكل النمو العلني. وحركة الموبلاي التمردة The Moplay Rising في الهند وهي دليل على تردي الأحوال في معظم بلاد النهد وقد أكد على هذه الفجوة ما جاء في خطبة لورد ويلنجدون Lord Willingdon حاكم مدراس، ففي المجلس التشريعي لولاية مدراس الهندية في أوائل سبتمبر جاء في خطبته أن التطرف الديني لطائفة الموبلاي كان بشابة الأداة التي يعبث بها زعماء منظمة خطيرة وواسعة الانتشار.

وهذه المنطقة تراقب عن قرب لاستغلال أية فرصة والانقضاض مستخدمة العنف المسلح على الحكومة والإطاحة بالحاكم والحكومة وكل الإدارة المدنية.

وقد ناشد حاكم مدراس أعضاء المجلس التشريعي على تشجيع المواطنين على مقاومة هذا الإرهاب. والذي لا يمكن السماح به أو التهاون حياله. لأن هذا الإرهاب هو النقيض التام لفهوم الحرية، وهنا للأسف يشير الحاكم إلى الحرية رغم ما يقوم به بنى جنسه في الشرق الأفريقي والجنوب الأفريقي وفي الهند من جرائم ضد الحقوق السياسية والدنية والاجتماعية لأولئك الهنود والوطنيين الأفارقة.⁽²⁾

وأشار إلى زعيم حركة المتدرين الهاتما غاندي Ghandi Mahatma على أنه أعلن هذه الحركة علناً وهذه الحركة قبل أن تبلغ مرحلة التمرد كانت قد وصلت إلى حد أن حزب غاندي داخل الحركة نجح في تنظيم مقاطمة للجولة الاستكشافية التي نظمها دوق كنوت Duks of Connaught's في أرجاء الهند. وهو الاتجاه الذي أقرد المتمرد الهندي واحد زعماء تلك الحركة إم إيه ديساي M. مد من هم يعطأنيا وبالتالى لا بد من

¹⁻ Mungeam, G.H.: Op. Cit., P. 568.

²⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 568.

ومن الواضح فإن أعمال الإثارة والتهيج التي تدور في كينيا ليست بمعزل عن حركة غاندي المتمردة. وذلك باعتراف الزعماء الهنود المحليين، وهناك جرى اختيارهما بصورة عشوائية دلالة على صحة تجارب العناصر الهندية بالشرق الأفريقي لما يجري لبني جلدتهم في الهند أو في الجنوب الافريقي.

وفي شهر يوليو من عام 1922م جرت مزايدة على قبعة كانت معلوكة لغاندي. وذلك في تجمع هندي كبير في نيروبي وجرت المزايدة حتى وصلت إلى ميلغ ضخم جداً لا يتناسب مع تلك القبعة وسط حماس هائل أظهره مؤلاء الهنود.

وفي هذا الجمع يجدر ذكر الشجاعة التي أبداها مانجل داس Mangal وفي Oass أحد زعماء التمردين الهنود، إذ صرح بالانجليزية قائلاً لدى حصولنا على الاستقلال والحكم الذاتي في الهند فسيكون بمقدورنا إحضار مدافعنا وبنادقنا وعندها سنقائل المستوطنين الأوروبيين لانتزاع حقوقنا في هذه المستوطنية.

وهذا دليلٌ على أن الموقف يجري في الهند لصالح الحركة الوطنية التي سماها الأوروبيون تمرداً، الأمر وقد شجع أحد زعماء الحركة بأن يصرح بأن للهنود حقاً ويجب الحصول عليه ولو بالقوة السلحة. مع أنَّ الحركة الهندية بقيادة المهاتما غاندي جنحت إلى المواجهة السلبية ضد الأوروبيين وعلى رأسها المقاطعة،

¹⁻ رئد موهناس كرامشت غاندي Mohandas Kramashand Gandhi بهندي بالأصل في الثاني عشر سكوبيل المهلدي الأصل في الثاني عشر سكوبيل (1869 في 1897 من الدون مدن مثال قرب الهند. رئيا تمثأ فيها فيها في آسرة منظم المنظم ال

Palmer, Mable: The History of the Indians. London 1957. P. 50
 Fisher, L.: The Life of Mahatma Gandhi, London 1951. P. 41

أبو النصر السيد محمد سلطان: غاندي الزعيم الهندي. القنطف ج 3, مجلد 60, مارس 1922. م. 248.

وكل الأحوال نهجت الحركة الطريقة السلمية لمواجهة الخصم. (أ) والتي تطورت إلى فلسفة عرفت بالأعنف. (2)

ونلاحظ من الصراع الدائم بين الهنود والأوربيين سواه أكان في الهند الأم أم الم محمية شرق أفريقيا البريطانية. إذ أشارت إحدى الصحف المحلية الهندية التي أرسلها ماركوس جارفي Marcus Gravey رئيس الكونجرس الدولي للسود (النجرو) (Congress of Negroes at N.Y إلى غاندي وجاء فيها تقبّل خالص تحيات 400,000,000 إلى غاندي وجاء فيها تقبّل خالص تحيات جمهودكم للتحرير السريع للهند من نير العبودية وأغلالها والخلاص من الاستعباد الأجنبي. ويمكنكم الاعتماد علينا في تقديم أي عون تطلبونه. (5)

وهذا الشعور من الزنجي في أمريكا نحو الهندي وبني جلدته الأفريقي. يبرهن على أن الاستعمار الأوروبي الجاثم على صدور الهنود والأفارقة. كان بغيضاً ومكروهاً عالمياً حتى لو أنه تظاهر بإعمار الشعوب المتخلفة وتنويرها والتي بدورها ازدادت تخلفاً وحرماناً من شدة ممارساته الهادفة إلى عدم وعي هذه الشعوب لتأخذ مكانتها الدولية وتنال حريتها. التي كان ينبغي عليه إعطاؤه إياها. نظير ما حصل عليه من خيرات هذه الشعوب.

وسنتناول هذه النقاط بشيء من التفصيل:

الصراع على الأرض (مشكلة المرتفعات):

ظهرت سياسة التمييز العنصري بجلاه في إصرار الأوروبيين على الاستثثار بملكية منطقة المرتفعات التي تتميز بخصوبة أرضها واعتدال هوائها وتميزها بعميزات فريدة عن غيرها من أراضى كينيا، وأدت سياسة التمييز العنصري تلك

¹⁻ Tinker, Hugh: A new System of Slavery the Export of Indian Labour Overseas. 1830 - 1920. N. Y. 1974. PP. 98. 99.

Johannesburg, July 12 / 1913. C.W. 929: Sevants of Indian Society in Collected Works, Part 12. PP. 138 - 139.

³⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 567.

إلى إثارة مشاعر الهنود. وإصابتهم بضيق شديد نظراً لحرمانهم من امتلاك بعض هذه الأراضي التي باتت مقصورة على الأوروبيين وحدهم بعوجب المراسيم التي صدرت والعراقيل التي وُضِعَتُ أمام الهنود لهذا الغرض. (أ)

وكان الأوروبيون قد اختاروا مناطق المرتفعات التكون شبه قاصرة عليهم لأسباب عديدة في مقدمتها احتكار الاستغلال الاقتصادي لإمكانات كينيا الزراعية العاسمة.

وفي القترة التي واكبت التدخل البريطاني في كينيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين عمد الأوروبيون إلى انتزاع أراضي منطقة المرتفعات من قبائل الكيكويو الأفريقية التي كانت تستوطن تلك المرتفعات وأقام الأوروبيون مراكز استبطان زراعية في هضبة (يوزن جيشو) وفي منطقتي ماشاكوس. و كيس. في محاولة منهم لاستغلال المزارع الخصبة إلى أقصى درجات الاستغلال والاستفادة منها. خاصة بتصدير منتجات تلك المزارع إلى أوروبا. ويضاف إلى ذلك أيضاً ما أحدثه بنا، خط السكك الحديدية من أثر في اختيار منطقة المرتفعات كمستوطنات لهم. ولا سيما في المناطق التي تم اختيارها كمحطات رئيسية في كل من معبسا. ونيروبي. وكيسومو.

كما كان الدافع الأساسي لاختيار مناطق الرتفعات ملاءمة الظروف الطبيعية . واعتدال مناخها والبيئة الصحية الخالية من مسيبات الأمراض المنتشرة في المناطق الأخرى المنخفضة من كينيا . إضافة إلى الميزات الأخرى التي تتمثل في خصوبة التربة ، وتوافر موارد المياه التي تغذي مساحات واسعة من تلك الأراضي الخصبة الكائنة في المرتفعات .⁽²⁾

ولم تكن مناطق المرتفعات بالشيء الهين اليسير. بل كانت مناطق واسعة ومترامية الأطراف بلفت مساحتها 16 ألف ميل مربع تم طرد أهالي القبائل

¹⁻ Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 141.

لم تكن المرتفعات خاصة للأوروبيين بنسبة ماثة بالماثة. وإنما استلزم الأمر وجود بعض الهنود الذين يقومون بحرف

خاصة لا يجيدها مواهم وأعمال مساعدة أخرى منتحدث عنها بعد قليل. 2- Boateng, E.A: A Political Geography of Africa, Cambridge Univ., London, 1979, PP. 202 - 205.

الوطنيين منها، وحرم الهنود كذلك من منافسة الأوروبيين في امتلاكها اللهم إلا النرر اليسير. وفي الوقت نفسه حشر الوطنيون في معازل قليلة الخصوبة دفعتهم مضطرين إلى العمل جزءاً من العام خارج معازلهم الفقيرة الموارد لدى المستعمرين الأوروبيين في محاولة منهم للإبقاء على حياتهم بالعائد الهزيل الذي كانوا يتقاشونه نظير عملهم في مزارع الأوروبيين أو لتسديد الضرائب الباهظة التي أتُقلت كاهلهم وحرمتهم من الانتفاع بخيرات بلادهم. (1)

أما الهنود فعلى الرغم من قدومهم إلى منطقة شرق أفريقيا بفارق زمني كبير عن قدوم الأوروبيين فقد حاول الأوروبيون زحزحتهم وإبعادهم عن مكانهم ومكانتهم المرموقة في المنطقة.

وقد استوطن الهنود، وكذلك الآسيويون، بشكل عام النطقة الساحلية ومنطقة المرتفعات بشكل رئيسي حتى قبل قدوم الأوروبيين المستعمرين. إضافة إلى استيطانهم بعض الجيوب المتداخلة في مديرية نيانزا، والديرية الغربية.

وكما هو معروف كان الدافع الرئيسي وراء هذا الاستيطان بالنسبة للهنود هو التجارة التي توافرت مقومات نجاحها في تلك المناطق لوجود موانئ التصدير والاستيراد، وسهولة عملية الاتصال والمواصلات. وتوافر الأسواق اللازمة لتصريف بضائمهم التجارية، وتبادلها مع الأطراف الأخرى المشاركة في العملية التجارية.

ولذلك فقد أنشأ الهنود منازلهم ومخازنهم في تلك المناطق لخدمة تجارتهم التي باتت تتوغل في الداخل تدريجياً حتى مشارف منطقة البحيرات، أما الدوافع الأخرى لدى الهنود في الإصرار على منطقة الرتفعات، والاستيطان فيها فعنها العمل في المراكز والمصالح الحكومية في الوظائف والخدمات، ولا سيما الموجود منها في مدينة نيروبي. (2)

وتعتبر العوامل الطبيعية وعناصر البيئة في منطقة المرتفعات وكذلك المناطق الساحلية ملائمة تماماً لاستيطان الهنود، ويرجع ذلك إلى طبيعة البيئة الساحلية في

¹⁻ حسني أحمد حماد، تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا ، د.ت. ص 38.

Whitaker. B.: The Fourth World, Victims of Group Oppression, Sidgwick and Jackson, London, 1972. P. 27.

مناطق غرب القارة الهندية التي تشابه إلى حد كبير طبيعة الساحل الكيني ومنطقة ساحل الشرق الأفريقي بشكل عام.

هذه الأسباب هي التي دفعت الجماعات الهندية التي هاجرت من منطقة البنجاب. وشمال الهند إلى استيطان منطقة الساحل الكيني والمرتفعات. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى فقد كانت عملية التوزيع الإجباري للمهاجرين الهنود عندما بدأ تنظيم إقامتهم في المهجر الجديد يتحكم في ذلك خاصة عندما استقدم الأوروبيون الهنود إلى منطقة المرتفعات للعمل في المشروعات الخاصة بالتنمية . (1)

وعلى الرغم من استقدام الأوروبيين للهنود للمساعدة في العمل في منطقة المرتفعات - كما قدمنا- فإنهم حرثوا على الهنود امتلاك المزارع الواسعة في أراضي تلك المرتفعات كالتي خُصِصَتْ للأوروبيين، ويذكر البعض أن الحكومة البريطانية كانت تهدف منذ البداية إلى جعل المرتفعات بيضاء أوروبية بعمنى أن يقتصر امتلاك الأراضي فيها على المستوطنين البيض، وألاً يُسْمَح للهنود بامتلاك أراضيها. والاً تترك أيضًا للأفريقيين.

وكانت المبررات التي ساقتها الحكومة البريطانية في هذا الصدد بضرورة الإسراع في عملية توطين الأوروبيين على جانبي خط السكك الحديدية حتى تتم حمايته من غارات القبائل الأفريقية⁽²⁾ التي لم ترض بانتزاع أراضيها منها.⁽³⁾

ويذكر أحد الباحثين أن الهنود قد عانوا من ظاهرة الفصل العنصري بسبب شعور الأوروبيين بمنافسة الهنود لهم دون العناصر الأخرى التي كانت موجودة في ساحة الحياة بكينيا، كما يتضح ذلك بجلاء في نيروبي (عاصمة رجال المال والأعمال والثقفين) ويضيف الهاحث قوله (لذلك كانت الحكومة البريطانية أكثر

Konczacki, Z.A. & Others: An Economic History of Tropical Africa, Frankcass, London, 1977, PP. 193 - 195.

²⁻ كان الأمالي الوطنيون قد شعروا بخطورة هذا الخطر فقاموا بمقاومته على قدر استطاعتهم بمهاجمة العمال، والاستهيلاء على حديد القضيان، وقواعده الخشبية. انظر: عبد العزيز كامل، مرجم سابق. ص 58.

^{3–} هولينجروث ، مرجع سابق، ص 250.

حرصاً في الماضي على ضم الأفريقيين التميزين حرفياً عن الهنود، وذلك لأغراض سياسية). ⁽¹⁾

وعلى الرغم من اتفاقنا مع الباحث في الجزء الأول من حديثه فإننا لا نستطيع أن نسلم له برؤيته في رغبة الحكومة البريطانية في شم الأفريقيين المتميزين حرفياً عن الهنود إذ إن هذه الرؤية فيها ما يدحضها من جهتين:

الأولى: إن الهنود قد احتكروا أغلب الأعمال الحرفية، وانعزلوا بعيداً عن أعين الأفريقيين في مجتمع مغلق كما سبق عند الحديث عن الحياة الاجتماعية لهم.

والثانية: إن الخطر على الاستعمار الأوروبي الذي كان متوقماً وحدث بالفعل أتى من الأفارقة وليس من الهنود؛ لأن المطالبة بالاستقلال والحقوق وخطورة ذلك لا بد وأن يأتي من الإفريقيين خاصة بعد نضجهم الفكري والسياسي.²³

ولذلك فإن المشكلات الاجتماعية التي كانت تواجه المجتمع الكيني تعد ذات جذور تاريخية. ومما يؤكد ما ذهبنا إليه ما أشار به البروفيسور سمبسون لا J. 3 في التقرير الذي أعده وأعلنه في عام 1913م عن مشكلات مدينة نيروبي التي تعاني منها وتؤثر على مستقبلها، ومن أهمها على الإطلاق أنها كانت تعاني من جراء الفصل العنصري التام بين الأعراق والأجناس في السنوات الأولى من القرن العشرين، وأيد ذلك تقرير سميسون حيث أشار ديفونشاير إلى الاختلاف الواضح في مستوى المعيشة، لقد احتل الأوربيون مكانة ومستوى معيشة في ارتفاع دائم في المسكن والملبس والمأكل، بينما عانى الأفارقة من ضعف مستوى المعيشة وتدنيها، أما الهنود فقد كانوا في حالة متوسطة بين الطائفتين حيث احتوت طائفة الهنود العديد مع الأثرياء، ولذلك فقد شهد الربم الثانى من القرن العشرين تطوراً

¹⁻ Gunther, J.: Inside Africa, London, 1955, P. 323.

^{2—} هذا هو ما حدث بالفعل إذا إن الثورات وتكوين الخلايا الثورية والاضطرابات وما صاحب ذلك من نضوج ومطالبة بالحقوق والاستقلال في وقت واحد قد جاء من جانب الأفارقة الوطنيين وليس من جانب الهنود.

في صالح الطبقتين الأدنى (الهنود والأفارقة) وأصبح لهما ثقل وحقوق أكثر من ذي
 قبل الأمر الذي جعل الأفارقة يحاولون إحباط دور الهنود وتأخيرهم. (1)

كما يغهم أيضا من بين السطور أنه على الرغم من تشديدات الأوروبيين في قصر امتلاك أراضي المرتفعات عليهم فقد كان للهنود بعضها بطريقة أو بأخرى. وربما يؤكد ذلك ما جاء في مطالبات جمعية كيكوبو المركزية (1928م) التي تضمنت ما يلمي:

(أن يسمح لقبيلة الكيكوبو بشراء الأرض من الأوروبيين والهنود متى أمكنهم ذلك على أن توفر لكل عشيرة مساحة كافية من الغابات تحصل منها على حاجتها من الأخشاب والوقود). ⁽²⁾

وتجدر الإشارة هنا إلى أن القيود التي وضعت في طريق الهنود. وكذلك الأفريقيين تجاه امتلاك الأراضي قد تحققت بعوجب أمر تنفيذي رسمي من الحكومة الاستعمارية البريطانية منذ البداية الأولى للاستيطان الأبيض الأوروبي، وكان أول من وضع سياسة هذا الاستيطان وما صاحبه من تفرقة عنصرية موضع التنفيذ على أرض الواقع في كينيا شارلز إليوت Chrles Eliot.

فقد صرح إليوت بما يؤكد دوره وموقفه في هذه القضية إنه لمن دواعي الففاق
عدم التصريح بإعلان سيادة مصالح البيض، وأن الهدف الرئيسي من سياستنا هو
تأسيس مستوطنة بيضاه. كما أشار إليوت كذلك في تصريحه بأن القول بسيادة
المصالح الأوروبية ليس معناه إنه لا يوجد أي عنف أو عدوان ضد المواطنين. كما
كان يرى أن هناك مناطق واسعة وشاسعة في كينيا وكذلك أوغندا مناسبة جداً
للزراعة التي تحتاجها أوروبا والاستعمار الأوروبي ومن أجل ذلك يجب الاحتفاظ
بتلك الأراضي؛ لاستيطان البيض دون من عدام في المنطقة ويشمل ذلك كلاً من

Barbour, K.M. & Prothero R.M.: Essays on African Population, London, 1961, P. 275.

²⁻ رياب محمود سلام: جوموكنياتا ودوره في الحركة الوطنية في كينيا. رسالة دكتوراه غير منشورة أجيزت في معهد البحوث والدراسات الأفريقية. جامعة القاهرة. 1992م، ص 89. 3- Brown Jeremy Murray: Kenyatta P. 56.

الهنود والأفريقيين على السواء. ⁽¹⁾

ويظهر من حديث إليوت التحريض أو وضع أسس تطبيق السياسة العنصرية. وتسهيل عملية استخدام الشدة في تطبيقها لصالح البيض الأوروبيين الذين لا بد لهم أن يحتكروا المنافع والزارع الخصية دون منافس لهم.

ومع ذلك فمن الملاحظ أن الأوربيين والساسة البريطانيين على وجه الخصوص لم يحدوا الشجاعة الكافية في إعلان هذه السياسة بقرار علني نظراً لأن هذه المسألة (التفرقة العنصرية) كانت شائكة جداً وحساسة للفاية، واستمرت بياناتهم تدور في شكل تلميحات غامضة مطاطة تشتمل على أكثر من معنى في كل الظروف حتى يكون أمامهم الفرصة لاستخدامها على كل وجه وشكل.⁽²⁾

إلا أن الخطير في التضية هو أن إليوت شأنه شأن الأوربيين في ذلك كان يعتقد ويرى أن المزارع الأوروبي يعد أكثر تحضراً ورقياً من التاجر الهندي. فقد كان إليوت يعتبر أن التجارة في حد ذاتها ليست عاملاً من عوامل الحضارة. وكان يراوده تفكير مفاده إنه ليس من الصالح فتح المجال لمجتمع هندي كبير في كينيا لأن ذلك من شأنه أن يكن عائقاً للأفارة.

وهناك شواهد عديدة تؤكد على هذا الصراع الذي احتدم واشتد من جانب الأوربيين ضد الهنود، فأصبح هناك اتجاه عام معبراً عن رغبة الستوطنين الأوربيين الموجودين في المحمية وقد حدث ذلك في اجتماع عام بفندق نيروبي أوائل يناير عام 1902م اثنين وعشرين من الأوروبيين البيض كونوا لجنة كان الهدف من تكوينها تشجيع الأوروبيين واستقدامهم، لاستيطان الشرق الأفريقي. وفي هذا الاجتماع أظهر المشتركون موقفهم من الهنود وهجرتهم ونشاطهم في المنطقة، ووضح فيه عداؤهم لجنس الهنود وعضر الآسيوبين بشكل عام.

I- Elio, Charles (Sir): The British East Africa Protectorate, London, 1905, P. 4. See: Delf George: Jomo Kenyatta Towards Truth About the Light of Kenya, London, 1961, P. 46.

²⁻ C.O. 533 / 296. Telegram. Devonshire to the Officer Administering the Government of Kenya. 2nd Aug. 1923.

وفي ختام اجتماع اللجنة الشار إليها وجهت خطابا إلى إليوت ذكر فيه المجتمعون رأيهم وطالبود برفع توصياتهم إلى وزارة الخارجية البريطانية معربين عن اعتقادهم بأن الأوربيين يناسبهم الإقليم نظراً لمناخه المعتدل وخصوبة أرضه وغير ذلك. كما أبدوا تخوفهم من هجرة الهنود بالشكل الخطير الذي يهدد المستوطن الأوروبي. والمواطن الأفريقي على حد سواء.

وكانت حجتهم في ذلك أن الأوروبي الذي يعمل ويستثمر الموارد الكينية يبقى على ما يكتسبه في الشرق الأفريقي فيساعد بذلك على تنمية المنطقة. ويساعد على رقيها بينما يجمع الهندي أو الآسيوي بشكل عام كل ما يحصل عليه من كسب واستثمار ويرحل به إلى بلاده.(1)

ونود أن نذكر هنا إن كل البيانات والتصرفات الاستعمارية كان يصاحبها ويخالطها تصريحات أخرى مطمئنة للجنسيات الأخرى وعلى رأسها الهنود والأهالي الوطنيين. فنجد أن قانون عام 1902م رغم ما جاء فيه من امتيازات للمستعمرين إلا أنه أكد على (إنه في جميع المعاملات الخاصة بأرض التاج فإنه سوف يؤخذ في الاعتبار حقوق وحاجات الأهالي. وسوف لا يقوم المندوب البريطاني ببيع أو تأجير أي أرض يشغلها الأهالي فعلاً،. (2)

وكما هو واضح إن الكلام المعان يغاير الحقيقة التي هي واضحة كالشمس فقد بادر تشارلز إليوت بإنشاء ما سفّاد – مكتب الأراضي Land Office وجعل مقره في نيروبي عام 1902م. وكان الهدف من إنشائه التنظيم والمراقبة لعملية التزريع والشراء والبيع للأراضي في جميع أنحاء المحمية. ومنذ أن تم إنشاء هذا الكتب عام 1902م أخذت العراقيل توضع أمام تعلك الهنود لبعض أراضي المرتفعات وغيرها من المناطق.

وفي أغسطس من عام 1902م أصدر جاكسون Jakson القائم بأعمال مندوب المحمية منشوراً تقرر فيه غلق النطقة الواقعة بين كيو Kiu. وفورت ترنان Fort Ternan التي تعد إقليمياً واسعاً أمام الاستيطان والاستثمار الهندي.

I- Wisbord Robertt. G: African Zion, Op. Cit., P. 22.

²⁻ Haily (Lord): An African Surrvey, Op. Cit., PP. 715 - 717.

ويبدو أن وزارة الخارجية لم تعلم بهذا المنشور ولا بتلك الإجراءات بل اكتفى البحت بتلك على 1903م. وأصبح ايضاً البحت بتليفها إلى مكتب الأراضي Land Office عام 1903م. وأصبح ايضاً بعد ذلك لمندوب المحمية (بمقتضى الفيتو) حق نقل الأراضي بين الملاك ونزعها من غير المرغوب فيهم. وإعطاؤها لن شاء من الأوروبيين حيث ينطبق عليهم جميعاً المثل الفائل (من لا يطلك لن لا يستحق). (أ)

ومنذ عام 1902م أخذت التشريعات والمراسيم تتوالى لفبط عملية توزيع الأراضي. ومنع الهنود من الحصول على أية أراض. وعلى الرغم من أن التشريع لم يكن يصرح بمنع الهنود فإنهم كانوا مقصودين بكلمة الغير مرغوب فيهم.

وقد تعهدت حكومة المستعمرة البريطانية بغلق المرتفعات وقصر امتلاكها على الأوروبيين. ومن هنا تفجرت وزادت النزعة العنصرية، ففي مارس من عام 1903م حدث ما أزكى هذه النزعة عندما تم بيع قطع من أراضي المرتفعات بلغت مساحتها 140 فدان في مدينة نيروبي إلى شركة هندية بمبلغ سنة آلاف وخمسمائة روبية أي بما يعادل أربعمائة وثلاثة وثلاثين جنيها أسترلينياً، وقد تم هذا البيع عن طريق المزاد العلني حيث كانت الأرض يعتلكها أوروبي أفلس واضطر لبيعها.

وأمام هذا البيع الذي تم للهنود قامت قيامة المستوطنين الأوروبيين الذين جأروا بالشكوى إلى مندوب الحكومة البريطانية ضد الشركة الهندية التي تجرأت وامتلكت تلك الضيعة في قلب نيروبي العاصمة ولذلك فقد استمرت ضغوطهم حتى أخضعوا حاكم كينيا لرغباتهم، ولكن الهنود لم يكونوا بغافلين عما يدور من حولهم، فقد كانوا متابعين للأحداث جميعها فقد كانت التصريحات التي يدلي بها اليوم بشكل مستمر ومتكرر بعنع الهنود من تملك أراضي المرتفعات كانت تتردد أصداؤها في آذائهم، وفي إحدى هذه التصريحات ذكر اليوت (أن إنه ليس من المغول السماح للهنود بالحصول على الأرض في المناطق الملائمة لسكن الأوروبيين). (أن

¹⁻ Fearn, Hugh: Op. Cit., P. 94.

²⁻ كما ذكر اليوت إنه من التفاق عدم الاعتراف بأن مصالح البيض يجب أن تكون لها الفلية وينهني أن يكون الهدف الأساس من السياسة التي تتهمها والشعريعات التي تسنها إنشاء مستعمر بيضاء وتجمر الإشارة إلى أن تشاراز اليوت قد عين مشروباً سامياً في كيفياً على 1900م. انظر : إداد المواد مستقل كيفياً عن 29.

³⁻ Eliot, Charles (Sir): Op. Cit., P. 178.

وتزعم إليوت حركة تشجيع ودفع الهجرة الأوروبية إلى كينيا واستمر في إرسال نداءاته المتكررة داعية البيض للهجرة إلى المنطقة حيث استقر في اعتقاده أن المنطقة لا يمكن أن تتم فيها عمليات التنمية إلا على سواعد الأوربيين فقط. مما آثار سخط الهنود واستياشهم من تصريحات إليوت ونداءاته. ولم يخف الهنود شعورهم بالسخط عليه فأرسلوا برقية موقعة من جماعة الهنود إلى اللورد لانزدون Lansdowne ي وزارة الخارجية البريطانية يظهرون فيها اغتباطهم وارتياحهم برحيل إليوت من كينيا، إلا أن فرحتهم لم تستمر طويلاً إذ أن خلفه هو الآخر لم يتماطف مع مطالب الهنود ومشاعرهم التي سادها الخوف من تعصب وتعنت المتعاطنين البيض ضد الهنود.

فقد بادر خليفته السير دونال استيوارث Sir Dunald Esteuiart وبمع لجنة الأراضي Pand Committee ومع لجنة الأراضي Land Committee ومع أن هذه اللجنة قد استأنست بشهادة بعض الهنود وسمعت منهم إلا أنها لم تشتمل على عضو هندي واحد، وآلت رئاسة اللجنة المذكورة إلى زعيم طائفة المستوطنين البيض في كينيا اللورد ديلامير Delamer الذي ما فتى يبحث ويتعصب لمطالب طائفته ومصالحهم دون سواها. (1)

وظهر موقف ديلامير في مقالة نشرتها جريدة التايعز The Times أرسلها من نيروبي في 20 من مايو عام 1903م يدعو فيها المسئولين ويستحثهم على الموافقة على تخصيص قصر. ومساحة واسعة من الأرض بلغت خمساً وأربعين ألف ميل مربع للاستيطان الأوروبي فقط، وتكثيف الهجرة الأوروبية وزيادتها لهذا الغرض.⁽²⁾

وكان الهنود يتابعون كل ما يدور حولهم أيضاً سواء من الجانب الرسمي أم من جانب المستوطنين الذين كانوا دائماً يحاولون زحزحة الهنود عن مواقعهم

لم ديلامبر Delamer من أوائل الاستعداريين البارزين الذين نهيوا من كيفيا خيرات وأموال وفيرة. فقد كتب
 تنه يعم (تيانجه للعياة في الجفراز أن كان يفضل حياة الستعدات، ويبدر أن لم يستقل أن يعيش كواحد من
 كبار اللوردات أوجد شاك في متحدود كيفيا التي نعم بلحيفة من تعلق المستشر يكشي من خيراتها، ولذلك فقد
 استرق على أكثر من مئاة ألف قدان من اجور الأراضية من القبلان الأويفية.

انظر: حسني حماد: مرجع سابق ص 48، 49. 2- Ross, McGregor: Kenya from within P. 301.

وإبعادهم عن أية مكاسب يحصلون عليها رغم أنه كانت هناك مراسلات بين الأطراف المختلفة يتم فيها ترضية الهنود بالحديث فقط دون الفعل.

ومن بين تلك المراسلات:

أرسلت الحكومة البريطانية في 28 فبراير عام 1902م خطاباً إلى سكرتير الرابطة الهندية على لسان المستر جاكسون Mr. Jackson نفي فيه ما أشيع عن رغبة الحكومة في اتباع سياسة يظهر فيها أي تمييز عنصري بين الأوربيين والهنود في مجال التعدين، واحتلاك الأراضي، كما بادر مستر جاكسون الذي كان قائماً بأعمال المندوب السامي بإصدار بيان في 28 من أغسطس عام 1902م نادى فيه الفلاحين الهنود للمجي، إلى المحمية، كما قوبل طلب أحد المستوطنين الهنود في مارس عام 1905م بشي، من السياسة عندما قدم طلباً للحصول على أرض بالرتفعات قرب قبيلة الكيكويو ولم يتم رفض طلبه بل أحيل إلى موظف مختص بالرئض Land Office للإحاطة وإقرار طلبه، (1)

أما الأفارقة فقد عينت لهم الحكومة لجنة محلية في عام 1904م قدمت توصياتها – بعد بحث ظروفهم – بضرورة إقامة معازل للأفريقيين قبل أن يتم التوسع الأوروبي في استيطان أرض جديدة. وبالفعل تحددت بعض الأماكن لهم إلا أن حدودها لم تراع مراعاة حازمة من الناحية العملية عند التنفيذ الفعلي. وطغت على أعمال اللجنة نزوات ومطالب المستوطنين الأوروبيين. (2)

وإزاء تعنت المستوطنين البيض طالب الهنود الأغاخان أن يستخدم إمكاناته واتصالاته الواسعة ليساعدهم في امتلاك بعض المزارع في المرتفعات المهيزة صحياً واقتصادياً. وكانت مطالباتهم هذه في عام 1905م عند زيارة الأغاخان لكينيا الذي اجتمع فيها بهم معيسة بعد أن زار أوغندا، ونصحهم بألا يشغلوا بالهم بأراضي المرتفعات ويبحثوا لهم عن غيرها حتى لا يكون جهدهم ضائعاً هباءاً منثوراً. (ق

¹⁻ Mr. Gregor, Ross: Op. Cit., P. 302. Sce: Dilley, M.R. Op. Cit., P. 142.

²⁻ حسنى حماد: مرجع سابق ص 46. وانظر:

Haily: Op. Cit., PP. 715 - 717.

Delf, George: Asians: in East Africa, Nairobi, 1963, P. 15.

وعن مطالبات الهنود بأراض للسكن أشار عليهم باختيار موضع مناسب لهم بين ماشاكوس ومرتفعات ماو، وشملت نصيحته للهنود أن يتم التركيز على استخدام الأرض فقط لإقامة المساكن والعيش وتأدية أعمالهم ولا يكون اتجاههم للكيتها بغرض التجارة فيها ومعارسة أعمال الرهن والمضاربات المالية المختلفة (أ). ويبدو أن هذه النصائح كانت قد صدرت من الأغاخان مراعاة للظروف التي كانت تعر بالهنود في وقت زادت فيه ععلية صدور المراسيم والتشريعات المالية التي تتعلق بملكية الأراضى. وما صاحبها أيضاً من قواعد الرهن والبيع وخلافه. (2)

وإذا كان هذا التصرف من أغاخان يعد من باب تهدئة الهنود ومنع دخولهم
في صراع مع المستوطنين البيض – فإنه كانت هناك محاولات أخرى من الهنود
برهنت على حسن نيتهم واستعدادهم للمعيشة في وثام مع هؤلاء المستوطنين. من
ذلك ما حدث من الكولونيل جيمس هايس سادلر Colonel James Hayes
الذين علوا في الهند فترة كبيرة بلغت خمساً وعشرين عاماً.

وقد انتهز الفرصة في عام 1906م وسعى لقابلة عدد كبير من الهنود في معبسة راكثر من سبعين تاجراً هندياً، ودعى في لقائه معهم لإقامة علاقات ودية بينهم وبين المستوطنين البيض. ومن الأمثلة التي تدل على تصرف الهنود بنية حسنة تجاه المستوطنين والحكم البريطاني في كينيا – أن أحد التجار الهنود الموقين في منطقة شرق أفريقية وهو مستر أ. جيفانجي Mr. A. Jeevangee قد صنع تمثالاً رخامياً في عام 1904 للملكة فكتوريا – ملكة بريطانيا – ووضعه في مدينة نيروبي تعبيراً وإظهاراً لولائه وولاء جاليته الهندية للحكم البريطاني في مدينة نيروبي تعبيراً وإظهاراً لولائه وولاء جاليته الهندية للحكم البريطاني في كينيا. وتقدم دوق أوف كونوث Duke of Connought فأزاح عنه الستار في 24 من مارس عام 1906م.

وتجدر الإشارة إلى انجيفانجي كان من أصحاب الثروات البارزين في كينيا وقد كون ثروة عظيمة من عمله كمتعهد وأحد بناة خط السكك الحديدية بين

¹⁻ Ross Mc Gregor: Op. Cit., P. 302.

²⁻ C.O. 541 / 1. East Africa Protectorate, The Official Gazette. January 15, 1908, P. 23

ممبسة وأوغندة.(1)

ومع ما قدمناه من أمثلة على حسن نوايا الهنود فقد ظل الصراع على الأراضي بين المستوطنين البيض والهنود على أشده حتى بلغ أن تعدى حدود كينيا إلى جنوب أفريقيا حيث ظهرت عداوة المستوطنين فيها للهنود المحليين في كينيا عندما عقد اجتماع لهؤلاء المستوطنين في مايو من عام 1906م وصدر بيان عنيف عن رابطتهم ضد مبادئ الهنود شمل سباباً لهم، وقد رد الهنود على ذلك بعقد اجتماع كبير لهم تم فيه جمع مبالغ مالية كبيرة لمساندة الخطوات والإجراءات المنام التخاذها للقضاء على مشاكلهم، والعمل على الحصول على منح لامتلاك بعض أراضي المرتفعات. هذا كله على الرغم من التأكيدات الشفهية من الحكام بعدم أراضي المرتفعات. هذا كله على الرغم من التأكيدات الشفهية من الحكام السير دونالد ستيورات Sir Donald Steweart.

إلا أنَّ ما يدور على المحور السياسي والفعلي كان على العكس من ذلك فقد أبرق اللورد اللجن – وزير الدولة لشؤون المستعمرات البريطانية – إلى حاكم مستعمرة كينيا في 17 من يوليو عام 1906 يخبرد بموافقته على تخصيص الأراضي الواقعة بين كيو وفورت ترنان للمستوطنين مما أثار حفيظة الهنود وغضبهم. ⁽³⁾

ومما زاد الأمر تعقيداً صدور مرسوم أراضي التاج عام 1915م الذي خول الحالم البريطاني في كينيا حق الفيتو في الأمور المتعلقة بإجراءات تعلك الأراضي وإيجارها مما أغلق الباب أمام أحلام الهنود في تلك الأراضي بمنطقة المرتفعات كما فرض المرسوم قيوداً ثقيلة على غير الأوروبيين وعلى رأسهم الهنود مما أضاع عليهم الفرصة في أي نجاح بخصوص هذا الأمر الحيوي. (4)

¹⁻ Delf George: Op. Cit., P. 13.

²⁻ Dilley, M.R.: Op. Cit., P. 142.

³⁻ Marsh, Zoe & Kingsworth G.: Op. Cit., P. 681.

⁴⁻ Buell: Op. Cit., P. 290.

Marsh Zoe & Kingsnorth: Op. Cit., P. 681, Fearn Hagh: Op. Cit., P. 94.

انظر:

Official Report, Parliamentary Debates Lords. 141. H.C. Deb. 52. P. 710, 2 May 1921.

وبعد عام 1917م أي بعد أن وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها زادت معارسات الأوروبيين في منع الهنود من امتلاك أراضي المرتفعات. وطوال العشرينات أيضاً من القرن العشرين ظلت الإعلانات عن بيع الأراضي توضع لها شروط لا تنطبق سوى على المستوطنين البريطانيين فقط، أما غيرهم فكان عليه التقدم بطلباتهم للحصول على موافقة الحاكم الكتابية. (أ)

وطوال فترة الثلاثين سنة الأولى من القرن العشرين لم يحرز الهنود تقدماً في صراعهم مع المستوطنين البيض حول ملكية أراضي المرتفعات. فحتى 28 من فبراير عام 1933م لم يكن للهنود سوى منطقة كيوس مواني وكان بها فقط خمس وخمسون مالكاً هندياً يمتلكون عشرة آلاف وتسعمائة وخمس وثلاثين فداناً زرعوا منها أربعة آلاف وشائمائة وأربع وثمائين فداناً برقم المنطقة الساحلية فقد امتلكوا فيها ما يقرب من ثلائة آلاف وثمائمائة فدان ⁽²⁾

مشكلة تقييد الهجرة الهندية:

اضطرت وزارة الستعرات البريطانية أن تنظم عملية تدفق الهنود المهاجرين إلى أفريقيا بعد أن زادت بشكل مطرد، ولذلك فقد تم إنشاء لجنة لتنسيق هذه الشئون بين الغدارات لرعاية أمر الهجرة الهندية إلى الستعمرات البريطانية Inter Departmental Committee خاصة بعد أن احتدم الصراع بين الأوروبيين والهنود في كينيا مما اضطر الحاكم البريطاني لكينيا إلى أن يرسل خطاباً إلى وزير الدولة للمستعمرات يظهر فيه الرغبة الجامحة عند الأوروبيين ليس فقط بعدم إبقاء الهنود في المرتفعات، بل بطردهم جميعاً من الإقليم الأفريقي كله، ويرجع ذلك إلى فشل الأوروبي في منافسة التاجر الهندي. (3)

¹⁻ Marsh Zoe & Kingsnorth: Op. Cit., P. 681.

²⁻ C.O. 544 / 48. Vol. I. Op. Cit., P. 22.

See: Salvador, Max: Op. Cit., PP. 210 - 211.

³⁻ Mc Gregor: Op. Cit., P. 15.

ولذلك فقد رغب الأوربيون في إعطاء الهنود الوجودين بالفعل في كينيا أراضي المنخفضات، وعدم حدوث ذلك مع أية هجرة في المستقبل بعمنى وقف الهجرة. وأن تقتصر الهجرة على الأوربيين فقط بجانب محاولاتهم ودعوتهم لطرد الهند من النطقة (أ)

وقد شغل تشرشل نفسه بموضوع الهجرة بشكل لافت للنظر. إذ أنه اهتم بإنشاء مجلس مراقبة للهجرة Immigration Control Board كان من ممثليه أعضاء من الجالية الأوروبية الموجودة في كينيا⁽²⁾ ووقعت حكومة الستعمرة تحت شغط المستوطنين البيض الذين تقدموا بلائحة جديدة خاصة بالهجرة. حازت موافقة ديلامير سميت New Immigration Regulation Law.

وعلى إثر الموافقة عليها بدأت الحكومة في وضع العراقيل والعقبات أمام الهنود للحد من هجرتهم بشكل غير مباشر عن طريق ضغط نفقات الصرف على هيئة السكك الحديدية ولا سيما الوظائف الإدارية الخاصة بالهنود. ⁽⁴⁾

وقد أدت تلك العقبات والعداء ضد الهنود إلى تقلص عدد المهاجرين منهم إلى كينيا. ويتضح ذك من خلال التقرير السنوي الذي يؤكد على أن عددهم في عام 1922م قد بلغ خمسة آلاف وتسعمائة هندي مقابل ستة آلاف ونصف عام 1921م. ⁶⁵.

I- C.O. 533 / 291. Delamere to Winston Churchill, January 19th 1922.

²⁻ C.O. 533 / 291. Mr. Churchill to Montagu. M. Plandon. Feb. 1922.

³⁻ C.O 533 / 296. Vol. II, Telegram, Coryndon, Governor of Kenya to Sir J. Mastertion Smith, Dated 2nd Feb. 1922.

⁴⁻ C.O. 533 / 296. Confidential, No. 385, Governor's Deputy to Lord Duke, Railway estimates, Nairobi, July 23, 1923.

⁵⁻ C.O. 533 / 298, the Colony and Protectorate of Kenya No. 1680. P. 460, the Governor's Annual Report for the year Ending, Dec. 31, 1922.

عزل الهنود في أحياء خاصة بهم:

عمد الأوروبيون إلى اتخاذ سياسة خاصة تجاه الهنود لشل حركتهم وتقييد حريتهم في منافسة الأوروبيين خاصة وقد عرف عنهم النشاط الدؤوب الذي لا يكل. ولذلك فقد تركزت سياستهم في ذلك على ما يلي:

- 1. اتباع سياسة الفصل التجاري والإداري.
- اتباع سياسة العزل السكني. وذلك باستبعاد الأوروبيين من الناطق التي خصصت وتم حجزها لإقامة ومعيشة الهنود، وطرد الهنود نهائياً من المناطق المتازة والمختارة التي خصصت للأوروبيين حتى تكون قاصرة عليهم دون سواهم.
- ألا تكون هناك مساواة بين المستوطنين الأوروبيين البيض وبين الهنود في قائمة انتخابية مشتركة.
- أنْ يسود كينيا العنصر الأوروبي دون أن يكون للهنود دخل في ذلك في شتى المجالات. (1)

والغريب في الأمر هو أن الهنود أيضاً كانوا لا يرغبون في العيشة السكنية بتلك المناطق ولا في نفس الأحياء التي كان يقطنها الأوروبيون البيض في كينيا. حيث كان الهنود يمقتون النظام أو النمط الذي يعيش عليه الأوروبيون.⁽²⁾

وثمة قضية غاية في الأهمية وهي أن الهند البلد الأم للهنود لم تكن بعيدة أو
مهملة لما يدور وما يحاك لأبنائها في الشرق الأفريقي من مخاطر ومشاكل فتابعت
باهتمام وقلق سياسة العزل والتفرقة العنصرية الناشبة أظفارها في تلك المنطقة البكر
من العالم الحديث، فقد أصبحت المسألة صارخة للغاية لدرجة جعلت مندوب
الهند في عصبة الأمم يفكر جدياً في عرض الموضوع وإدراج قضية التفرقة العنصرية
التي تُنتُهج ضد هنود كينيا كواحد من الموضوعات الملحة والرئيسية في جدول أعمال
عصبة الأمم.

¹⁻ C.O. 533 / 291, Delamere to Winston Churchill, January 19th, 1922.

²⁻ Official Report: Op. Cit., H. L. Vol. 54, P. 1438.

إلا أن مندوب بربطانيا (نائب اللوردات البربطاني) تحايل عليه وأقنعه بأن تلك القضية في طريقها للحل ولا داعي لإثارتها على الصعيد العالمي في عصبة الأمم.(1)

موقف الهنود من الحركة الوطنية:

ينبغي إضافة أن جهود الهنود في إقناع البريطانيين وحكام المستعمرة الكينية والضغط علهم من أجل الوافقة على تعثيل الهنود في المجلس التشريعي يعد فصلاً من فصول الحركة الوطنية التي شارك فيها الهنود بشكل حضاري دون اللجوء إلى العنف أو حرباً تحريرية كما فعل الأفارقة أصحاب الأرض الأصليين.

والذي يهمنا في هذا المقام أيضاً الإشارة إلى دور أحد زهماه الهنود البارزين وهو المستر جيفانجي Mr. Jeevanee الذي انتخب ممثلاً عن الجماعة الهندية الكينية في المجلس التشريعي . وأخذ يسعى لشرح وجهة نظر طائفته ومطالبها في كل موقع مؤثر حتى كسب عطف وتأييد الحركة الوطنية الهندية ، وأخذ يكسب أيضاً الكثير من الأنصار لها⁽²⁾ خاصةً بعد أن بلغ عددهم أكثر من عشرة آلاف وستمنة هندي هناك.⁽³⁾

كما انتقل جيفانجي بقضية بني جلدته إلى لندن يشرح ويقنع المواطنين والمسئولين حتى نال تأييد عصية مسلمي الهند بالإجماع وأسمع العالم صوته وقضيته من هناك، وظهرت له بيانات وتصريحاته أخذت تُطبع في الهند ذاتها. وهذا الصراع مؤقتاً خلال الحرب العالمية التي نال الهنود خلالها وعوداً بتمثيلهم بشكل أكبر بعد انتهائها، ومن هنا بدأوا يحققون بعض آمالهم يأخذون لأنفسهم مكاناً ومكانة طوال القرن العشرين في المنطقة. (4)

¹⁻ Official Report: Op. Cit., H.H. Vol. 54, P. 1442.

²⁻ Chai, Dharom, P. Portrait of Minority: Op. Cit., P. 7.

³⁻ Hailey, Lord: Op. Cit., P. 404.

⁴⁻ Encyclopaeclia: Op. Cit., P. 304. 147, H.C. Deb. 52. 20 October 1921. P. 281.

كما ينبغي أن نشير إلى الدور الذي لعبه الهنود في الاتصال بكل من ونستون تشرشل. وديفو نشاير على التوالي من كبار الزعماء البريطانيين وغيرهم من معثلي الهيئات الأوروبية والهندية فقد عقدوا عدة لقاءات ومشاورات مع تشرشل تم فيها مناقشة وضع الهنود في كينيا وأعلن عن استعداده للتعاون مع الرابطة الهندية وتحقيق بعض مطالبها. مما أثار المستوطنين ضد هذه التحركات رغم تضاعف أعداد الهنود عن أعداد الأوروبيين⁽¹⁾. وهدد المستوطنون بقيامهم بثورة سلمية وخططوا إيضاً للتبض على زعماء الهنود ونفيهم للخارج.⁽²⁾

أما ديغونشاير فقد كان متفهماً ومرناً في تعامله مع القضية الهندية أكثر من سابقه. ويُذكر له تصريح مؤيد لطالب ورأي الهنود قال فيه (يبدو أن معلومات الأوروبيين في كينيا ضئيلة وقاصرة عما يحظى به الهنود البريطانيون من مزايا في المستعمرات البريطانية الأخرى. مثل غانا البريطانية وموريشيوس. والحقيقة أن عمم الاعتراف بالطالب المعقولة بالتشيل السياسي للرعايا الهنود البريطانيين المؤهلين ستكون له نتائج وخيمة على كل مستعمرة بريطانية أخرى يقيم فيها الهنود⁽³⁾. كما كان ديفو نشاير من مؤيدي زيادة عدد مقاعد الهنود زيادة بسيطة تطيباً لخاطره. (4)

وقد بلغ تحرك الهنود مداه في المؤتمرات التي عقدوها بتنظيم المؤتمر الوطني الهندي الذي كان يحضره مندوبون عن أفراد الجالية الهندية بكينيا وأوغندا وتنجار ظهر فيه تصريح زعماء الهنود لضرورة أن تنتقل كينيا إلى سيطرة حكومة الهند كمستعمرة هندية وتكون ملحقة بالهند، وبذلك تعد كينياً ينفسها للحكم الذاتي، ويعد هذا اتصالاً فكرياً واجتماعياً وسياسياً برزت فيه القومية المؤديقية. (5)

¹⁻ Hughes, A.J. The Seach for Unity: Op. Cit., PP. 98, 99.

²⁻ Ghai, Dharam: Op. Cit., P. 7.

³⁻ C.O. 533 / 293. Tel. Secret & Personal, Devonshire the Secretary of State for the Colonies to the Governer of Kenya, PP. 169, 170, 16th Feb., 1923.

⁴⁻ C.O. 533 / 293 Vol. II Tel The Secretary of State for the Colonies to the Governor of Kenya, P. 279, 23rd, Feb. 1923.

⁵⁻ Mayo katherine. L'Inde avec les Anglais PP. 171 - 253.

وذهب الخيال بالهنود إلى ظهور مقترحات متطرفة تدعو للرحيل إلى بلادهم إذا لم يرضخ المستوطنون البيض لمطالب الهنود، وبادر آخرون باقتراح أن يتم اتباع سياسة عدم التعاون مع الأوروبيين على أن يتم ذلك تحت قيادة الزعماء الهنود وتوجيههم. والأكثر تطرفاً كان اقتراح آخر بمقاطعة البضائع الأوروبية، ومقاطعة التعاون والتعامل مع المصانع والأعمال والبيوتات الأوروبية، واستعر التطرف في هذا الاقتراح بالدعوة إلى إضراب شامل يشمل جميع الموظنين. كما يدعو إلى أن يقوم الأعضاء الهنود المشاركون في الحكومة بتقديم استقالتهم من الحكومة ولا يكون هناك أدنى تعاون معها من جانب الهنود. (1)

وقد بدأت الحركة الوطنية في كينيا تنادي بحقوق الإنسان التي كان الأفريقي محروماً منها. ولكنها لم تؤت ثنارها بسبب اشتمالها بشكل قبلي غير منظم وغير متحد فسهل على الاستعمار قهرها، وكانت قبيلة الناندي من أولى القبائل التي تمرت بسبب سيطرة المستعمر البريطاني على أراضيها، كما تبعتها ثورة الماساي التي تم قعمها سريعاً هي الأخرى⁽²⁾، ثم ثورة الجرياما بين معبسة وهر سباكي بسبب ضريبة الكوخ التي فرضت عليها، وجميع هذه الثورات تم إخمادها بسهولة نظراً لتفرقها وضعفها. (أن هذا بالإضافة إلى أنها كانت تفتقر إلى الروح القومية التي تجمع شمل وشتات كل الأمة في مجابهة المستعمر الذي استغل تلك الظروف للصاحه، ولذلك فقد فشلت كل تلك الحركات والانتفاضات الثورية فشلاً ذريعاً.

أما ثورة الاهالي فيما بين الحربين العاليتين فقد استمدت بعض مشاعلها مما قاساه الأهالي من ويلات الحروب وتحملهم أعباء لا طاقة لهم بها مما دفعهم إلى ثورة منظمة بعض الشيء، وبدأت تتكون الروابط الوطنية ووشائح ساعدتهم على الوحدة في أعمالهم.

¹⁻ Dilley, M.R. Op. Cit., P. 151.

Herbertson, F.D. & Herbertson, A.J.: Africa. London, 1914, PP. 120 - 122.
 Marsh Zoe & Kingsnorth: Op. Cit., PP. 132, 133.

C.O. 533 / 294 Op. Cit., PP. 312 - 314.
 Buell Raymond: Op. Cit., PP. 373 - 378.
 Leys Norman: Kenya. Op. Cit., PP. 127 - 128.

وكانت رابطة الكيكويو التي تكونت عام 1920م أولى هذه التجمعات إلا أنها لم توفق في التعبير عن إرادة الشعب الكيني وعجزت عن أداء مهمتها الوطنية (أ) فتكونت جمعية شباب الكيكويو Young Kikaya Association بزعامة هاري ثوكو Harry Thoco في عام 1921م شملت مجموعة من المثقفين الأفيتيين (أ)

والذي يهمنا في هذا المقام هو دور الهنود في ذلك، فقد نشطت هذه الجمعية وشملت المسلمين والمسيحيين والوثنيين وظهر دور واحد للهنود في هذه الرابطة حتى يقال إن زعيمها نفسه هاري ثوكو قد وقع تحت تأثيرهم بشكل كبير خاصة الهنود الجوانس Goans والهنود الذين كونوا الطبقة الفنية.

وكان ثوكو على اتصال مستمر مع الزعماه الهنود وخاصة زعيمهم الأكبر جيفانجي رئيس الرابطة الهندية. ومع زعيم هندي آخر هو ديساي Desai الذي كان يعمل سكرتيراً للرابطة الهندية. وكان لهما هيمنة وسيطرة على جريدة الإست أفريكان كرونيكل East African Chronicle وهذه الجريدة تعد جريدة هندية في لحمها وسداها فكان فيها العمال والكتاب من الهنود بشكل غالب. شاركوا في الحركة الوطنية بسهم وافر حتى إن رئيس الجالية الهندية وسكرتيرها أخذوا في مساندة الهنود الوطنيين بالكتابة فيها ونشر ما يعانيه الأفارقة من مظالم. خاصة ما قام به ديساي من كتابة سلسلة من المقالات عمّا ألم بالأفارقة بسبب الاستيلاء على أراضيهم، وبعض المعلومات والبيانات المختلفة إلى وزارة المستعمرات في لندن يؤدى فيها مطالب ووجهة نظر الأفريقيين.

ليس هذا فحسب بل عمد ديساي إلى توفير مقر لجمعية شباب الكيكويو في مكتب ديساي نفسه برابطة الهنود، وأمدُه بمساعداته الكتابية والمالية، وأعمال الطباعة المختلفة التي أنتفع بها كثيراً، ⁽⁶ واستطاع ثوكو – الزعيم الأفريقي – أن

¹⁻ Braguinshei, M. Louk onine: Op. Cit., P. 25.

²⁻ كان هاري ثوكو يعمل كاتباً للبريد. وفي أحد الأقوال الأخرى عمل عاملاً للتليقون.

انظر: محمد المهدي صديق، السياسة البريطانية في كينيا، ص356.

³⁻ C.O. 533 / 298. Op. Cit., P. 46. 4- C.O. 533 / 298. Op. Cit., P. 21.

يعتمد على مساعدة الهنود في التحرك بين مواطني البانجاني وعقد بينهم اجتماعاً استطاع بعده أن يكسب أنصاراً كثيرين. ⁽¹⁾

وتوالت اجتماعات جمعية شباب الكيكوبو تؤازرها نخبة من زعماء الهنود وتوجهها توجيهاً صحيحاً مع المساندة الكاملة، وعقب ذلك عقد الهنود والمستوطنون البيض اجتماعات هامة لبحث الوقف من النظام العنصري، ظهر فيه موقف الهنود واتجاههم نحو تعاطفهم ومساندتهم للثوار الأفارقة، وأصدر الهنود بيانات وقرارات تهدف في مجملها إلى كسب صداقة الأفريقيين والتعاطف معهم، واستعروا في إسداء النصح والمشورة لزعيم الجمعية خارى ثوكو. (2)

ولم يكتف الهنود بمؤازرة الأفريقيين في حركتهم الوطنية بل قاموا باحتجاج علني ضد الظروف المحيطة بهم بتعاون مشر مع الأفريقيين بذكاء حذر وهم يخوضون صراعاً مع المستوطنين البيض أعداء الطرفين، وكان تنظيم الهنود دقيق وقوي كانهم في الهند نفسها.⁽³⁾

وبذلك نستطيع أن نخرج بنتيجة هامة هي أن الحركة القومية الأفريقية كانت تدين للهنود بفضل إذكاء الروح الوطنية وتقويتها منذ بداية العشرينات من القرن العشرين، ولا نبتعد كثيراً عن الصواب إذا قلنا إن هذه الروح كانت بوحي من الهنود. فقد كانت مقالات هاري ثوكو تكتب وتطبع في الصحف الهندية وننتشر بأعداد كبيرة بين الوطنيين وغيرهم حتى عندما قبضت السلطات الاستعمارية على عاري ثوكو عام 1922م شعل الإشراب جميع أنحاء البلاد بعا فيهم الهنود أيضاً. (4)

وإذا كانت الأحداث تؤكد على دور الهنود في مساعدة جمعية شباب الكيكويو فهناك بعض الباحثين ينفون ذلك فيقول أحدهم. ⁶⁵ حاول بعض البيض اتّبام الهنود بإثارة مشاعر الأفريقيين ولكن أثبتت الحوادث أنها حركة أفريقية

¹⁻ Brown Jeremy Murray: Op. Cit., PP. 83 - 85.

²⁻ Brown Jeremy Murray: Op. Cit., PP. 83 - 85.

C.O. 533 / 295. Kenya, No. 374. Confidential Governor's Deputy to Lord Duke, 25th June 1923.

⁴⁻ Ross Mc Gregor: Op. Cit., P. 235.

⁵⁻ Ross, Emary and Myrta: Africa Disturbed, N.Y. 1960. PP. 260 - 281.

أصيلة) وهذا كلام عار من الصحة وليس فيه ما يؤيده في مقابل ما قدمناه من حجج وأحداث تؤكد ما ذهبنا إليه فقد كان الإضراب الذي شمل كل أنحاء كينيا بتوجيه وتدبير من الهنود كما قدمنا- ولم يكن الأول من نوعه. بل كان هناك إضراب آخر كان الهنود من ورائه وهم العقل المدبر له عندما قام الحوذية (العربجية) الذين يجرون عربات الحنظور Rick Showboys بإضراب شامل وكان هؤلاء يشتغلون عند سادتهم الهنود الذين شجعوهم و دفعوهم إلى الإضراب ليس هذا فقط بل ترك كثيرون من الأفريقيين أعمالهم، وغادروها نهائياً من عند سادتهم الأوروبيين بإيعاز من الهنود احتجاجاً على تخفيض أجورهم. (أ)

وقد أحس الستوطنون الأوروبيون بعدى تأثير الهنود في ثورة هاري ثوكو على الأفريقيين – حيث كان ثوكو دائم المراسلة مع ديساي سكرتير رابطة الهنود فترة كبيرة من الزمن.⁽²⁾

من هنا يتضح أن الهنود لم يكونوا وحدهم في ميدان المعركة ولا الأفريقيين كانوا وحدهم ضد المستوطنين البيض كعدو مشترك بل نجح الهنود في زج الأفريقيين معهم ودفعهم إلى ميدان الثورة. ^(ق)

ونلاحظ التأثير الهندي على المجتمع الإفريقي في نشو، الحركة الوطنية أيضاً من خلال عناية الأفريقيين بإصدار الجرائد الوطنية بتأثير الفكر الهندي. وقد بدأت جمعية الكيكويو المركزية في إصدار جريدة خاصة بها في عام 1928م عرفت بمويجويثانيا Mwigwithania بمعنى المسلح Reconciler بلغة الكيكوت التي كان شعارها تعبد واعمل Pray and Work وكان أول رئيس تحرير لهذه الجريدة

¹⁻ Brown Jeremy Murray: Op. Cit., P. 348.

²⁻ I bid. P. 87.

³⁻ Delf George: Jomo Kenyatta, Op. Cit., P. 66.

هو حجوموكنياتا Jomo Kenyata أوكان الهدف من إنشائها توعية المواطنين الأفارقة وتعليمهم، والدعوة إلى تكاتف كل الجهود لرد الأراضي إلى أصحابها الوطنيين. وظهر أيضاً دور الهنود عندما سافر كنياتا إلى لندن عام 1929م لعرض تقضية مواطنيه، وكان برفقته محام مندي من كينيا يدعى أشرداس Isher Dass وفي هذا دلالة على أهمية الدور الذي بات يلعبه الهنود في مساندة الروح الوطنية الإفريقية للوقوف على قدميها. (2)

إضافة إلى ذلك فقد كان الهنود يشاركون في شرح القضية الكينية سواء على الصعيد المحلي أو العالمي حتى إن الهند نفسها كانت تشارك مصر والعراق في عرض القشية الكينية على عصبة الأمم المتحدة. ^{رق}

وابتداء من عام 1948م وحتى عام 1950م ظهرت مجموعة من القوانين والمراسيم التي استحدثتها الحكومة الاستعمارية في محاولة منها لوقف الحركة الوطنية ومجابهة الثوار الذين باتوا يشكلون خطراً على الستعمرين البيض وغيرهم بعد أن زادت الاضرابات واجتماعات الرابطات القومية الأفريقية أ

كما حاولت الحكومة ضرب تجمع كان له شأن كبير سُفيّ بمؤتمر النقابات الذي أُنْشَنْ في عام 1949م. وشارك الهنود في تكوينه جنباً إلى جنب مع الأفريقيين من طبقة العمال في كينيا.

أ- جرموكيناتا هو الزعم الكني الذي رسم سياسة المفي نحو (استقلال الميلاد وقد ولد في النطقة التي كانت تشتير بشعب المنافعة التي كانت تشتير من أوين يقدم برا أيوين بقيب الساق التي يد وكان يقدم برا أيوين برازميت أنه الاستخدام الكيوبر و وقوف الله برازميت أنه بستانيا وخيارا وخاصا في المتأخيس بيره والتحق بعدرت الأحد الإنشائية بعد قلل فعل 1912م. والتحق بعدرت الأحد الإنشائية التابعة على 1912م. والتحق بعدرت التابعة بالمقتماد الثابعة بنا بعد أن قسطة كبيراً من التنفيم والثانات.

Jeremy Murray - Brown: Kenyatta, Collines. 1972.

Delf (George) Jomo Kenyata: Op. Cit., PP. 64 - 69.
 Hughes, A.J. East Africa. Op. Cit., P. 106.

C.O. 822 / 461 - Inward Telegram. From N.Y. to Foreign Office, May 28, 1953, No. 103.

⁴⁻ أحمد طاهر: أفريقية في مفترق الطرق. ص 283.

وكان المؤتمر يهدف إلى الدفاع عن مصالح العمال وحقوقهم، وامتد نشاطه إلى معارضه نظام التغوقة العنصرية الذي كان يمارسه البيض ضد الهنود والأفارقة. ⁽¹⁾

وعلى صعيد آخر كان هناك بعض الموظفين الهنود يتعاطفون مع السياسة الحكومية ويدعون إلى محاولة تهدئة الأرضاع والضرب على أيدي الثوار في إطار التعاون مع الحكومة الاستعمارية وتحقيق مصالح كل الأفراد. وكان يشاركهم في هذا الرأي بعض الأفارقة الذين كانوا يرون عدم استخدام العنف من الجانب الحكومي فيعا واجهه الثوار بل يمكن تهدئتهم بغرض إصلاحات جديدة وتقدم مصالح الأفريقيين على غيرها.

معن أوائل الذين كانوا يتجهون في هذا الاتجاه مستر شان سينجا - an Singh وهو من زعماء الجالية الهندية وكان يدعو كل الأجناس للتعاون مع الحكومة إزاء الإجراءات التي أخذت تتبعها في مواجهة ثورات الماوما ولاستعادة النظام. وقرر أن كل الأجناس ستكون مؤيدة لخطوات الحكومة بكل قوة. ومن ناحية أخرى حثُّ الحكومة الاستعارية على إبطال أسلوب وسياسة العقاب الجماعي التي تتبعها في مواجهة الكينيين كرد فعل من جانب الحكومة نحو ثوار الماوو. ²³

ومن الذين أيدوا أيضاً الحكومة هندي آخر كان رئيساً لاتحاد الغرف لتجارية والمصانع التابعة لهنود في شرق أفريقا وهو السيد/ يتهالال جيتاباني Beethalel الذي وجه الشكر والتأييد إلى حاكم الإقليم السير كيفليا بارنج في افتتاح الدورة الثالثة عشر لاتحاد الغرف التجارية للهنود وقال في رسالة شكره وتأييده رنؤكد لكم تأييدنا الكامل وتعاوننا معكم في مهمتكم الحالية: لإعلان حالة الطوارئ وإعادة القانون والنظام ونعرب عن تعهد جميع أغضاء الاتحاد يولائهم لجلالة

^{1 -} محمد الهدي: مرجع سابق. ص 378. 378.

C.O. 822 / 460. Report Meeting of the Secretary of State with Unofficial Members Organization, Op. Cit., P. 13 - 14.

³⁻ C.O. 899 / 465. Inward Telegram to the Secretary of State for the Colonies, From Kenya (Sir Baring) 4th March, 1953.

الصراعات في نيروبي:

عندما شعر الأوروبيون بخطر الهنود عليهم من الناحية العددية وبالتالي سيصبح لها أثر عكسي على الوجود الأوروبي الستقبلي في كينيا, لذا نشط الأوروبيون وكرسوا جهودهم ليتستروا خلف الأفارقة , وخططوا لاستئصال كافة الوجود الهندي من شرق أفريقيا فكونوا هيئة التجار الأفارقة والأوربيين لهذه الهيئة قام السيد/ محمد لطيف سكرتير عام المؤتمر للكونجرس الوطني لهنود شرق أفريقيا قام السيد/ محمد لطيف سكرتير عام المؤتمر للكونجرس الوطني لهنود شرق أفريقيا 18 ابريل East Africa Indian National Congress Nairobi بشكوى أوضح فيها للمجتمع الهندي مدى خطورة هذه الهيئة وأشار 1923 بشكل تنظيم جديد أطلق عليه اسم (هيئة التجار الأفارقة والأوروبيين) انه جرى تشكيل تنظيم جديد أطلق عليه اسم (هيئة التجار الأفارقة والأوروبيين) للهنود في الستعمرة. (أ)

وكان بده عمل هذه الحركة الجديدة هو بطابة إشارة واضحة للمجتمع الهندي لكي يحسب حساب الخطر القادم لأن شعار هذه الحركة كان: «كل أوروبي وكل أفريقي يمثل دعامة لشرق أفريقيا. وكل جنسية أخرى تمثل اعاقة (2)

فمثل هذا الشعار كشف عن الأهداف الخبيثة وستسفر عنه مثل هذه المحاولات الخطيرة في السعي للخلاص من العنصر الهندي واستئصال شأفته من الدولة وسرعان ما ظهرت منشورات أصدرتها هذه الهيئة بحيث تؤكد على طبيعة هذه الحركة التي تنذر بالشؤم حيث أخذت تلك المنشورات تناشد وبشدة كل قطاعات المجتمع الأوروبي حشد الجهود وتوحيدها لاستئصال الآسيويين (بصورة تفاعات المجتمع الأوروبي حلد الجهود وتوحيدها لاستئصال الآسيويين (بصورة نهائة من وطننا وإنهاء ميطرتهم على حياتنا التجارية).

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 582.

²⁻ Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay. May 1923. Rivalries in Nairobi. Complaint of the East Africa Indian National Congress, Against the Euopean and African Traders Organization.

ومن هنا يتضح أن الهيئة كان هدفها استثارة المشاعر العدوانية في أذهان التجار الأوروبيين ضد الهنود، بالإعلان البارع عن شعارات مثل:

 رأ) سرعان ما سيقوم الآسيان والقصود بهم الهنود. بالسيطرة على حياتنا اليومية ومتى تم لهم ذلك فلن يكتفوا بل سيقومون بتهديد وجودنا ذاته (لاحظ خطورة هذا الاتجاه وأسلوب انتقاء الألفاظ).

(ب) إن الاستمرار في هذه الأوضاع لا يمكن أن يكون. لن نحتمل الأوضاع الحالية. إن استعادة سنوات الهوان والشقاء التي خلفناها ورامنا بسبب تلك السياسات العقيمة التي تنتهجها الحكومة في التعامل مع الآسيان لا يجوز أن نسمح له بالحدوث. إن ما يحدث لهو وقف لمسيرة التقدم. إن كافة محاولاتنا لخلق دولة مزدهرة تبوء بالفشل بسبب الجنس الأجنبي. ذلك الجنس الذي لا ينبغي أن نسمح له و كما من المغروض السماح له من البداية بالانضمام إلى النسيج الاقتصادي لبلدنا... كينيا.

ومن خلال هذه الحملة الشريرة نجحت تلك الهيئة الجديدة في استثارة الأوروبيين للقيام بأعمال موجهة ضد الهنود، منها مقاطعة وإغلاق أسواقهم الاقتصادية وأوضحت الشكوى أن مثل هذه الحملة الشرسة كانت لها آثار مدمرة على المجتمع الهندي، فهذا أمر محتوم وهو ما استلزم وقفة من المجتمع الهندي، في سبيل الحفاظ على كيانه في مواجهة تلك الدعاية الخطيرة التي بدأها الأوروبيون. (2)

وهذه الحملة التي يشنها الأوروبيون ضد الهنود ستهدد الوجود الهندي ما لم يقوم هؤلاء الهنود بمواجهة. تلك العاصفة وتحمل المسؤولية في إطار أكثر من ند للتجار الأوروبيين الساعين إلى إغلاق باب المنافسة من الأساس واستثصال الهنود.⁽⁶⁾

¹⁻ Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay, May 1923.

²⁻ I bid.

³⁻ I bid.

وعلى ضوء هذه التغيرات المحلية والذي يسمى الأوروبي أن يدولها ضد الهنود، لينال المساعدة من بني جنسه وبلده الأم إنجلترا، ويفوز بالسيطرة على الشرق الأفريقي. كما فاز أخوتهم في جنوب أفريقيا. قام الهنود بتنظيم مقاطعة من جانبهم وكان شعارها اظهر لهم في حملة فعالة أسلوب القاطعة الشاملة. كف عن التعامل معهم في أي مجال من مجالات الحياة القومية وأنه ما لم تظهر نفسك كهندي صلب قوي مستقل واصع الحيلة قادر على مقاطعة المجتمع الأوروبي ككل فإننا ككل مهدد بالفناء لقد حان الوقت أيها السادة للقتال بضراوة في مواجهة خصومنا، لكي نحافظ على بقائنا ذاته وحعاية مصالحنا في مواجهة هذه الظروف شديدة القسوة التي يجتازها المجتمع الهندي بأسرد. (أ)

وفي ظل هذه الظروف التي يعر بها المجتمع الهندي في الشرق الأفريقي. يأمل أن يحقق انتصاراً على الوقفة الأوروبية. من خلال الكونجرس الوطني للهنود ويجب أن تشعر كل قطاعات المجتمع الهندي بضرورة التكاتف لمحاربة أي جهود تبذلها تلك الهيئة العدائية الجديدة من خلال ثن حملة مضادة للمقاطعة الشاملة، أي بانتهاج أساليب وقائية دفاعية ضد المجتمع الأوروبي بأسّره. وذلك على المستويين الاجتماعي والتجاري. (2)

هيئة التجار الأفارقة والأوربيين:

سبق أن أشرنا إلى هذه الهيئة في الشكوى الهندية الصادرة من الكونجرس الوطني الهندي بشرق أفريقيا ، ولكن لم نتطرق إلى أهداف هذه الهيئة وتطلعاتها والتي سوف نتعرض لها بالشرح الوجز؛ لنعرف دور الأوروبيين ومغزاهم والنستر خلف عباءة الرجل الأفريقي والسيطرة عليه وعلى الهنود الذين أصبحوا من الكثرة والقوة بعكان يهدد مصلحة الأوروبي في هذا الجزء من الشرق الأفريقي. (³)

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 583

²⁻ Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5. Bombay, May 1923.

³⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 583.

أخذت هذه الهيئة غير المعروفة لدى المجتمع الأفريقي والهندي الإعلان عن نفسها والتحدث عن أهدافها وضعاراتها، إذ أشارت الهيئة عن نفسها وقالت. نحن عبارة عن هيئة غير معروفة نحن نتألف من بضعة أفراد يدركون الوضع الخطير الذي وجد المجتمع الأفريقي والأوروبي نفسه فيه اليوم. ولكننا نأمل وفي الحقيقية نحن على ثقة بأن هذا الحال سوف يتبدل ولن يظل على ما هو عليه لفترة طويلة.

ونجد هؤلاء المؤسسين لهذه الهيئة قد انكشفت عنهم الغمة بعد أن شعروا بخطر الهنود إذ نجدهم يلقون باللائمة على أهلهم الأوروبيين. ويشيرون على التقصير الفاضح من جهتهم نحو الأفارقة في بداية زهوة الأوروبي عند سيطرة شركاته على مقدرات هذا الجزء الحيوي من القارة الأفريقية من حيث الموقع والمناخ في المرتفعات. إذ يشيرون إلى أن الأوروبيين الموجودين في كينيا عام 1908م. كان الجدير بهم إدراك الخطر الذي سيواجههم بعد مضى خمسة عشر عاماً. ويعنون به. عام 1923م، عندما اشتدت مطالبات الهنود بالمساواة. (1)

واتهم أعضاء هذه الهيئة الأوروبيين. بأنهم لم ينظموا أنفسهم لضمان حصول جنسهم على أفضل العروض القدمة. وضمان الحصول على أقصى سيطرة على عملية التنمية. لو أنهم كانوا قد بدءوا وقتها في تعليم السكان الأفارقة. لكي يتبوؤا مكانهم السليم في الحياة التجارية والصناعية ببلدهم لما كان الخطر الآسيوي الهندي يواجهنا اليوم.⁽²⁾

وهذه الهيئة أخذت تطرح هذا التحذير والنصائح بعد أن حان موعد الصحوة سواء أكانت من قبل الهنود أم الأفارقة. وكشفت عن أخطاء الحكومة الكينية إذ أشارت إلى أنها لم تتعامل مع هذا الخطر والقضاء عليه من البداية. فقد ارتضوا أن يأخذوا السبيل الأسهل وقتها وكانت النتيجة وستظل دائماً ما لم نحول دون منعها وذكرت الهيئة أن من أهدافها التي تسعى إليها. هو السعي بإصرار لتصويب الخطأ الفادح الذي حدث بالماضي ولكننا لا نستطيع أن نأمل في حدوث ذلك دون

¹⁻ Ghai Dharam. P. Portrait of Minority, Op. Cit., P. 7.

²⁻ Extract From Indians Abroad No. 5. Letter No. 1, Bombay May 1923.

التعاون المخلص من جانب كل قطاعات المجتمع الأوروبي. (أ)

ومكذا نجد حالة تحسر وكمد من الأوروبيين على الحال الذي هم فيه الآن في مواجهة الهنود الطالبين بحقوقهم المشروعة. جنباً إلى جنب مع الأوروبي فتذكر جماعة هذه النظمة أو الهيئة أن تجارب السنين الحالية تثبت أننا أي (الأوروبيين) قمنا ببناء قلاعنا الحصينة طابقاً وراء الآخر بالعرق المنهم من جياهنا وجهد أيدينا وفكر عقولنا ونفاجاً في النهاية بأن بنياننا الشاهق على وشك الانهيار والدمار. نتيجة تلك المزاعم عديمة الأساس والطالب التي يتقدم بها قطاع من المجتمع. كنا على استعداد للتعاون معه لولا هذه الطالب.

ويظهر هنا استياء هذه الهيئة من النشاط الهندي التزايد، والذي أصبح مسيطراً على اقتصاد البلد، فهذا جعل الأوروبي يقف هذا الموقف المادي للهندي إذ يذكر الاستحالة في استعرار الأحوال القائمة على ما هي عليه، ويستحيل أن تكرر أخطاء الماضي. فنظرة إلى الماضي تؤكد أن عقم النتائج، وكل وعود تحسين الأحوال ارتطمت وتحطمت على جدار العنصر الأجنبي، إن هذا العنصر الأجنبي ما كان ينبغي له من البداية الانضمام إلى النسيج الاقتصادي لوطننا كينيا.

ومنا نظرة إلى هذا التفكير العقيم من الأوروبي ويشير إلى أنهم هم فقط الذين بنوا هذا الوطن مع أن الهندي هو العصب في هذا البناء من سكك الحديد إلى البناء الاقتصادي سواء على صعيد الزراعة أو التجارة، ويستنتج البحث أن هذا الصراع المحتدم بين المجتمعين الهندي والأوروبي يدل على إفلاس الأوروبي وعدم قدرته على المواجهة، في ميدان الاقتصاد، لأن الهندي كانت مهنته، بل كان يعمل في جمع التخصصات المهنية من الشيالين إلى رجال الأعمال والسياسة هذا الذي آثار حنق الأوروبي.

ويصرخ الأوروبي ويندى بأن المهمة صعبة وجسيمة ولكن ولا بد من أن يحزم الأوروبي رأيه على استبعاد هذا الجنس المغاير بصورة نهائية من وطنه حسب إدعائه، وإنهاء وجوده من حياة الأوروبي التجارية. ويشيرون إلى أنهم ملوا من البناء على رمال متحركة حسب تعبيرهم، ويعتقدون أنه مهما كانت التكاليف وجسامة التضحيات فإنه لا بد من وضع أرضية صلبة وقاعدة راسخة كأساس لهذا البلد (أ)

وبهذه المحاولات يسعى الأوروبي إلى اقتلاع جذور الهندي. وبالتالي سيتمكن من أحكام سيطرته على الأفريقي، لأنه علم بأن الوطنيين الأفارقة لم يتمكنوا بعد من وعيهم السياسي. والاقتصادي لإدارة أمور البلد، فستنحصر بأيدي الأوروبي كل أمور البلد هذا بعد تخلصهم من الهنود.

ويطالب الأوربيون يعدم السماح للعنصر الآسيوي في البناء الاقتصادي، خوفاً من ثراء هذا العنصر، وتصدير هذه الثروة إلى الخارج، وهذا يعني تدمير الاقتصاد ومقدرات البلد.

حقاً فغي هذه اللغتة عرف عن الهندي أنه ميال إلى هذا الأسلوب، وهو تغريغ البلد الذي يعمل به من الاقتصاد وتحويله إلى بلده الأم. لذا نجد البلد الذي يعمل به لا يعرف الدورة الاقتصادية التى تعود بالنغع للبلد.⁽²⁾

ومن ضمن ما أشارت إليه الهيئة في رسالتها رقم (1) عن الوجود الهندي في الشرق الأفريقي ودوره في الاقتصاد، أن الآسيوي بمجرد أن يتمكن من السيطرة على جانب من جوانب الحياة سرعان ما يحول ذلك إلى سيطرة على هذا الجانب من الحياة اليومية، ثم سرعان ما يخرج بمجموعة من المزاعم الثورية مطالباً بتجريد الأوروبي من مكاسبه ومهدداً وجوده وذاته. (أن

وهذا يعد افتراء من الأوروبي على الهندي الذي لا شك يطلك الاقتصاد.
لكنه لا يستطيع أن يهدد الوجود الأوروبي حسب المزاعم التي يطلقها أصحاب هذه
الهيئة إذ يثيرون حفيظة الحكومة الأوروبية في كينيا لاتخاذ الإجراءات الصارمة
ضدهم. لأن الحكومة وإن كانت مع المستوطنين إلا أنها تقف أحياناً مع المجتمع
الهندي لأنها على علم بدوره في سيرة الحياة في كينيا منذ الاستعانة بهم في سكك
الحديد والحرب العالمية الأولى.

¹⁻ Extract From Indians Abroad No. 5. Letter No. 1, Bombay May 1923.

²⁻ I bid.

³⁻ I bid.

الهنود وأثرهم على الاقتصاد الكيني حسب مزاعم الهيئة:

أفاد أعضاء الهيئة، أن بنيانهم الذي بنوه طيلة السنوات الماضية. فجأة وبين عشية وضحاها فوجئوا بهذا البناء ينهار، بسبب المزاعم الهندية والأراجيف التي يبثونها. وحسب إدعاء الأوروبيين أنه من جراء ذلك خاف رأس المال وانسحب من الاستثمار. ووقفت عجلة التنمية بلا حراك. وضاعت ثمرة تلك المجهودات الهائلة بسبب التمثر في مشكلة مندية ثم لا نلبث أن نفاجاً بوقوعنا في أخرى. (أ)

وسبب هذا التحامل على الهندي هو فشل الأوروبي في إدارة دفة الاقتصاد وإعزاء سبب انهياره إلى المجتمع الهندي. وهذا يبرر على مطالبة الأوروبي بإقصاء الهندي من هذا المكان الحساس ألا وهو العمل بالمجال الاقتصادي وهنا تقوم الهيئة بتقديم التمهدات للحكومة. بأنها ستقوم بإعادة البناء من جديد تعاماً. ولكنهم لن يفعلوا ذلك إلا بوازع وحيد وهو حبهم لوطنهم كينيا ووعدوا بأنهم سيعدوا العدة لكي يقوم البناء على أرضية سليمة ويطالبون الحكومة بالموامل اللازمة لإنجاز تلك تسلح كل فرد في الجالية الأوروبية في تلك المستعمرة بالعوامل اللازمة لإنجاز تلك المهنة الرامية للحفاظ على أفريقيا للأوروبيين والأفريقيين، فإننا ولا شك سوف نكون الفائرين في هذا السباق الطويل. (2)

ويذكرون في نهاية خطابهم هذا إن كل أفريقي وكل أوروبي هو دعامة لأفريقيا وكل جنس آخر هو إعاقة. وهذا يدل على تسلطهم وأنانيتهم بالفوز بأفريقيا ليس شرقها وغربها فقط بل جميعها.

التكاتف الأوروبي ضد الوجود الهندي:

يتضح من الرسالة الثانية الصادرة من الهيئة والموجهة للحكومة الكينية لشحذ الهمم للأوروبيين. لمناصرة الحكومة المارسة مهامها وخططها الرسومة لمواجهة الهنود ونقل الصراع على الساحة عملياً لكي يوقفوا نشاط الهنود الاقتصادي والسياسي، هذا ما تسعى إليه الحركة المتمثلة في الهيئة السابق ذكرها.

¹⁻ Mungeam. G.H.: Op. Cit., P. 581.

²⁻ Extract. Letter No. 1.

إذ أشارت الهيئة في رسالتها أنها قد خرجت إلى حيز الوجود، وأنها أحرزت نجاحات متعددة في أيام معدودة، واليوم وصلت إلى مرحلة حيث تبدأ في نشاطها العملي، وأنها شكلت لجنة عامة لتشيل كل الأنشطة التجارية الرئيسية والمنشآت التجارية الوجودة في نيروبي.

- وحصلوا على خدمات الأمانة المنظمة.
- ولديهم هيئة تنفيذية راغبة في العمل بهمة وحماس لا نظير لهما.
 - وكذلك مكتب تمثيل حركتهم وتنظيم أعمالها.
- ولديهم ضمانات بالتمويل المادي بصورة كافية لاستمرارهم لبضعة أشهر.
- و بدأوا العمل الجاد بصورة فعلية.
 وما يريدونه فعلياً الآن هو التعاون من جانب كافة قطاعات المجتمع.
- وما يريدونه فعليا الان هو التعاون من جانب كافه فطاعات المجتمع الأوروبي مدفوعاً بالروح الصادقة.

وأشاروا إلى أنهم منشغلون بجمع البيانات المتعلقة بموقف العمل القعلي لكل النشاطات التجارية الموجودة في الدولة. وأنهم يقومون بحصر المصاعب التي تواجهها الأنشطة التجارية. وذلك فيما يتعلق بعدم توظيف العمالة الآسيوية الهندية. ويبحثون عن المصاعب التي نشأت عن عدم قدرة البعض على عدم التعامل مع الآسيوية التعامل مع الآسيويين ما لم يقوموا بالمقاطمة الجماعية لمشروعاتهم. (أ)

وتوقع الأوروبيون أنهم سيواجهون بصعاب في مسيرتهم هذه في مواجهة الهنود إلا أنهم وضعوا لها حساباً، بحشد الهمم لقهرها في الوقت المناسب.

وهنا يسمى الأوروبيون جميعاً بحزم وتصميم على مواجهة الضايقات. التي ستصدر من الهنود من جراء المقاطعة بالسلاح الذي برعوا فيه. والذي استعدود من الأب الروحي بالنسبة لهم (المهاتما غاندي) إلا أن الأوروبيين يعترفون بأنهم يصابون بخسائر مادية. إلا أنهم ينادون بعضهم البعض بالوقوف في مواجهة الهنود لحماية مشاريعهم التجارية. وذكروا في رسالتهم الثانية الأهداف الرئيسية المتمثلة

¹⁻ Nairobi House, Dairobi, Kenya Colony.

- التشجيع بكافة السبل على توظيف الأوروبيين والأفارقة في مستعمرة كينيا.
 - 2. تشجيع دخول الحرفيين والتجار والكتبة الأفارقة والأوروبيين.
- تشجيع فتح المحلات الملوكة للأفارقة والأوروبيين لتغطي كل أنحاء المستعبرة، وغلق الطريق على المنافسة الآتية من العناصر الأخرى، ويعني بها الهنود.
- تشجيع الأوروبيين والأفارقة على التعامل التجاري مع هذين الجنسين فحسب دون السماح بدخول أى جنس ثالث.⁽¹⁾

وطالب الأوروبيون بتحقيق هذه الأهداف وإنشاء مكتب للعمل والاستعلامات في نيروبي على أن تكون وظيفة هذا المكتب وتعامله مع:

- العرض والطلب بالنسبة للعمالة الأوروبية والأفريقية.
- 2. تحديد المصادر التي يمكن الحصول على تلك العمالة منها.
- تشجيع الأعضاء المشاركين في هذا التنظيم على بذل أقصى جهودهم للتأثير على كل الأوروبيين لدعم أهداف وتمويل هذا التنظيم.
- 4. العمل كحلقة اتصال مع التنظيمات الموجودة بالقاطعات وبالأراضي المجاورة بغرض التأكيد على أن سياسة موحدة هي التي سيتم اتباعها في جميع أنحاء شرق أفريقيا فيما يتعلق بالسعي لتحقيق الأهداف التي ينبغى توضيحها هنا.⁽²⁾

ونلاحظ أن كل هذه القوانين والملاحظات والأهداف هي شغل الأوروبي الشاغل لمواجهة الهنود في كينيا البريطانية. الذين سبقوا الأوروبيين فيها واستوطنوها. فهذا السعي الذي يقوم به الأوروبيون يهدف لإبعاد الهنود من أرض أصبحت لهم بها جذور ومن الصعوبة بمكان زحزحتهم منها.

¹⁻ Nairobi House, Dairobi, Kenya Colony

²⁻ I bid.

ونعود إلى البرنامج شديد الطموح الذي خطط الأوروبي له لينال من المجتمع الهندي الاستحواذ بكل مقدرات البلد، حيث تصور البعض أن هذا البرنامج سوف يفشل في مواجهة النفوذ المتصاعد الذي يعثله الخطر الهندي، والذي بواجهه المستوطنون في كينيا – إلا أن القائمين على هذا التصور يقولون إن الأمر إذا ما أخذ بجدية سوف يكون له الأثر الإيجابي. (أ

وأكد أصحاب الحركة أنه إذا لم يؤخذ الأمر بجدية، من باقي الجماعة الأوروبية والذي تواجههم اليوم من نفس الأخطار – قد يؤدي إلى انقراضهم.⁽²⁾

هموم السكان الأصليين بكينيا ومشكلة هجرة الهنود:

كُبرينُ مقابلة صحفية مع القس الدكتور ج. دبليو آرثر – Dr. J. W. A بصحيفة الورننج بوست في يوم 28 ابريل 1923م. وجرى التأكيد وللمنا أهمية رعاية بريطانيا للسكان الأصليين بكينيا وإبراز الأثر الذي سيترتب على ذلك في الاجتماعات التي تلت والتي عقدت في لندن، وتناولت أوضاع الهنود في الاجتماعات التي تلت بواسطة القس دكتور ج.دبليو آرثر بكنيسة البعثة الاسكتلندية، ويعد هذا الرجل أحد كبار المسؤولين في كينيا وهو مختص بدراسة الشؤون الكينية.

ولقد وصل دكتور آرثر إلى لندن بناء على دعوة خاصة من سير روبرت كوريندون Sir Robert Coryndon بهدف تمثيل السكان الأصليين في المفاوضات المزمم إجراؤها في المرحلة القادمة. أ⁴⁰

ومن هذا يتضح أن الأوروبيين يستبعدون الهنود ويقربون الأفارقة الذين في نظرهم لا حول لهم ولا قوة حتى إن من يمثلهم لشرح قضاياهم واسترداد حقوقهم هو

¹⁻¹ bid.

²⁻ Morning Post, April 28, 1923.

³⁻ أحد كبار السطولين في كينيا والختص بدراسة الشطون الكينية. وسكرتير رابطة البطات التبخيرية البروستانتية. انظر:

C.O. 533 / 291. Vol. 17. P. 36.

رجل أوروبي. فهذه قعة المهاترات السياسية والخدع والتضليل ومطالبة الأوروبيين بحقوق الأفارقة ما هو إلا تضليل للحقائق وإبعادهم والتخلص من الهنود: تحت مظلة الأفريقي.

وحسب ما جاء في أقوال دكتور آرثر، إنه يجب التوصل إلى حل بخصوص أوضاع الآميويين الهنود في مستعمرة كينيا لأنه بعد الأخذ في الاعتبار لكافة الأمور. فإن السكان الأصليين هم الملاك الأصليون لأفريقيا وأشار في معرض أقواله إلى أن الحكومة البريطانية قد تعهدت برعاية السكان الأصليين وذلك بتقديم كل صور الدعم للمكنة دون تفرقة بين الأبيض والأسود.(1)

وأخذ آرثر يعود إلى الورا، في معرض حديثه ويذكر الحكومة البريطانية المتعهدات شركتها بالشرق الأفريقي، وأشار إلى أنه في 4 أغسطس من عام 1889م توصلت شركة شرق أفريقيا البريطانية الأمبريالية والتي كانت تعمل بشرق أفريقيا بموجب مرسوم ملكي، إلى الاتفاق مع موبلاي زعيم قبيلة الواكاميا Mobli. Cheif وبمقتضى هذا الاتفاق قدم هذا الأخير عدة تنازلات إلى الشركة في مقابل ما نصت عليه تلك المبارات المخوذة بالنص من هذا الاتفاق.

فقد تقرر أن تضمن الشركة تقديم حمايتها وكل مساعدة من جانبها وجانب الحكومة البريطانية إلى موبلاي وكل من يقيم بالأراضي التابعة له وكل الرعايا المقيمين بها وتقوم الشركة بتخول استخدام علم هذه الشركة كدلالة على بسط حمايتها على موبلاي ورعاياه.

وقد جرى توقيع اتفاقات مماثلة مع العديد من القبائل التي تفيض بها منطقة شرق أفريقيا . وقد كان الاهتمام الأساسي لتلك الشركة هو العامل التجاريُّ فحسب ولكنه . اقترن برغبة جارفة في حماية ومساعدة السكان والمستوطنين الأوروبيين، ومن الطرافف أن الشعار الذي جرى طبعه على الاتفاق مع قبيلة الواكاميا هو (الضوه والحرية) ولكن ما عاناه الأفارقة من ظلام وعبودية عكس الشعار، وهذا يدل على حسب الذات بالنسبة للأوروبي في تعامله مع الشعوب الأخرى التي يرى أنها أقل منه مستوى.

¹⁻ Morning Post. April 28. 1923.

²⁻ I bid.

وبعد قيام الحكومة البريطانية بشراء أصول شركة شرق أفريقيا البريطانية الأمبريالية ، انتقلت مسئولية الحماية لتلك القبائل إلى الحكومة البريطانية ذاتها.. وعبر آرثر عن أن بريطانيا أخفقت في الحماية المقدمة للسكان الأصليين، وأشار إلى نقطة أو نقطتين وأخذ في شرحهما:

الأولى: حيازة أراضي السكان الأصليين، على سبيل المثال فإن بعض هذه الأراضي قد ضاعت واختفت كلية من ملكية الأفارقة ولا زالت حيازة البعض الآخر وحتى اليوم مسجلة باسم وزير الدولة لشئون المستعمرات فهي تعد أراضي ملكية تابعة للتاج البريطاني، ولا يعد الأفارقة أكثر من مجرد مقيمين على تلك الأراضي بإرادة الحكومة وإذنها، وليس مطلوباً منح الملكية الفردية، ولكن يجب أن يكون هناك نوع من الإقامة الجماعية التي تتم وفقاً لتنظيم قانوني معين لتحقيق الأمن السليم.

والثانية: أن بريطانيا فشلت في تطوير السكان الأصليين المقيمين بتلك المناطق الواقعة تحت حمايتها من الناحية التعليمية، ومن ناحية ضآلة الخدمات الطبية المقدمة لهم ولم تقدم لهؤلاء السكان الأصليين أي عائد معقول مقابل الضرائب التي تفرضها عليهم.

وأشاد آرثر بفضل الهنود، ونصب إليهم تطوير شكل التجارة في شرق أفريقيا وهو ما مكن السكان الأصليين من تصريف منتجاتهم الزائدة وكذلك يرى آرثر أن هناك ضرورة ملحة – وهذه هي اللحظة المناسية – لعمل إعادة تقييم للأرضاع المرتبطة بأهدافهم في أفريقيا وذلك من وجهة نظر الحكومة، إن هدف بريطانيا في كينيا يجب أن يكون تحقيق أقصى معدلات تنمية سواء للشعب أم للأراضي الواقعة في المستوطنة وهو ما سيجلب الخير على هذا الشعب ويمكنه من الإسهام لصالح الإمبراطورية.

ويشيد بالأفريقي ويراه أنه أكبر دعم لهم في مجال تحقيق التنمية، وأنه على الرغم مما يقال أحياناً بشأن إبراز السلبيات فإن الأفريقي هو إنسان دؤوب وإن تجاربهم المرتبطة بالإرسالية الاسكتلندية وتعليم الأفارقة لإتقان حرفة مهنية. قد ثبت أن الأفارقة قابلين للتعليم وأنهم قادرون على التكيف والتأقام على الأوضاع الجديدة. وهو ما يدل عليه إبقاء التنمية خلال العشرين سنة الماضية. وفي ردود أفعالهم للاستيطان الأوروبي في بلدهم وفي دخولهم المسيحية بأعداد هائلة وباستجابة مذهلة وهذه هي التنمية في أرفع مستوياتها.

وعلى الرغم من أن هذا الفصل يدور حول الصراع الهندي الأوروبي – فإن البحث تعرض للمواطن الأصلي صاحب القضية الأصلية. ألا وهو الإفريقي الشرقي ويراد بذلك أنه لا بد من ربط الأحداث والتعرض للعناصر الثلاثة المشاركة في سير هذه الأحداث على الساحة بالشرق الأفريقي وقد كان الأوروبي في صراعه مع الهندي وبالتالي يكسب هذا الصراع الشرعية على المستوى الداخلي والخارجي ويحقق الفوز في نهاية المطاف.

وقد أشار الأوروبيون إلى أن السكان الأصليين هم محور التنمية وأساسها لذا لا بد أن توجه لهم وسائل الرعاية الصحية بالصورة الكافية. وأوضح الأوروبي نفسه معاناة هذا الأفريقي إذ أشار إلى أن مستوطنة الكيكويو Kikuyu. التي يقيم بها 800.000 من السكان الأصليين لا يوجد بها للأسف سوى طبيبين أوفدتهما الحكومة لذلك. وأنه لابد من الاهتمام البالغ في كل نواحي الحياة ليأخذ الأفريقي دوره في سير أمور بلاده ويتأهل للوصول إلى مستوى المسئولية.

كل ما أشار إليه هذا القس الدكتور آرثر في مقابلته الصحفية، يدل على مدى ما يعانيه الأفريقي من حرمان، وهذا الذي سوف يشحذ همم الأفارقة للمطالبة بحقوقهم بأنفسهم لأنهم أدرى بأحوالهم.

ويعود آرثر ويشير إلى أن كل الوظائف الدنيا عملياً وبصورة تقريبية. والموجودة في الحكومة وفي الحياة الصناعية بالمستعمرة يشغلها الآسيان أي الهنود وهو ما يعنى عرقلة الأفريقي. ومنع انطلاقته التنموية وتكبيله بأغلال التخلف حتى عن أقرائه من الآسيان وهو ما يؤدي في النهاية إلى عدم شغل الأفريقي لمكانه الصحيح في البلد تاركاً هذه الوظائف للهندي الذي احتكر هذه الوظائف. وهنا نرى تحامل آرثر على الهنود واتهامهم بأنهم السبب في تخلف الأفريقي ولم يشر إلى بني جلدته إلا ببعض التقصير . وهنا يوضح مدى عمق العداء الأوروبي للهنود .⁽¹⁾

وجهات نظر زعماء قبيلة الكيكويو حول الهنود:

قام زعماه قبيلة الكيكويو Kikuyu بتقديم وجهات نظرهم لحاكم كينيا السير روبرت كورتندون Sr. Robert Kortndon، لإظهار عدم رضاهم ومعارضتهم لتوسيع نطاق سيطرة الهنود في كينيا، إذا قام الحاكم بإرسال برقية ²³ إلى وزير شئون الستعمرات بتاريخ 11 يونيو 1923م استعرض فيها مطالب كبار السن بقيلة الكيكويو على النحو التالى:—

- يعارض كبار السن الاعتراف بالحقوق المتساوية للهنود على حساب السكان الأصليين.
- يعارض كبار السن توسيع طاق سيطرة الهنود على الشئون المرتبطة بالسكان الأصليين في أي مجال كان كما هو الحال على سبيل المثال الآن في السكك الحديدية فقد علمتهم تجاربهم مع الهنود أن الموظفين الهنود يتلقون الرشاوى لدى تعاقدهم مع الأوروبيين.
- يخشى كبار السن من تحجيم مشكلة السكان الأصليين فيما لو لم يتم التمثيل السليم للسكان الأصليين في الوقت الذي يتم فيه تمثيل الأوروبيين والهنود على نطاق واسم في النقاش الدائر هناك.
- يعلن كبار السن استعدادهم للذهاب للندن إذا جرى استدعاؤهم من قبل فخامتكم.
- وأشار حاكم كينيا إلى أنه أكد لوزير المستعمرات أن الأوروبيين يؤكدون على نفس وجهات النظر الأفريقية وخاصة البندين. (1)، (2)، (3).

¹⁻ Morning Post, April, 28, 1923.

²⁻ C.O. 533 /295 Telegram No. 169, O.A.G. to Colonial Secretary, June 11, 1923.

³⁻ C.O. 533 / 295 Telegram No. 169.

معارضة السكان الأصليين بكينيا للمطالب الهندية: -

تم ذلك في الحوار الذي أُجْرِي مع جريدة التايمز اللندنية في عدد 12 يونيو 1923م. (١)

فقد عبر المسئولون بقبيلة الكيكيو عن نيتهم في إرسال مندوب يمثل السكان الأصليين كافة الكنائس، والإرساليات الأصليين كافة الكنائس، والإرساليات إقامة صلوات لنجاح مفاوضات سير روبرت كوريندون ودكتور آرثر والخاصة بالمشكلة الكينية وتمثيل قضيتم على النحو الذي ذكروه في قضيتهم التي عبروا عنها في خطابهم لسير كوريندون أن وترى في عام 1923م كثرة اللجان والمقابلات التي الجريت في كينيا وبريطانها لما أحدثه منشور ديفون شاير من آثار أدت إلى اهتمام الحكومة البريطانية بحقوق السكان الأصليين.

ومن الواضح أن هناك مشاعر متأججة تفيض بالمرارة من جانب السكان الأصليين تجاد المجتمع الهندي يكينيا وتجتاح كافة القبائل بلا استثناء وبضفة خاصة بين قبائل الباجندا Kavirondo والكيكويو Havirondo والكيكويو Kikwyu ومن شأن منح تنازلات مادية للآسيان الهنود أن تصيب السكان الأصليين بالاستياء الشديد وتعلؤهم بالإحساس بالخوف من الخطر القادم على مصالح السكان الأصليين. وقد تدفعهم ذلك إلى الثورة والاضطرابات. (ق

والباجاندا ليسوا قبيلة كينية بل هم تابعون لمحمية أوغندة، مع أنه من فترة قصيرة لم تكن هنا مشاعر عداء حيال الهنود في أوغندة.

¹⁻ The Times of June 12, 1923.

²⁻ C.O. 533 / 293, Vol. II. P. 375 Extract from the Times, 28 Februray 1923.

³⁻ C.O. 533 / 295. Telegram No. 169.

مذكرة دكتور جون دبلو آرثر حول المشكلة الهندية إلى السكرتير الدائم لمكتب شئون المستعمرات بتاريخ 19 يوليو 19 يوليو 1923م. ⁽¹⁾

قام دكتور جون آرثر بإعداد مذكرته، وقدمها إلى السكرتير الدائم لكتب شؤن الستعمرات، بصقته المختص بالشؤن الكينية، وذكر أنه في هذا الوقت الذي يقوم فيه الوفد الأوروبي بإرسال مذكرته إلى السكرتير الدائم، بالكتابة والتي تتعلق بالشكلة الكينية، وفي الوقت الذي قد تكون فيه وجهات النظر حول تلك المشكلة مختلفة مع وجهة نظره – لذا يرى أنه من الصواب بالنسبة له أن يرسل المذكرة إلى السكرتير الدائم ويبين موقفه حيال المشكلة الكينية. (²⁾

إن هناك مشكلة خاصة بحيازة الأرض والتي تعد أكثر الأمور حيوية وخطورة بالنسبة لكافة السكان الأصليين. لذا يرى آرثر أنه لابد من رصد هذه المسألة لإيجاد حل لها. وأشار إلى أن سير روبرت كرينيدون قد أخطر السكرتير الدائم. بمشاعر عدم الأمان التي تجتاح السكان الأصليين بكينيا فيما يتعلق بمسألة الأرض. وكذلك أخطروا وزير المستعمرات عن وجهات نظرهم حيال المسألة الهندية. وطالبوا فخامة الرئيس الكيني (نورثى) بإحالة الموضوع إلى سيادة السكرتير الدائم لإيجاد حل لشكلتهم وطالب آرثر منع أية صيغة من اللقب الجماعي. والصكوك الجعاعية للحيازة بالنسبة للقبيلة في الوقت الذي يسمح فيه لأفراد قبيلته بتنظيم الأرض داخل حدود المستوطنة الخاصة بهم. فإن هذا سيكون عاملاً مهدئاً لمخاوفهم. على أن ينطبق على جميع القبائل. أق

ومن هذا نستنتج أن كل الأطراف المعنية في كل من إنجلترا، والمحمية البريطانية لشرق أفريقيا، تبالغ في الاهتمام بمشكلة السكان الوطنيين، حتى إن بعض المراقبين أعلن شكه في صدق هذه الشاعر التي أبداها كل من الطرفين الهندي والمستوطنين نحو الأفريقيين، وتم ذلك بعد أن بدأ الأفريقي يتحسس الطريق للخلاص من كلا الطرفين، فأخذ الهنود والأوروبيون يتسارعون إلى كسب السكان الأصليين.

¹⁻ C.O. 533 /306. Memorandum by Dr. J.W. Arthur on Indian Question in Arthur to Permanent Secretary. Colonial Office, June 1923.

²⁻ C.O. 533 / 306.

³⁻¹ bid.

دور مجلس الأمناء البريطاني لتسوية المشكلة الكينية:

لا شك أن هذا الاهتمام المتزايد. والخطط المحمومة من شأنها قطع الطريق على أي تقدم للمجتمع الهندي وتغلغله في وسط السكان الأصليين. والتأثير عليهم ليناصبوا الأوروبيين العداء. فنرى كل المؤسسات الأوروبية تنشط لسد الطريق على الهنود – هذا في رأى المواطن الأصلي. (أ)

ومجلس الأمناء البريطاني هذا يعد الهيئة التي تُعنى بحماية الشعب الكيني وتطويره من السكان الأصليين وهر جهة رئيسية في إيجاد تسوية للشكلة الكينية وفي رأي هذا المجلس فإن حكومة مستعمرة التاج تبدو في الوقت الحالي على الأقل هي أفضل صيغة لشكل الحكومة المقترحة في كينيا. ومن شأن هذا أن يُنكَن وزير الدولة الشئون المستعمرات من الحفاظ على السيطرة على فرض الضرائب على السكان الوطنيين وعلى تنظيم العمالة وهناك أمور أخرى سيتعرض مجلس الأمناء البريطاني لذكرها وهي فيها يلى: "أن

1. الأرض:

إن الوضع في كينيا اليوم هو أن غير الأفريقيين يمتلكون ضمان الحياة. بينما الأفريقيون ليسوا سوى مقيمين تحت وصاية التلج. لذلك فإن هناك أمرين مطلوبين لتأمين الوضم بالنسية للسكان الأصليين. ⁽⁵⁾

الأول: هو أن الأراضي في الوقت الحالي التي يشغلها القبائل يجب تأمينها بما لا يسمح بدخول أجانب. وهنا الأجانب المعنيون هم الهنود.

والثاني: هو أن متطلبات الحاضر والمستقبل سواء للأفراد أو القبائل الأفريقية تعد هي الأجدر بالاهتمام ولا بد من مراعاة الاستجابة للطلبات الأفريقية فيما يتعلق بالحيازة وعدم دخول الأجانب. ⁽⁴⁾

¹⁻ C.O. 533 / 306.

²⁻ I bid.

³⁻ Mcgregor: Op. Cit., P. 16.

⁴⁻ Britain, H. & Ribley P.J.: A Simple History of East Africa. London 1973, P. 239.

2. الهجرة:

يجب الحد من هجرة غير الأفريقيين على ألا يُسْفَح بأية صورة من صور الهجرة على الإطلاق إلا بالنسبة لتلك الهجرة التي يمكن استيعابها داخل الدولة. ٣. الفصل بين الأجناس.

استمراراً لسياسة الفصل بين الأجناس في كافة أرجاء الدولة – هي التي جرى انتهاجها بداية لحماية المناطق التابعة للسكان الأصليين من اختراق أو دخول غير الأفارقة فإنه يتعين الاستمرار في تطبيق هذه السياسة للصالح العام وهذا الفصل يُمكن الحكومة، من السيطرة على الفنات المتصارعة، الهنود، والوطنيين. والمستوطنين وإن كان في نظرنا أن كلاً من الهنود والأوروبيين يجب أن نطلق عليهم مستوطنين ولا تنحصر هذه التسمية في الأوروبيين فقط. (أ)

4. السيطرة: ـ

إن الوقت يبدو ملائماً لكي يقوم مكتب شئون المستعمرات بوضع سياسة محددة بالنسبة لأراضي السكان الوطنيين، وبمقتضى ذلك يتم تشجيع عملية التعليم وبسط النفوذ البريطاني بكافة السيل، وذلك حتى يتمكن السكان الأصليون من إدارة كافة شئونهم في المستقبل ويُعْزَى ذلك إلى أن الأوروبيين هم أصحاب الفضل في إيصال السكان الأصليين إلى الحكم وتضييق الفرصة على الهنود. (2)

ونستخلص من هذا الصراع الدائر بين الهنود والستوطنين، والذي شمل كل مناحي الحياة في المستعمرة الكينية أن كل طرف يرى انه صاحب الحق والولي بالسيطرة على هذه الرقعة من الأراضي المغلوب على أمر سكانها الأصليين.

وفي مسلسل الاجتماعات واللقاءات التي تُقِدّت بالأراضي المرتفعة في بداية عام 1923م اتخذت القرارات باللجوء إلى الأعمال غير الشرعية. إلا أن الحكومة وافقت على مطالب الهنود.

¹⁻ C.O. 533 / 306.

²⁻ C.O. 533 / 293.

وهنا عبر المستوطنون البيض عن شعورهم في اجتماع مؤتمر جمعياتهم الذي عقد في 3 مارس عام 1923م تحت رئاسة اللورد ديلامير فأرسلوا عدة برقيات يحملون فيها وزارة المستعمرات البريطانية مسئولية أعمال العنف التي قد يضطرون إلى للقيام بها وأعلنوا أنهم يدافعون بذلك لا عن مصالحهم فحسب. بل عن مصالح الأهالي السكان الأصليين أصحاب البلد الشرعيين وفي أوج الأزمة أظهر كل من الطرفين المتصارعين فجأة اهتمامه بمصالح الأفريقيين وحرصه عليها. ولكن هذا كان لصالح السكان. إذ أخذت الأحداث في إبراز دور الوطنيين وإكسابهم نوعاً من الشرعية التي أهلتهم فيما بعد للمواجهة الفعلية لاستقلال بلادهم.

رد الفعل عند الهنود تجاه الموقف الأوروبي: –

وصلت إلى كينيا جماعة الهنود المثلين للمجلس التشريعي الهندي بصورة غير رسمية وذلك بدعم من الحكومة الهندية للمعاونة في طرح القضية الهندية في المناقشات الدائرة. بواسطة مكتب شئون المستعمرات حول أوضاع الهنود في كينيا.

وسافرت هذه الجماعة إلى لندن وهي تشكل الوقد الهندي المؤلف. من Mr. سارينفاسا شاسترى V.S. Srinivasa والسيد/ جامينداس دواركدامس The Rev. C.F. Andrews والقس أندروز Jammadas Dwarkadas Sastri والقس أندروز هذه المباحثات الآغاخان والسيد/ب.س كامات DMr. B.S. Kamat وسيشارك في هذه المباحثات الآغاخان الموود في أوروبا. وقامت صحيفة التابيعز بتاريخ 30 أبريل 1923م بمقابلة السيد/ شاسترى حيث أدل بحديثه أن الهند لديها شعور قوي بضرورة القيام بإجراء حول مسألة الهجرة. (أ

وذكر شاسترى أن الهند قامت بتعرير قانون يحد بصورة صارمة من هجرة العمال العاديين وهو ما ترتب عليه بالتالي تحرر كل جزء في الأميراطورية من مخاوف تدفق هذه النوعية المدنية من السكان وهي النوعية التي كان محتملاً ولأسباب اقتصادية أن تتدفق على شرق أفريقيا. وهو ما يشكل منافسة خطيرة أمام

The Times. April 30, 1923.

العمالة الأوروبية. وقد وافقت الهند أيضاً وبناء على مرسوم عام 1918م، على أن الهجرة إلى مناطق الدومينيون يجب أن تتوقف تماماً ما لم تكن لأسباب مؤقتة وليست للاستيطان الدائم وتكون مرتبطة بالتعليم أو التجارة أو السفر. (أ

وهذا ما يخطط له المتوطئون وهو منع الهجرة الهندية إلى الشرق الأفريقي إلا أن شاستري ذكر في معرض حديثه إن طلب المستوطنين والحكومة الكينية أكثر من ذلك فإنه كان من السخف أن الهند تعتبر نفسها شريكاً بحيث تحرم عليهم مغادرة حدود الهند. (2)

وصرح شاستري بأن التشريع الصادر مؤخراً في الهند سوف لا يحتمل ولو للحقة واحدة فكرة إغلاق الباب تماماً في وجه الهجرة الهندية إلى شرق أفريقيا. وأشار إلى أن كل المقترحات التي رآها والمرتبطة بعملية التصويت الانتخابي أو أوضاع الحكومة التنفيذية فإنه لم يصادق على الإطلاق لأي شيء يشير ولو عن بعد. أو يمكن تفسيره على أنه رغبة من جانب الهنود في تسيير دفة الأمور — سواء بعفردهم أم دون مشاركة البريطانيين – في مستعمرة شرق أفريقيا أو محاولة إدارة شؤت الله المودة. (ق)

واختتم شاسترى قائلاً (إن النزاع الذي ينتظر تسويته الآن يتناول ما هو أكثر من الصالح العادية. إذ أنه سيجري مناقشته وبصورة علانية على أنه نزاع بين البيض واللونين القاطنين في الإمبراطورية). ⁽⁶⁾

وقد أقسمت بريطانيا أمام العالم أجمع على احترام المساواة والأخوة ونبذ العداوة داخل حدود الكومنولث الذي أقامته. ⁵³

ويرى الهنود أن هذا الكومنولث ليس كومنولث للبيض، ولا يصح أبداً أن يهيدن عليه ويدير شئونه الرجل الأبيض فحسب. للسعي لإخضاع الملونين بل المأمول أن الحل الذي سيتم التوصل إليه في غضون أسابيم قد أغلق ديفونشاير

¹⁻ C.O. 533 / 291. Indian Policy in Kenya.

²⁻ I bid.

³⁻ The Times, April 30, 1923.

⁴⁻ The Times, April 30, 1923.

⁵⁻ I bid.

Duke of Devonshire الذي سوف يسعى للحفاظ على الهنود في الكان الذي يتمنوا أن يصلوا إليه وهو الكان الذي تظل فيه راضية وفخورة لكونها شريكاً متكافئاً في الكومنولك البريطاني، وهذا يعني المنشور الخاص بديفونشاير الذي سبق ذكره طى البحث. (1)

مطالب الهنود المتواجدين بالخارج المنتمين لمنظمة هنود عبر البحار:

تلقى الوفد الهندي المتواجد في إنجلترا، عريضة مطالب الهنود الموجودين بالخارج والمنتمين لنظمة هنود عبر البحار، وتوضح العريضة تاريخ المستعمرة الكينية والمقترحات التي طرحتها الحكومة المحلية للتعامل مع الوضع الحالي والتعامل مع السلوك الذي ينتهجه المستوطن الأبيض.⁽²⁾

وأشار الوفد إلى أن وجهة نظر هذه المنظمة هي كالآتي: -

(لقد تقبل الهنود المقترحات الطروحة على أساس أنها خطوة أولى لتنفيذ
بيداً المواطنة المتساوية. (ق، ومع ذلك فإنهم أي الهنود تصدوا لمحاولة مكتب شئون
المستعمرات الرامية إلى وضع قيود خاصة على هجرة الهنود بناء على اللون وهو
ما سيترك الباب مفتوحاً عملياً أمام هجرة البيض فيها. إن شعب الهند يطالب
بنفس الحق. وبفتح الباب أمام هجرة الهنود إلى كينيا بدون قيد أو شرط وبنفس
الطريقة التي يفتح بها الباب أمام هجرة أي شعب آخر من شعوب الأمبراطورية .
وهي المحقوق التي عارسها الهنود لقرون طويلة دون أن يسيئوا إلى استغلالها حتى
الأر. الم

ولن يتم قبول أية تسوية يكون من شأنها إعطاء أفضلية الهجرة وفتح بابها أمام هجرة الرعايا البريطانيين البيض للمستعرة وإن المجتمع الهندي اعترف وبصراحة بحجة المطلب الهندى يطالب بالمساواة لكافة شرائم المواطنين بلا

¹⁻ C.O. 533 /291.

²⁻ The Times, April 30, 1923.

³⁻ Mungeam. G.H. Op. Cit., P. 594.

⁴⁻ C.O. 533 / 298. The Colony & Protectorate. Op. Cit. P. 460.

استثناءات حتى يستطيع السكان الأصليون إدارة شئونهم بمفردهم. (1)

ولأن حجج الستوطنين بأن الهنود هم العائق الرئيسي لوصول السكان الأصليين لإدارة شئونهم. هو محض افتراء؛ لأن العنصر الأوروبي ما زال هو المسيطر ولم يقسح المجال بعد أمام الوطنيين.

وهنا تلاحظ أن كلا الفريقين الهندي والأوروبي يسمى جاهداً إلى استمالة السكان الأصليين لأن كلاً من الطرفين أدرك مدى خطورة إهمال هذه الفئة المغلوبة على أمرها اليوم وغداً ستكون لها الغلبة, لذلك الكل يسمى لإرضاء السكان الأصليين لجذبهم إلى جانبه ليأمن شرهم.

ونستنتج ذلك من مطالب الهنود الأخيرة. ومفادها أنهم كذلك يطالبون بألا تتعارض المصالح الهندية مع مصالح السكان الأصليين لكي تكتمل المصالح مع بعضها البعض.

والمجتمع الهندي يرفض أسلوب التصويت الانتخابي الجماعي على أساس أنه نظام لاديمقراطي. وعلى أساس أن هذا النظام الطبق في مستعمرة كيب تاون وجنوب روديسيا، وهو الذي أدى إلى حصول الأوروبيين على نظام انتخابي متميز.⁽²⁾

وإن ذلك يؤدي إلى أن الأوروبيين الذين يتمتعون بغالبية الأصوات لسنوات طويلة قادمة ليسوا بحاجة إلى هذا النظام على الإطلاق. وأن الأوروبيين يطالبون بهذا النظام الحفاظ على انعزائهم القائم على العنصر واللون وهو ما يجعلهم كملونين في مدينة أخرى من مدن كينياد، وهو ما سيجعل المواطنة العادية والعلاقات السياسية الودية مسألة مستحيلة بين الهنود وغيرهم من المواطنين. بل وسيشجع على حدوث نزاعات عنصرية داخل وخارج الأجهزة التشريعية. والأوروبيين يأملون من خلال تطبيق هذا النظام الانتخابي الحصول على أغلبية دائمة للعنصر غير الرسمي في الهيئة التشريعية. وإن مثل هذا النظام الانتخابي سوف يغرز فيما

I- Mungeam, G.H. Op. Cit., P. 594.

²⁻ C.O. 533 / 291 Delamere.

³⁻ Mungeam. G.H. Op. Cit., P. 594.

لو جرى تعديله بالطريقة التي يقترحها الهنود رجالاً معتدلين من كافة الأجناس يمكن الاعتماد عليهم في العمل الجماعي لصالح هذه الدولة، أما في الوقت الحالي فإن تأثير هؤلاء يبدو غير ملموس على الإطلاق. ⁽¹⁾

وعلى الرغم من الجهود التي بذلها الهنود في مساندة الأفريقيين كما قدمنا كانت هناك جوانب سلبية ومعادية من جانب الأفريقيين ضد الهنود يمكن أن نتعرض لها حتى تكتمل الصورة.

الوطنيون ونظرتهم للهنود إبَّان الحركة الوطنية:

ظهرت حالة عداء بين الحركة الوطنية والهنود عند بداية تكوين حركة الماوا في صور شتى فعلى الرغم من صداقة جوموكنياتا زعيم الحركة لكثير من الهنود وما قدمود من عون ومساعدة للحركة التي تزعمها هاري ثوكو – كما قدمنا فقد مادر جوموكنياتا باختبار متانة تنظيمه الثوري السري الذي انبثق عن جمعية كيكويو المركزية بإعلانه ودعوته إلى مقاطعة البضائع الهندية خاصة والآسيوية بشكل عام في منطقة وادي الريفت التي انتشر فيها قسم الولاء لحركة الماوماو ونجحت سياسة المقاطعة نجاحاً باهراً جمل الحكومة تتخبط في مجابهتها. خاصة أن المندوب السامي الهندي أبا بافت Abapaget كان متعاطفاً مع أهداف الأفارقة ومساعداً لهم. (2)

ويبدو أن موقف المندوب السامي كان فيه بعد نظر حيث شارك في مساعدة الافريقيين تحسباً لاحتمالات نجاح الحركة القومية في حصول البلاد على استقلالها فيؤدي توظيده لأواصر الود مع الحركات الأفريقية إلى استمرار الهنود في كينيا بعد الاستقلال.

وامتداداً لسياسة المندوب السامي الهندي يلاحظ موقف آخر للهنود ينم عن بعد نظرهم واتّزائهم في جميع حركاتهم واتصالاتهم. فعندما تمَّ القبض على

¹⁻ I bid.

²⁻ John Spencer: Op. Cit., P. 204.

جوموكنياتا الزعيم الأول للثوار. كانت للهنود جهود محمودة في السعي للإفراج عنه. فقد نشرت جريدة الأهرام المصرية (أ) خبر عقد مؤتمر صحفي في 18 من أكتوبر عام 1960م رأسه المكتب السياسي لكينيا في القاهرة أشير فيه إلى أن كل الأحزاب السياسية الأفريقية والآسيوية وعلى رأسهم الهنود بالطبع في كينيا قد قرروا جميعاً بذل أقصى الجهود وشن حملة في جميع أنحاء البلاد للإفراج عن كنياتا، وأعلن أيضاً عن استمرار تلك الحملة المشار إليها حتى يتم الإفراج عن الزعية الفراج عن الزعية الإفراج عن الزعية الأفريقي جوموكنياتا.

وقد حدثت بعض الأحداث التي أظهرت بعض العداء للهنود في كينيا من جانب الأفريقيين حيث تحدثت الوثائق التبادلة بين وزير المستعمرات البريطانية وحاكم كينيا عن بعضها وكلها تمت في عام 1953م.

والذي يهمنا في هذا المقام أن المجتمع الآسيوي طوال فترة الخمسينات على وجه الخصوص - كانت تغرض عليه مراقبة جادة. وتفيد الوثائق إلى أنه كانت تكتب فيه تقارير منتظمة ودورية عن نبض هذا المجتمع الهندي في كينيا فيذكر وزير المستعمرات موجها حديثه إلى حاكم كينيا في الأول من يناير عام 1953م إنني أقدر ما قمت به من إرسال تقرير عن حالة المجتمع الآسيوي وسأشكرك جداً إذا تفضلت بمتابعة هذا المؤضوع مع تزويدنا بالتقارير كلما استدعي الأمر والإفادة بما يَجددُ من أحداث. (2)

ومن مظاهر العداء ما قامت به حركة الماءاو في يناير عام 1953م من سلسلة الأعمال الإرهابية ضد الهنود عندما هاجمت مجموعة تحمل حراباً من قبيلة الكيكويو مديراً لمعل نشارة هندي في منطق ترموسون ذات الشلالات. إلا أن المدير الهندي أطلق النار على أحد أفراد المجموعة فلاذ الباقون بالفرار. كما تعرضت سيدة هندية لسرقة مصوغاتها إلا أن صرخاتها قد جذبت أحد المواطنين من الكيكويو الذي طاردهم حتى فروا تاركين السيدة الهندية فلم يحدث بها سوى

¹⁻ جريدة الأهرام . 18 اكتوبر عام 1960م. انظر:

Mboya, Tom: Freedom & After (London 1963) P. 18 - 19.
2 - C.O., 822 / 465. Outward Telegram No. 971 from the Secretary of State for the Colonies to Kenya (Sir. E. Bering) 1 January, 1953. 14.45 hrs.

إصابات سطحية.(1)

وفي منتصف يناير من العام نفسه 1953م وردت تقارير الحكومة البريطانية في كينيا تؤكد على حالة القلق والرعب على الرغم من هدوه العمليات التخريبية التي يقوم بها ثوار الكيكويو (الماوماو) ولما تعرض الآسيويون حينئذ لأعمال عنف. (^2)

وفي الشهر التالي أفادت التقارير أيضاً إلى عدم وقوع أية حوادث إرهابية شد الهنود. وأشار التقرير إلى مقالة نشرت في صحيفة هندية تدعى أسار فيها رئيس التحرير إلى موقف الهنود وكانت القالة بعنوان (العنف ليس من شأننا) يصر فيها التحرير إلى موقف الهنود وكانت القالة بعنوان (العنف ليس من شأننا) يصر فيها ستعود عليهم ويتحملون مسئوليتها بعد الاستقلال. (ق وق الرابع من مارس عام 1953 وقمت خلال أسبوع واحد خمسة أحداث إرهابي شنتها قبائل الكيكويو على أهداف هندية في مدينة نيروبي. وكانت إحدى هذه الهجمات موجهة ضمكاتب الموظفين الهنود. وتمكن الهنود من سرقة ما لديهم من أموال كانت تدفع كمرتبات للموظفين (الهنود. وتمكن الهنود من سرقة ما لديهم من أموال كانت تدفع

وقد استثمرت الحكومة البريطانية هذه الهجمات من القبائل الأفريقية على المهنود لتجنيد مجموعات من الهنود للعمل في مجال الشرطة لمقاومة الثوار، وتم تحييز أول وحدة من هذه المجموعات وتدريبهم في مدرسة تدريب الشرطة في منطقة جلجل، وبدأوا بالفعل في مقاومة ثوار الماوماو وقتلوا شخصين، وكانت هذه الفرقة تتكون من اثنين وثلاثين فرداً تحت قيادة مساعد المفتش العام لشرطة كينيا ويدعى كيلتشر Kelytsher وتم اختيارهم من المتطوعين للعمل لمدة سنتين. وكان عملهم القيام بالدوريات، ونصب الكمائن ليلاً ونهاراً وحدهم أو بالاشتراك مع مجموعات أخرى من المبوليس الكيني أو الحراس الذين تم تجنيدهم من قبيلة الكيكيور نفسها

Political Affaris Department Op. 3266 / 2, Outward telegram, from commonwealth Relations Office, to U.K. High Commissioner in Pakistan, D. 7 January, 1953

²⁻ Outward Telegram, 15 January 1953...

C.O. 822 / 465. Inward Telegram to the Secretary S.F. Co. from, Kenya (Sir E. Baring) 4 Feb. 1953.

C.O. 822 / 465, Inward Telegram, to the Sec. of St., for, Col. from Kenya. 4th March, 1953. (Sir Baring)

الذين كانت لهم علاقات طيبة مع الحكومة الاستمارية، وكانت الفرق الهندية تتكون من مسلمين وهندوس وبعض من السيخ وكانوا من قبل موظفين حكوميين أحدهم يعمل للبُاناً وآخر يعمل أمين مخزن السكك الحديدية وثالث رجل كشًافة وموظف من الإدارة العمالية... الخ. ⁽¹⁾

وتجدر الإشارة إلى أنه قد تم إطلاق جرموكنياتا في أغسطس عام 1961م. وأخذ يباشر نشاطه السياسي من خلال الاتحاد الوطني الكيني مطالباً بالاستقلال وباذلاً أقصى جهوده نحو لم شمل جميع الأطراف خاصة الوطنية منها في مواجهة الاستعمار البريطاني الذي بات يعتقد أنه لا بد أن يحزم أمتعته للرحيل وترك البلاد لأصحابها.

وبالفعل استطاع الكينيون انتزاع استقلالهم من بين أنياب الأسد الإنجليزي في 12 من ديسمبر عام 1963م بعد كفاح مرير وصبر ونضال طويل.⁽²⁾

¹⁻ C. O 822 / 461. Press Office Handout, No. 706.

²⁻ حسني حماد. مرجع سابق . ص96.

الخاتمة

تميز إقليم شرق أفريقيا بمميزات فريدة في موقعه الاستراتجي الهام ومناخه الذي جمع بين الاعتدال، وارتفاع بعض الشي، في درجة حرارته. كما تميز بخصوبة تربته وهذه الميزات هي التي أسالت لعاب الهنود والأوروبيين من أجل استيطان النطقة.

ولذلك فقد أبرزت الدراسة وصول موجات هندية تبادلت العلاقات التجارية مع الشرق الأفريقي منذ أقدم العصور حيث جاء التجار من مناطق هندية عديدة كان على رأسها كتشي Cutch وكيثوار Cathiwar وجرجرات Gujurat ولم تكن رحلاتهم التجارية منتظمة في البداية بل اتخذت الطابع الموسمي، كما تحركت سفن موانئ الساحل الشمالي الغربي للهند تحمل منتجات وبضائع شبه القارة الهندية وساعدهم على ذلك هبوب الرياح الموسمية بشكل منتظم في المحيط الهندي.

وأظهر البحث أن مجموعات من الهنود قد عاشت على الساحل. وتركزت أعمالهم على امتلاك الحوانيت، وعيليات الصوافة والسمسرة. وظهرت من بعدهم من الولدين هناك أغلبهم يدين بالإسلام. ويتحدثون خليطاً من اللغات الهندية والانجليزية والسواحيلية، واحتلوا مراكز ومناصب هامة في المدن الساحلية بالشرق الأفريقي.

كما أظهر البحث عناية البرتغاليين بالهنود عندما وصولوا لشرق أفريقيا وذلك من خلال عدم إغفال وجودهم ونشاطهم الدؤوب فاستثمروا هذا التواجد. واتخذوا منهم محاسبين، وصيارفة خاصة في العمليات الحسابية المعقدة التي برع فيها الهنود.

وفي القرن التاسع عشر استطاع الهنود (البانيان) السيطرة على الأعمال التجارية في الساحل كله نظراً لأن العرب كانت تعوزهم المهارة الكافية في الأعمال

المالية والحسابية. وشجعهم على ذلك السلطان (سعيد) الذي كان دائم الترحيب بتوافد الهنود وتدفقهم على ممتلكاته الأفريقية والآسيوية حتى إن بعض الهنود هجروا مواقعهم في جنوب الجزيرة العربية. ونقلوا نشاطهم إلى شرق أفريقيا لملاحقة الرواج التجاري الذي ازداد هناك إبان عهد السلطان (سعيد).

وأوضح البحث كذلك تنازع كل من السلطان(سعيد) والقنصلية البريطانية التي افتتحت في عام 1840م على تبعية الهنود وتحمل السئولية وما دار من جدل حول هذه القضية التي انقهت بغوز وجهة النظر البريطانية باعتبار القنصلية هي الجهة الوحيدة المسئولة عن الهنود.

وأبرزت الدراسة أيضاً مجي، بريطانيا إلى الشرق الأفريقي متخفية تحت مظلة مكافحة الرقيق وتنشيط التجارة المشروعة ونشر المسحعة، وأمعنت في قبضتها في هذه المنطقة عن طريق التدخل في مسألة وراثة العرش في زنجبار من خلال تثبيت سلاطين هذه السلطنة أو عزلهم.

لقد كان قناصل ووكلا، بريطانيا هم العناصر الرئيسية في تجسيد هذه السياسة وظلمت بريطانيا بعيدة عن سياسة الحكم المباشر في شرق أفريقيا حتى ظهور الأطماع الألمانية فيها عام 1884م وعددت كل من بريطانيا وألمانيا على تقاسم النفوذ في الشرق الأفريقي. والذي كان تحت سيطرة سلطان زنجبار. وكذلك دور شركة شرق أفريقيا التي تأسست عام 1888م إذ أن المنطقة كانت تتكون من وحدتين إداريتين هما شرق أفريقيا وأوفندا وقد كان ذلك في إعلان الحماية على المنطقتين.

وبموجب الامتيازات والمعاهدات التي أُثِرِمت بين الشركة والحكام المحليين باتت تتمتع بسلطات واسعة في الحكم والإدارة. حتى تسلمت وزارة الخارجية البريطانية مقاليد الأمور في عام 1895م. ورثت بذلك الحكومة البريطانية نشاط الشركة الاستعماري.

وقد توصل البحث إلى رفض ما جاء به بعض الباحثين من أن هناك أسباباً دفعت بريطانيا إلى احتلال كينيا منها إيجاد منفذ لرعاياها الهنود نظراً للزيادة السكانية الكبيرة التي طرأت على الهند فشجعتهم بريطانيا على استيطان كينيا وعللنا ذلك بأن استيطان بضعة آلاف من الهنود في كينيا لن يكون بأية حال من الأحوال له أثر في علاج الزيادة السكانية المطردة في الهند ولن يخفف من اكتظاظ الهند بسكانها.

ويلاحظ اهتمام بمصالحها في الدرجة الأولى. ولم يكن جلب الهنود إلى كينيا إلا لتنغيذ سياستهم فيها وفي المنطقة كلها حتى تستطيع بريطانيا تنفيذ مشاريعها الاستعمارية بمساعدة الهنود للاستثمار بأكبر قدر من إنتاج البلاد وخيراتها.

وتمكن البحث من الإلمام بأهم الأسباب التي جعلت بريطانيا تقوم بتشجيع الهنود على الهجرة إلى كينيا ونوجزها فيما يلي: ـ

حاجة بريطانيا إلى العمالة الهندية. (الفنية والحرفية).

 استخدام مجموعات منهم في الجيش والشرطة للحفاظ على الأمن والوجود البريطاني هناك.

8. إمكانية تكوين مستعمرات هندية في شرق أفريقيا تعتمد على بريطانيا في شئونها وتحقيق مصالحها من خلال توجيه الأفريقيين لتقليد الهنود في ملابسهم وعاداتهم. وبعض الحرف التي يجيدونها بالإضافة إلى اكتفاء الهنود بتقاضي أجور زهيدة بالمقارنة مع غيرهم من الأوروبيين.

4. الاستفادة من طرق وأدوات الزراعة المستخدمة في الهند لتطبيقها في كينيا.

وقد تعرضت الدراسة بالتفصيل لمراحل استقدام الهنود بعموقة الإدارة الاستعمارية البريطانية في موجات تدفقت على الشرق الأفريقي التي كان بعضها يأتي إجبارياً، والبعض الآخر كان اختياراً، وقد ازدادت أعداد الهنود في التدفق بشكل واسع في أعقاب ظهور فكرة إنشاء السكك الحديدية التي بدأت من الساحل الكيني عند (معبسة) وتعمقت نحو الداخل حتى أوغندة على بحيرة (فيكتوريا) عبر هضبة ومرتفعات كينيا.

وتجدر الإشارة إلى أن نسبة كبيرة من المهاجرين الهنود الذي وفدا في ركب عمال السكك الحديدية قد آثروا البقاء والاستقرار في كينيا بعد انتهاء مشروع السكة الحديدية رغبة في الكسب. ورفع مستوى معيشتهم عما هو عليه الحال في بلادهم. ومما يؤكد تلك الأعداد التى تشير إليها الإحصائيات التى أوردها الباحث حيث بلغ عدد الهنود في كينيا في منتصف القرن العشرين تسعين ألفاً. بينما وصلت أعدادهم في أواخر الخمسينات إلى مائة وستين ألف. مما يعد طفرة كبيرة في جاليتهم التي تمتمت بثل كبير في المجتمع الكيني.

وقد تمكن البحث من تحديد المناطق التي تركز فيها الهنود حيث انتشروا على طول الساحل بكثافة تزاد وتنقص حسب مناطق النفوذ التي امتدت إليها الإدارة البريطانية وأعمالها. ويرجع ذلك إلى ارتباط أعمال كثير من الهنود بأعمال البريطانيين لتخصصهم في الأعمال المساعدة.

وعلى الهنود في مناطق استقرارهم بإنشاء الدارس، والتجمعات الاجتماعية مثل الأندية الرياضة والمستشفيات وغير ذلك حرصاً منهم على الترابط والتلاحم في مواجهة المنافسين لهم من الجنسيات الأخرى. كما ساعدهم هذا النشاط الاجتماعي على الاحتفاظ بتقاليدهم وعاداتهم إضافة إلى طقوسهم الدبنية والذهبية.

وقد أوضحت الدراسة دور الهنود في الاقتصاد والأعمال التي شاركوا فيها والتي دفعت عجلة التنمية في كينيا من شتى جوانب الحياة خاصة أن العمل التي سادت هناك كانت الروبية الهندية التي استمرت حتى العشرينيات من القرن العشرين. واستلزم إلغاؤها مرور الاقتصاد الكيني بفترات عصيبة لتغلغل التعامل بها بين شتى الطوائف.

وقد أدى نجاح الهنود في لمجال الاقتصادي إلى إثارة روح الحسد ضدهم من جانب الأوروبيين الذين باتوا يخططون لتحجيم تجارة المارد الهندي. والحد من سيطرتهم على جوانب اقتصادية عديدة خاصة في مجال المحلات التجارية والصرافة واحتياجات السوق بشكل عام. ولم يقتصر دورهم على التجارة بل ظهرت لهم مشاركات واسعة في الزراعة، والحرف الصغيرة، وإدارتهم لبعض المصانع الصغيرة منها والكبيرة.

وانتهى البحث إلى نتيجة مؤداها أن المستعمرين البريطانيين قد اتخذوا سياسة التفرقة العنصرية في تشكيل المجلس التنفيذي والتشريعي. واستطاع الهنود بصبر وأناة أن يحصلوا على بعض حقوقهم المشروعة في التمثيل بتلك المجالس النيابية ومجلس الوزراء. وتعرضت الدراسة لمنشور ديفونشايو Duke of Devonshire الصادر في عام 1923م والذي سعي باسم وزير المستعمرات في هذه الفترة والذي كان له الأثر في اتجاه كينيا وجهة أفريقية.

كما أصبحت الأمور السياسية توجه لخدمة السكان الأصليين اعتباراً من عام 1923م حيث اعتبر ذلك العام بالنسبة لكينيا معلماً رئيسياً في تاريخ تطورها الدستوري والسياسي. وكثرة التقارير واللجان والبرقيات المتبادلة والمطالبة بحقوق السكان الأصليين من كلا الطرفين المتنازعين (الهنود والمستوطنين البيض) الذين سعوا لميل كفة الوطنيين الأصليين إلى جانبهم.

وقد سائد البشرون الأوروبيون المصالح الأفريقية وكان على رأسهم القس. الدكتور جون دبليو أرثر Dr. J.W. Arthur الذي يعد أحد كبار المسئولين في كينيا والمختص بدراسة الشئون الكينية، ورغم أن هذا النشور له إيجابياته إلا أنه لم يكن مضفاً في مشكلة الصراع على الأرض مع الهنود وتملكهم في المرتفعات بعد أن تم تخصيصها للأوربيين دون سواهم.

واعتبر الأوروبيون أن المنشور جاء في صالح الأفارقة إلا أن الأفريقي الكيني لم يدخل المجلس التشريعي إلا في عام 1944م لهذا أخذ السكان الأصليون يتحسسون طريقهم إلى الخلاص لنيل استقلالهم عام 1963م. بعد استعمار دام ثمانية وستين عاماً وأصبحت كينيا عضواً في مجموعة الكويمولاث البريطاني عام 1963م وهو العام الذي أعلنت فيه الجمهورية الكينية.

من خلال دراسة مقارنة لوضع المستوطنين البيض في كل من كينيا وروديسيا الجنوبية (زيمبابوي) واتحاد جنوب أفريقيا يتضح للباحث أن بريطانيا فوتت على المستوطنين الأوروبيين في كينيا فرصة تقرير المصير لأنفسهم في حين نال زملاؤهم هذا الحق في تقرير مصيرهم في اتحاد جنوب أفريقيا عان 1910م وفي زيمباوي (روديسيا الجنوبية) عام 1923م، مما أخر استقلال هاتين الدولتين الأفريقيتين.

وتقرير (ديفونشاير) كان له الأثر العميق في تفويت الفرصة على كل من المتوطنين البيض والهنود في محاولاتهم الانفراد بالسلطة في كينيا وحق تقرير المير لأحدهما. واستطاع الأفارقة أن يستغلوا فرصة الصراع الدائر بين الهنود والأوروبيين على الانفراد بالسلطة إذا أخذوا يسعون بأنفسهم لتكوين فريق يمثلهم في الذهاب إلى لندن، ليطالب بحقوقهم الوطنية أمام وزير المستعمرات البريطاني. وطالبوا بأخذ حقوقهم ودورهم في الوظائف الإدارية وغيرها من الوظائف الأخرى ليتمكنوا من خلالها تقرير مصيرهم بأنفسهم.

كما أكد البحث على الدور المؤثر للهنود في إذكاء شعلة الحركة الوطنية الأفريقية بما أمد به الهنود زعماء الثوار من المساعدات والترجيهات ونشر الحقوق للأفريقيين في الصحف الهندية. ومناشدة الساسة والحكام، والمحافل الدولية لتوجيه أنظارهم إلى مشكلة (كينيا) التي تمثلت فيها مشكلة التفرقة العنصرية وحرمان الأفريقيين من حقوقهم.

وكان الباعث للهنود في ذلك تحقيق مصالحهم من جهة . واستعرار علاقاتهم بالأفريقيين من جهة أخرى تحسباً لوقت الاستقلال الكيني الذي نالود بالفعل في عام 1963م بعد جهود شارك فيها الهنود بحظ وافر. الملاحق والوثائيق

The **«Devonshire Declaration»**and the Parliamentary Paper Indians in Kenya, July 1923 INDIANS IN KENYA

وثيقة ديفونشاير البيضاء

وثيقة ديفونشاير البيضاء

الهنود في كينيا:

في كينيا، وكذلك في جنوبي أفريقيا، كانت الجماعات الأوروبية تنظر إلى المهاجرين الهنود في كينيا المهاجرين الهنود في كينيا للهاجرين الهنود في كينيا يطالبون بتمثيل متكافئ مع تمثيل الأوروبيين في المجلس التشريعي، وكذلك راحوا يطالبون بإنهاء التعييز العنصري، وبحق اكتساب الأرض في الأراضى الجبلية.

ولقد أرسل الهنود والأوروبيون على حد سواء وفوداً للتفاوض إلى لندن لتدافع عن قضاياهم لخاصة . وعند عرض قضيتهم على وزير الستعمرات (دوق ديفانشاير) أكد الجانبان رضبتهما في المحافظة على مصالحهما الوطنية.

وبهذه الطريقة قام الطرفان، ولا سيما الوفد المفاوض الأوروبي وعلى رأسه اللود ديلامير، الذي أكد على فضائل (مزايا) البربطانيين مقابل التقاليد الهندية في توجيه الأفارقة وإرشادهم. إذ قام الطرفان بتمثيل دور وذلك بتقديمهما أسلوباً يرحب بتهرب الحكومة البريطانية. التي سرعان ما أعلنت في عام 1923م. في وثيقة بيضاء صدرت عن وزير المستعمرات، دوق ديفونشاير أن المصالح الأفريقية هي صاحبة السلطة العليا في كينيا، وكينيا لم تكن ستصبح روديسيا أخرى) في المستقبل.

البيان العام للسياسة:

إن السياسة العامة المبينة لأي قرار قد يتخذ حيال التساؤلات التي يتضمنها مسألة ما يجب أن يجري تحديدها بداية والأمر الذي نحن حياله أو القناعة بأن هناك مسألة ينفق عليها اثنان – رغم ما قد يبدو من وعورة وصعوبة التقاء وجهات نظر المجتمعين الهندي والأوروبي بكينيا حول العديد من النقاط – وبالتحديد النقطة الخاصة بأهمية تأمين مصالح السكان الأصليين من الأفارقة وحمايتها.

فالسكان الأفارقة بكينيا يقدر عددهم بما يزيد على مليونين ونصف نسمة وحسيما جاء بتعداد السكان الذي أُجري عام 1921م فإن الإعداد الإجمالية للأوروبيين والهنود والعرب بكينيا (بما فيهم الموظفين) بلغ 9.615. 22.822. 10.102 نسمة على التوالى.

وبصفة رئيسية فإن كينيا هي أرض أفريقية وتعتقد حكومة جلالة الملك أنه من الأهمية الفائقة أن تطرح رأيها حيال هذه النقطة بالتحديد وهو أن مصالح السكان الأصليين الأفارقة يجب أن يكون لها الأولوية القصوى وأنه متى حدث تعارض بين هذه المصالح ومصالح الأجناس المهاجرة الدخيلة فإن مصالح السكان الأصليين الأفارقة هي التي يتحتم تغليبها.

ومن الواضح أن مصالح باقي المجتمعات وهي الأوروبية والهندية والعربية يجب حمايتها ولكن بصورة مستقلة وأياً كانت الظروف التي دخل خلالها وأثناءها أعضاء هذه المجتمعات المختلفة الأراضي الكينية فإنه لن يحدث تبني إجراءات متشددة أو السعي للدول لإجراءات تتضمن إضفاء مزايا. وتطبيقها على النحو الذي يتم السعي لتنفيذه في بعض الأحياء وقد ينجم عن ذلك إلغاء أو تقليص المصالح المعمول بها حالياً لأولئك الذين استوطنوا الأراضي الكينية بالفعل.

ولكن فيما يتعلق بإدارة الشؤن الكينية فإن حكومة جلالة اللك تعتبر نفسها محملة بثقة وأمانة غالية نيابة عن السكان الأفارقة . وهم أي الأفارقة بكينيا غير قادرين على التقويض أو الشاركة في هذه المسؤولية التي يمكن الإشارة إليها تحديداً على أنها حماية وارتقاء بمصالح السكان الأصليين.

وليس ضرورياً محاولة الاستفاضة والإطناب حول هذه النقطة أو التشكيك في صلاية هذا الموقف فلا زالت معالم التطور الذي نتحدث عنه غير واضحة بعد ولا زالت العديد من المشكلات المعقدة تطل برأسها بين الفينة والأخرى وهو الأمر الذي يتطلب الكثير من الوقت للتوصل إلى حلول مرضية ولكن لا سبيل لذرة واحدة من الشك حيال الأمر التعلق بأنَّ مهمة بريطانيا العظمى هي السعي الحثيث لتدريب وتعليم الأفارقة بكينيا لكي يرتقوا مرتبة اقتصادية وأدبية وثقافية سامية تفوق تلك التي بلغوها عندما تولى التاج المسؤولية عن الإدارة في تلك الأراضي. فغي الوقت الحالي فإننا نولي عناية خاصة للنمو الاقتصادي في المحميات التي يقيم بها السكان الأصليون، ولن ندخر وسعاً، ولكن في النطاق الذي تحدده الإمكانات المالية للمستعمرة لبلوغ التنمية والتطوير لصالح الأفارقة سواء أكانوا يقيمون داخل أم خارج المحميات.

إن حكومة جلالة الملك تود أيضاً أن تسجل أنه ومن رأيها في ضم أراضي محمية شرق أفريقيا. وهي – وباستثناء (الدومينيونات) – المشكلة للأراضي الرئيسية لسلطنة زنجبار – قد أصبحت مستعمرة يطلق عليها مستعمرة كينيا. ولن يكون من شأنه بأي حال أن ينتقص من التزامها الأساسي التمثل في مسئولية الحكومة حيال السكان الأصليين.

وكما حدث في محمية أوغندا فسيكون الحال في مستعمرة كينيا من حيث إن مبدأ الوصايا وحماية مصالح السكان الأصليين، وبصورة لا تقل عن الأراضي الخاضعة للوصاية في نتجانيقا، سوف لا يجوز العدول عنه وهذه المسئولية الخاصة بالوصاية سوف تستمر وكما استمرت سابقاً يتحمل تبعاتها وزير الدولة لشئون المستعمرات ويقوم على تنفيذها موظفي الحكومة الإمبريالية وحدهم دون غيرهم.

التطوير الدستوري مستقبلاً:-

وقيل تناول النقاط العملية للموضوع بصورة مباشرة وهي التي ترتبط بمطالب الهنود فإنه سيكون من الضروري على ضوء إعلان السياسة الذي عرضنا له عالية أن نشير إلى المسألة الخاصة بتطوير الدستور مستقبلاً في كينيا لقد أثير اقتراحاً مؤداه أنه قد يكون من المكن بالنسبة لكينيا إحراز تقدم ملموس في المستقبل القريب فيما لو قامت حكومة حكم ذاتي بحيث تخضع لتوجيهات هيئة شئون السكان الأصليين ومع ذلك فإنه من رأى حكومة صاحب الجلالة أن هناك اعتراضات تحول دون تبني كينيا في هذه المرحلة لمثل هذا الترتيب سواء اتخاذ شكل إزالة كل المسائل التي تؤثر على الأفريقيين من الاعتبار في المجلس أم تعيين حاكم كمفوض عام لشئون السكان الوطنيين؟ أو إضافة نص يمنح حق الفيتو الخاص للتاج بخصوص التشريع الإقليمي الذي يعس مصالح السكان الأصليين، وحكومة جلال الملك على

قناعة تامة بأن النظام الحالي للحكومة هو في الظروف الحالية أفضل الأشكال المكن اتباعها لتحقيق الأهداف الرجوة وهي بلوغ الغاية النشودة لتحقيق نهضة السكان الأصليين وتحقيق التطلعات المشروعة للمجتمعات الأخرى التي تستوطن مستعمرة كينيا.

وليس في وسع حكومة جلالة اللك سوى أن تنظر إلى مطلب إقامة الحكم الذاتي في الوقت الحالي على أنه مطلب موفوض رفضاً جذرياً. كما أن حكومة جلالة الملك تعلن رفضها أيضاً للاقتراح الرامي بإحلال أغلبية غير رسمية في المجلس محل الأغلبية الرسمية المثلة للحكومة.

ومن شأن أي تصرف متسرع أن يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقباها وسيكون من الشروري التريث لرؤية ما ستسفر عنه الأمور وخاصة فيما يتعلق بالاقتراح الرامي لإعادة محاكمة الأفريقي متى طلب ذلك الأن إدخال تعديل جذري مثل هذا على دستور المستوطنة قد يحمل معه آثاراً سلبية . وفي نفس الوقت فإن إدارة المستعمرة سوف تستمر في التصلك واتباع تقاليد التاج البريطاني والمبادئ التي ثبت نجاحها في المستعمرات الأخرى . أما مسألة إحراز تقدم في موضوع حكومة الحكم الذاتي فإن هذا يتحتم تركه حتى تثبت الأيام والوقت وتتعمق الخبرات أن مثل هذا النظام هو الأفضل من كل الوجود لتلك الدولة فعندئذ يتعين اتباعه .

النقاط العملية في الموضوع:-

ولنناقش الآن النقاط العملية في المسألة الثارة بصورة مباشرة من جراء مطالبة الهنود المقيمين داخل الأراضي الكينية ببعض الأمور التي يمكن تلخيصها في المسائل التالية:

- التمثيل في المجلس التشريعي.
- التمثيل في المجلس التنفيذي.
- التمثيل في المجالس المحلية.
 - القصل العنصري.
- حجز الأراضى الواقعة في منطقة هاى لاندز للأوروبيين.
 - الهجرة.

أولاً: النظام الانتخابي:

(أ) النظام الانتخابي:

لم يحدث أن اعترض مسئول في أي جهة كانت على فكرة التمثيل الانتخابي للهنود بكينيا في المجلس التشريعي بالمستعمرة ولكن النقطة التي ثار حولها الجدل هي الطريق التي بواسطتها يمكن تأمين مثل هذا التمثيل وفي هذا الصدد فإن هناك بديلين يحكم سلوكهما:

- نظام التمثيل بالدور.
- 2. الانتخاب المجمع (للمجتمعات).

وفي ظل الطريقة الأولى فإن كينيا سيتم تقسيمها إلى عدد معين من الدوائر الانتخابية. وفي كل دائرة يقوم الهنود والأوربيون بالتصويت معاً في الانتخاب الذي سيجري لصالح مرشحين ينتمون لأي من العنصرين الهندي أو الأوروبي وتكون شروط التصويت والشاركة في الانتخابات واحدة بالنسبة لكلٍ من الأوروبيين والهنود على السواء بلا تفرقة.

أما في ظل النظام المُسفَى بالمجمع فإن الدوائر الانتخابية الخاصة بالأوروبيين والهنود سيتم فصلها ويكون التصويت لكل مجتمع على حدد مستقلاً عن الآخر ودون أن يكون هناك تماثل في الإعداد أو القاطعات بالنسبة للدوائر الانتخابية وستكون المؤهلات المطلوبة للسماح للناخب الإدلاء بصوته غير متماثلة بالضرورة بل يصح لكل مجتمع أن يضع الشروط التي تتناسب مع ظروفه وبينما يصوب الأوروبيون في دوائرهم الانتخابية لصالح مرشحين أوروبيين فحسب فإن الهنود سيصوتون في دوائر هندية لصالح مرشحين هنود فحسب.

وهناك نظام بمثابة مزج بين النظامين السابقين ففيه يتم تقسيم الدائرة الانتخابية عن طريق حجز عدد معين من المقاعد ومن شأن هذا الترتيب أن يؤدي لحجز عدد معين من المقاعد في دائرة انتخابية لمرشحين ينتمون إلى عنصر معين. فعلى سبيل المثال في إحدى الدوائر الانتخابية التي تضم ثلاثة أعضاء يتم حجز مقعدين للأوروبيين ومقعد للهنود ويفوز المرشحان الأوروبيان اللذان يحصلان على أعلى الأصوات والمرشح الهندي الذي يحصل على الأصوات بالتشيل في هذه الدوائر وذلك بصرف النظر عن فرز الأصوات أو عدد الأصوات التي فاز بها المرشحان الآخران المنتميان لباقي الأجناس أو المنتمين للعنصر الهندي الذي يحصل على أعلى الأصوات بالتمثيل في هذه الدائرة ذلك بصرف النظر عن فرز الأصوات أو عدد الأصوات التي فاز بها المرشحان الآخران المنتميان لباقي الأجناس أو المنتمين للعنصر الهندي أو الأوروبي حتى ولو فاقت تلك الأصوات عدد الأصوات التي حصل عليها المرشح المحجوز له المقعد لتمثيل جنس معين.

وقد جرى اقتراح نظام الانتخابات العامة القائمة على المزج بين النظامين الذي شرحناه آنفاً بالنسبة لكل الرعايا البريطانيين والأفواد الخاضمين للحماية البريطانية على أساس حجز مقاعد معينة لهم حسبما جاء بتقرير وود ونترتون ثم أضيف إلى هذا التقرير الاقتراح الخاص بجعل التأهل للأدلاء بالأصوات مقصوراً على نسبة 10% فقط من الهنود المقيمين إقامة كاملة بالدائرة الانتخابية ولا يحق التسجيل بدفتر القيد الانتخابي إلا لتلك النسبة فحسب مراعاة لفارق التركيب السكاني.

ومن مزايا هذا النظام الأخير الذي يعزج بين الطريقتين السابقتين سد الثغرة الموجودة بين الهنود والأوروبيين عن طريق إعطاء الرشح المنتمي لعنصر ما الحافز لدراسة الاحتياجات والتطلعات التي يصبو إليها بني جنسه. والأكثر من ذلك فإن المشاعر التي تختلج بها صدور الهنود سواء في الهند أم في كينيا تبدو أكثر ميلاً. لمساندة هذا النظام الانتخابي الأخير القائم على حجز عدد معين من المقاعد وذلك رغم أن النظام الانتخابي المعول به في الهند لا يقوم على حجز مقاعد لجنس معين.

فالنظام الانتخابي يتمح ويضمن أن كل ناخب ستتاح له الغرصة للتمثيل من جانب عضو يحمل ويتعاطف مع اهتماماته وهو الأمر الذي دفع الهنود المستوطنين في مستعمرات أخرى إلى الضغط لتبني هذا النظام لكي يجري التعبير عن مطالبهم وقد جرى إدخال بعض التعديلات على هذا النظام: بما يحقق الاستجابة لاحتياجات دولة مثل كينيا بيد أنه ليس هناك ميرر للزعم بأن مثل هذا النظم من شأنه الانتقاص من حقوق أي من المجتمعات التي تمثل على هذا النحو والأحرى أن هذا النظام وخلافاً لما يقال من أنه سيؤدي إلى التناحر بين المجتمعات الموجودة. فإنه سوف يؤدي على تقليل الهوة التي تفصل الأجناس المختلفة المستوطنة المستعمرة الكينية.

وفيما يتعلق بالأفارقة فإن ابتهاج نظام الانتخاب الجماعي يتيح لهم إطاراً يصح من خلاله إعدال التعثيل الصحيح الذي يلبي احتياجاتهم، ومن وجهة نظر المجتمع الهندي نفسه، فإن هذا النظام القائم على المزج بين النظامين يسمح بعمارسة انتخابية أكبر عن الاقتصار على نظام الانتخاب، الخاص بالجنس الهندي فقط الذي يسمى لتطوير مجتمعه للنهوض به بدلاً من إدخاله في بؤرة التصادم وأخيراً، فإن هذا النظام يسمح بالتعثيل الانتخابي الفوري مع ترك مساحة للمجتمعات الأخرى المستوطنة كينيا مثل العرب المستوطنين لسواحل مستعمرة كينيا علم سبيل الثال.

وقد جرى تقليب هذه الاعتبارات قبل صياغة تقرير وود وينترتون ثم أدخلت
توصية بعدها تحت على مراعاة المشاعر الهندية بما لا يخل بالظروف السائدة في
المستعمرة الكينية وقد جرى عرض الأمر على الموؤلين في كينيا لاستطلاع الاتجاه
العام لدى السكان الأصليين وظهر أن الاتجاه هو إقرار نظام التعثيل بالدور بلا
فصل عنصري أو تقسيم انتخابي للمجتمعات بل تساوي الفرص أمام كافة المرشحين
ولكن نادى البعض بدمج هذا النظام مع نظام حجز المقاعد الانتخابية للتغلب على
العيوب التي تشوب نظام الانتخاب بالدور المقتوح لكل الأجناس بلا تفرقة. وفي
ظل الظروف الخاصة السائدة اليوم في كينيا فمن الواضح أنه لا يوجد أي مرشح
سواه أوروبي أو هندي بعقدورد الحصول على تأييد وتبني مصالح الجنس الآخر
دون التضحية بدعم الجنس الذي يمثله وفقدان هذا الدعم نهائياً.

لذلك فإنَّ جرت الانتخابات على أساس عنصري كما سيتم بلا شك في بلد ظروفه مثل كينيا فإن اليزة الأساسية التي يتمتع بها النظام المختلط وهي تحديداً التقريب بين الأجناس كلها دون تغرقة عنصرية سوف تضيع أدراج الرياح.. وبعد الأخذ في الاعتبار لكافة الظروف فإن حكومة جلالة الملك قد قررت أن مصالح كافة الأطراف العنية في كينيا سوف يتم صيانتها على أكمل وجه فيما لو جرى تبني نظام التمثيل المجمم بتقسيم الدوائر بين الأجناس المختلفة.

(ب) المؤهلات المطلوبة بالنسبة للناخبين:

ليس هناك أي نية للتأثير أو السعي لتعديل المؤهلات المطلوبة للقيد في سجل الناخبين الأوروبيين على النحو الذي بينته اللائحة الإدارية رقم 22 لسنة 1919م بمعنى صلاحية القيد تشمل البالغ مع مراعاة التحفظات التقليدية والشورورية وبانتهاج وتطبيق نظام الانتخاب المجمع فإن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لمنح المجتمع الهندي امتيازات انتخابية إضافية وسيكون متروكاً للحاكم مستعدة لمنح عدمها على وجهات النظر التي يطرحها المجتمع الهندي وأن يقور الموافقة من عدمها على وجهات النظر التي يطرحها المجتمع الهندي وأن يقور الموافقة من عدمها على وجهات الشرورية للسريان في هذا الشأن وسيتم اتباع نفس الإجراء بالنسبة للمجتمع العربي.

(ج) المؤهلات المطلوبة للمرشحين:

إن حكومة صاحب الجلالة مستعدة لتبني مبدأ مشابها فيما يتعلق بالؤهلات المطلوبة للمرشحين فيما عدا الجزئية المرتبطة بضرورة إجراء اختبار يشترط على المرشح اجتيازه لإثبات إلمامه بقراءة وكتابة اللغة الإنجليزية فضلاً عن إثبات دراية المرشح بالإجراءات التشريعية المعمول بها في المجلس التشريعي. ولا تتجه النية على الإطلاق لتبني نظام يقوم على استخدام لغتين بصفة رسمية للتعامل داخل المجلس التشريعي. ولكن حكومة جلالة اللك ليس لديها ما يدعوها للافتراض بأنَّ الإقدام على مثل هذا الإجراء وجعل الدراية باللغتين شرطاً أساسياً للمرشح، من شأنه أن يخلق مشاكل أو يحد من اختيار المرشحين الملائفين.

(د) أعداد النواب في المجلس التشريعي:

لم يُثُّر التساؤل الخاص بعدد المقاعد التي سيجري تخصيصها داخل المجلس لكل فئة من جماعات المجتمع والحاصل الآن هو أن هناك أحد عشر مقعداً مخصصاً بصورة غير رسمية للأوروبيين في المجلس وكإجراء مؤقت فقد جرى التصريح في عام 1921م بمنح أربعة مقاعد لأربعة نواب معينين لتمثيل المجتمع

الهندي وهو ما يزيد بمقعدين على العضوين المصرح لهما بموجب التوصية والتقرير الصادرين عن لورد ميلنر في 21 مايو 1920م.

وبمراعاة كل الاعتبارات فإن حكومة جلالة الملك قد قررت إدخال نص بإضافة مقعد بحيث يكون هناك خمسة مقاعد غير رسمية لتمثل الهنود في المجلس. أما بالنسبة للعرب فقد تقرر أن يكون هناك عضو واحد منتخب بالإضافة إلى العضو العربي المعين واللذين صدر بحقهما النص الخاص بإدخال هذه التعديلات فعلياً.

وسوف يستمر الأوروبيون في الاحتفاظ بالأحد عشر مقعداً الخصصة لهم في المجلس بلا تغيير. أما عدد الأعضاء المعنيين فسيظل على ما هو عليه للحفاظ على الأغلبية الرسمية التي يتمتعون بها في المجلس، وفي رأي صاحب الجلالة فإن التغيير التعبير عن مصالح كل مجتمع سوف يتم تحققه بهذه النسب وتوزيع المقاعد على النحو السابق ومع ذلك فإنه من الأنسب تحديد وجهات نظر الهنود في كينيا قبل إصدار قرار بخصوص الترتيبات الفعلية للدوائر الانتخابية التي سيجري تخصيصها للخمسة نواب الهنود.

ولا يصح توقع صدور أي منطوق رسمي عن القبائل الأفريقية بكينيا فلم يحن الوقت بعد للنظر بشأن التعثيل المناسبة لهم في المجلس التشريعي وسيسبق النهوض بتعليم السكان الأصليين أي تفكير في مشاركة في الععلية السياسية وقد لاحت وبالفعل بوادر هذه النهضة وفي الظروف الحالية فإن الحاكم يتلقى النصح والإرشاد الصادر عن كبير المفوضين المختص بشون السكان الأصليين في كل المسائل التي تؤثر على السكان الأفارقة. ولذلك فهو قادر – أي الحاكم على تطبيق أي الجراءات يراها مناسبة للنهوض بالسكان الأصليين والتي ستتطلب موافقة حكومة صاحب الجلالة بداية.

ومع ذلك فقد ثار اقتراح بتعيين نائباً غير رسمي يتم اختياره من بين أعضاء الإرساليات الدينية بكينيا وخاصة لتوجيه الشورة فيما يتعلق بالسائل التي تعرض على المجلس وتهم الأفارقة حتى يأتي الوقت الذي يصبح فيه السكان الأصليون قادرين على التمثيل الفعلي. والتعبير عن مصالحهم بأنفسهم ولا ترى حكومة صاحب الجلالة أي اعتراض على مثل هذا الاقتراح من ناحية المبدأ. وتوافق

الحكومة على إضافة نص يجيز هذا التعيين بناء على ذلك.وسيكون الأمر متروكاً للحاكم لاختيار شخصاً مناسباً للتعيين في هذا المنصب بين الحين والآخر وسيكون مفهوماً بطبيعة الحال أن مثل هذا التعيين لا يتعارض مع هيئات الإرسالية الدينية المثلة في المجلس ولن يؤثر مثل هذا التعيين على معارسة النائب لمهامه الدينية كذلك لن يكون من شأن هذا التعيين إعفاء الحاكم ومستشاريه من مسئوليتهم الكاملة عن التعليل السليم لمالم السكان الأصليين.

ثانياً: التمثيل في المجلس التنفيذي:

فيما يتعلق بالمجلس التنفيذي فإن الوضع الحالي على النحو المبين في تقرير وود ونيترتون سيتم الاستعرار فيه فيما عدا أن الحاكم سوف يتم منحه السلطة لتعيينه عضواً بصورة غير رسمية ويفضل أن يكون من الإرسالية الدينية ليقوم بإشداء المشورة له بخصوص الموضوعات التي تؤثر على الأفارقة والتي يرى الحاكم من وجهة نظره أنها ذات جدوى.

ثالثاً: التمثيل في المجالس المحلية:

المجلس المحلي الوحيد الذي جرى تأسيسه في كينا هو ذلك القائم في نيروبي وينص المرسوم الخاص بالمحليات رقم 23 لسنة 1922م على أن المجالس المحلية تتكون من العدد الذي يحدده الحاكم من المستشارين وأن سلطة الحاكم المطلقة هي في تعيين هؤلاء المستشارين، ولا توجد هناك أي رغبة في تعليق أو إرجاء التصديق على التعديلات المختلفة التي أدخلت على القانون الحالي والتي تضمنها المرسوم الخاص بالمحليات حتى يتم تحديد السياسة الخاصة بانتخابات المستشارين بالمجالس المحلية ونتيجة لذلك فإن النص الخاص بانتخابات المستشارين بالمجالس المحلية ونتيجة لذلك فإن النص الخاص بتشكيل المجالس المحلية أغيد التصديق عليه على الشكل الذي ظهر به في مرسوم المجالس المحلية أليد المناس المحلية أليد المبالس المحلية المبالس المحلية المبالس المحلية أليد المبالس المحلية أليد المبالس المحلية أليد المبالس المحلية أليد المبالس المحلية المبالس المحلية أليد المبالس المحلية أليد المبالس المحلية المبالس المحلية أليد المبالس المبالس المحلية أليد المبالس المحلية أليد المبالس المحلية أليد المبالس ا

وقد انتهى لورد ميلز إلى إدخال نظام انتخاب مستشار في المجالس المحلية وجرى العمل به في انتخابات 1920 بدلاً من نظام التعيين لستشاري المحليات لكن لم يجر طرح مشروع فعلي من جانب حاكم الستعمرة لكي يسري العمل به في إطار تلك السياسة.

والسألة تتطلب قدراً كبيراً من البحث والدراسة ولكن من ناحية البدأ فلو جرى إدخال قاعدة انتخابية في الوقت الحالي فإنها ستنبع من القرار الصادر عن المجلس التشريعي والذي ينص على أن التمثيل بالمحليات يجب أن يتم على أساس الانتخاب المجمع أيضاً أي تمثيل الجماعات العرقية كل على حدة وهناك نص ملائم يجري إغداده لحماية مصالح الأفارقة حتى تتهيأ الظروف المناسبة لهم ليقوموا بالتعبير عن مصالحهم بأنفسهم، وسيتم توجيه التعليمات للحاكم لكي يطرح مقترحات تحظى بدراسة من جانب وزير الدولة لشئون المستعمرات بعد أن يقوم الحاكم بالتشاور مع مجموعة مستشاريه في كينيا.

رابعاً: الفصل العنصري في المدن:

والأمر الثاني الواجب دراسته هو ذلك المتعلق بالقصل بين الأجناس الأوروبية وغير الأوروبية. ففي أعقاب تلقى تقرير برفيسور سمبسون جرى تبني سياسة الفصل العنصري من ناحية الميدأ كخط ثابت لا رجعة فيه. ولقد تم الاستمرار في هذه السياسة بناءاً على توصية لورد ميلنز استناداً إلى أسباب صحية واجتماعية.

وفيما يتعلق بالقصل العنصري في مجال التجارة، فلقد تم الاتفاق بصورة عامة على عدم الاستعرار في هذا القصل التجاري، أما بالنسبة للقصل العنصري في مجال السكن والمناطق السكنية وهي المسائل التي جرى تعليقها لفترة من الزمن وأرجئت عمليات البيوع لمساحات الأراضي بالمدن في انتظار صدور قوار نهائي للتوصل إلى المبدأ الذي سيتم اتباعه. والآن فإنه من وجهة نظر السلطات الصحية المختصة وكإجراء وقائي لا يصح العدول عنه فإن الفصل التام بين الأوروبيين وبين الآسيان ليس أمراً محتماً للحفاظ على صحة المجتمع ولكن يكتفي بإصدار لوائح صحية صارمة وبقيام الموليس بتفتيش المباني وإصدار اللوائح الخاصة بأسلوب البناء وغيرها من الوسائل دون الحاجة إلى انتهاج الفصل العنصري. من جانب السلطات المحلية وسلطات المستعمرة فكلها إجراءات تكفى.

وقد يثبت من الناحية العملية ولدى التطبيق أن الأجناس المختلفة تميل بطبيعتها إلى التجمع مع بعضها البعض في تكتلات منفصلة. فهذا أمر لا بأس به ولكن دون إضفاء الصفة القانونية أو التشريعية على هذه التكتلات بحيث تنعزل عما حولها من مجتمعات اللهم لو قامت هذه التجمعات بعرض مسببات ذلك استناداً إلى أسباب صحية قاطعة ويكون لها ما يبررها من وجهة نظر حكومة صاحب الجلالة.

لذلك فقد قررت حكومة صاحب الجلالة أن سياسة الفصل العنصري ما بين الأوروبيين والآسيان في المدن يجب إنهاؤها في المستقبل القريب أما في الوقت الحالي وعلى أية حال فإنه لا بأس به بالنسبة للرعايا من السكان الأصليين الحفاظ على مقارهم السكنية بعيدة قدر الإمكان عن المقار السكنية للأجناس المهاجرة متى كان ذلك مقبولاً عملياً. أما في حالة السكان الأصليين العاملين في مين مثل الخدم فإن اللجوء إلى الفصل العنصري سيكون مستحيلاً بالنسبة لهم ولكن من الأهمية بمكان أنه ومتى جرى تحديد مناطق معينة في المدن لإقامة أو توطين السكان الأصليين فإنه يجب اعتبار هذه المناطق على أساس أنه تم حجزها بصورة قاطعة لاستخدام السكان الأطبين فحسب ويجب عدم السماح بحدوث أي تعديلات من جانب الأجناس غير الأفريقية على تلك المناطق في أي صورة كانت.

خامساً: حجز الأراضي بمنطقة هاي لاندز للأوروبين:

منذ أوائل عام 1906م وموضوع سعى غير الأوروبيين لحيازة الأراضي في منطقة هاي لاندز يثير لغطاً كثيراً وقد قام لورد إيلجن الذي كان وزير الدولة لشئون المستعمرات بإخطار المفوض (تغير اللقب الآن إلى الحاكم) بأنه لن يكون متماشياً مع سياسة جلالة الملك فيما لو جرى قصر أي قطاع من الأراضي على رعايا معينين داخل محمية بريطانيا. ولكن لورد إيلجن ظن على ضوء صغر المنطقة المعينة من محمية شرق أفريقية أنها أصلح ما يكون. وتناسب ظروف الزراعة وتشابهها

بظروف الزراعة بالنسبة للأوروبيين. ولذلك ارتأى أنه من الأفضل اتباع الحيطة في التعاملات بالنسبة لحيازة الأراضي وشرائها في تلك المنطقة وعدم التصريح بشراء الأراضي في تلك الناحية بالنسبة للهنود وغير الأوروبيين والمبدأ دون غيرهم وهو المبدأ الذي ترى حكومة صاحب الجلالة استمرار العمل به وتوافق عليه بلا أي تعديل.

وقد أكد لورد إيلجن على نفس هذا المبدأ في قراره الصادر عام 1908م بنصه على الرغم من أنه لا يتعاشى معه بل وبتعارض مع سياسة حكومة صاحب الجلالة فرض أي قيود قانونية على أي شريحة من المجتمع. إلا أنها ترى عدم منح الحيازة الإدارية لمنطقة الهاى لاندز للآسيان.

ولقد زعمت جماعة الهنود أن قرار لورد إيلجن لا يتعلق إلا بالمنحة الأولى المقدمة من أراضي الحكومة ودون أن يمتد لباقي الأراضي الواقعة في تلك المنطقة ولكنه جرى تحديد العمل بهذا القرار لكي يشمل باقي الأراضي للحيلولة دون انتقال حيازة الأراضي من الأوروبيين إلى الهنود في تلك المنطقة بل وذهب الهنود إلى أن البيان الصادر عن لورد إيلجن والذي يقول بأنه لا يصح فرض أي قيود قانونية قد فسرته نصوص مرسوم الأمر الملكي لحيازة الأراضي الصادر عام 1915م.

وفي وقت صدور قرارات لورد إيلجن جرى الاعتداء على أراضي الحكومة في محمية شرق أفريقيا من جراء توزيع الأراضي الذي قام به مكتب شئون الأراضي بالخالفة للحفاظ على الأراضي في هاي لاندز في حيازة الأوروبيين دون غيرهم. لذلك قام المفوض أو الحاكم بعمارسة حق الفيتو لإبطال كافة صور نقل الحيازة للأراضي والتي تمت بالمخالفة بين الحائزين من جنسيات أخرى.

وعلى ضوء هذا الفيتو العام فقد كان من غير الضروري بالنسبة للورد إيلجن بأن يشغل باله بمسالة نقل الحيازة ورغم عدم إصداره بيان رسمي بشأن هذه النقطة إلا أنه كان من الواضح أن الأراضي الواقعة في محمية شرق أفريقيا كانت تعتبر من قبل خلفاء لورد إيلجن والسلطات المحلية أراضي تابعة للأوربيين جرى قصرها على الأوروبيين فحسب بموجب المنحة التي قدمتها لهم هيئة التصرف في الأراضي التابعة للتاج البريطاني. وقد تقرر بالنسبة للسياسة الخاصة بحيازة الأراضي وبإعمال مرسوم الأراضي الملكية الصادر عام 1915م:

- أ. استبدال نظام بيع الأراضي بأسلوب التوزيع بنظام بيع عقود الإيجار في مزاد علني.
- إلغاء سلطة الحاكم العام في قرارات الفيتو حيال نقل الملكية وهو القرار
 الذي تم منحه للحاكم ليتيح له التدخل مع سلطة المستأجر في التعامل
 مع أرض بالرهن وغيرها من صور التصرف.

ولكى يتم تطبيق هذه القرارات بصورة تتماشى مع حجز وقصر أراضى هاي لاندز على الأوروبيين فحسب فلقد وجد أنه من الضروري الاشتراط بأنه في الإعلان عن شروط بيع أراضي زراعية معينة. فيجب على الضابط المسئول عن الأراضي إيضاح ما إن كانت المناقصة في المزاد مقصورة على الأوروبيين فحسب أم لا؟ أما بالنسبة للتعامل مع قضية نقل الحيازة فقد كان من الضرورى استمرار سلطة تمتع الحاكم بإصدار الفيتو وقد جرى النظر بعين الاعتبار الشديد إلى هذا الأمر من جانب مستر هاركوت الذي كان يشغل منصب وزير الخارجية في تلك الآونة. حيث رفض الموافقة على ممارسة حق الفيتو على أعمال نقل الحيازة التي تتم بين الأوروبيين والآسيان ما دامت تشتمل على أراضي من هاي لاندز كمدخل للتعاقد ولكنه ولكي يحمى حائزي الأراضي من غير الأوروبيين (خاصة في الشريط الساحلي الذي يشكل محمية كينيا الآن) في مواجهة استغلالهم من جانب صائدي التنازلات الذين كانوا يبخسون الأراضى التي يبيعها غير الأوروبيين استغلالهم. فقد وافق على إدخال نص يتضمن الحفاظ على سلطة إصدار الفيتو بخصوص أعمال نقل الحيازة والتي تتم بين أشخاص ينتمون لجماعات عرقية مختلفة لكى يحول دون حدوث استغلال وبخس لاثمان الأراضي في منطقة هاي لاندز للآسيان أو توافق على نقل الحيازة من أوروبي لآسيوي دون أن تعديل في القانون المعمول به.

واستمرار في العمل بالمبادئ التي أقرها أسلافه فقد قام لورد ميلئر لدى توليه منصب وزير الخارجية بإيضاح أن المستوطنات الموجودة في منطقة معينة والخاصة بالأوروبيين تعني أن هناك مستوطنات مماثلة تحض الهنود الذين يرغبون في حيازة أراعية ووضع في الاعتبار جعل تلك الأراضي في منطقة الأراضي المنخفضة بكينيا بدافع من مفهومه بأن الأرض التي تقدم للمستوطنين الهنود سوف يتم فحصها من ناحية صلاحيتها وملائمتها للزراعة من جانب المبعوث الذي ترسله الحكومة الهندية.

وبعد إتمام المراجعة التاريخية هذه المسألة والأخذ في الاعتبار الحقائق التمثلة في خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة جرى تشجيع الرعايا البريطانيين الوافدين من أوروبا على تطوير منطقة الهاي لاندز وأنه وخلال تلك الفترة قام المستوطنون الأوروبيون بتطوير الزراعة في منطقة الهاي لاندز على أساس أنها أرضي تخصُّهم دون غيرهم من المجتمعات الأخرى.

وقد قررت حكومة صاحب الجلالة ضرورة الحفاظ على المدارسات الموجودة في منطقة الهاي لاندز على حالها فيما يتعلق بالنح الأوروبية وأعمال نقل الحيازة وسيتم حجز منطقة من الأرض في الأراضي المنخفضة ودون تعدي على مستوطنات السكان الأصليين، بحيث يتحدد لأي الأغراض من واقع التجربة يصح توجيه هذه الأرض لها وما إن كانت تصلح للأغراض الزراعية بواسطة الهنود والذين سيكون عليهم تقديم الضمانات المناسبة التي تبين نواياهم لتطوير هذه الأراضي الموجودة بالمنطقة المنخفضة على ضوء التجربة وما تظهره الأحداث.

سادساً: الهجرة:

وأخيراً فإن مسألة الهجرة إلى كينيا قد جرى تعحيصها بدقة بواسطة كل من الهنود والأوروبيين ويكفي القول بأن الخط الذي جرى اتباعه قد تراوح ما بين وجهات نظر مختلفة وليس ضرورياً عرض المناقشات التي دارت في هذا الصدد بصورة تفصيلية.

ويمكن القول بصورة محددة أنه وفي ظروف شديدة القسوة فكُرت حكومة صاحب الجلالة في وضع تشريعات ترمي إلى منع الهجرة الوافدة من الإمبراطورية البريطانية إلى إحدى المستعرات البريطانية ومثل هذا التعييز العنصري في لوائح الهجرة سواء أكان ذلك منصوصاً عليه بصورة محددة واضحة لا لبس فيها أم بصورة ضعنية لا يمكن أن يتماشى مع السياسة العامة لحكومة صاحب الجلالة ولا يمكن لحكومة صاحب الجلالة أن تغض الطرف عن محاولة مثل هذا التشريع ليطبق في كنما.

إن لوائح الهجرة الحالية بالمستعرة لهي ذات صفة عامة وهي فضلاً عن كونها مجردة فهي ترمي لخدمة المالح العامة لكينيا للحد من دخول أشخاص غير مرغوب فيهم من أوروبا أو أمريكا بنفس الدرجة التي تحظر دخولهم من آسيا ولا يوجد ما يدعو للافتراض أن اللوائح الموجودة في الظروف الحالية لا تكفي للوفاء بهذا الغرض ذات الطبيعة العامة المجردة... ولكن الاعتبار الاقتصادي بحث مع هؤلاء مصالح الأفارقة الاعتبار الأعظم وعندما يعاد النظر إلى الأمر من هذه الزاوية فسيكون واضحاً لحكومة صاحب الجلالة أن هناك حاجة ملحة لفرض مزيد من السيطرة على الهجرة بدافع الحفاظ على المصالح الاقتصادية للسكان الأصليين

والواجب الأساسي للحكومة الموجود بمستعمرة كينيا هو تحقيق النقدم للأفارقة ومن المفروض على تلك الحكومة حماية الأفارقة من تدفق المهاجرين القادمين من أي دولة تسعى إلى تأخير وتعويق تقدمهم الاقتصادي وفي أثناء ذلك وبينما يحقق السكان الأصليون مزيداً من التقدم على الصعيدين الثقافي والاقتصادي فإن الأفارقة سيقومون بأخذ مكانهم الذي يشغله حالياً أقرانهم من الأفارقة في أنحاء متفرقة من أفريقيا الاستوائية الهريطانية حيث يتولون الوظائف الكتابية والميكانيكية المتواضعة وفي الأنشطة التجارية المحدودة ويحب أن يكون هدف الإدارة البريطانية هو تحقيق مزيد من التقدم باستخدام كافة الوسائل المتاحة.. واضعة في اعتبارها هذا الهدف لأن حكومة المستعمرات الكينية يجب عليها أن تزن التأثير الذي سيترتب حدوثه على مصالح السكان الأصليين من السماح بدخول المهاجرين بلا ضابط وأياً كانت أجناس وأعراق مؤلاء المهاجرين. ولا تتواقر حالياً أي معلومات لبيان أعداد المهاجرين الذين يمكن للمستعمرة الكينية استيمابهم.

وقد زاد من تعقيد المشكلة الموقف الحاصل في أوغندا وهي التي تتحكم في الماطل المؤدية لكينيا من ناحية ومميسة وهذا الأمر يستوجب دراسة دقيقة قبل اتخاذ قرار بصورة محددة. والأكثر من ذلك فإنه يجب التفكير في بعض الترتيبات الإجراء فحص دقيق وعادل لطلبات الهجرة القانونية المقدمة من راغبي الهجرة إلى كينيا ويمكن أن يتم ذلك بواسطة مجلس يضم أعضاء من كافة قطاعات سكان كينيا وأعراقها والمجتمعات المختلفة بها بما فيها معثلين عن السكان الأصليين.

ولذلك فإنه سيكون من واجب حاكم كينيا القيام بإجراء دراسة وافية للموضوع لدى عودته إلى المستعمرة مع ضرورة التنسيق مع حاكم أوغندا لتوحيد الجهود التي تكفل وقف تدفق الهجرة بلا ضوابط للأراضي الكينية.

The Official Reports of Parliamentary Debates House of Coomons

Z HC 2 /644 - 660

The Devonshire Declaration and the Parliamentary Paper Indians in Kenya', July 1923*

INDIANS IN KENYA

PART 1

The question of the status of Indians in Kenya has come under the consideration of successive Secretaries of State for the Colonies in one form or another for many years; but with the recent change in the constitutional and political position of India, it has now become a matter of Imperial policy, to which His Majesty's Government have given prolonged and anxious consideration in order to reach a settlement of the existing difficulties.

The history of the position of Indians in Kenya up to the end of the late war may be summarized briefly. There have been Indian merchants established along the East African Coast for a long time, and with the opening up of Uganda and Kenya, and particle with the development of British administration in those countries during the last thirty- eight years, Indian traders have penetrated into the interior. Many Indian artisans and laborers employed on the construction of the Uganda Railway remained to engage in commerce, and at the beginning of the present century, the number of Indians in Kenya was greatly increased by the arrival of artisans, clerks and

Colonial Office, 23rd July, 1923

the residential and in the commercial areas of the large towns. His views were accepted, and when the time came for applying them after the war, this question of segregation formed one of the main points at issue between the European and the Indian communities.

At the end of the war it was decided to give effect to the longstanding desire of the European community for representation on the Legislative Council by means of elected members. The grant of elective institutions was approved by Viscount Milner in 1919 and took effect at the beginning of 1920. The number of European elected unofficial members of the Council was fixed at eleven, but provision was made for maintaining an official majority in the Council.

In 1918, the report of a local Economic Commission of Enquiry into post-war development was published. This contained disparaging references to the Indians then in Kenya, and advocated strict control of future immigration from India. Although the Passages in question were repudiated by Lord Milner as not representing the view either of His Majesty's Government or himself, the report undoubtedly added to the feeling of bitterness among the Indians.

At the same time Indian sentiment, both in India and Kenya, was becoming more articulate, and a large number of claims was put forward by the Indian community in Kenya, including a demand for representation on the Legislative Council on an equality with Europeans. After full consideration and discussion, Lord Milner

small traders. There is a limited number also of professional men and traders on a large scale who have come from India to the colony. The agricultural Indian is, however, almost unknown in Kenya.

It was the question of the ownership of land in the Highlands which first brought Indian and European interests into conflict. The Highlands, less the area in that region reserved for Africans, amount to about one-tenth of the total area of the Colony and Protectorate, and they are in climate unique in the grate belt of Tropical African possessions of the Crown. There were a few European settlers from about 1897, but the encouragement of their immigration into the country as a matter of policy may be dated from 1902. From that time the influx of European settlers increased steadily. The policy of the reservation of the Highlands for Europeans was definitely laid down by the Earl of Elgin, when Secretary of State for the Colonies in 1908.

At that time the unofficial element on the legislative Council was entirely nominated, and in 1909 the experiment was tried of adding an Indian nominated member. This experiment did not prove entirely satisfactory, and the appointment was not renewed when the term of office of the Indian concerned came to an end.

In 1913, a distinguished sanitation expert, Professor (now Sir Willliam) Simpson, furnished a report on sanitary matters in Kenya, in which he advocated strongly a system of racial segregation, both in

issue were considered in relation not only to Kenya but also to the general political position in India. This discussion continued during the spring and summer of 1921, and in that period also the matter was raised by the Joint parliamentary Committee on Indian Affairs under the chairmanship of Lord Islington. The report of the Committee has been published as House of Commons Paper 177.

The more general question f the position of Indians in the Empire came under discussion at the Imperial Conference of 1921. At the final meeting, the following resolution was adopted:

The Conference, while reaffirming the resolution of the Imperial war conference of 1918, that each community of the British commonwealth should enjoy complete control of the composition of its own population by means of restriction on immigration from any of the other communities, recognizes that there is an incongruity between the position of India as an equal member of the British Empire. The conference accordingly is of the opinion that, in the interests of the solidarity of the British commonwealth, it is desirable that the rights of such Indians to citizenship should be recognized.

The following observations were appended to the Resolution:

The representatives of south Africa regret their inability to accept this resolution in view of the exceptional circumstances of the greater part of the Union. The representatives of India, while expressing their appreciation of the acceptance of the resolution addressed a despatch on the 21st May, 1920, to the Governor of Kenya, conveying decisions on the various points at issue. That despatch has already been published locally in the "Official Gazette" The decisions may be summarized as follows:

- (a) Arrangements to be made for the election of two Indian members of the Legislative Council on a special franchise.
- (b) Arrangements to be made for elective representation of Indians on Municipal Councils.
- (c) No restriction on Indian immigration which would place the natives of India at a disadvantage as compared with other immigrants.
- (d) Lord Elgin's decision in regard to the reservation of the Highlands for Europeans to be maintained, but reasonable opportunity to be afforded for Indian agricultural settlement in areas of adequate extent and good quality which could be set apart for that purpose without infringement of native rights.
- (e) The principle of race segregation to be adhered to in residential areas and whenever practicable, in commercial areas also.

Other matters were dealt with, but these were of minor importance and need not now be recapitulated.

The Government of India reviewed the whole position in a despatch of the 21st October, 1920, which has been published as command Paper 1311. This despatch reopened the whole question and led to protracted discussion between the Secretary of state for the Colonies and the Secretary of State for India, in which the points at

settlement acceptable in Kenya itself. They drew up a report, which was adopted provisionally by the Secretaries of State for reference to the Government of Kenya and the Government of India, in order to obtain a confidential expression of the opinion of both Governments of the proposals.

Meanwhile, Sir Robert Coryndon had succeeded Sir Edward Northey as Governor of Kenya, and a telegram was sent to him on the 5th September, 1922, conveying the substance of what is now known as the "Wood Winter ton report." The terms of the proposed settlement as detailed in the telegram were as follows:

- Franchise A common electoral roll for all British subjects and British protected persons (male or female), aged 21 years and upwards, possessing qualifications which were to be prescribed.
- (II) Qualifications. Either a complete census on a test census to be held in order to determine a method of adjusting qualifications which would approximately result in a ten per cent. Indian electorate. To obtain this percentage it might be necessary to adopt alternative property or educational qualifications instead of a combined qualifications. Should the census show that in order to get the ten per cent., the qualification standard would obviously be unreasonably low, reasonable standards would be settled in time to enable the new Indian electorate to vote at the general election in March, 1923. European voters already on register would be admitted to the new register whether or not in possession of the new qualifications, but all

- 312

recorded above, feel bound to place on record their profound concern at the position of Indians in South Africa, and their hope that bye negotiation between the Government of India and of South Africa some way can be found, as soon as may be, to reach satisfactory position.

The question of the settlement of the position in Kenya was discussed between Mr. Churchill, then Secretary of state for the colonies, and Sir Edward Northey, the Governor of Kenya, who was on leave, and when Sir Edward Northey returned to Kenya in September, 1921, he attempted to secure an agreed settlement, but without success.

A deputation of Europeans came to England in the following winter, and an Indian deputation, consisting of persons who were already in this country, was also received by the Secretary of State. No progress, however, was made towards a settlement on this operation.

An Interdepartmental Committee, consisting of the Parliamentary Under- Secretaries of State for the Colonies and for India (The Hounourable Edward Wood, M.P., and the Earl Winter ton, M.P.), with representatives of the two Offices, met several times during the summer with a view to arranging terms which would meet the Insistent demands received from India for a full measure of Indian representatives in Kenya and the same time secure a

- IV. Municipal Franchise Agreed that in municipalities Indians must be given adequate representation on an elective basis where such basis already existed for Europeans, but detailed arrangements could not be decided upon until the receipt of a despatch on the subject expected from the Governor.
- V. Executive Council. Provision already existed in the Constitution for such persons to serve as unofficial members of the Executive Council as the Governor might appoint from time to time. There was now one unofficial Indian member of the Executive Council under this provision, and it should be understood that this arrangement would continue. No distinction to be made between Europeans and Indians in deciding on the fitness of individuals to be members of the Executive Council.
- VI. Segregation, No segregation, either commercial or residential, on racial lines, but the Colonial Government or municipal authorities to have power to impose at their discretion sanitary, police and building regulations, subject to these regulation containing no racial discrimination as such.
- VII. Immigration. It would be announced that in present circumstances no change was contemplated in the existing regulations. Note the secretary of state added an note on this subject as follows: Throughout discussions with India Office. I have made it plain that my view is unchanged as to immigration

fresh applicants for registration, whether Europeans not registered under the Legislative Council Ordinance 1919, or Indians, would be required to possess these qualifications.

- (III) Constituencies. The official majority to be retained. Alternative proposals as follows:
- (a) Eleven elected members representing seven constituencies, three of which to return one member and four two members. In the former, European candidates only to be qualified for election: in the latter, there would be one European seat and one Indian seat, giving a total of seven Europeans, four Indians.
- (b) The India Office suggested that there should be twelve elected members representing four constituencies, each constituency returning three members, or, alternatively, eleven elected members, representing four constituencies, of which three would return three members and one would return two members. One seat in each constituency should be Indian, the rest European, giving eight or seven Europeans according as the total were twelve or eleven elected members and four Indians. This alternative would not prejudice the position of the Europeans, and might be more acceptable to the Indians. The Government of Kenya to examine and report upon the possibility of giving effect to alternative, but the reply to the telegram not to be delayed for that purpose.

in Kenya and elsewhere, who were understood to state that they only accepted the Wood winter ton proposals as a basis for further demands, and that nothing short of the full equality of Indians and Europeans would be satisfactory. The Europeans, seeing them seleves out-numbered by Indians already by more than two to one, and fearing a further large influx of Indians, regarded such a claim as establishing Indian domination on the unofficial side of the Council and as depriving the Europeans sooner of all representation on the Council.

It became obvious that the policy proposed in the Wood-Winterton report would not satisfy parties in Kenya. It was therefore arranged that a European and an Indian delegation should come to this country from Kenya, together with the Governor, for further discussion. The European delegation was accompanied by the Reverend Dr. J.W. Arthur, selected to represent the views of the Missionaries in Kenya on the native interests involved in the controversy. A delegation, consisting of three Indian political leaders, headed by the Right Honorable Srinivasa Sastri, also came from India to represent the interest felt by Indian public opinion in this question. The delegations arrived in the course of April and May, 1923. Every opportunity has been taken of gathering the opinions of the several parties interested, and the question has now been reviewed in all its bearings. As a result of this re-examination of the position, His Majesty's Government have arrived at certain conclusions, which are set forth in the following part of this memorandum.

control, and that if the danger over arises of a large influx of Indians 1 hold myself entirely free to take action which may be necessary. In view of the figures which you have supplied as to the influx and efflux of Indians in 1921-22, I have not felt it necessary to insist on any alteration of the law at present.

VIII. Highlands The following to be the terms of the announcement:

The Colonial Office cannot contemplate any change in the existing law and practice, having regard to past policy and commitments. The India Office take note of this view, but are unable to accept it and reserve the right to reopen the question, if need be, at some future date."

The Government of India were willing to accept the scheme, although they did not consider that it fully met the claims put forward on behalf of the Indians. The Government of Kenya rejected the scheme mainly on the ground that it gave no sufficient safeguard to the European community against Indian predominance in the future.

No immediated progress Qs possible for various reasons, but with the change of Government in October, 1922, discussions were resumed between the Secretary of State for India and the new Secretary of State for Colonies. The desirability of arriving at an agreed settlement was impressed upon the Governor, but his discussions with the leaders of the European community in Kenya led to nothing. The fears of the Europeans were rendered the more acute by demands put forward by Indian political leaders

trust, the object of which may be defined as the protection and advancement of the native races. It is not necessary to attempt to claborate this position; the lines of development are as yet in certain directions undetermined, and many difficult problems arise which require time for their solution. But there can be no room for doubt that it is the mission of Great Britain to work continuously for the training and education of the Africans towards a higher intellectual moral and economic level than that which they had reached when the Crown assumed the responsibility for the administration of this territory. At present this territory. At present special consideration is being given to economic development in the native reserves, and within the limits imposed by the finances of the Colongy all that is possible for the advancement and development of the Africans, both inside and outside the native reserves, will be done.

His Majesty's Government desire also to record that in their opinion the annexation of the East Africa protectorate, which, with the exception of the mainland dominions of the Sultan of Zanzibar, has thus become a Colony, known as Kenya Colony, in no way derogates from this fundamental conception of the duty of the Government to the native races. As in the Uganda Protectorate, so in the Kenya Colony, the principle of trusteeship for the natives, no less than in the mandated territory of Tanganyika, is unassailable. This paramount duty of trusteeship will continue, as in the past, to be carried out under the Secretary of State for the Colonies by the agents of the Imperial Government, and by them alone.

PART II.

1 - General Statement of Policy:

The general policy underlying any decision that may be taken of the questions at issue must first be determined. It is a matter or satisfaction that, however irreconcilable the views of the European and Indian communities in Kenya on many points may be, there is one point on which both are agreed, namely the importance of safeguarding the interests of the African natives. The African population of Kenya is estimated at more than 2.5 millions; and according to the census of 1921, the total numbers of Europeans, Indians and Arabs in Kenya (including officials) were 9.651, 22.822 and 10.102 respectively.

Primarily, Kenya is an African territory, and Ilis Majesty's Government think it necessary definitely to record their considered opinion that the interests of the African Motive must be paramount, and that if, and when, those interests and the interests of the immigrant races should conflict, the former should prevail. Obviously the interests of the other communities, European, Indian or Arab, must severally be safeguarded. Whatever the circumstances in which members of these communities have entered Kenya, there will be no drastic action or reversal of measures already introduce, such as may have been contemplated in some quarters, the result of which might be to destroy or impair the existing interests of those who have already settled in Kenya. But in the administration of Kenya his Majesty's Government regard themselves as exercising a trust on behalf of the African population, and they are unable to delegate or share this

the administration of the Colony will follow the British traditions and principles which have been successful in other Colonies, and progress towards self-government must be left to take the lines which the passage of time and the growth of experience may indicate as being best for the country.

3 - Practical Points at Issue:

Turning now to the practical points at issue arising directly out of the claims of Indians domiciles in Kenya, these may be considered under the following heads:

Representation on the Legislative Council,

Representation on the Executive Council.

Representation on Municipal Councils.

Segregation.

Reservation of the Highlands for Europeans.

Immigration.

4 - Representation on the Legislative Council:

- (a) Elective system. In no responsible quarter is it suggested that the Indians in Kenya should not have elective representation upon the Legislative council of the be secured. There are tow alternative methods:
 - i A common electoral roll.
 - ii Communal franchise

2 - Future Constitutional Evolution:

Before dealing with the practical points at issue directly connected with the claims of Indians, it is necessary, in view of the declaration of policy enunciated above, to refer to the question of the future constitutional evolution of Kenya. It has been suggested that it might be possible for Kenya to advance in the near future on the lines of responsible selfgovernment, subject to the reservation of native affairs. There are, however, in the opinion of His Majesty's Government, objections to the adoption in Kenya at this stage of such an arrangement, whether it take the form of removing all matters affecting Africans from consideration in the Council, or the appointment of the Governor as High Commissioner for Native Affairs, or provision for a special veto by the Crown on local legislation which touches native interests; and they are convinced that the existing system of government is in present circumstances best calculated to achieve the aims which they have in view, namely, the unfettered exercise of their trusteeship of the native races and the satisfaction of the legitimate aspirations of other communities resident in the Colony.

His Majesty's Government cannot but regard the grant of responsible self-government as out of the question within any period of time which need now to be taken into consideration. Nor, indeed, would they contemplate yet the possibility of substituting and unofficial majority in the Council for the Government official majority. Haste action is to be strongly deprecated, and it will be necessary to see how matters develop, especially in regard to African representation, before proposals for so fundamental a change in the Constitution of the Colony can be entertained. Meanwhile,

qualifications for voters should be such as to admit, if possible, ten per cent, of the domiciled Indians to the register.

For the common electoral roll it is claimed that it would bridge the gap between the Europeans and Indians by giving a candidate of one race an incentive to study the needs and aspirations of the other race. Further, Indian sentiment, both in India and Kenya, strongly favours the common electoral roll, even though a communal franchise exists in India itself.

A communal franchise secures that every elector shall have the opportunity of being represented by a member with sympathics similar to his own, a consideration which in other Colonies has led the domiciled Indians to press for its adoption; it is well adapted to the needs of a country such as Kenya; no justification is seen for the suggestion that it is derogatory to any of the Communities so represented, and it is believed that, so far from having a disruptive tendency, it would contract rather than widen the division between races in Kenya.

So far as Africans are concerned, a communal franchise provides a framework into which native representation can be fitted in due season. From the point of view of the Indian residents themselves, this system permits of a far wider franchise being given than would be the case if a common electoral roll were introduced, and this alone should render it acceptable to all supporters of the

Under the former system, Kenya would be divided up into a given number of constituencies, in each of which European and Indian voters on the roll would vote together at an election for candidates of either race, and the qualifications for admission to the voters' roll would be the same for Europeans and for Indians. Under the latter system, European and Indian constituencies would be demarcated independently, not necessarily coinciding in number or boundaries; the qualifications for admission to the voters'roll would not necessarily be the same for the two communities; and while Europeans would vote in the European constituencies for European candidates, Indian would vote in the Indian constituencies for Indian candidates.

As a variant of the former system, there is the common electoral roll with reservation of seats. This arrangement would involve the setting apart of a certain number of seats in a given constituency for candidates of a certain race; for example, in a constituency returning three members, with two seats reserved for Europeans and one for Indians, the two European candidates and the one Indian candidate highest in the poll would be elected, irrespective of the position in the poll of other candidates of either race.

The common electoral roll for all British subjects and British protected persons, with reservation of seats, was proposed in the Wood-Winterton report, and it was further Suggested that the

- (b) Qualifications for Voters. It is not intended to effect any alteration in the qualifications for admission to the register of European voters as laid down in Ordinance No. 22 of 1919; that is to say, adult suffrage, subject to certain necessary and customary reservations. Under the communal system His Majesty's Government are prepared to grant Indians a wide franchise. It will be a matter for the Governor of the Colony to ascertain the views of Indian community and to submit the necessary legislation to give effect thereto. The same procedure will be followed in the case of the Arab community.
- (c) Qualifications for Candidates. His majesty's Government are prepared to adopt a similar principle in regard to the qualifications for candidates, except that there must be a test which will ensure that candidates have such a knowledge of the English language as will enable them to take their part in the proceedings of the Legislative Council. No system which would involve the use of two or more official languages in the Council will be contemplated; but His Majesty's Government have no ground for supposing that the imposition of this necessary condition will created difficulties or limit unreasonably the choice of suitable candidates.
- (d) Numbers on Legislative Council. The question then remains of the number of seats on the Council to be allocated to each community. As matters stand, there are eleven elected unofficials (Europeans) on the Council, and as a provisional measure authority was given in 1921 for the substitution of four nominated Indian members for the

Indian claims who have at heart the political development of the Indian people.

Finally, it allows of the immediate grant of electoral representation with a wide franchise to the other community in Kenya which is ripe for such institutions, the Arabs of the Coast. These considerations were weighed before the Wood-Winterton report was drawn up; the recommendation then made turned largely on the desire to meet Indian feelings so far as conditions in Kenva would admit. The result of the reference to opinion in Kenva of the recommendation that a common electoral roll should be adopted. even though combined with a reservation of seats, was to show that the advantages claimed for the common electoral roll would in practice have been illusory. In the special conditions existing in Kenya it is clear that no candidate. European or Indian, could stand as an advocate of the interests of the other race without sacrificing the support of his own. If elections were to be fought on racial lines. as they undoubtedly would have been in Kenya, the main advantage claimed for the common electoral roll, namely, the bringing of the races nearer together, would be lost.

Having regard to all the circumstances, His Majesty's Government have decided that the interests of all concerned in Kenya will be best served by the adoption of a communal system of representation.

In present circumstances, the Governor has the advice of the Chief Native Commissioner in all matters affecting the African population and with the official majority can ensure the enactment of any measures for the betterment of the natives which may be approved by His Majesty's Government, It has, however, been suggested that a nominated unofficial member chosen from among the Christian Missionaries in Kenya specially to advise on such matters, should be added to the Council until the time comes when the natives are fitted for direct representation. His Majesty's Government see no objection in principle to this arrangement, and they agree that provision should be made accordingly. It will be for the Governor to select a suitable person for nomination from time to time. It will, of course, be understood that there is no question of the representation of the Missionary Bodies as such, and that consideration of religious denomination, will not affect the selection. Nor will the nomination of this one member relieve the Governor and his advisers of their full responsibility for representing the native interests.

5 - Representation on Executive Council:

As regards the Executive Council, the present position as set forth in the Wood-Winterton report will be maintained, except that the Governor will be given authority to nominate as an additional unofficial member a suitable person, preferably a Missionary whose advice on matters affecting Africans will, in the opinion of the Governor, be of value.

two elected Indian Members contemplated in Lord Milner's despatch of the 21st May, 1920.

After full consideration, His Majesty's Government have decided that provision should be made for five elected Indian unofficial members on the Council; while for the Arabs, it has been decided that there shall be one elected member in addition to the nominated Arab official member for whom provision already exists. The Europeans will continue to return eleven elected representatives. The number of nominated official members will be fixed so as to maintain an official majority on the Council.

In the opinion of His Majesty's Government adequate representation of the interests of each community will be secured by this allocation. It is desired, however, that the views of the Indians in Kenya should be ascertained before a decision is taken upon the actual arrangement of the constituencies to be represented by the five Indian members.

No articulate expression of opinion can be yet expected from the African tribes in Kenya, and the time has not come to consider what should be their representation on the Council. The educational development of individual natives will undoubtedly precede the political education of the general body of natives; there are, indeed, siens of this already.

7 - Segregation in Townships:

The next matter for consideration is that of segregation of the European and non-European recess. Following upon Professor Simpson's report, a policy of segregation was adopted in principle, and it was proposed by Lord Milner, to retain this policy both on sanitary and social grounds. So far as commercial segregation is concerned, it has already been generally agreed that this should be discontinued. But in regard to residential segregation, matters have been in suspense for some time, and all sales of township plots have been held up pending a final decision on the question of principle involved. It is now the view of the competent medical authorities that, as a sanitation measure, segregation of Europeans and Asiatics is not absolutely essential for the preservation of the health of the community; the rigid enforcement of sanitary, police and building regulations, without any racial discrimination, by the Colonial and municipal authorities will suffice. It may well prove that in practice the different races will, by a natural affinity, keep together in separate quarters, but to effect such separation by legislative enactment except on the strongest sanitary grounds would not, in the opinion of His Majesty's Government, be justifiable. They have therefore decided that the policy of segregation as between Europeans and Asiatics in the townships mush be abandoned.

But for the present, at any rate, it is considered desirable, as in other native dependencies, to keep the residential quarters of natives, so far as may be practicable, separate from those of the immigrant races. In the case of individual natives, such as servants, strict segregation would be unworkable; but it is important that, when areas have been fixed in

6 - Representation on Municipal Councils:

The only municipality which has been set up in Kenya is that of Nairobi. The Municipal Corporations Ordinance No. 33 of 1922 provides for Municipal Councils to consist of so many Councilors as the Governor shall determine, and the appointment of these Councilors rests with the Governor. It was not desired to suspend the enactment of various amendments to the existing law which are included in this Ordinance until the policy as to elections for Municipal Councilors had been determined; consequently, the provision for the constitution of Municipal Councils was re-enacted generally in the form in which it appeared in the Municipal Corporations Ordinance of 1909.

Lord Milner contemplated in 1920 election in lieu of nomination of Municipal Councilors, but no concrete scheme was submitted by the Colonial Government for giving effect to that policy. The matter is one requiring eareful examination, but in principle, if an elective basis is now introduced, it follows from the decisions in regard to the Legislative Council that municipal representation must also be on a communal basis, due provision being made for the protection of the interests of the Africans until such time as they are fit to exercise a franchise. It will be an instruction to the Governor to put forward proposals for consideration of the Secretary of State for the Colonies after he has been able to consult his advisers in Kenya. Elgin's statement that no legal restrictions should be imposed has been varied by the terms of the Crown Lands Ordinance of 1915.

At the time of Lord Elgin's decisions, Government land in the East Africa Protectorate was alienated by allotment by the Lands Office, and the Commissioner had the power of veto on all transfer of land between private holders. In view of this general veto, it was unnecessary for Lord Elgin to deal specifically with the question of transfer, and, although no public statement was made on the point, it is clear that the question of land in the East Africa Protectorate was considered by his successors and the local authorities on the basis that the reservation of the Highlands; to Europeans must cover transfer as well as original grant from the Crown.

In the consideration of land policy which led to the enactment of the Crown Lands Ordinance of 1915, it was decided:

- (a) To substitute for the system of selling land by allotment the system of selling leases at public auction.
- (b) To abolish the Governor's general power of veto on transfer, which was found to interfere unduly with the lessee's ability to deal with his land by mortgage; etc.

In order to apply these decisions in a manner consistent with the principle of the reservation of the Highlands to Europeans, it was found necessary to provide that, in announcing the conditions of the sale of particular farms, the Land Officer should state (in cases where the point arose) whether the bidding at the auction was limited to Europeans or not. townships for native residence, those areas should be regarded as definitely set aside for the use of natives, and no encroachment thereon by non-African races should be permitted.

8 - Reservation of Highlands:

As early as 1906 the question of the grant of land in the Highlands to non-Europeans had arisen for consideration, and Lord Elgin, who was then Secretary of State for the Colonies, informed the Commissioner (now styled Governor) that it would not be in accordance with the policy of His Majesty's Government to restrict any section of His Majesty's subjects from holding any land in British Protectorates; but he thought, in view of the comparatively limited area of the East Africa Protectorate suitable for European cultivation, that a reasonable discretion should be exercised in dealing with applications for land from natives of India or other non-Europeans. The principle which had been acted upon by the previous Commissioner, namely, that agricultural land in the Highlands should be granted only to Europeans, was approved.

Lord Elgin confirmed his decision in 1908, stating that, while it was not consonant with the views of His Majesty's Government to impose nay legal restrictions upon any section of the community, grants in the upland area should not, as a matter of administrative convenience, be made to distinct. It has been claimed on the side of the Indians, first, that Lord Elgin's decision only related to the initial grant of Government land in the Highlands, and that it has since been stretched so as to preclude the transfer of land from Europeans to Indians in that area, and further, that Lord

to its suitability and adequacy by a representative whom the Indian Government might send. After reviewing the history of this question and taking into consideration the facts that during the last lifteen years European British subjects have been encouraged to develop the Highlands and that during that period settlers have taken up land in the Highlands on this understanding, His Majesty's Government have decided that the the existing practice must be maintained as regards both initial grants and transfers.

An area of land in the Lowlands which can be set aside without infringing on native reserves and without conflicting with native requirements will be temporarily reserved in order that it may be ascertained by experience what demand there is for agricultural land on the part of Indians who will give suitable guarantees of their intention to develop the land themselves. After the expiration of a limited period, the reservation of this area in the Lowlands will be reconsidered in the light of the experience so gained.

9 - Immigration:

Finally the question of immigration into Kenya has been canvassed both by the Europeans and by the Indians, It is sufficient to say that the line taken has varied with the point of view, and it is not necessary to present the arguments which have been. It may be stated definitely that only in extreme circumstances could His Majesty's Government contemplate legislation designed to exclude from a British Colony immigrants from any other part of the British Empire. Such racial discrimination in immigration

To deal with the case of transfer it was necessary to retain, in a modified form, the Governor's power of veto, and this matter was very fully considered by Mr. Harcourt (the late Viscount Harcourt), who was Secretary of State at the time. He refused to agree to a veto on transfers between Europeans and Asiatics involving a definite racial discrimination; but, in order not only to deal with the particular case of the Highlands, but at the same time to secure protection for non-European land-holders (particularly in the coast strip which now forms the Kenya Protectorate) against their being victimized by concession hunters, he approved of provision being made to retain the power of veto on transfers between persons of different races.

It will be observed that the passages in the Crown Lands Ordinance of 1915 which have been complained of raised no new principle, but merely maintained the principle of past practice. Nor can it be claimed that they amount to legal discrimination against Indians, for it would be possible for the Executive Government to grant land in the Highlands to an Asiatic, or to approve of the transfer of land from a European to an Asiatic, without any alteration in the existing law.

In adhering to the position adopted by his predecessors in this matter, Lord Milner, when Secretary of State, made it clear that the reservation of a certain Area for Europeans implied that a similar reservation should be available for Indians who wished to take up agricultural land, and he contemplated a reservation of such land in the Lowlands of Kenya, on the understanding that the land offered to Indian settlers would be examined as occupation the Colony can absorb. The problem is complicated by the position of the separate dependency of Uganda, to which the normal access lies through Mombasa and the Kenya Colony, and this necessitates careful consideration before any scheme is definitely decided upon. Further, some arrangement must be devised for securing a strictly impartial examination of applications for entry into Kenya, possibly by a Board on which the various communities, including the natives, would be represented. It will therefore, be an instruction to the Governor of Kenya to explore the matter further on his return to the Colony, and in concert with the 4 Governor of Uganda, to submit

regulations, whether specific or implied, would not be in accord with the general policy of His Majesty's Government, and they cannot continence the introduction of any such legislation in Kenya.

The existing Immigration Regulations of the Colony are of quite general application. It is clearly as important in the general interests of Kenya to prohibit the entry of undesirable persons from Europe or America as from Asia. There is no reason to suppose that the Regulations in present circumstances are inadequate for this general purpose. But the Consideration which must govern immigration policy in Kenya is purely economic, and strict regard must be paid to the interests of the African, When the Question is re-examined from this standpoint, it is evident to His Majesty's Government that some further control over immigration in the economic interests of the natives of Kenya is required. The primary duty of the Colonial Government is the advancement of the African, and it is incumbent upon them to protect him from an influx of immigrants from any country that might tend to retard his economic development.

In course of time, as the natives progress intellectually, they will no doubt take the place which Africans hold in other parts of British Tropical Africa in mechanical and subordinate clerical work and in small trade, and it must be the aim of the British administration to further this development by all possible means. With this object the Colonial Government must weigh, so far as may be practicable, the effect on native interests of the admission to the Colony of would-be immigrants of any race. No information is yet available to show what number of immigrants following a particular

مناقشات خاصة بكينيا في مجلس العموم البريطاني مستعمرة كينيا

وجه مستر موزلي سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون الستعمرات عن شكل الماكينات الطلوب إقامتها قبل أن يصبح سكان كينيا قادرين على نيل حقوقهم الخاصة بالإعفاء من الخدمة الجبرية وما هو النص الذي سيكون من شأنه إسباغ هذا الحق على السكان الأصليين بكينيا.

رد الكولونيل إيرمي بأنه وفقاً للقانون المحلي الصادر عن الهيئة الإقليمية عام 1912 فإن أي من السكان الأصليين لكينيا الذين يعصون الأمر الصادر إليهم من أيدي رؤسائهم بموجب هذا القانون يتعرض للعقوبة متى تست إدانته قبل أن تنعقد المحكمة المحلية أو يجري الثول أمام القاضي الذي له سلطة الفصل في حالة هذا التمرد وأضاف الكولونيل إيمري أنه ليس لديه أي معلومات حول ما كان يمكن السماح للمواطن الكيني بالتعثيل القانوني في جلسة الاستماع والتحقيق وما إن كان الحاكم قد أستن أي إجراء بديل للتحقيق في مسئولية المواطن الكيني فيما لو رفض الخدمة الإجبارية ووعد الكولونيل إيمري بالاستفسار عن الموضوع.

التعيينات بالستعمرات (قضية مستر ليثام)

سأل مستر جريفيث وزير الدولة لشئون المستعبرات عما إذا كان له سلطة حيال شكل الاتفاق الذي بموجبه يمكن للمتقدمين التعيين في الوظائف التي يعلن عنها الوكلاء التابعين للتاج البريطاني وما عن كان بصفته الوزير المسئول على دراسة بقضية مستر ليثام الذي ترك وظيفته في السكك الحديدية البريطانية ليبرم عقداً مدته ثلاثة سنوات ليعمل كموظف للحسابات بالخطوط الأوغندية للسكك الحديدية ثم وبعد 14 شهر أجري فصل مستر ليثام بدعوى تخفيض العمالة وإن الاتفاقية الموقعة بواسطته كانت وثيقة من جانب واحد بمعنى أنها وإن نصت على استخدام لمدة ثلاث سنوات إلا أنها أعطت لوكلاء التاج البريطاني الحق في إنهاء هذا الالتزام في أي وقت بشرط إعطاء إخطار قبل إنهاء العقد بثلاثة أشهر ودفع شهر من الأجر بالإضافة إلى منح المتعاقد الذي جرى إنهاء عقدة فرصة دخول بريطانيا مجاناً خلال ثلاثة أشهر وأن مستر ليثام وفي حالة رفضه أعادة توليه وظيفة مورة ثانية فهل سيجرى ترضيته؟

رد الكولونيل إبمرى بأنَّ موافقة مستر ليثام قد أعطته الحق في الاستقالة من وظفته ما دام قد جرى إخطاره قبل إنهاء تعيينه بثلاثة أشهر وتحمل تكلفة عودته مجاناً إلى انجلترا.

وكان مستر ليثام قد وصل إلى شرق أفريقيا في يناير عام 1914 وتطوع للخدمة العاملة في أغسطس وجرى إخطاره في اكتوبر بإنهاء عقد العمل الخاص به ضمن خطة تقليص العمال ولكن جرى التراجع عن هذا القرار في ديسمبر عندما جرى إنهاء الخدمة العسكرية لستر ليثام نظراً لتردي حالته الصحية وظل في وظيفته بالسكك الحديدية حتى فبراير 1915م وعندها تقدم ليثام بطلب إنهاء خدمته والسعاح له بالعودة إلى انجلترا وقد جرى إخطاره قبلها بثلاثة أشهر مدة ثانية.

وحيث أن الأخطار ورد من الحكومة فقد منحه ذلك حق الدخول مجاناً إلى انجلترا وقد تقدم مستر ليثام مطالباً إعادة توظيفه في اكتوبر 1920م وقد جرى دراسة لحالته من جانب هيئة شئون الموظفين التابعين للتاج هو وآخرين وتم الوعد بهنحه الوظيفة في حالة وجود نقص يتطلب استخدام موظفين ذوي مؤهلات مناسبة ويرى مستر إيمري أنه ليس لديه ما يحمله على الاعتقاد بأنه جرى تخطي مستر ليثيام أو وقع عليه ظلم وليس هناك ما يدعو للظن بأن الاتفاقية التي وقعها ليثام قد ترتب عليها إنزال غين ومظلمة في حقه.

الاستيطان بالإمبراطورية

سأل مستر هيورد وزير الدولة لشئون المستعمرات عن نتيجة المؤتمرات التي عقدت مؤخراً مع ممثلين الدومينيونات بخصوص الاستيطان الخارجي للمحاربين الذي جرى تسريحهم وغيرهم من الرعايا البريطانيين؟

رد الكولونيل إيمري: بأن مؤتمر تقديم المعاونة من قبل الإمبراطورية 20 للاستيطان الخارجي كان قد جرى عقدة في مكتب شئون المستعمرات بتاريخ 28 يناير 1921م وقد مثل الحكومة في هذا المؤتمر فخامة الكونت ميلزم ورئيس شئون الاستيطان الخارجي عبر البحار واتفق الحاضرون على أن استيعاب المهاجرين يتوقف على أعمال التطوير الجارية للمستوطئات لذلك وافق المؤتمر على تقديم الدعم المادي للانتها، من هذا التطوير وتم الاتفاق على جعل بضعة مقترحات بمثابة الأعمال الذي شنجرى على أساسه مناقشات المؤتمر القادم على مستوى رؤساء الوزارات والمقرر عقده في يونيو.

الرعايا البريطانيين (رؤساء القبائل المنفيين)

سأل ليفنانت كين وورثى وزير الدولة لشئون المستعمرات عن عدد رؤساء القبائل الذين جرى نفيهم دون مثولهم أمام المحاكمة وما هي الأراضي التي جرى نفي هؤلاء إليها وما هي الفترة التي أمضوها في المنفى،وما تأثير إصدار العقو على هؤلاء الرؤساء على الأوضاع بالمستعمرات؛

رد الكولونيل إيمري: بأن عدد رؤساء القبائل الموجودين في المنفى من الرعايا البريطانيين لا يزيد عن ستة.

الغرباء

وجه الكونت ويلمر سؤالاً إلى وزير الداخلية عن عدد المغتربين الذين دخلوا إلى الدولة منذ وقف إطلاق النار.

أجاب مستر شورت بأن عدد الأجانب الذين دخلوا إلى الملكة المتحدة في الفترة ما بين الأول من يوليو 1919 و 30 نوفمبر 1920 هو 541.558 وأن عدد من استقرُّ منهم داخل الدولة هو 522.626.

مستعمرة كينيا (الخطط السكنية)

مستر بينت وجه سؤالاً إلى وزير الدولة للمستعمرات عمًّا إذا كانت كل الخطاط الرامية للفصل السكاني المستند إلى العنصر في كينيا سيؤجل الببت فيها بناءاً على البيان الصادر عن الوزير المسؤل وذلك انتظاراً لزيد من الدراسة ورغم الإخطار الحكومي الذي نشر في الجريدة الرسمية للمستعمرة بتاريخ 13 أكتوبر الماضي والذي يحدد مناطق معينة في مومباسا على اعتبار أنها منطقة سكن خاصة بالأوروبيين قصب، فهل يعني هذا البيان إلغاء هذا التخصيص ردً الكولونيل إيمري بأنه وفي بطلب لوقف المضي في خطط بيع التقسيمات السكنية في مومعباسا والتي قيل أنها ستباع على أساس عرفي يقتصر على الأجناس الأوروبية. وأن يتم تعليق هذا البيع حتى يصل ممثل الحكومة الهندية إلى كينيا وعلى ضوء هذه الظروف فإنه لا يبدو أن هناك ضرورة على الإطلاق لاتخاذ أي تصرف حيال الإخطار الذكور والاكتفاء أن هناك شرورة على الإطلاق لاتخاذ أي تصرف حيال الإخطار الذكور والاكتفاء

مستعمرة كينيا

سأل سير ريز وكيل وزارة شئون المستعمرات عما إذا كان هذا الأخير ينوي إخطار مجلس العموم عن الوضع الحالي فيما يختص بمطالب الهنود لكي يسمح لهم بالتمثيل في المجلس التشريعي وعدم تقييد الهجرة ورفع القيود الموضوعة على دخول الهنود للمستعمرة الكينية؟

أجاب وكيل الوزارة لشئون المستعمرات نيابة عن الكولونيل إيمري بقوله إنه تقرر أن يكون تمثيل الهنود في المجلس التشريعي وفقاً للمعلية الانتخابية أي دخول مرشحين هنود الانتخابات للانضمام للمجلس ولكن طبيعة التصويت والقائمة الانتخابية التي سيتم دخول الانتخابات على أساسها لم يتم التوصل إليها بعد. كذلك لم يصدر قرار بعد بخصوص فرض مزيد من القيود على دخول الهنود إلى المستعمرة الكينية فيما عدا تلك القيود التي جرى فرضها بالفعل على مرسوم الهجرة المحلي ذات الصلاحية العامة للتنفيذ والذي ما زال معمولاً به ولم يظرأ أ

السكك الحديدية الأوغندية

وجه سير توماس سؤالاً إلى وزير الدول للمستعمرات عما إذا كانت هناك نية لتعيين مفوض خاص لتوجيه المشورة فيما يتعلق بسياسة تطوير السكك الحديدية في مناطق شرق إفريقها الخاضعة للحكم البريطاني. وإذا ما جرى إقرار هذا التعيين فهل سيجري الإعلان عن اسم هذا الفوض أمام مجلس العموم مع إيضاح معلومات عن نطاق مهمته وواجباته؟

رد كولونيل إيمري بأن البري دير الراحل إف. دي. هاوند كان قد جرى إعفاده من منصبه كمفوض لشؤن السكك الحديدية بها ثم جرى تعيينه مفوضاً دائماً لشؤن السكك الحديدية بهاء ليحل محل بري دير هامون ويستكمل تأدية واجباته وستكون مهامه هي بحث ما جاء في التقرير التعلق بالسائل المرتبطة بالإدارة وعمل نظام السكك الحديدية الأوغندية بما في ذلك الخدمات البحرية والمرات والأسعار المتعدن تقاضيها لاستخدام تلك الخدمات وكذلك النظر في تشكيل المجلس الداخلي للشؤن المستعمرات والذي يمثل حكومتي أوغندا وكينيا وهو المجلس الذي سوف يدير ويضع سياسة السكك الحديدية وفقاً للمبادئ المنصوص عليها لتحقيق أغراض التنمية ولا يصح جعل الجهود متركزة على مجرد تحقيق الأرباح فحسب بل تقتصر الأرباح على ما يكفل تغطية مصاريف الصيانة ومد الخطوط كذلك سيرد التقرير الخاص بأوضاء السكك الحديدية في منطقة تتجانيقا

مستعمرة كينيا

وجه سير توماس سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المنتعمرات عما إذا كان هناك عجزاً خطيراً في الموازنة الخاصة بهذا العام بالنسبة لمستعمرة كينيا وإذا كان حاصل بالفعل. فما هي الخطوات المالية التي يجري التفكير في اتخاذها لمواجهة مثل هذا العجز؟

رد الكولونيل إيمري بأن العادات المتوقعة والصروفات بالنسبة للعام الحالي 50% تقدر 3.192.27 مليون استرليني وهو ما يمثل بالعملة المحلية حوالي \$50 وزيادة عن العام السابق وهنا ما يدعو للاعتقاد بأن عائدات السكك الحديدية المتوقعة سوف لا يمكن بلوغها دون إدخال زيادة على الأسعار وذلك لصالح تنمية المستعمرة الكينية والأوغندية وقد رفض وزير الدولة التصديق على هذه الزيادات. ومن ناحية أخرى فإن من المتوقع أن يكون هناك وفر في المصروفات وحتى يتم تلقي التقديرات التفصيلية في هذا الخصوص فعن المستحيل التكهن بمقدار العجز المتوقع.

مستعمرة كينيا (مرسوم العمالة)

سأل مستر ودود وزير الدولة لشؤون المستعمرات عما إذا كانت النية تتجه
رق أعقاب طباعة المرسوم الخاص بالعمالة الإجبارية بالنسبة للمستعمرة الكينية
بالنسبة لمجمع الاتحادات أن يقوم بتخفيض أجور العاملين من السكان الأصليين
وما إن كان هذا يرجع حسب البيان الصادر إلى زيادة المعروض من الأيدي العاملة
عن الطلب وكذلك نتيجة الزيادة الحاصلة مؤخراً في الضرائب المفروضة على السكان
الأصليين والتي ستتجه التشريعات لخفضها بعد ما حدث وبعد ما جرى رفض
الالتماسات الرامية إلى الحث على زيادة المعروض من العمالة.

رد مستر مونرو الوزير المختص على مستر وود بأنه فيما يختص بالجزء الأواء من السؤال فإنه وعلى حد علمه ونتيجة لحدوث انخفاض في معدلات الأداء التجاري فإن هناك زيادة مؤقتة في العمالة المعروضين في سوق العمالة من السكان الأصليين بكينيا. ولكنه يجب أن تتذكر أن حدوث الكساد التجاري من شأنه زيادة صعوبة تخفيض الفرائب ولم يحدث أن وصل إلى أسماعي أن هناك مقترحات لتخفيض الفريئة المقروضة على السكان الأصليين وهذا يخص الجزء الثاني من السؤال وإنني سأكون على اتصال دائم بحاكم كينيا لكي يمكن إعطاء الاعتبار اللازم للمشكلة المتعلقة بالعمالة الإجبارية. وعموماً فإنه يصعب عليٌ إصدار أي أحكام في الوضوء المؤسوء.

المستعمرة الكينية

وجه البريمادير جنرال سورتيز سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان تطبيق التفرقة والفصل العنصري بالنسبة للهنود قد جرى تطبيقه في مستعمرة شرق أفريقيا وما إن كان الوزير المختص يدري بأن هناك غضباً عارماً من جراء تطبيق هذه السياسة يجتاح الهنود في دولة الهند ويجري تنظيم طرق الأعراب عن هذا الاحتجاج وما إن كان المقترح الخاص بالقصل العنصري قد حاز على قبول السكان البيض في المستعمرة الكينية أم لا؟ رد الكولونيل إيدري بأن مسألة الفصل العنصري بمجملها خاضعة الآن لأقصى درجات البحث والدراسة في المستعمرة الكينية ويصعب بحث هذا الموضوع عن طريق تقديم طلب مساءلة في مجلس العموم على النحو المعتاد لأن هذا الموضوع شائك ويثير الكثير من الحساسيات.

وسائل المواصلات المتوافرة

سأل ميجور جلن وزير الدولة لشئون المستعمرات عن الخطوات التي جرى اتخاذها بواسطة مكتب شئون المستعمرات لتوفير وسائل المواصلات خاصة السكك الحديدية إلى المناطق التي تحيلها الآن المستوطنون من المحاربين القدماء بكينيا بشرق أفريقيا البريطانية؟

رد الكولونيل إيمري بأنه يجري الآن عمل مسح مستفيض لكافة وسائل مواصلات السكك الحديدية التي أمكن مدها إلى وعبر منطقة هضبة يوس جوش وهي التي ستخدم منطقة نزويا التي يقيم بها المحاربون القدماء كمستوطنين حالياً بالأراضى الكينية.

أما فيما يختص بالمنطقة الأخرى التي يستوطنها رجال الخدمة السابقين فإن مد السكك الحديدية بعنطقة ثايكا التي تقع إلى جوار فورت هل قد جرت الموافقة عليه من ناحية المبدأ وسيتم مد السكك الحديدية إلى منطقة نياري لو وجد أن هذا ممكناً.

وسيتم مسح هذا الطريق على أساس أن سكك حديد الهضبة سي 321. ربق 4 سيمكن تغطية تكلفتها من القرض المخصص للتنسية الكينية إضافة إلى إدخال تحسينات على الخط الرئيسي الموجود حالياً، وكذلك تغذية الخطوط الفرعية التي تخدم هذه الطرق الرئيسية.

المستوطنون من المحاربين القدماء (الجنود بالخدمة سابقاً)

وجه ميجور جلن سؤالاً إلى وزير الدولة لشئون المستعدات عما إذا يمقدوره تحديد عدد المستوطنين من الجنود السابقين بالخدمة الذين استوطنوا الأراضي الكينية بشرق أفريقيا البريطانية والذين أقاموا مزارعهم بالفعل وضيعاتهم في تلك المناطق بصورة ثابتة أو ما هو متوسط رأس المال المطلوب لتمكين هؤلاء الرجال من بدء مشروعاتهم وتطوير أنشطتهم المرتبطة بالزراعة والتجارة في الحاصلات الزراعية وما إن كان بعض هؤلاء الجنود السابقين تراوده فكرة التخلي عن هذه الأراضي وإنهاء استبطائه لتلك الأراضي وإن كانت هناك فئة تفكر في ذلك فكم يبلغ عددهم وما هى الأسباب التي تدفعهم لذلك؟

رد الكولونيل إيمري بأنه ليست لديه معلومات عن عدد المتوطنين من الجنود السابقين والذين أقاموا مزارعهم على الأراضي الكينية. أما عن رأس المال المطلوب لخطة التطوير والتي لم تتضدن أي مطالبة لهؤلاء المستوطنين بالدفع الفوري مقابل الأرض التي جرى حيازتها. فهو يبلغ 1000 جنيه استرليني وقد أصبحت الظروف أقل صلاحية عما كانت عليه وقد استحث الحاكم الأشخاص الذين ليست لديهم خبرة محلية بعدم السعى لمبارحة الأراضي ما لم يكن لديهم مبلغ لايقل عن خمسة الآف جنيه استرليني ليشتمل على تكلفة الأرض التي جرى شراؤها في السوق المفتوح وهو السعر الذي يُددُّ باهطاً للغاية.

أما بالنسبة للجزء الأخير من السؤال فأود أن أطالب العضو المحترم مستر لايل عن مقاطعة ستراتغورد في 18 نوفعبر الماضي أما في الحالة الوحيدة التي عرضت علي وكان حائز الأرض غير راض عن طبيعة الأرض التي جرى توزيعها عليه وكذلك عدم رضائه عن الأرض التي قام باختيارها من بين أراضي متعددة جرى عرضها عليه بواسطة المغوض العام المشؤل عن أراضي المستعمرة فقد قمت بحل المشكلة بعا يناسب كافة الأطراف.

مستعمرات شرق أفريقيا (العملة المستخدمة)

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان سيصدر مرسوماً باستخدام عملة الفلورين في المستعمرة الكينية وأراضي تتجانيقا وما إن كانت نفس هذه العملة سوف يجري استخدامها بواسطة حكومة زنزبار أم ستظل تستخدم عملة الروبية؟

رد الكولونيل إبعرى بأن العملة الجديدة قد جرى استخدامها بالفعل في كينيا وأوغندا وسيتم إمداد هذه المستعمرات بالمزيد من العملات المعدنية الجديدة التي جرى سكها في انجلترا في غضون أسابيع قليلة. أما مسألة إدخال عملات جديدة إلى نتجانيقا فإن هذا الأمر سيتم تطبيقه في أقرب فرصة ممكنة. أما بالنسبة لزنجبار فستظل وفي الوقت الحالى تستخد الروبية.

الدومينيونات (الكانتونات) الواقعة أعالي البحار والرعايا الهنود: ـ

سأل سير بينيت وزير الدولة لشئون الهند عن عدد الرعايا الهنود التابعين لإمبراطورية الملكة والذين يعيشون في الدومينيونات (الكانتونات) التالية:

مستعمرات التاج. ورعايا الأمبراطورية التابعين لها؟

أجاب الكولونيل إبمري بأنه سيحصل على تقرير مفصل عن هذا الأمر وسيقوم بإرسال نسخة من هذا التقرير إلى المتقدم بالسؤال.

العمالة الإجبارية للسكان الأصليين.

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كانت العمالة الإجبارية للسكان الأصليين على النحو الذي يتم في الأراضي الكينية قد جرى تطبيقها في أي أراضي أخرى تابعة للتاج سواء نتيجة لإصدار موسوم محليات جديدة أو لإدخال تعديلات جديدة على اللوائح المعمول بها. رد الكولونيل إبعرى بأنه مستحيل مقدم السؤال إلى الإجابة التي قدمها ليجور اينتوبسل في 15 ديسمبر والتي تشتمل على قائمة من الأوامر المحلية المرتبطة بالإجابة على التساؤل الخاص بالعمالة الجبرية والذي يغطى فترة محدودة ويخدم أغراض عامة وهناك في القوانين لوائح تتعلق بمحمية أوغندا وفي زنجبار ونصوص ذات طبيعة عامة تشابه تلك الواردة في القانون الكيني الخاص بالعمالة الجبرية للسكان المحليين.

مستعمرة كينيا (ضريبة صندوق الانتخابات)

سأل مستر أورميري جور وزير الدولة الشؤن المستعبرات عما إذا كانت ضريبة صندوق الانتخابات المفروضة على السكان الأصليين بمستعبرة كينيا قد جرى زيادتها مؤخراً لترتفع من 12/1 إلى 6/1 دخولهم التقديرية وإذا كانت الإجابة بنعم فهل يتفضل الوزير المسئول بشرح السبب في تصعيد الضربية على هذا النحو؟

رد الكولونيل إبعرى بأن السعر الأقصى لضريبة صندوق الانتخابات قد جرى زيادتها من خمسة روبيات المطروحة في مرسوم عام 1915 إلى عشرة روبيات وهو السعر الحالي وهذا السعر القعلي قد جرى الاستقرار عليه بالنسبة لمناطق مختلفة حسب قدرة السكان الأصليين على الدفع ومن المتوقع أن تبلغ الحصيلة الناتجة عن هذه الزيادة 50%.

المستعمرة الكينية

سأل مستر أورميربى جور وزير الدولة لشئون المستعبرات عما إذا كان من المتوقع أن يزيد عائد هذا العام للمستعبرة الكينية عن النفقات وما إن كان سيقوم كوزير مسئول بمطالبة البرلان بإقرار تقديم دعم مادي للتعويض عن العجز الذي سبق حدوثه. وما إن كان سيقوم بالتعهد بعدم تقديم أي مبالغ لحكومة المستعبرة الكينية من الحصيلة البريطانية قبل أن تتام الفرصة للبرلان بمناقشة مقدار هذه المبالغ وأسباب منحها وما إن كان مستوطني المستعمرة يواجههم حالياً أزمة اقتصادية ومالية حادة بسبب مديونياتهم للبنوك؟

رد الكولونل إبعرى بأنه سيحيل مقدم السؤال إلى الإجابة التي قام بطرحها على سؤال سير توماس في الثاني من ديسمبر وأنه لا يرى أي داع لمطالبة البرلمان بإجازة أي مساعدة مالية لكينيا وبالنسبة للجزء الأخير من السؤال فإنه لم يتلق أي معلومات من الحاكم من شأنها أن تشير إلى وجود أي أزمات اقتصادية أو مالية حادة في المستعمرة ولكن إذا قام مقدم السؤال بتقديم مزيد من التفصيلات عن مصادر هذه المعلومات فإنه سيقوم بتقديم إجابات بعد القيام بالتحريات اللازمة.

طرح مستر بينت سؤالاً على وزير الدولة للمستعمرات عما إذا كان لديه أي معلومات عن كيفية تلقي المجتمع الهندي في المستعمرة الكينية للإعلان الصادر أخيراً والمتضمن السياسة المتعين اتباعها حيال الهنود والتي جاءت في تقرير كونت ميلز لحاكم المستعمرة وخاصة ردود فعل المجتمع الهندي حيال الأوامر الخاصة بالسكن الجبري في الناطق السكنية المخصصة للهنود أو التفرقة التجارية وإلى أي مدى جرى تنفيذ هذه الأوامر.

رد الكولونيل إبدى بأن الإعلان الصادر المتضمن سياسة وزير الدولة حيال المجتمع الهندي قد قوبل باستيا، شديد من جانب المجتمع الهندي في كينيا وخاصة فيما يتعلق بالتمثيل الانتخابي والتفرقة العنصرية ولم يتم اتخاذ أي إجراء فعلى فيما يتعلق بالتفرقة العنصرية انتظار الزيد من الدراسة حيال الأمر.

المستعمرة الكينية (الضريبة والتصويت الانتخابي)

سأل مستر ألين باركنمون وزير الدولة لشؤن المستعرات عما إذا كان المستوطنون البيض في كينيا يرفضون دفع الضريبة على الدخل لأنهم لم يوافقوا في البداية على هذه الضريبة. وما إن كان قانون الضريبة على الدخول قد جرى تحريره عام 1919 دون أن يتم إقراره حتى هذه اللحظة وتطبيقه وما قيمة الضريبة المباشرة التي يجري تحصيلها من الستوطنين، الهنود، السكان الأصليين. وما إن كانت هناك نية لتوسيع حق التصويت الانتخابي بالنسبة للهنود والسكان الأصليين بحيث يصبح كافة الأطراف جهة موافقة على الشريبة التي يتحملونها؟

رد وزير الدولة لشئون المستعمرات (مستر تشرشل) بقوله:

على قدر علمي فإن هناك حركة لإلغاء الضريبة على الدخل في كينيا وقد جرى تقديم هذه الحركة للمجلس التشريعي ولكنها لم تحظً بالموافقة وأنه لا زالت هناك معارضة شديدة لهذه الضريبة على أسس دستورية وسيتم تحريك هذه المعارضة هذه المرة في ساحات المحاكم وليس لدي أي معلومات إضافية بخصوص هذا الجانب من السةال.

وقد جرى تحرير مرسوم الضريبة على الدخل في 7 ديسمبر 1920 وقد المستحيل استكمال الترتيبات الضرورية خلال السنة المالية 1920- وجد أنه من المستحيل استكمال الترتيبات الضرورية خلال السنة المالية على الدخل عن هذا العام بالنسبة للسنة المالية 1920-1921 وليست لدي أي معلومات عن الضريبة المباشرة على السكان الأصليين من المقرر أن تبلغ قيمتها 656.070 جنيه استرليني وهو ما يمثل حوالي خمسة جنيهات لكل رأس.

أما المسألة الخاصة بحق التصويت للهنود فهو خاضع للدراسة التأنية وأعتقد أنه لن يمكن لأي صيغة انتخابية بالنسبة لتمثيل السكان الأصليين أن تحوز على رضاهم أو تخدم أي هدف ناجح ولن تمثل السكان الأصليين بصورة كاملة.

سأل الكولونيل ويجوود عمًا إذا كانت المخالفة الدستورية المتثلة في تحصيل ضرائب من المجتمع الهندي دون قيامه بالتصويت على ذلك يمكن أن تنطبق أيضاً على الهنود العاملين في المناجم الكينية؟

رد مستر تشرتشل على ذلك بأن الإجابة على مثل هذا السؤال سوف تتطلب إدخال تعديلات شديدة الدقة على نصوص الدستور.

سال الكولونيل ويجوود وزير الدولة للمستعمرات عما إذا كان سيقوم بإخطار مجلس العموم عن الموقف الحالي لنظام التصويت بالانتخابات المعمول به وذلك نظام التفرقة العنصرية الساري في المستعمرة الكينية بما في ذلك التعليمات الصادرة إلى حاكم كينيا والمراسلات التي تم تبادلها مع مكتب شئون الرعايا الهنود بالمستعمرة.

رد مستر تشرشل بأنه سيعتبر مسألة النشر من اختصاص البرلمان ليقوم بها في غضون العام القادم بما يحقق إجابة كافة التساؤلات.

عائد الأراضي:-

سأل الكولونيل ويجوود وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان على
دراية بأن الإيجار السنوي أو الضريبة التي يدفعها المستوطنون في كينيا على
حيازتهم للأراضي التي يشغلونها تقدر بعدة سنتات مقابل الفدان وأن التغير في
قيمة العملة الكينية لم يبلغ حتى نصف قيمة السنت بالنسبة للفلورين وأن نتيجة
هذا التغير هي ضياع حوالي نصف الإيجارات المدفوعة بواسطة المستوطنين عندما
كانت السنتات تعثل 100 بالنسبة للفلورين وكيف ستقوم الحكومة بتعويض هذا
الفارق؟

رد مستر تشرشل بأن المادة الخامسة من الرسوم الخاص بكينيا وأوغندا والخاصة بالعملة قد جاء بها في حالة إبرام أي عقد أو وثيقة قبل بدء العمل بهذا المرسوم فإنها تعني أن عملية الدفع ستكون بالسنتات وستقوم الورقة أو العقد بتحديد عدد السنتات ثم يتم تحويل هذه السنتات إلى الشلنات عن طريق مضاعفة أرقام السنتات. وهو الأمر الكفيل بالإجابة على السؤال بأكمله.

شرق أفريقيا البريطانية (العمالة)

وجه مستر القريد يفيس سؤالاً لوزير الدولة الشئون المستعمرات عما إذا كان قد جرى إدخال نظام العمالة الإجبارية إلى شرق أفريقيا البريطانية وما إن كانت هذه السياسة سيتم تبنيها بصورة مؤقتة أو دائمة وما إن كان في وضعه قادراً على تحديد الأسباب المحددة الاستعرار بنظام العمالة الإجبارية والذي يتعارض مع التقاليد البريطانية؟ رد الكولنيل إيمرى بأن طبيعة المرسوم الذي جرى الموافقة عليه والأسباب التي دعت إلى إصداره كلها موضحة في المرسوم الصادر عن وزير الدولة لحاكم كينيا وقد جرى تقديم ماقى الإيضاحات إلى البرلمان في القانون رقم 873.

نظام استيطان الأرض بالمستعمرة الكينية

وجه مستر ليونارد لايل سؤالاً إلى وزير الدولة للمستعرات عما إذا كان الجنود المسرحين من الحرب والذين ذهبوا إلى كينيا للاستيطان بها قد جرى معاونتهم بأي صورة فيما يتعلق بسفرهم إلى هنا وإمدادهم باللابس التي تناسب طبيعة حياتهم الجديدة. وما هي الأسعار التي دفعرها مقابل الأراضي التي جرى توزيعها عليهم، وما إن كان هؤلاء يتمتعون بخبرة في أساليب الزراعة في المناطق الاستوائية وما إن كان هناك جهة تعدهم بالشورة فيما يتعلق بنوعية المحاصيل التي تصلح لمثل هذه الأراضي وما إن كانت هناك ترتيبات قد تم اتخاذها لعمل التسويق اللازم لهذه المحاصيل والمنتجات الأخرى؛

رد الكولنيل إيمري بأن الإجابة على هذا السؤال تستغرق وقتاً طويلاً وفيما يلي الإجابة الرسمية المطولة على هذا السؤال:

جرى توزيع المزارع والأراضي الزراعية على الجنود والمجتدات السابقين تحت إشراف مكتب استيطان أراضي شرق أفريقيا وهؤلاء خدموا ضمن القوات الإمبريالية في أثناء الحرب ولذلك جرى منحهم تذاكر سغر مجانية إلى شرق أفريقيا حتى نهاية عام 1919م وهو ما مكن هؤلاء من الوصول إلى شرق أفريقيا دون متاعب تذكر حيث زالت المراقيل التي كانت موجودة في أعقاب الحرب مباشرة ولكن لم يتم تقديم أي مساعدة لهؤلاء لشراء زي خاص بهم لمارسة مهما الفلاحة واستصلاح الأراضي.

ومن الصعوبة بمكان إعطاء أي تقدير للسعر الذي جرى بيع القدان من الأرض لهؤلاء المستطونين حيث أن الأسعار تفاوتت داخل نطاق واسع وفقاً لمايير خاصة أستنها مكتب توزيم الأراضى بعثابة مكافأة لل خدم الإمبراطورية البريطانية إيّان الحرب.

CONTRIGAT - ANT TO BE REPRODUCED PROTOCOURS OF TRACE OF THE TRACE
The control of the co
MONITORING STATES AND ADDRESS OF THE PROPERTY

: AL 2 | 644



The Continued Service of S

Mr. AMERY: I cannot give a precise toner, but they are largely those commonted by relatives or friends who are already in Ameralia, and mainly of the class for whom supplyment is available.

PALESTINE (JEWISH (MNIGRATION)

IMMIGRATION).

23. Uses, Columnia ARCHER-SHEE wheel the Secretary of State for the Catenara, whether immigration of Zinnita into Palastine is at greenst Supposed; between Zinnita have been imported into that corestry; and whether he has any information as is meetings of Zinnita corporation Giocausian with their conditions.

Mr. WOOD's Immigration of Zinnists and other Jew into Palestine, which was lamperarily suspended as a result of the recent disturbances at Julia, has now here resumed and in proceeding under clear supervision. With regard to the precedent part of the question, I would rule:

with the process of the first part of the process o

LUNATIO ARTLUMS (FIRITING) COMMITTERS).

11. Sir R. NEWMAN saled the Secre N. Io P. NUWAKH asing the Secretary of Seate for the Times Department wholey, in view of the fact list at least wholey, in view of the fact list at least the secretary of the secretary of the least terms remove, be will take using to get this lease; Leavy as attended as will be seen to be seen to be done it the case of these leasthetens, so can be done in the case of the leasthetens, so can be done in the case of these leasthetens, so can be done in the case of these leasthetens, so can be done in the case leasthetens, so can be done in the case leasthetens. encaril stat, as the ter stands at pro-there being no more in compt ; serminas?

The MINISTER of HEALTH Allred Mond): The point shall be been used when the numericani of the be-treated to beauty in progrand

STREPARK, DONORS

SHITEPARK, LONDOUR,

23. Commender BELLARIS saind
Home becoming whether, in view of
compan which has attended the intra-tion of the side care plying. In bire-cition of the side care plying for bire-cition such as Parle and in lesso in a resulter, he can state why they are; a resulter from being introduced it

London: The SECRETABY at STATE in MOME DEPARTMENT (the, Short) to the state of the

SCOTLAND.

SCOTLAND.
Cover Passection Art.
34. Calorest BURN sabrd the Secreta
for Sectional who is existled to the Art
acts for sales, under the Ower ProductiACL, in the care of a change of tenant
the incessing format taking were the 19
crop by variables on the Secre prices
Ratch, 1200 I.

The -SECRETARY is SCOTLAN (Mr. Maurel): I would refer my loan. a gallana Friends to the replies to specific on this subject given by me to my long and gallant Friend the Musher Destricts on the Stic Jelly sed August, and to the previous of S exciton (I) of Section 3 of the Cwn I dection Art. 1917, which governs

35. Mr. MacCALLUM SCOTT sabri

	CHECK STATES WITTEN		1	4	4	7	4	•
24c 2 64	L L	⊢	L	┸	μ.	\perp	_	
	11.99 L	l.	ı l	an'	١	ch		
GPTRIGAT - A	OT TO BE PEPRODUCED PROTOCRAPMICALLY W	1906	1 10	HI 33	104			
							_	

The control of the co

Peace Prescription Or (No. IV. of 1917). See

See fortune.

Forty-Leone.

Summary Convection Offences Ordinane. 19th (No. 39 of 1908). See
Section 16

De de Ortunante cura le un residente de l'accession de Colores (Magintentes Proceders) Ortinates, 1911 (No. 21 of 1911). Ést Settien à internant Conviction Offices (Proceders) Ortinasses, 1911 (No. 22 of 1911). Ser Bostien 16.

- 354

Lev.

CHANDA RAILWAYS.

Sir O. THOMAS asked the Uniter-Secretary of State for the Colonica whether it is intended to appoint, a special commissioner to advise as to the policy of improved railway commission in the areas of East Africa under British rule or mandate; and, if so, whether the name of this efficial can be announced to the House together with information as to the scope of his dutice?

as to the segar of his chiefer Carlos Carlos Markey Leads Called M with the administration and working of the Ugands railway system, including the connected marine services and the ter-minal facilities, the rakes to be charged, and the formation of an Inter-Colonial, council, representing the Governments of Econopies of the Control of the railway males in accordance with the railway males in accordance with the Renya and Uganda, which will control railway policy in accordance with the principle that the system sheal be used for development purposes, and should not be called upon to show larger profits than those which are required for its maintenthose which are required for its mainten-tries and extension. Colonel Hammond will also report on the railway position in the Tanganyika territory.

Lieut-teisenel Ateury: The manys ing them or abelihing them altogether bilinates of revenues and expenditures for the current year balanced at £3,102,277 (1) and the control of the current year balanced at £3,102,277 (2) and the current year of the current year of the current year of the current year. (1) The present a sudden and distinct year of the current year of the current year. (2) and far-reaching effects on home the figures for trade.

Il-litre Assers. HOUSE OF COMMONS Writtes Asserts. 1481

rage in connection with the Each African I the previous year. There is reason to campaign is being arpedited, but it not believe that the estimated railway remove cannot be realized without an foresteen of related without an interesteen of related with the foresteen of related with the related with the related with the related related with the related wi oscrosso of rates of which in the interests of the development of the colony and Uganda the Secretary of State has left unable to approve. On the other hand, it is expected that three will be avoing in expenditure, and until detailed revised in expenditure, and man in any possible Estimates are received it is not possible to my what deficit, if any, there will be,

WOOL

· Mr. A. M. SAMUEL asked the Parlie

Mr. HOPE: As my hou. Friend is awars, the weel market has fallen very havily also May last, and (assuming that its Government could have reduced prices without heing immediately price without heing immediately and other competitive sellers) it is supported by the competitive sellers in the competitive sellers and the competitive sellers in the competitive sellers and the competitive sellers in th fin the Totagarpan terresery.

Sir O. TIOMAS asked the University of State of State

ZHL 3/645 14796 COPPLICAT - MIT TO 16 10 HORSE

once to the Ministey as to the price is should be quoted for such sales, exact to the third part of the ion, the object of the Mest (Maxi-

or swager University (2000s), r. OllLING (by Private Ession) of the Prime Histories whicher he is at that there is in the personal on one (forement Department ones (forement Department ones, which of the co, for, sager, force before the control of the control o

moreophysmont?

Mr. BONAR LAW: I have not remined motion of this spoution which has probably from the Prime Minister, but I have not succeed in There are, it has I ran a sensor II. There are, I have a mark stocks as the loss. Meanwhile, the latter was a self-but if there were I think to see that the sensor and that had of thing would be a very lost proceeding.

I have now over ellegation of it which I investigated, and there foresteaking for it whatever.

Me. BILLING: In it not a fact it military scatteribles have vant sog swyske feed-stadle from the Keennachies's rations, and other which are ceiting it like compley which are ceiting in like compley.

KENYA COLONY.

43 Sir J. D. REE3 saked the Undon-lectorary of State for the Colonies bother he will inform the Brose as to be present position in respect of the

Oral Ascerra

RAVAL AND MILITARY PERSIONS
AND CRANTS.
WHEN PROPERTY AND PROPERTY AND PROPERTY AND CRANTS.
WE COME AFFORD PARTY AND THE PROPERTY AND THE PROP

2463/666	
COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCTS PROTOGRAPHICALLY W	

1111	hanne, it is all very wall for the Yest man, be where does the British that payer come at 1 Originally it was sup- payer come at 1 Originally it was sup- table it lying down, and pay. Observe that it was the Indian sedders and the	Inches administration in the base of many of the ball ball on ball ball ball ball on ball ball ball ball on ball ball on ball ball ball ball ball ball ball bal	Person Generalized I pass from the Manyloon to the mant thought of abids has been thouse any, with one wer passay of assets to represent the millions The case of 200 000 has been said to	Labor Kangy to belong the december there. There, there are not the War- or has a book there assisted the Eury Cheey suited the Kary Cheey, a source, seed not look at. The not when yearing the first the suite of the control of the control of the state production at the gloss is suit, suppose, when I knot we take an any a	could as a parabilly must the reprodillent which we have beened up algorithm to he memorates with the War. Our Wa- le Kanper and in Transportitis over the camping in Such Arthrit. Her blook of the man or have a base object of a the man or have a based do the a the man or have a based doubt of these Illentice makes to the base of	the distance of the state of th
160) Supple Committee Street 10 Mines. Indice the Win. a transference East of an annual transference for annual transference for annual transference for example of transference for example of transference for example of transference for the example of the examp	1 13		100			to a take between the constraint of the constrai

ž	1,111111	6444444	29" \$344"	1622644284	2677 . 446	C7 442 PC7	4分22222元を
-	11	4 - 4 - 4 - 4 - 4	23514	14:35:11:4	Sed 14 500	11	
ź	2311113	:11:11:	18:311.1	44.44	11161 441	. 6 6 2 3 4 2 6 7	23 . 430 23
ł	314111		23425283	3 14 84 5 1 10 1	17 11 22	117742171	2.11111111
4	22144	112311	4 • 12 1 14 2	4:12112:11	10. 11.	221. 222	1 1 1 1 1 1 1 1 1 1
3	424234	*******	3 . 1	74 118	*3438 F41	6.44242	:32831.**
1		*******	11 111 .	1-1.1	21 . 01		
1		14.		v 2 . 2 . 2 . 3	71.11 87.	101141831	31. 1.21.
4	E 84 - 42 "		7145:1-1	2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2 2	19710 S4.	747548	225554546
7	0	24.2	. 121211	12::10 252	2-1-1 00	24 3123	. 548 25 . 72
•	23474 411	-37674		111111111	1.15 21		3-13-50-1
2	d .47 .4 -1	14: 115	9914555	3	34 4 24	11:14-201	44 . 6 4 4 6 4 4
WON.	C. A . 4 5 - 8;	573.55	14	1	4 . 3 . 5 . 5 . 5	1.111.1	3 93 9 9 9
	1111111		. 441	1::::::::::::::::::::::::::::::::::::::	1217 t 1.	10 . 1 . 1	31111111
â	"9513	111111	54442341	14111.4161	554-2 C.S.		121-25-25

	the control of the co		NA STATE
Treasury should see Department spreadfur a pallest Friest if there is for if there is for	The state of the s		TATE I
1311111	Annual of the control	1	1
The Figure Consenses of the Consenses of	Davidor Price of Pric	110	1234
	A Company of the Comp		3112

Same Committee from HOUSE OF

**** ZHC 3/645

14796 COPYRIGHT - NOT TO BE REPRODUCED PROTOGRAPHICALLY WITH

1787

Parliament who have business in a being taken by the administration to Department; but if the hon. Yember will arrest this rapid assinction of the native give us particulars of any case in which insert! to be made.

ALIENS.

Viscount WOLMER saked the Home Secretary how many aliens have entered this country since the Armistice?

Mr. SHORTT: The earliest date for Mr. SHORTT: The enriest date for which trustverthy figures can be given is lest July, 1918. Setween that date and 30th Novamber, 1990, the number of aliens who landed in the United Kingdom was 341,836, and the number who embarked, 1978,998.

KENYA COLONY (RESIDENTIAL

PLOTS).
Mr. BENNETT saked the UnderSecretary of State for the Colonies if,
in view of his statement that no action
will be laten in Kenya in regard to sepreconvenient solidation with appeared
to the official guarante of the Colony on
the UMA Outside with Appeared
to the official guarante of the Colony on
the UMA Outside that, defining a cortain
area in Monhama towarship as a Eurocasacilled feeling reservation, has been
casacilled feeling reservation, has been PLOTS).

Lieut,-Colonel AMERY: On the 13th of Usut-Colonel AMERY: On the 11th of November a bidgenut was sent to the Gerence of Keeps informing him that the colonies of the colonies of the axis of residual plots in Mombass, which was stated to be in contemplation, might be supposed until their repor-maght be supposed until their repor-maght be supposed until their repor-ing the colonies of the colonies of the sepsention had been received. In these streamfaxions no settion with regard to the solidation appears to be necessary produing a desident as to the policy;

NEW HEDSIDES

Mr. INSXIP saked the Under-Secre-tary of State for the Colonies whether his statution has been called to the fact that the selimated native population of the New-Selvides has disalabed under-the Ample-French Condominism adminis-tration from 40,00 in 1911 to less than 4,000, and what seems this depopulation is attributed; and whather any steps are

Written Answers. HOUSE OF COMMONS Written Assures. 1788

Livet-Colonel AMERY: I cannot con-form the precise fagers gives by my hea-py control of the colonel of the colonel of the precise face of the colonel of the colonel precise face of the colonel of the chief cross appears to be the inchility of the castles to reside European epithelia disease, such as meader and inference of the colonel of the natives from disease and denks and greatest the colonel of the co

Mr. INSKIP asked the Under-Secretary of State for the Colonies whether the Anglo-Frunch Condominum is the New Behridse has been decounted as entirely insificative both by France and Great Britain; and whether any offer has been made to France to exchange har interests in the group for territory in other parts of the world?

Lieut-Colonal AMERY: The souwer to both parts of the question is in the nega-

WAR MEMORIALS AND STATUES (SUBVEYS).

(SURFEER).

Sie F. FLANKERY andet the First Commissioner of Works whether, on Friedry meeting, the 1th instant, three skilled surveyers were engaged in take the schoolible lessies of the growed that the three control of the control

Sir A. MOND: I have mode inquiries and find that no dates between the 4th and 5th Normanber last two draughtumen and one labourer made surveys in the vicinity of High Part' Course in connection with the question of finding sulface and the state for Warr monorais and stature. The detailed information required for this purpose is not recorded on the Ordenson would not have been, made. I am not be would not have been, made. I am not be

ZHC 2/647 LL 296	s writed #feet bards
The state of the s	Landership of the Control of the Con
The state of the s	DEPER EXPLIBITION IN THE PROPERTY OF THE PROPE
The control of the co	Mr. T. GRII our at Blate is made in greater and the Cou- rented in supple to the fall sup
The control of the co	when the man and mercentary of the man and mercentary of the mercentary of the man and mercentary of the mercentary of t



[Colonel Wropwood.] the pockets of the people who advanced the money, it poes into the revenue of the local axchequer. Again, £550,000 with nothing to show for it so far as this country is conterned:

We may next to a payment to the Cord Administration of long in settlement of the control of the

claims WIDEWOOD of great value at the people of trace, of sourced 1 are not that the cost of resonationing stape of the cost o

Among and they than great creed her. A series of the Among and they have great creed her. A series of the Among her and the Among her and

They have saved on the Territ



Written Answers. HOUSE OF COMMONS Written Asswers.

eff Pritte Acres. BOUGE Of V. D. S. W. S. S.

ation?

Mr. WOOD: The Governor of Hong Keep has already been asked for report and a support of the support of t in China would seem to be an argument against similar legislation in Hong Kong, apart from other considerations involved.

KENYA COLONY (COINAGE)

Colonel WEDGWOOD saked the Secr tary of State for the Colonies whother he has received the memorial of the Kenya has received the memorial of the Kenya missionary sociation protesting against the change in the Kenya coinage on the ground that it is intended to de-neive and will rob the native worker; whether the governor, saked for this change at the instignation of the Legisla-th of the countil or on his own motion; and can only thing yet be done to prevent this

Mr. CHURCHILL: I have seen a copy of the memorial referred to in the ques-tion. As far as it relates to the arrangesecot, fully explained in the statement printed in the Orricial Report of the 2nd COMMONS Britise Assure. Six June 24 Ju

COLONIES (FEDERATION).

Colonel WEDGWOOD asked the Secre-tary of State for the Colonies whether tary of State for the Colonica whether there is any proposal to federate in any way the Governments of Mauritius Ceylon, and any other Colony; and whather any such proposal will first be submitted for approval to the representa-tive members of the legislative councils of the Colonies concerned?

Mr. WOOD: No such proposal as that indicated in the first part of the hon, and gallant Member's question is in contem-plation. The second part, therefore, does

RIVER LEA

Sir R. GREENE saked the Minister for Sie R. GREENE asked the Minister for Health whether he is aware that the River Les, between Lov Leyton Mark and Temple Mills, is at the present time in a highly insanitary condition; and that this reach of the river adjoint Hackney Marshon, where there are a cohelderable Marshes, where there are a cohdification number of dwelling-bousts on or near the river bank and where ever 1,000 persons play football on Saturdray alternoors; not wheelsher he will institute an inquiry as to wheelsher he will institute an inquiry as to the engomenhing for a state of affairs the neighbourhood and order that it shall be remedied without delay, appealing as any ashems for cleaning the River Lea would provide useful work for the noemployed in that district of London!

Sir A. MOND: The latest information which I received was that, while the river

a= 361



feet trees

TRADE AND COMMERCE. Gennas Dressvers Indreses.

not a fact that the use of gases in tw years' time in war will be obsolete?

or. SPEAKER: The hon. Member

rut-Colonel CROFT asked the Lorat-Colonel CROFT whire the meant of the Board of Trade whether is awar of the sources in the im-ration of foreign tory: that the soils will be soil to the soil of the colonial trade of the soil of the soil of the trade of the soil of the soil of the later are not prepared to risk the content. Francis uncertain; and extenses in the soil of the extenses are soil of the soil of the vill the colonial of the properties of the soil foreign properties of the colonial trade of the colonial c

is to compete?

PARLIAMENTARY SECRETARY

BOARD of TRADE (5tr P. Lloyd
12): I would refer my box, and

5 Friend to the traphy given yestery

the President of the Board of

to the box. Mossber for Tosheridge,

of which I am sending him.

Particulars of imports from Austria as defined in the Treaty of Peace are not at present available; but only 7 tons of reamoffed recognit hellow were, visited at £1,000, were imported from the whole period.

BARRICE DOTTEL TREATS.

maketing of their product:

The UNDER-SECRETARY of STATE
for the COLONIES (Lieut-Cotonel
Amory): The assew to this question as
long one, and with may hoo. Friend's
permission I will have it printed in thOrrical Expert.

The ex-service mrs and women were alloted farms under the East A Land Settlement Scheme, and who than weald otherwise have been possible, owing to the difficulty of obtaining par anger at that time. No assertance was given towards the purchase of outil. It is difficult to give an average of the rates per acre charged for the farms, as these warled within wide limits according to the control of the control of the farms.

362



And the second of the second o

المستعمرة الكينية (سك العملة)

سأل كولونيل ودجوود وزير الدولة لشئون المستعمرات عما إذا كان قد تلقى احتجاج مجتمعات الإرسالية الدينية بكينيا ضد التغيير الذي أدخل على العملة الكينية على أحداع وسرقة العامل الكيني وما إن كان الحاكم قد طالب بهذا التغيير بإيحاء من المجلس التشريعي أو أنه قام بذلك بمبادرة منه هو شخصياً وما هو الإجراء الذي مكن القيام به لمنع المضي في هذا التغيير؟

رد مستر تشرشل بأنه رأى نسخة من الشعار التذكاري الذي جرت الإشارة إليه والذي يعتزم وضعه على العملة الجديدة وقد جرى شرح الأسباب التي أدت لذلك وأودعت في التقرير الرسمي الصادر في 21 يونيو الماضي والتي أدت إلى إصدار العملات الجديدة من فئة الواحد، والخمسة والعشرة سنتات من الفلورين وإنني أنتهز هذه الفرصة للإعلان بأنني قد أصدرت تعليماتي بالفعل بالاستمرار في تداول هذه العملات بقيمتها الحالية حتى يتم استبدالها بسعر سنتان مقابل السنت من الفلورين وفقاً لمرسوم الدعم النقدي الجديد الجاري إعداده. وقد كان مقرراً استبدال الفلورين بالشلن ليكون العملة الرسمية بناء على توصية صادرة من المجلس التشريعي وليس لدى أي سبب للاعتقاد بأن هذا النظام الجديد من شأته إيذاء السكان الأصليين.

ملخص البرقية المرسلة من حاكم كينيا إلى وزير الدولة لشئون المستعمرات في 8 فبراير 1923:

خلافاً 11 اتجهت إليه معظم الآراء من معارضة جماعية للأعضاء غير الرسميين من الأوروبيين والذين يسعون لتعديد فترة بقائهم في المجلس التشريعي الحالي رغم انقضاء العام الثاني من مدة تواجدهم بالمجلس ومع علمي بأن تعديد مدتهم لا تخالف نصوص الدستور إلا أن الغالبية الشعبية ترى أن في ذلك مخالفة لحقهم في معارسة حرية الانتخابات كل ثلاث سنوات وقد أعربت جموع المواطنين عن معارضتها للتوصل لأي اتفاق في هذا الصدد وأنَّ الحل الوحيد هو إجراء الانتخابات في 21 فبراير القادم.

وإذا قررم التغاضي عن هذه النقطة فإن الأعضاء غير الرسميين سيرون في ذلك إيماء من جانبكم بتجاهل الحقوق السياسية للناخبين الأوروبيين، أما إذا أصررتم على تحديد فترة بقاء الأعضاء المنتخبين فإن هذا سيظهر على أنه مؤشر على تحديد فترة بقاء الأعضاء المنتخبين فإن هذا سيظهر الأوروبيون لتأليب باقي أفراد المجتمع الأوروبي في كافة القطاعات والفواحي الأخرى.

لذلك أناشد سيادتكم السماح لي باتخاذ الإجراءات التي تكفل البدء في المرحلة المادة انتخابات الأعشاء غير الرسميين بمجلس التشريع في المرحلة الحالية.

ملخص البرقية التي أرسلها وزير الدولة لشئون المستعمرات إلى حاكم كينيا في 9 فبرار 1923:

بنا، على خطابكم 8 فبراير فقد قمت بابلاغ مكتب شئون الهند والآخرون المعنيون بأن فترة عمل المجلس سيتم تحديدها وأن التعديلات التي أدخلت على اللوائح حتى لا يكون التعديد بالخالفة قد جرى التوقيع عليها من قبل صاحب الجلالة وأشعر بالأسف لصعوبة فتح الموضوع خاصة وأنه لم تثر معارضة شديدة لفكرة تعديد عمل المجلس هذه وإذا قدر للانتخابات أن تنعقد اليوم فسوف ينظر إليها في الهند وبالقطع كدليل قاطع على أن حكومة صاحب الجلالة ليست مخلصة في رغبتها منح التمثيل الانتخابي لمجتمع الهنود بصورة قانونية في داخل أرجاء المستعرة الكينية.

وأما عن مشاعري حيال الأمر فهو أنني لا أستطيع الكف عن التفكير في ايجاب كونه ايجاب كونه ايجاب كونه واجب أن أعطي اهتوائكم في توضيح الأمور للأوربيين بأن رغبتي إلى جانب كونه واجب أن أعطي اهتمامي الكامل لرؤيتهم وأعضدهم في موقفهم حيال هذه القضية الشائكة وسأقوم بدراسة أي اعتراضات يثيرونها حيال التسوية المقترحة التي قدمها الوفد الهندي. ولا يوجد أي أسس على الإطلاق للاقتراح الذي يدعي أنني أتجاهل حقوقهم السياسية وأنا مندهش معن يردد هذه المقولة بأي صورة كانت ولقد أبديت بالمقعل رأي حيال موضوع الهجرة وأنا على استعداد لسماع كافة الاقتراحات.

وإذ أقدر لفاوضاتكم أن تصل إلى طريق مسدود فلقد دار بمخيلتي عرض الأمر وقتها على رئاسة الوزراء لبحثه برسته ويمكنكم إخطار أعضاء المجتمع الأوروبي بنيتي هذه إذا أحسستم أن ذلك ضرورياً ولكن لنجعل ذلك بعثابة المال الأخير وبعد أن تفشل كافة مساعيكم معياً وراء التسوية.

البرقية المرسلة من وزير الدولة للمستعمرات إلى حاكم كينيا (في 9 فبراير 1923)

لم يصلني خطابكم الشخصي والسري المرسل في 3 فبراير إلا اليوم السادس
من فبراير، ولكنني لم أتلق خطابكم الذي وعدتم بإرساله بخصوص موضوع هجرة
الهنود ولقد قمت بالرد على خطابكم في الثامن من فبراير بصورة رسمية لا أستطيع
أن أصدق أن قادة المجتمع الأوروبي لديك يمجزون عن إدراك أنه وفي هذه المرحلة
يستحيل اتخاذ أي إجراء مباشر حيال المجتمع الهندي لأن مثل هذا الإجراء وفي
هذا التوقيت سوف يلحق الضرر البالغ بقضية المجتمع الأوروبي ويبدد مشاعر
التماطف التي يظهرها مجلس الوزراء بل وتماطف البرلان والشعور القومي للشعب
البريطاني فهل يا ترى تتوقع مني اتخاذ أي قرار قبل انهيار المفاوضات وقبل أن
تلوح بوادر التسوية المحتلمة أو تصل إلى طريق مسدود.

وحتى الآن ومن خلال خطاباتك فإنني أشعر أنك تلمح لي للإقدام على الرقدام على التخدام على التحديد على التحديد علي أبداد إلى التحديد علي أبداد إلى التحديد الأمور أن أقوم بإصدار أي بيان من أي نوع كان طالما كان في الإمكان تجنيب تصعيد الأمور أو عمل أي شيء يفسر على أنه تهديد أو إلحاق ضرر بممتلكات أو رخاء أي فئة أو مجتمع يقطن المستعمرة الكينية.

إن حكومة جلالة الملك لتشعر ببالغ الحرج سواء على الصعيد المحلي أو العالمي وهي ترى رعاياها البريطانيين يجأرون بالشكوى دون أن يقع عليهم أي ضرر حتى الآن. لذلك فأرجو منك إخطاري وعلى القور متى حدث أي تقدم في الفاوضات. أما إذا حدث وأخفقت المباحثات الجارية فسيكون عليك أن تحضر لمقابلتي لتشرح لي ولأعضاء الوزارة حقيقة الموقف والأوضاع برمتها ولكن من الأهمية بمكان ألا تقصح الآن عن هذا الاتجاد بل تترك لهذه المباحثات كل فرص النجاح وإعطاء الانطباء بأن نجاح المباحثات هو السبيل الأوحد للخروج من هذا المأزق.

وباستثناء اطلاعي على البرقيات التي أرسلتموها لي فقد أُطْلعتُ عليها لورد

كران ورث وميجور كراودي وقد قام هذا الأخير بزيارة وزير الخارجية بالأمس وتصادف أنني كنت حاضراً ولقد أشار وزير الخارجية إلى برقية مستر تشرشل المرسلة بتاريخ 5 سبتمبر.

وفيما يتعلق بعسألة الانتخابات ويبدو أن هناك إجماعاً من جانبهم على قبول القرار الصادر في هذا الشأن بصفة نهائية ولكن ميجور كراودي طرح وجهة النظر القائلة بأن مثل هذا القرار سوف يثير غضب المجتمع الهندي حيث قال بأنه لو قدر للانتخابات بأن تجري اليوم فسوف يسعى المجتمع الهندي إلى الإعراب عن احتجاجه الشديد إلى الانسحاب عن تلك الانتخابات تولي حكومة المعال للسلطة. ولقد نمى إلى علم ميجور كراودي محاولة إيجاد حل لهذه الأزمة سوف تسبق عقد الانتخابات العامة. أما بالنسبة للهجرة الهندية قلم نعرف بعد ردود فعل المجتمع الهندي لقرار وزير الدولة بوضع قيود على هذه الهجرة إلى كينيا ورغم اعتراف بأهمية هذه الهجرة لتطوير المستعمرة إلا أنه اشترط السماح بها ببلوغ تسبية عامة.

وبخصوص هذه النقطة فقد كان ميجور كراودي من أنصار وجهة النظر التي ترى أنه من حق أي مجتمع أن يحدد تكوينه السكاني وأن هذا الحق يجب أن يسبق منح حقوق المواطنة للهنود القيمين بكينيا مثل الانتخابات وغيرها.

وهذه النقطة الأخيرة وإن لم تلق الكثير من المعارضة إلا أنها أثارت سؤالاً حرجاً وهو: ما هي إذن طبيعة التركيبة السكانية للمجتمع الكيني؟

والإجابة على هذا السؤال تقتضي العودة إلى الجزء الأول من السؤال وهو أنه سيتعذر الوصول إلى تسوية في ظل نظام الانتخابات بالدور ولكن المسؤلين يرون أن المجتمع الأوروبي أصبح جاهزاً الآن لقبول فكرة الانتخابات بالقائمة والتي يتم فيها تقسيم الدوائر على حسب أغلبية السكان وقد أهاب اللورد كران وورث بضرورة مراعاة الغروق الجوهرية بين نظامي الانتخابات فإذا جرى وضع الهنود في نظام الانتخابات بالدور فإن هذا يعني أننا نعترف بهساومات الهندي مع الأوروبي وعندها يصبح من الظلم رفض تعثيل الهندي نيابياً بعا يوازي قوته المددية في المجتمع.

وبنفس الطريقة فإنه إذا جرى تطبيق نظام الانتخابات بالدور على السكان الأصليين فلن تمضى إلا فترة قصيرة حتى يطالب المواطن الأصلى بتمثيله في المجالس النيابية بما يتماشى مع قوته السكانية وعدد المواطنين الأصليين في تركيب لمجتمع ليكون على قيد المساواة مع المواطن الأوروبي والمواطن الهندي. ويبدو أن اللورد كران وورث فاته أن الهندي لن يجعل مسألة تمثيله نيابياً وإن كان صنفناه على أنه في مرتبة أقل من الأوروبي، تمر مرور الكرام دون أنْ يسعى بطلب المزيد وإن قبل مؤقتاً بفكرة تخصيص دوائر مستقلة له.. لذلك فقد أصبح لب النقاش الدائر الآن هو المفاضلة بين نظامي الانتخاب بالدور أي بتخصيص دوائر مستقلة للهنود. أم بنظام الانتخاب الجماعي للمجتمع كلل وهو ما تجلي في إصرار مكتب الشئون الهندية وحكومة الهند على حسم هذا النزاع مبدئياً وهو ما حدا بوزير الدولة للإعلان عن أنَّ من حق المجتمع الأوروبي الأصل أن يختار نظام الانتخاب الذي يلائم مصلحته ويتبلور من خلال التسوية النهائية ولذلك أرسل المسئولون برقية إلى كينيا ودون ذكر مكتب شئون المستعمرات بأي صورة يقترحون فيها أنه لو فشلت التسوية المقترحة فإنهم سيضطرون لاستبدال نظام الانتخاب بالدور وقصر دوائر معينة للهنود دون النظر إلى التركيبة السكانية ليحل محل نظام الانتخابات العامة الذي يفصله أغلبية المجتمع الهندي.

ويقبول وزير الدولة لهذا المقترح الأخير فإنه كان يأمل في إمكان الوصول إلى تسوية للأزمة التي آثارها المجتمع الهندي بكينيا ولكنني طرحت عليهم السؤال الخاص بعاهية توقعات المشؤلين للموقف فيما لو جرت الانتخابات الآن مع الاستعرار في الحد من هجرة الهنود إلى المستعمرة بغية الاستيطان، وقد رد اللورد كراودي بأن توقعاتهما متشائمة إلى أبعد الحدود بخصوص قبول المجتمع الهندي لسبل التسوية المقترحة على أن المسؤلين لم يشيروا ولو من بعيد إلى احتمال اتخاذ إجراء مباشر ضد الهنود لإجبارهم على قبول الأوضاع الجديدة ولم يصل إلى أسعاعنا أي شيء بفيد بنية القيام بعثل هذه الإجراءات المباشرة أو حتى التفكير فيها.

السياسة الهندية في كينيا

نتيجة للمناقشات التي جرت بين كل من مستر بوتولي وبين مستر لورد ديلمر وكولوني جريفز وميجور كراودي فقد قام اللورد ويلمر ورفيقيه الاثنين بتقديم المذكرة المرفقة والموجهة إلى وزير الدولة لشئون المهاجرين إضافة إلى الخطاب الخارجي الخاص بلورد ديلمر والمؤرخ في 19 يناير ليجسد المقترحات طرح مستر بوتمولي في المذكرة وجهة نظر الوزارة التابع لها حول النقاط الهامة التي تتضمنها هذه المقترحات.

ويتطلع اللورد وزيلمر ورفيقيه لمقابلة وزير الدولة مرة أخرى لمناقشة هذه المسألة واستمراض ما يحمله مستر بوتمولي حيال هذه المقترحات وكان مبعوث الجنرال تورثي والذي جرى استقباله يحمل أفكاراً جديدة بالمناقشة والمهم الآن هو السؤال عن التعليمات الخاصة بالسياسة الجدير اتباعها وقد جرى الاتفاق بصورة عامة على السماح للهنود بالمشاركة في النظام الانتخابي وعلى السماح لهم بالحصول على ثلاثة مقاعد في المجلس التشريعي ومقعد في المجلس التنفيذي (في حالة الحصول على المرشح المناسب اشغل هذه الوظيفة) وكذلك السعاح لهم بحيازة الأراضي في منطقة (الأراضي المنخفضة) ذات الطبيعة الزراعية لكي يشغلها هذه الأرض بشرط:

-) السماح للأوروبيين بالحصول على أغلبية غير رسمية في المجلس التشريعي.
- أن يحوز الأوروبيون السيطرة وإشراف التأمين على هجرة الهنود إلى
 كينيا.
- الاستعرار في اتباع سياسة التفرقة العنصرية أو على أقل تقدير الفصل
 السكنى بين الأجناس بلا رجعة.

هذه الخطوط الرئيسية السابقة أو على الأقل البندين الأول والثاني لا رجعة عنهما لمنع أي استيطان من بلوغ درجة الخطر والتهديد للمجتمع وبالتالي تضطر الحكومة للتصدي لإيقاف هذا الاستيطان في هذه الدولة ولعل أهم نقطة في هذه البنود هي المتعلقة بحصول الأوروبيين على الأغلبية غير الرسمية في المجلس التشريعي فليس بمعقول أن يتم تسليم السلطة في كينيا إلى المجتمع الأوروبي بينما هذا الأخير علاقاته متدهورة مع المجتمع الهندي على هذا النحو الحالي.

كما أنه لا توجد أدنى فرصة على الإطلاق في أن يقوم مكتب الشؤن الهندية بالموافقة على مثل هذه الخطوة في الوقت الحالي لأن معنى موافقتهم على ذلك هو قبولهم بأن تصبح كينيا ومن ناحية المبدأ غالبيتها للأوروبيين في تشكيل الحكومة.

بالإضافة لذلك فإنه سيكون من الصعوبة بمكان صياغة دستور على أساس احتفاظ الأوروبيين بالأغلبية غير الرسمية ، لأن ذلك وبصرف النظر عن كونه بمثابة الانقضاضة الأخيرة على ما تبقى للهنود من أي امتيازات فإنه سيكون خطوة لإنهاء كافة المسالم التبقية بصورة حاسمة.

- يتغق أعضاء الحكومة المثلة لبريطانيا العظمى على أن مصالح الأغلبية
 السوداء بجب حمايتها ولذلك فليس من القبول السماح بأي تمثيل
 للأقلبات حتى يتم حصول السكان الأصليين على حقوقهم بصورة محددة ويستطيمون ممارسة هذه الحقوق بصورة محددة أيضاً.
- 2) لا بد من إضافة بعض البنود على الدستور لإدخال الطمأنينة في نفس الهنود بطريقة أو بأخرى والسبب في ذلك هو أن مثل هذه الخطوة من شأنها أن تفتح الباب على مصراعيه للقيام بمراجمة أوضاع المستوطنات والمستوطنين على السواه.
- 3) بصرف النظر عن الرتبات والماشات والمنشآت الملوكة لوظفي الحكومة فإن السلطات المالية الكلية التابعة للمجلس التنفيذي ستطلب دراسة شديدة ومتأنية والحكومة الامبريالية القائمة في الأراضي الكيئية لها حقوق سواء في نفقات الحرب أو تكاليف رأس المال الذي جرى إنفاقه على مد خطوط السكك الحديدية من أوغندا. والرغبة الموجودة

الآن والتمثلة في فصل الإدارة المسؤلة عن السكك الحديدية عن إدارة المستعمرة لهي في مصلحة أوغندة وكان المأمول التغلب على هذه المصاعب الإدارية التي ستشوب عملية الفصل الإداري عن طريق إقامة رابطة فيدرالية أو توحيد الحاكمية.

ومن شأن فصل إدارة السكك الحديدية عن إدارة المستعمرة أن يؤدي إلى وجود صعوبة شديدة لدى عملية تقسيم الوظائف والمهام بين الحكومة المحلية والحكومة الأميريالية.

4 إضافة إلى ما سبق فإنه يجب النظر بعين الاعتبار إلى أنه يجري حالياً تدبير قرض للمستعمرة الكينية وسيتبعه قرض آخر على أساس أن كينيا ستظل تحت السيطرة الكاملة للحكومة الامبريالية. وهناك أقاويل تتردد مؤداها أن مثل هذا القرض لن يتم المضي فيه لو غابت سيطرة الحكومة الامبريالية عن إدارة السكك الحديدية.

وقد تناهي إلى أسماء حكومة صاحب الجلالة أن هناك وفداً هندياً مشكلاً من الكولونيل ودجوود ومستر جيفانجي ومستر بولاك (وزير رابطة الهنود المقيمين بالخارج في لندن) قد جرى تعيينه لإجراء المفاوضات مع النواب الأوربيين. ولا بد من مساع رأي الهنود فيما يتعلق بمقترحات الأوروبيين فإذا راقت لهم تلك المترحات فإنها لن تصبح نافذة في حق الهنود حتى يجري إقرارها بواسطة المجتمع الأوروبيي. والحاصل الآن هو أن هناك تأخير مؤكد ولا بد من إعلام النواب الأوروبيين إنًا بأنَّ مقترحاتهم غير مقبولة في شكلها الحالي أو أنه سيجري دراساتها باستفاضة أو يقوم النواب الهنود بالعودة إلى كينيا وانتظار النتيجة هناك.

وفيما يتعلق بمسألة الهجرة فواضح أن أي تسوية تتضمن تعبيز عنصري لن يكتب لها القبول من جانب المجتمع الهندي والمقترحات التي وردت بصفحة (11) من المذكرة المقدمة للمناقشة لن تلقى أي قبول هى الأخرى.

وبالنسبة لعقد اختبار للهنود المهاجرين لتحديد مؤهلاتهم وحرفهم التي يجيدونها قبل السماح لهم بدخول كينيا فقد ارتضى النواب هذا المقترح على شرط أن يكون هذا الاختبار نزيها ولا يتسم بالانحياز ضد الهنود أو التحامل عليهم. بالنسبة للشرط الثالث والذي يتبع لموظفي الهجرة الحق في رفض أي هندي ومنعه من دخول البلاد متى تبين لهم أنه غير مؤهل لدخول البلاد فإن مثل هذا الشرط لن يحوز القبول.

أما الشرط الرابع والذي يسمح بهجرة الرعايا البريطانيين والأوروبيين من غير البريطانيين فلن يلقى أي معارضة على الإطلاق.

وعودة إلى الشرط الثالث فإن عبارة (بشرط أن يحظى هذا الهندي بالقبول لدى موظفي الهجرة) فهذه عبارة شديدة الغموض ومطاطة وقد تستخدم لاستبعاد هنود ذوي مؤهلات وصلاحيات عالية ولكن ونتيجة لتحيز موظفي الهجرة فقد يستبعدونهم وهو ما سوف يؤدى إلى مشاكل مم مكتب الشئون الهندية.

والخلاصة أن مسألة الهجرة الهندية برمتها يمكن تلخيصها فيما إذا كان سيتم تطبيق الجزء الأول من القرار الصادر عن المؤتعر الامبريالي الذي انعقد عام 1921و الذي أعطى المجتمع الأوروبي في كينيا الحق في استبعاد وإنهاء الهجرة الهندية إلى كينيا عتى شاء لهم أو ارتأوا ذلك ويتمين إبقاء هذه النقاط سرية حيث أنها لن تحظى بقبول الوقد الهندي المشكل من كولونيل ودجود. مستر جيفنجي ومستر بولاك سيطلبون مقابلة وزير شئون المستعمرات على جناح السرعة لعرض مظلمتهم والتعبير عن استيائهم من سير الأمور على هذا النحو بما يتعارض مع مصالح المجتمع في كينيا.

(3)

Public Record Office P.R.O. C.O. 533

ملخص البرقيات المرسلة من حكام كينيا إلى وزير الدولة لشؤون الستعمرات



co 533/420/6 DEMO

PUBLIC RECORD OFFICE.

One Document, being

hay of patron NE Africa (cleaning pathon kenya, Italian Smalliand, Bayain st.)

has been removed to MR 834

10-

10 🔟 174

174, EST (1)	THE AT ADDRESS PRODUCTION WHEN PERSONS
19212	4 (C.O) 3115
Frink DBLAMERK, LORD	TOTH FALMANY 1922 AND SELECT ST. NO. 32
You CHECOLATION: - 20/4/22 Mr. Bosser 20/4/22 Mr.	SUMBET POSITION OF IMPLANT 35
Ser., Orindie Z.D. Sir H. Loovert Sir H. Roud Slighgestarton Smith. Hr. Wood Mr. Chardrill	Murray 1 popul
Previous Paper J 2849.	fredining runs, within. When the bottom top is with me
	lest sight he list in (but and) that his because no we not have he has and it) that they tomark that the right attention to the nature on, that they stand
John	go have to the friends the ope in the Comments of the formation a comment of the formation is the formation of the formation
Subsequent Paper	to again the had can deligation to fee forming the form for the and the fee for the forming the feet of the feet o

£ 533 293		******	1	1	1	1	٦	1
THE PROPERTY OF THE PROPERTY O	° 533 (293					ıi.	1 1	

PARAPHRASE TELEGRAM from the Governor of Menya to the Secretary of State for the Colonies.

Dated 8th February 1923.

(Received Colonial Office 5.23 p.m. 8th February 1923.)

Clear the Line. 8th Pebruary.

Against cost vigorous unanimous protests of Suropean unofficial members who hinted that it would have effect of bringing direct action mearer Sill to grolong life of the present Council passed the second reading today.

This recognising that the prolongation was within the letter of the constitution They maintain that it has taken easy their right to be elected every three years. They made it perfectly plain that settlement by agreement will become almost impossible unless the election takes place on the 21st Webruary. If you are able concede this point unofficial members will regard it as an earnest that you are not completely disregarding political rights of Surgean voters whereas if you insist on prolongation elected eachers undoubtedly will regard measure as little less than indicating your complete disregard of these rights and they will preach disregard of these rights and they will preach the districts. I therefore pray you carnestly to allow me to withdraw Bill at in present step.



Lord Cranworth and Major Crowdy cailed on

The Secretary of State read Mr. Churchill's telegram of the 5th of September, and later correspondence was outlined as occasion arose, but no other papers were read to them.

On the question of the Election thay seemed to accept the decision as final, but Major Growdy expressed the rise that it would have the effect of encouraging Indian agitation, whereas if the Election had been held the Indians, after some protest, would have resigned themselves to wait, as he said, for a Labour Government. He was told that our experience of the way in which the amnouncement of the Election was received did not justify his view, and I reminded his that it that been assumed throughout (incites; all the settlement would pracede the General Election.

As regar's immigration, the last talegree they had received resched them on the 2nd February, and they had therefore so information to show what kinn of reception had been given to the Secretary of State's decision (integraphed on that day that control funification, white acknowledge to be necessary, rould not proceed a general settlement. On this point Major Crowdy took the line that taking the Imperial Conference Resolutions of 1018 and 1021 together,



awkward question of what the community of Kenya consists of.

On the general question, both Lord Cranworth and Major Crowdy were certain that no settlement could be secured on the basis of the Common Electoral Roll, but they considered that the Europeans would now be willing to agree to the Communal Franchise. Lord Cranworth urged that there was a vital difference between the two. If, by putting the Indian on a Common Roll we acknowledge his equality with the European, it at once becomes unjust to refuse him representation in proportion to his numerical strength. Similarly, if the native is put on a Common Roll it is only a question of time before the question whether, being for this purpose regarded as equal with the European and the Astatic, his numerical representation can be kept within limits. He gusted the Mann or acting with a large without properly conficients (careta) Lord Cramworth did not seen to realise that

there might be any difficulty in labelling the Indian as inferior to the European by assigning to min a separate franchise.

The main point of the discussion turned on this question of the Common Roll rerus Comman? Franchise. The Secretary of State pointed out that the policy telegraphed out in September was one which the India Office and the Government of India (while not accepting it as absolutely satisfactory)



La armore

appeared that they proposed to telegraph to Kenya, without mentioning the Colonial Office in any way, suggesting that if they could not accept the settlement they should put up proposals for the substitution of the Communal for the Common Franchise.

In agreeing, the Secretary of State hoped that for the reason already given, settlement on the sines proposed might still be possible.

I put to them the question whether, if it had been possible for the Secretary of State to agree both to the Election being held, and to immigration control, preceding settlement, the prospects of the acceptance of the proposed settlement, including the Common Electoral Roll, would have been materially improved. Both Lord Cramworth and Wajor Crowdy anawered in the negative.

They made no reference to direct action, and there was nothing in what they said or the way they said it to lead one to suppose that they had heard anything of direct action being seriously contemplated.

#

It is infinited in them to send danger to the infinite or a most required in drawin on of the paid wighterman or where the days of the protection than the days and the protection of purpose of purpose of purpose of purpose of the protection of purpose of the protection of the prote



7164/23

nte

PARAPERASE Telegram from the Secretary of State for the Colonies

to the Governor of Kenya.

(Sent 6.0 p.m. 9th February 1925)

Clear the Line

9th February Personal and Secret.

MART. Your personal and secret telegram of February 3rd not

THE RECEIVED till February 5th I have not yet received

MARCO: your promised telegram as to immigration.

I have replied to your telegram of February

8th officially I cannot believe that European leaders will not remlise on reflection that at this

stage direct action of any kind can only prejudice their case and alienate sympathies of Cabinet, Parliament

#[Devenshire | agree D.9.2 | such action before the negotiations break down and

before there is any definite prospect of an imposed settlement.

so far as I know the mins to which you refer are the first indication of direct action unde to you and I should be instressed to mine know You assisted. It would marely be possible to pass ever any overs teachers of the bird and while it is measured to avoid mayning which could be regarded as a threat it is measurements to avoid mayning which could be regarded as a threat it is measurements to avoid the possible to give a serious woming of the grave would be possible to give a serious woming of the grave

	CARLOS SERVICES	1	1	1	,	1	
CC 233 24 2	14-39 6	u.		di	اء ا		
	C 167 40 00 CCD PROTOGRAPHICALLY VI		0.0				t

114/23

Paranhrase Telegram from the Secretary of State for the Colonies to the Governor of Kenya.

(Sent 5.35 p.m. 9th February 1923)

..... Clear the lire.

9th February.

TAFT.

Your telegram of 8th Pehmisry I have informed ERNCR India Office and others concerned that life of Council will ******

be extended and the amending instructions have been signed by His Majesty. I regret that the matter cannot be re-

opened more especially as no adequate arguments against gute. prolongation have been urzed. If election were now held it would certainly be regarded in India and in many quarters

here as proof that His Majesty's Government are not sincere in their desire to grant elective representation to Indiana lawfully domiciled in the Volony.

Ir general attitude has I cannot belo

f Devommentaling been misunderstood. You should make it clear to I saree P. Europeans that it is my wish as well as my duty to give full consideration to their side of the case and to give attention

to any reasoned objections to the proposed settlement. There is no foundation whatever for the suggestion that I am discoverating their colitical rights and I am surprises that it should have been made. I have already shown in the matter of immigration my willingness to so a long way to meet there.

If unhappily your negotiations should break fown I was contemplating bringing the matter before the

Secretary of State. 36

As a consequence of djecusions that have been held by Mr.Dottonley and myself with Lord Delaners, Colonel Offfiths and Major Growdy, Lord Delaners and his two colleagues have now put forward the enclosed Removandum addressed to you, with Ford Delaners covering letter of the 19th of January, esbodying proposals for a settlement of the question which they think may be acceptable to the European community in Kenya whon they represent

Mr.Bottomley, in a memorandum marked "A", puts forward the view of the Department about the merits of these proposals,

Lord Delemers and his collecture are anxious to see you exain about this question as soon as possible, but before you see the you will probably wish to hear what ir. Bottenlay and myself-have to say about these proposals. General Northey's despatch which is immediately below the top paper in the file) is also important, and should be read. Bottled you wish to discuise the collecture of t

Montagu

The proposals gut formuol by the Stropton Deputation require very careful consideration in detail, but in the first place it is necessary to make for directions on the important questions of policy duch they have raised, as until these are settled, liscussion of details is out of places.

The Deputation agree, to Indians being shalted to a common electoral roll, to their having three seats on the Legislative Council to one (if a suitable Indian can be found) on the Executive Council, and to their having allotted to these a loviands area of agricultural land for occupation by the present Indian occumulty and not by Indian Lemigrants provided:

- (a) the Europeans are given an unofficial majority in the Legislative Council.
- (b) They are given control over Indian immigration
- (c) a policy of segregation or at all events residential segregation is definitely laid down. These maleguards, or at all events, the first two segregation is order to prevent any settlement which is arrived at now being roversed by a future Government in this country.

By far the most important point is that of the unofficial European majority in the Législative Council. As I imiticated in my suggested reply to the Deputation on the notes which they put forward when they arrived, I don't think that it is possible to hand over the Government to the European community while their relations



with the Indian community are as they are at present. I do not consider either afficer there is the slightest chance of the India Office agreeing to such a step being taken at the present moment, although, if the Deputation have correctly reported their intervise sith ir. Montagu, it would seem that it is fully recognised as a principle that Kenya is to be predominant/European in its Government.

- Further, after going into the question in detail, I think that it would be very difficult to frame a constitution on the lines of an unofficial majority, thich, the reducing the concession to an absurdity, would sofficiently safeguard the other interests concerned.
- (1) The Deputation recognised that native interests must be reserved, and I may annion that this itself makes it very desirable not to grant representative government until the all the native reserves have been definitely demurcated and proclaimed. The Governor's attention has recently been dramn to the desirability of getting on with this.
- (3) Something would have to be put into the Constitution to safeguard the Initians in some way, and the chances are that this would open a door for the form revision of the settlement at which the Deputation now aim ...
- (3) Apart from the mere salaries, pensions and establishments of Government officials the shole

financial

financial powers of the Council would require very caraful consideration. The Imperial Government has a claim against Menya both in respect of war expenditure and in respect of the capital cost of the Umanda Railway. The desirability of senarating the railway alministration from that of the Colony in the interests of Unanda has been admitted, and it was hoped to ret over the administration difficulties of this separation by a measure of federation or common covernorship, to which at the end of this memorandum the Deputation take exception. The separation of the railway from the Colony would be a source of very reat lifficulty in arranging any division of functions between the local and the Imperial Government.

(4) Firther, it is to be remembered that we have just raised a loan, and contemplate another one offered on the supposition that Kenya would remain under the full control of the Imperial Government. I have heard it said that people in the City would not have looked at the loan, if it hadn't been understood that Imperial control would continue.

If we take away natives, Indians, public administration and general finance, the unofficial majority would be left with little more than the politics of the parish pump to deal with.

It appears to me impossible to give an affirmative answer to the Deputation on this point at short notice,



and indeed the fact that so have just heard that an initian Deputation consisting of Colonel Wedgeood, ir. Jevanjee and Mr. Polek (Secretary of the Indian Overseas Association in London) has been expedited, necessarily justs the clock tank in neglaci to the imagnitations with the European Deputation. The Innium copresentatives must be heard on the wenteral question and the European proposals, if considered acceptable, could not be just to the Indians until they are ratiffyed by the local European community. We are, apparently, food with the certainty of delay, and the European Deputation must either be told that their proposals are unacceptable in their present form or that they will need full consideration, and that they may as well so bank to Zonya and assat the result there.

As regards immigration I see no prospect of a settlement which involves racial discrimination being accepted, and the alternative proposale on page II of the memorandum will, I am afraid, be equally unsatisfactory. In the summer ir. Montagu raised no objection to a test being applied to Indians so long as it is a fair test. Condition 3. now suggested, would I am sure not be regarded as/Assisfactory as It tives to the immigration officials the right to exclude every Indian If they are so inclined. Condition i. Is satisfactory in that It admits the immigration of such British subjects as the Cape Butch and of the non-Dritish Buropeans show by International colligation

UZC:

harmen and an	CONTRACTOR OFFICE	'	1	1	1	3	
(0.23/241	14 596	ببيا		L	ılı	ď	ш.

se cannot exclude. But the sords 'to the satisfaction of the immigration Officer' are too vague, sad sight be used to exclude indians to an extent shidt the india Office would not be prepared to approve.

The whole point with regard to issuingation is whether the first part of the Resolution of the Imperial Conference of 1921 is to be taken to give the European community in Menya the right to eclude all Indian immigration if they wish to do so. In short, the Deputation object to the general principle laid down in the outline of policy "equal rights for civilised men", not only because, as they have said orally, it is open to objection on the ground of indefiniteness, but also because they object to it as a principle. It has been explained to them that this primiple was laid down not in any way as a substitute or an equivalent for the resolution of the Imperial Conference, but as an interpretation of the resolution which the general form of the resolution way render necessary. Their proposal is to embody the resolution in the terms of settlement (this is really superfluous) and to interpret it according to their om views.

(4)

Public Record Office P.R.O. C.O. 822

ملخص البرقيات المرسلة من وزير المستعمرات إلى حكام كينيا

برقية خارجية من وزير المستعمرات إلى حاكم كينيا يوم 1953/1/1 هذا نصها

إنني أقدر بها قمت به من إرسال تقرير عن حالة المجتمع الآسيوي. ومع أن قيمة المهمة التي قمت بها تتوقف على تعليقات قد يدلي بها المندوب السامي. فيبدو لى أن ما فعلته هو المطلوب بالضبط.

وسأشكرك جداً إذا تفضلت بمتابعة هذا الموضوع مع تزويدنا بالتقارير كلما جد ما يستدعى الإفادة من الأحداث.

C.O. 822 /465

CO822/465

CONFIDERTIAL OUTWARD TELEGRAM

FROM THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

TO KENYA (Sir E. Bering)

Code Jent 1st Jenuery, 1953. 16.45 hrv.

CONVIDENTIAL

Your telegram No. 971.

I am grateful for your setted in sending report on position of isism community. Subject to any commonts High Gounts-sizes ray have, it asset to me that this is just what is required and I should be grateful if you would follow it with further periodic reports as and when there is seconting uneful to add.

سر ی

برقية خارجية إلى وزير المستعمرات البريطاني من حاكم كينيا (السير) مؤرخة في 1953/2/4، سري، موجهة إلى المندوب السامي بنيودلهي وباكستان، رقم 70:

لم تحدث في الأسبوع الماضي أية حوادث من الماوماو ضد الآسيويون. A.M. فقد نشرت جريدة (The Daily Chronicle) فقد كتب رئيس التحرير. A.M. فقد نشرت جريدة في مقال تحت عنوان (العنف ليس من شأننا) قال فيها: إن على الزعماء الأفارقة أن يدركوا، ويدركوا بسرعة أنه في النهاية ستقع مسئولية إعادة الأمور إلى المنطقة بكل الوسائل المكنة لهم، وأضاف قائلاً، معيداً إلى الأذهان مقتل طفل أوروبي منذ زمن قريب إن الأمر فظيع في مشاهدة المنظر. حيث جرى تشريط الطفل المريء البالغ من العمر 6 سنوات بالسيف حتى الموت داخل غرفة نومه إنه أقصى درجة من البشاعة ولا بد من وضع حد لها.

السيد/سودبرى Sudbury

برادشتو Bradshaw

C.O. 822 /465

CONTIDENTIAL INWARD TELEGRAM

TO THE SECRETARY OF STATE FOR THE COLONIES

COF: . . - ETRATION

Octe

2. 41b Pebruary, 1983.
2. 41b

CONFIGURATION
No. 152
Addressed to High Commissioner, New Delbi and
Repeated to S. of S.
Repeated to S. of S.

16,50 hrs.

65 FEB

47127

In the past week there have been in Max Max instituted to the past the first hard the many and the first hard the many and the first hard the many and the first hard to the first hard first hard to the first hard the first hard to the first hard the first ha

Copies sent to:-

Commonwealth Rolations Office - Mr. Saddury Furnign Office - Mr. Bradshaw

برقية داخلية إلى وزير المستعمرات البريطاني من حاكم كينيا يوم 1953/3/4، هذا نصها:

لقد وقعت خلال الأسبوع خمس حالات هجوم على الآسيويين في مدينة نيروبي من قبل العناصر الإجرامية من قبيلة الكيكوبو، وفي حالتين من تلك الحالات اقتحمت عصابة مسلحة بالسيوف مكاتب كان الوظفون الآسيوين يدفعون الأجور لعمالهم قامت العصابة المسلحة بتهديد الآسيويين وسرقوا أموالهم، وأما الحالات الثلاث الباقية قد كانت مؤسفة جداً حيث أرعب المجرمون ضوارع المدينة.

لقد كان الأسبوع سيئاً بالنسبة لعصابة الماوماو الإرهابية. فقد قتلت القوات المحافظة على القوانين والنظام 19 من الإرهابيين عندما كانوا يقواومون عمليات إلقاء القبض عليهم وخرج خمسة منهم كما تم اعتقال 40 من الإرهابين.

ومن ناحية أخرى. كان إرهابيو حركة الماوماو هم المسئولون عن قتل ثلاثة من أعضاء قبيلة الكيكوبو وجرح امرأتين. وقتل شخص واحد أيضاً ينتمي إلى قبيلة تركانا على يد الإرهابيين.

وقد أنقذ حارس إفريقي حياة امرأة أوروبية عندما قام الإرهابيون المسلحون بالهجوم. على منزلها. فقد حمل ذلك الحارس تلك الرأة المجوز التي لم تكن تقدر على السير. حملها إلى الغابة المجاورة وأخفاها إلى أن أُبعدَ الإرهابيون من منطقة الأحداث بواسطة آخرين.

وقد وجه رئيس اتحاد الغرف التجارية والصائع التابعة للهنود في شرق إفريقيا السيد جيتاباني Bedhalel ووجه الشكر إلى حاكم الإقليم السير كيفليا بارنج Kvelya Baring لافتتاح الدورة الثالثة عشر لاتحاد الغرف التجارية للهنود. قال في رسالة الشكر.

نؤكد لكم تأييدنا الكامل وتماوننا معكم في مهمتكم الحالية لإعلان حالة الطوارئ وإعادة القانون والنظام وأعرب عن تعهد جميع أعضاء الاتحاد بولائهم لجلالة اللكة.

TO THE SEC-STANT OF TRATE HOR THE COLONIS

COPY FOR ILL 1 7, JON

702; CST4 (Sr 5, Mr14) S. WIR EU 3.44 3. 4th March, 1953. 3. 4th " 10...C hrs.

St Clair \$1.264

Antreased to United Mission Righ Commissioner New Dalki Extracti No.168

Especial to 5, of 5,

During its west there have been fire vitable on the control of the

On the other hand, Yau Ean introvinie here been respectable for the marker of three fellow members of the Elegantrick and the wanning of two weens. On Turnan tribests was also mandered by introvinie and his head out off and leg amptated.

An africal minima saved the life of an elderly harmone when when her hims we statemed by manda terrorists. To corried the weats, when as mable to will as a result of a record accident, into a marry but and life her until the terrorists were driven very by other parelle.

The Emiliant of the Scientists of Intian Charless of Commerce and Industry of Lasters Hyrics, 27, Audulai Schlam, in tracking the German, the help knowing, for symilar the Littlewith Section of the Auderstino of Charless saids-

"I series you of our violablewreal support and supportation to your familiate hear of bringing the state of management to a speedy and and resouring line and nature."

he work in to plotte the legality of all sensors of Palaration to for Edgesty the Quests

Der sent tot-

Compression in a contract of the

.....

برقية من وفد الملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة إلى وزارة الخارجية البريطانية يوم 1953/5/28م، هذا نصها:

عرفنا من الوفد الباكستاني أن في اجتماع اليوم لمجموعة العرب الآسيويين قد تقور بمبادرة من مصر والهند والعراق، إثارة موضوع الوضع في كينيا، وذلك خلال اجتماع اللجنة الخاصة بالأنياء عن مناطق الحكم الذاتي والذي يفتتح في 18 أغسطس.

C.O. 822 / 461

With the second second

FROM MEY YORK NO POURLIST OF PLOS

(United Kinglos Belegation to the United Tel ans)

By baj

3, May 11, 1953

TRUSTERS IP 11. 1 TICE

Sir S. John No. 103 Savine

Kay 2º, 1953

COMPYDESTYAL.

Address t to Peretra Organ telepris No. 163 Saving of May 28

Repeated for information Saving to U.X. H.C. Emmehi Washington

My telegram No. 409 of May 27: Ernya.

The understand from Pokiston Delagation that switing dody of Armb-daton Jacop it was Jacked, chiefly or initiative of Egypt, Takin and Irmy to make situation in Kenya during secting of Committee on Information from Homesel-governing Journal of which opens on August 13.

EFET

النشرة رقم 706 الصادرة من المكتب الصحفي أول دفعة من الآسيوين يتم تجنيدها في منطقة العمليات:

تم تجنيد أول وحدة من الآسويين خلال فترة الطوارئ وتم تدريبهم في مدرسة تدريب الشرطة في جلجل. وقد أكملوا الآن أسيوعهم الأول من العمليات النشطة ضد الإرهابيين وبدأوا بالفعل مقاومة عصابة الماوماو وقتلوا شخصين منهم.

هؤلاء هم رجال أول فرقة المقاومة من الآسيوبين والذين يتمركزون في محطة شرطة كريايين شمال محطة فورت هال. فقد أصبحت هذه المنطقة واحدة من أسوأ المناطق في المقاطعة منذ بدأ إرهاب الماوماو.

تتكون الغرقة من 32 رجلاً تحت أمر مساعد المفتش العام لشرطة كينيا ويدعى كيلشر هؤلاء الآسيويون قد جندوا جميعهم لمدة سنتين. وقد اختيروا من بين عدد كبير من المتطوعين للالتحاق بغرقة المقاومة الآسيوية. وجرى ذلك الاختيار أثناء الدورة في جلجل وقد تدرب كل فرد منهم لمدة سنة أسابيع كفترة عادية. وأضافوا إلى ذلك أسابيع أخرى من التدريب تحت أمر مساعد المفتش العام، لم يلزم كل فرد منهم فقط الوصول إلى درجة عالية من القدرة على استخدام الأسلحة ولكن كان يلزمها أيضاً النجاح في اختبار للياقة.

وفي الوقت الحالي يعيشون في الخيام في محطة شرطة كيريايين وتقوم الفرقة بالدوريات ونصب الكمائن ليلاً ونهاراً، ويقومون بتلك العمليات أحياناً وحدم وأحياناً أخرى بالاشتراك مع البوليس الكيني أو مع الحراس من قبيلة الكيكويو الذي لهم علاقات طيبة معهم، ومنذ أيام قليلة، اشتبكت تلك الدوريات بعصابة صغيرة مسلحة وقتلت تلك الدوريات الثنين من أفراد العصابة الإرهابيين بعد أن قامت تلك العناصر بإطلاق النار على الدورية. وببلغ متوسط عمر كل من أولئك الرجال 20 عاماً. وقد جاء كلهم تقريباً من نيروبي. وكان كثير منهم موظفين. كما كان من بينهم لبان. وأمين مخزن السكة الحديدية ورجل الكشافة وموظف من إدارة عمالية. وعضو سابق في الجيش السكة الحديدية ورجل الكشافة وموظف من إدارة عمالية. وعضو سابق في الجيش السكة الحديدية ورجل الكشافة وموظف من إدارة عمالية. وعضو سابق في الجيش السكة الحديدية ورجل الكشافة وموظف من إدارة عمالية. وعضو سابق في الجيش

المسلمين، ومع ذلك فكلهم يعيشون ويعملون معاً سعداء.

وكلهم بدون استثناء أكفاء ومهتمون بعطلهم ويواصلون مسيرتهم نحو الحياة الجديدة. قليل جداً منهم يقولون أنهم سيكونون مبسوطين بالعودة إلى وظائفهم بعد انتهاء مدة الخدمة، وأما الغالبية يريدون البقاء كرجال شرطة منتظمين في البوليس الكيني.

المكتب الصحفي، ص.ب 2186، نيروبي، 12 نوفمبر 1955.

FIRST ASIAN COMBAR GROUP IN OPER TICHAL AREA.

The first unit of Asians conscripted during the unergoncy and trained at the Police Training School at Oligil have now completed their first week of active operations against the terrorists and nave alreacy been in action against a Raw Nau rung, killing two.

These are the sen of the lot Asian Combat Group who are based on Kiriaian Police Station in the morth of Fort Hall Reserve. This has been one of the worst areas in the District since May Hay terrorish began,

Assistant The Grown consists of 32 non-under the Octamed of Assistant Inspector Kellebr 3: the Jergy Dillice. These Assistant training course at oligit were specially selected out of the large manber who woluntered to poin an Asian Goobst Group, the course of the cour Those Asians

Police States for Egypte year living under corners in Circles and the Egypte year on partial of Fig. Burblesh Lay and states. The Egypte year on partial or the Burblesh Lay and states are the Egypte year. The Egypte year of the Egypte year of the Egypte year of the Egypte year. The Egypte year of the Egypte year of the Egypte year of the Egypte year. The Egypte year of the Egypte year of the Egypte year of the Egypte year. The Egypte year of the Egypte year of the Egypte year. terrorists.

The greenge age of the sen is about 50, Marry all colors before being called symmetry of the granted as general as a clork in the latest Equation 10 and 10 gether.

Fithout exception they are all keen and fit and taking well to the non-line. Yory for of them say they will be content to return to office jobs after their partied of sarriary const min to itself or as regulars in the Nabya Police Firm.

PARSS OFFICE, P.O. Box 2106, NATIONAL 12 November, 1955.

403

Calific of H II torsels intubited

(Outward Telegram from Commonwealth Relations Office

TO: U.K. HIGH COMMINGION... . J. PAKISTAN

(Entra 7th Johnson, 1993)

Nr. 7 SAVINCY COMPIDENTIAL

My tologram No. 4.

YEXY

Following is text of telegram No. 17 January 6th from Kenya to Delhi. Regins,

The following Mou Haw incidents involving Asians are reported since my last telegron;

The Asian manager of a saw mill in Thomson's Falls area was attacked by a gong of Kikuyus armed with sinie. The Asian manager shot one of the Africans and the remainder ran off.

in Asian ludy was attacked by un armod gang of Kikuyus near Weirobi. Gold bangles were stolen-from her person. Her screams attracted a Kikuyu clerk who blew a police whistle. The gang rean off to a waiting antor our. The Asian lady was not cortically hurt. Ends,

Copy to:- D.II.

C.R.O.

wr. Sudbury wr. Rughes Wibs Booker wr. A.H. Reed wr. F.S. Wiles Wr. C.T. Corstairs East Africa Dept. (3)

Colonial Office

تلغراف (برقية خارجية من مكتب العلاقات التابع لكومنويلث إلى المندوب السامي البريطاني في باكستان، المؤرخ في 7 يناير عام 1953).

هذا نصها:

وردت تقارير تغيد عن قيام حركة الماوماو بسلسلة من العمليات الإرهابية ضد الآسيويين، وذلك منذ أن أرسلت برقيقي مؤخراً. فقد هاجمت زمرة مسلحة بالحراب من قبيلة الكيكويو هاجمت دير معمل نشارة في منطقة ذات الشلالات. وقد أطلق الدير الآسيوي النار على أحد أفواد العصابة ولاذ الباقون بالفرار وذلك رداً على ذلك الهجوم.

كما تعرضت سيدة آسيوية للهجوم من قبل عصابة مسلحة من أفراد قبيلة الكيكويو بالقرب من نيروبي وسرقوا خلاخيلها الذهبية. وشدت صرخاتها انتباه موظف من قبيلة الكيكويو فأطلق صفارة الشرطة. وقرُّ أفراد العصابة إلى سيارة كاننت في انتظارهم... وكانت إصابات السيدة الآسيوية طفيفة.

Political Affairs Department

السيد سودبري Op. 3622 / 2 Sudbury

برقية خارجية من مسئول العلاقات بالكومنويلث إلى المندوب السامي البريطاني في باكستان بتاريخ 15 يناير 1953م.

نص البرقية.

أفادت البرقية أن حركة الماوما لم تتعرض للجالية الآسيوية. رغم أنَّ هنا
تمت عمليات قتل في صفوف المقاومة الوطنية الأفريقية وبعض الهجمات التي قامت
بها المقاومة ضد الأوروبيين والتي تم بموجبها استيلاء المقاومة على بعض الأسلحة
النارية وكذلك أشارت البرقية إلى أن جريدة (المواطن التي يملكها الآسيويون قد
ششرت للمرة الثانية مقالة جديدة أسمها (المراجمة الوطنية والإنجليزية - The N
وتحمل عنوان (الحاكم يعالج الوضع بحزم).

لقد صرح مندوب الشرطة M.S.O. Rorke في المؤتمر الصحفي. أن الوضع غير متدهور وأن هناك بوادر تحسن بالرغم من ازدياد حركة القاومة الوطنية. إلا أن عدداً كبيراً من قبيلة الكيكويو ترغب في أن يعود الوضع إلى حالة السلام والأمن. ولكنه أضاف قائلاً. أن الضغط المتزايد على الإرهابيين أرغم عدد من المصابات لدخول مناطق البيض فالوضع بات مخيفاً.

Political Affairs Department, Op. 3622 / 2.

No.12 SAVIDA CONFIDENTIAL

My telegroo B. W Savila.

KZIY.

Pullowing to test of telegram inted January 13th from Kunya to Dolhi. Berins:

My telegrom.No.17.

There have Fren as Mau Landients involving samins, and as agreement and attacks made on homes to Burgeans, and with the object of stenling fire-orms.

The Asian weed a wroncer "Citizen" reprinting an article from the Mullimal and English Acview, Chrites the headline "Governey Handles Situation With Piraness and Core".

Colone Wa, O'sers, contribute, the commissioner of Police, Colone Wa, O'sers, state: that the pestion het cartesiny not describerted not that the present stitute was one of conditioned optimism. There were many signs of improving stitute in reserv., including the growth of resistance movements, or gently-increased flow of information, the number of people control for reserved the of information, the number of people control in increasing makes of Altayue, to return to a state of pacce and security.

terrorists in reserves had aquested a number of gange out into Auropean settled areas and that pestition there was still very dangerous. Those who were out on the run now roull never return to civilization. They are not not routine in every sense of the word.

Jooy to:

b.H. c. g. o.

ur.Suibury Mr.Hughes

Colonial Office

Ar. nughes
Wiss Booker
Er. A. H. Reed
Er. F. S. Kiles
Er. C. T. Carsteirs Ena Africa Depti(3)

201101021 - 12239 202 148E22

COTTAIN - TOT TO SE THE SOUCH PRODUCT OF THE 15 OF THE 1510

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: وثائق غير منشورة بيانها كالآتي:

أ. دار المحفوظات العامة لبريطانية:

(A) The Public Record Office Archives (P.R.O)

C.O. 533 Kenya Original Correspondences (Despatches)

وتشمل:

- 1- The Records of the colonial and Dominions Offices.
- 2- C.O. 533/37, East Africa Protectorate, Vol. XI.
- 3- C.O. 533/291. Delamer to Winston Chruchill Joun 19th 1922.
- 4- C.O. 533/291. Indian Policy in Kenya.
- 5- C.O. 533/293. No. 298 Coryndon to Duke 23 Feb. 1923.
- 6- C.O. 533/293. Vol. II. No. 229. Coryndon to Devonshire. 8th February 1923.
- 7- C.O. 533/295. No. 907. Financial Report. 7 June. 1920-1921.
- 8- C.O. 533/295. Telegram From the Officer Administering the Government of Kenya to the Secretary of State of the Colonies. 11th. June 1923.
- 9- C.O. 533/295. The Devonshire Declaration and the Parliamentary Paper. Indians in Kenya 23 July. 1923.
- 10- C.O. 533/295. Telegram No. 169. O.A.G. to colonial secretary. June 11, 1923.
- 11- C.O. 533/296. Telegram. Devonshire to the Officer Administering the Government of Kenya 2nd. Aug. 1923.
- 12- C.O. 533/298, The Government Annual Report for the Year Ending, Dec. 31th, 1922.
- C.O. 533/306. Memorandum by Dr. J.W. Arthur on Indian Gusstion in Arthur to Parliament Secretary. Colonial Office. June 19, 1923.
- 14- C.O. 533/384-12/4. Kenya No. 52. Governor to Vice Count Cranborne Secretary of State for the Colonies. 30 April 1942.

- C.O. 533/438. No. 3259. Kenya Confidential No. 23016. 26th Dec. 1933.
- 16- C.O. 533/438/6 No. 3236 for the year 1933.
- 17- C.O. 533/438 L. 10. No. 3262 Indian Office to Under Secretary of State. 18th December 1933
- 18- C.O. 533/440 No. 19. Kenya Confidential No. 230/6 Government to Under Secretary of State. Colonial Office 23 the Dec. 1933.
- 19- C.O. 541/1. East Africa Protectorate the Official Gazatte. P. 23 January 15, 1908.
- 20- C.O. 822/465 Outward Telegram No. 971. From the Secretary of State for the Colonies
- 21- C.O. 822/465 Inward Telegram to the Secretary of State for the Colonies. From Kenya (Sir K. Baring 4th February 1953).
- 22– C.O. 822/461 Inward Saving Telegram, From N. Y. to Foreign Office United Kingdom Delegation to the United Nations. May 28, 1953.
- 23– C.O. 822/465 Inward Telegram to the Secretary State of the Colonies, From Kenya (Sir K. Baring) 4th March. 1953. 10.40 hrs.
- 24– C.O. 822/461 Press Office Handout No. 706 Nairobi, 12 November, 1953
- 25- C.O. Political Affairs Department. Op. 3622/2 7th January, 1953
- 26-C.O. Political Affairs Department. Op. 3622/2 15th January. 1953.

(B) I.O.R. Indian Office Records Political Agency Muscat

(R/15/6)

وتشمل:

- 1- I.O.R. R/15/6/338 Political Agency Muscat. Confidential No. C. 121/1. 1947.
- 2– I.O.R. R/15/6/349 Colonial Miles Notes on Bahrain 16 Nov. 1875. Report.
- 3- I.O.R. R/15/6/359 Intelligence Summary No. 1-1-15 Jan 1944.

4– I.O.R. R/15/6/360 Intelligence Summary No. 150 1–15 August 1947.

(C) Political Agency, Bahrain, R/15/2.

وتشمل:

1-I.O.R. R/15/2/823 C/O The Agency Bahrain 20th Oct. 1941.

ثانياً: أ. وثائق منشورة بيانها كالآتى:

- A Study of Problems arising in Africa South of the Sahara. London 1957.
- 2- Boord Colections, No. 33 Hamerton to Bombay. Zanzibar. 9 December 1943. Draft No. 253.
- 3- Documents Sur La Geographi et le Commerce de L'Afrique Orientale Tomes - I - III. Paris 1850.
- 4- Extract From Indians Abroad Bulletin No. 5, Bombay, May 1923.
- 5- Great Britain Colonial Office (Central Office of Information Introducing East Africa. (London 1953).
- Kenya Colony and Protectorate. Non-Native Census. Reports. 1948.
- Kenya Select Historical Document 1884–1923. (By Mungean. G.H.) East African Publishing House. Nairobi Kenya. 1978.
- 8- Nairobi House, Nairobi, Kenya Colony,
- 9- Rugh. R.B.: The Records of the Colonial & Dominions Offices.
- 10-Ruschenbrrger W.S.W.: Narrative of a Voyage Round the World During the Years, 1835–1836. and 1837. London. 1838.
- 11- The Book of Durate Barbosa. Edited by M.I. Dames. 1918. Col.
- 12- The Collected Works of Mahatma Gundhi. Part 12. 1913–1914. Ahmedabad. 1956.
- 13- The Records of the Colonial and Dominions Offices. Public Record Office.

14- World R.A. Kravel: Map. African Central and Southern. by Bartholomew. Great Britain. 1972.

ب.

1. أحمد برخت ماخ: وثائق عن الصومال الحبشية أرتيرية. القاهرة. 1982.

ثالثاً: مراجع عربية أو معربة:

- أحمد شلبى: أديان الهند الكبرى، القاهرة 1979.
- أحمد محمود الساداتي: تاريخ المسلمين في شبه القارة الهندية وحضارتهم.
 الجزء الأول. المطبعة النموذجية. القاهرة. د.ت.
- بامخرمة (عبد الله الطيب بن عبد الله بن أحمد) تاريخ تغر عدن. ج 1. مكتبة مدبولي. ط2. القاهرة 1992.
- بان بطوطة (محمد عبد الله بن محمد بن ابراهيم اللواتي الطنجي): تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار. ط 2. دار الحداثة. بيروت 1985.
 - 5. ج-بياني: تاريخ أفريقيا العام، المجلد الرابع، اليونسكو.
- 6. جمال الدين الديناصوري: جغرافية العالم دراسة إقليمية. ج 2. أفريقيا
- جون جنتر: داخل أفريقيا. ج 2. ترجمة أحمد فؤاد بلبع. إشراف ومراجعة وتقديم حسن جلال العروسي المحلمي. مكتبة الانجلو المصرية. 1995.
- 8. جون هاتش: تاريخ افريقيا بعد الحرب العالمية الثانية. ترجمة عبد العليم السيد منسى. القاهرة 1969.
- 9. حسن أحمد السيد حماد: تاريخ الاستعمار البريطاني في كينيا. دار الطباعة والنسر، القاهرة. د.ت.
- حسن أحمد محمود: الإسلام والثقافة العربية في أفريقيا. دار الفكر العربي.
 ط2. القاهرة 1986.
- خليفة بن موسى البنهاني: التحفة النبهانية في تاريخ الجزيرة العربية.
 القسم السادس من الجزء الأول. البحرين. القاهرة 1923.

- 12. ومحمد السيد غلاب ودولت صادق: الجغرافيا السياسية، القاهرة 1982.
- دولاند أليقر وجون فيج: موجز تاريخ أفريقيا، ترجمة دولت أحمد صادق.
 القاهة 1965.
- 14. راشد البراوي: التطور الاقتصادي الحديث في أفريقية. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة 1961.
- مستقبل كينيا واتحاد أفريقيا الشرقية. مكتبة النهضة المصرية. القاهرة. 1961.
- 16. روبرت جيران لاندن: عمان منذ 1856 مسيراً ومصيراً. ترجمة محمد أمين عبد الله سلطنة عمان. وزارة التراث القومي. 1966.
 - 17. زاهر رياض: الاستعمار الأوروبي الحديث في افريقية. القاهرة 1960.
 - 18: تاريخ أثيوبيا. مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة 1966.
- سبنسر ترمنجهام: الإسلام في شرق أفريقيا. ترجمة وتعليق محمد عاطف. مراجعة محمد فؤاد شبل. القاهرة 1973.
- سعيد بن علي المغيري: جهيئة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق عبد المنعم
 عامر: سلطنة عمان وزارة التراث القومي، 1979.
- السيد رجب حراز: أفريقيا الشرقية والاستعمار الأوروبي. دار النهضة العربي، القاهرة 1968.
- 22. شارل أندريه جوليان: تاريخ إفريقيا، ترجمة، طلعت أباظة سلسلة الألف كتاب، دار النهضة مصر، القاهرة 1968.
- 23. شوقى عطا الله الجمل: تاريخ كشف أفريقيا واستعمارها، القاهرة 1980.
- 24. صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم: زنجبار 1895. مكتبة الانجلو المصرية. 1959.
- عبد الرزاق مطلق الفهد: حركات التحرير الوطنية الأفريقية من بداية دخول السيطرة الغربية حتى الاستقلال. بغداد 1985.
- 26. عبد العزيز كامل: قضية كينيا. وزارة الثقافة والإرشاد القومي الإدارة العامة للثقافة. القاهرة 1961.
 - 27. عبد المنعم الشرقاوي، محمد محمود الصياد، هذا العالم، القاهرة 1952.

- 28. عوني مصطفى: سلطنة الظلام في مسقط وعمان. ط1. بيروت 1964.
- 29. غوستاف لوبون: حضارات الهند. ترجمة عادل زعيتر. مطبعة دار أحياء الكتب العربية. د.ت.
- 30. فاروق عثمان أباظة: عدن والسياسة البريطانية في البحر الأحمر 1839. - 1918. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة 1987.
- أفيض الزياني: الهجرة الخارجية وأثرها في تغير البناء الاجتماعي لمجتمع البحرين. القاهرة 1973.
 - 32. فيليب رفلة: الجغرافيا السياسية لأفريقيا. د.ت.
 - 33. لوريمر: دليل الخليج (القسم التاريخي) ج6. الدوحة 1967.
- 34. مانوراما موداك: الهند شعباً وأرضاً. تعريب. محمد عبد الفتاح ابراهيم. القاهرة 1964.
- محمد السيد غلاب. دولت أحمد صادق. جمال الدين الدناصوري: جغرافية العالم. دراسة إقليمية. چ.2. الانجلو المصرية. القاهرة 1976.
- محمد حسن العيدروس: السلطان سعيد والعلاقات العوبية الأفريقية. أبو ظبى. د.ت.
- محمد رياض وكوثر عبد الرسول: الاقتصاد الأفريقي. دار النهضة، القاهرة 1963.
- محمد عبد الغني سعودي: أفريقيا. دراسة في شخصية القارة وشخصية الاقليم. القاهرة 1983.
- 39. محمد عبد الغني سعودي: الاقتصاد الأفريقي والتجارة الدولية. مكتبة الانجلو المصرية. القاهرة 1973.
 - 40. محمد عبد الله النقيرة: انتشار الإسلام في شرق أفريقيا. د.ت.
 - 41. محمد عوض محمد: نهر النيل، الطبعة الخامسة، القاهرة 1962.
- محمد مرسي أبو الليل: الهند تاريخها، تقاليدها، جغرافيتها، مؤسسة سجل العرب، القاهرة 1965.
- 43. المعودي (علي بن الحسين بن علي): مروج الذهب ومعادن الجوهر. تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد. المكتبة الصرية. ج2. بيروت 1987.

- 44. هولينجزورث ل.و: زنجبار 1890–1913. ترجمة وتعليق حسن حبشى، دار المعارف 1968.
 - 45. وندل فليب: تاريخ عمان، ترجمة محمد أمين عبد الله، مسقط 1981.
 - 46. ياسين محمد مراد: جغرافية العالم الإسلامي، ج2، د.ت.
- 47. ياقوت الحموي الرومي (البغدادي) معجم البلدان، ج5. دار الصياد. بيروت، د.ت.
- يوسف روكز: أفريقيا السوداء: سياسة وحضارة، (المؤسسة الجامعة للدراسات والنشر والتوزيع). ط1. بيروت 1986.

رابعاً: المراجع الأجنبية:

- 1- Alport, J.M.: Hope in Africa, London 1952.
- 2- Barbour, K.M. & Prothoro. R.M.: Essays on African Population. Longman. London. 1961.
- 3- Batten, T.R.: Problems of African Development. Part I. Land and Labour, Part II. Government and People (London 1960).
- 5- Bothon. Kenneth: The Lion and the Lily; a Guide to Kenya. (London 1962).
- 6- Braguinski, M. & Loukonine. Y.: Apercu D'Histoire Dans Les Pays D'Afrigue Oriental. (Mossou N.D.)
- 7- Britain. H. & Ribley. P.J.: A Simple History of East Africa. (London 1973).
- 8- Buell Raymond Leslie: The Native Problem in Africa Vol. I. (N. Y. 1928).
- 9-Burton, Richard; Zanzibar City, Island and Coast, London 1872.
- 10- Calvin, H. Allen: Indian Community in Masgat
- Certzel, Cherry: The politics of Independent Kenya (London 1970).
- 12- Chai. D. P. (ecl): Portrait of Minority. Asians in East African. (Oxford 1965.)

- 13- Coupland. R.: East Africa and its Invader from the Earliest Times to the Death of Seyyid Said in 1826. (Oxford. 1961).
- 14- Crocker, W.R.: Self Government for the Colonies. London 1949.
- 15- D'Souza Victor: Unique Customs Regarding Mahr. (Dowry) Observed by Certain Indian Muslims of South India. (Islamic Culture. 1955).
- 16- Delf, George: Asians in East Africa. (London. 1963).
- 17- Delf, George: Jomo Kenyatta. Towards Truth About the Light of Kenya. (London 1961).
- 18-Dilley, M.R.: The British Police in Kenya Colony. London 1966.
- 19- Dumbar, G.A.: History of India From the Earliest Times to the Present Day, N.D.
- 20-Elias. Olwale: Government & Politics in Africa. (London 1961).
- Eliot Charles (Sir): The British East Africa Protectorate. (London 1905).
- 22- Elkan, W.: Uganda in Pepelusis Associates. (London 1961).
- 23– Elkan, W.: Migrants and Proletarians. Urbon Labour in the Economic Development of Uganda. 1960.
- 24- Elpnistone, M.: The History of India (London 1911).
- 25- Eyck, E.: Bismarch and the German Empire. London. 1950.
- 26- Fearn, Hugh: An African Economy. A Study of the Economic Development of the Nyanza Province of Kenya. 1903 – 1953. ¿London 1961.
- Fitzgerald, Walter: Africa. A Social Economic and Political Geography of its Major Regions (London 1964).
- 28- Fordhan, P.: The Geography of Africa. (London 1965).
- 29- Forrester Marion Wllace: Kenya To-Day.
- Froser J. B.: Narrative of a Journey into Khorasan (London 1825).
- Gann Lewis & Duignan, Peter: White Settlers in Tropical African. (London 1962).
- 32- Ghai Dharam: Portrait of Minority. Asians in East African.

- Nairobi, 1965
- 33- Groves, C. P.: The Planting of Christianity in Africa. Vol. IV. (London 1954).
- 34- Gunter John: Inside African, Hamish Hamelton, London 1955
- 35- Gustav Le Bon: Les Civilisation de L'Inde, Paris 1887
- 36- Hailay Lord: Native Administration in British African Territories. Vol I. (London 1950).
- 37- Hailey (Lord): An African Survey. A Study of Problems Arising in Africa Sout of the Sahara. (London 1957).
- 38- Harlow Vincent & Clailver, E.M.: History of East Africa. Vol. II. (London 1965).
- 39- Herbertston, F.D. & Herbertson, A.J.: Africa. (London 1914).
- 40- Hick Man, G.M., & Dickins, W.H.G.: The Land and Peoples of East Africa. (London 1973).
- 41- Hughes. A.J. East Africa: The Search for Unity. (London 1963).
- 42- Hutton. J.H.: The Indian Class Growth in Modern Times. (London 1961).
- 43- Huxley Elspeth & Margery Perbam: Race and Politics in Kenya. (London 1956).
- 44- Ingham. Kenneth: History of East Africa. (London 1930).
- 45- Jeffries. Charles (Sir): Transfer of Power (London 1960).
- 46- Jeremy Murray Brown: Kenyatta. Fontana / Collins 1972.
- 47- Joos, Lovis C.D.: Breve Histoire Contemporain de L'Afrique Noire, de La Colonisation a L'independance (Paris 1964).
- 48- Kingsnorth. G.W.: Africa South of the Sahara (Cambridge 1966).
- 49- Kirby, C.P.; East Africa. Kenya. Uganda and Tanzania. (London, 1968).
- 50- Konczacki. Z.A. & Otheres: An Economic History of Tropical Africa. (London 1977).
- 51- Leys, Norman: Kenya. London. 1924,
- 52- Lugard. F.J.: The Rise of our East African Empire. Vol. I. (London, 1893).

- 53- Mackenzie, W.J.M. & Robinson, K.; Five Elections in Africa. (Oxford, 1960)
- 54- Macmillan, Mona: Introducing East Africa. (London 1950).
- 55- Macphee Marshall: Kenya. (London. 1968).
- 56- Mannin, Ethal: Moroccan Mosaic, London 1953.
- 57- Marsh, Zoe & Kingsnorth. G.W.: An Introduction to the History of east Africa. (London 1972).
- 58- Martinus, N. Jhoff.: Constitutions of Nations, Africa. Vol. I... (London 1964).
- 59- Mayo Katherine: L'Inde avec Les Anglais.
- 60- Mbaya. Tom: Freedom After. London 1963.
- 61- Mcewan, P.J.M.: Nineteenth Century Africa. (Nairobi 1976).
- 62- Mcintyre, W.D.: Colonies to Commonwealth. (London 1966).
- 63- Michel. Albin.: Les Mascareignes Ville Fance en Mer indenne. (Paris. N.D.)
- 64- Miles, S.B.: The Countries and Tribes of the Persian Gulf Second. (London 1966).
- 65- Morgan, W.T.W.: East Africa. London 1973.
- 66- Morris, H.F. & Read James: The British Common Wealth. the Development of its Laws and Constitutions. Uganda. Vol. 13. (London 1966).
- 67- Morris H.S.: The Indians in Uganda. (London 1968).
- 68- Norden Hermann: White and Black in East Africa. London 1924.
- 69– O'Commar. A.H.: The Geography of Tropical Africa Development. (Oxford. 1978).
- 70- Ominde, S.H.: Land & Population Movements in Kenya. Nairobi. 1968.
- Padmore (George): Africa. Britain's Third Empire (London 1949).
- 72- Palgrave, W.G.: Narrative of a year's Journey Through Central and Eastern Arabica. 1862 – 1863 Vol. (London 11865).
- 73- Pelerson, J.E.: Oman in Twentieth Century. London 1978.

- 74– Reusch. Richard: History of East Africa Evang. Missions Verlay (London 1954)
- 75- Robertt.O. Collins: African History. Text and Readings. (N.Y..1970)
- 76- Robinson. Ronald & Others: African & The Victorians (London 1961)
- 77- Ronald Oliver & J.D. Fage: A Short History Of Africa Penguin (African Library 1962).
- 78- Ross.Eamry & Myrta: Africa Disturbed. (N.Y.1960)
- 79- Ross. W. Mcgregor: Kenya From Within. (London 1968).
- 80- Roux. Louis: L'East Africa Britannique. Paris 1950.
- 81- Salvador. Max: L'a Colonisation European au Kenya, Larose Editeur. Paris.1938.
- 82-Suggate, L.S: Africa. (London 1970).
- 83–Syed Mujtapa. Ali: The Origin of the Khojahs & Their Religious life Today.Bonn.1936.
- 84- Townsend Derek: LeT.S-Visit Kenya. Uganda. and Tanzanya. (London 1969).
- 85-Wallerstein Immanual: Africa the Political of Independence, N.Y. 1961.
- 86- Ward, W.E.: History of Africa. Book II. (London 1963).
- 87- Weisbord Robert, G.: African Zion. The Attempt to Establish AJewish Colony in the East Africa Protectorate. 1903 – 1905. The Jewish Publication Society of America Philadelphia.
- 88- Webdell Phillips: Unkown Oman. Beirut. 1970.
- Whetham.H.& Currie Jean: Readings in the Applied Economics of Africa, Vols, I & II. (London 1967).
- Whitaker B.: The Fourth World Victims of Group Oppression. Sidgwtck and Jackson. London 1972.
- White, L.M and Hussey, W.D.: Government: Great Britain. The Empire. and the Common Wealth. Cambridge. (London 1958).
- 92-Wood. & Usan: Kenya Tensions of Progress. (London 1960).
- 93- Wrath. Ronald, E: East African Citizen. (London.1959).

خامساً: أبحاث منشورة في دوريات علمية:

1. دوريات عربية:

- أحمد نجم الدين فليحة: أفريقيا مؤسس شباب الجامعة الاسكندرية .
 د.ت.
- بنيان سعود تركى: الجالية الهندية في شرق أفريقيا بين هامرتون والسيد سعيد 1823–1856، مجلة المؤرخ، كلية الآداب. جامعة القاهرة. العدد 13 يوليو 199.
 - جريدة الأهرام، 18 أكتوبر 1960.
- حمد يوسف عيسى: بومباي، مجلة البعثة، العدد الخامس، السنة الثالثة، 1949.
- رزوق عيسى: ألفاظ عوام العراق. مجلة العرب. الجزء الثالث من السنة الثالثة. أيلول 1913.
- طيبان عبد الستار خاطر: الدول الحبيسة في أفريقيا. دراسة تحليلية في الجغرافيا السياسية. نشرة البحوث والدراسات الأفريقية. 1985.
 معهد الدراسات والبحوث الأفريقية. جامعة القاهرة. 1985م.
- شوقي الجمل: استعمار افريقيا وتحررها (الجمعية الأفريقية في الموسم الثقافي، القاهرة 1992).
- أغا خان: (مذكرات) نقلة إلى العربية دار العلم للعلايين. ط1، بيروت 1959.
 - 9. مجلة النفير: الهند، العدد 62. فبراير 1947.
 - 10. محمد جواد على: كينيا، سلسلة الدراسات الآسيوية الأفريقية.
- محمود متولي: اقتصاديات كينيا مجلة نهضة أفريقيا، العدد 69، السنة السادسة، أغسطس 1963.
 - 12. المطران اثنا سيوس نوري: ذكرى الهند، مجلة الضياء، السنة السابعة.
- القروت ل.و: الآسيوبون في شرق أفريقيا، ترجمة عبد ارحمن صالح،
 سلسلة الفكر العالمي. العدد 25. دار النصر القاهرة. 1960.

14. عمان الأمامية - من منشورات مكتب أمامة عمان بالقاهرة. د.ت.

ب. الدوريات الأجنبية:

- Abul-Ela Mahmoud: Affairs of the Arabs of East Africa Prior to 1950. Jan. 1961. Seciete de Vol. II. D'Egypt.
- 2- Boyd. Androwe & Patrick Van Ronsburg An Atlas of African Affairs. (London 1962).
- Bransh Jaurnal of African Administration, Vol. III. 1. January 1951
- 4- Demographic Year Book. London 1986.
- 5- Journal of The Royal Society.
- 6- Kenya Colony (British East Africa) and the Kenya Protectorate Geographical Section of the Navol Intelligence Division. Noval Staff. Admiralty. (London 1920).
- 7- Methods of Direct Taxation in British. Tropical Journal of African Administration, Vol. III. November 1 January. 1950.
- 8- Morning Post. April 28.1923.
- 9- The Times. April 30.1923.
- 10- Vol. XXXII.No.. CXXVII.April 1933.
- 11- Voll. XLI No. CLXII January 1942.
- 12- Year Book and Guide to East Africa.(1956).
- 13- Zwemer.S.M: The Diversity of Islam in India, the Moslem World, Vol. XvIII, No. 2 (April 1928).

سادسا: رسائل جامعية:

- أحمد سيد شحاته: الأقليات في كينيا ودورها في التنمية الاقتصادية.
 رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1989.
- رباب محمد عبد الحميد سلام: جوموكنياتا ودورة في الحركة الوطنية في كينيا، رسالة دكتوراه غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الأفريقية. جامعة القاهرة. 1992.
- سعد بدير الحلواني: الحكم المري في سوكن وملحقاتها (1865-1885) رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الأزهر. 1987.
- بعد زغلول عبد ربه: الاستعمار البريطاني في كينيا. رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1965.
- شريفة أحمد الرشيد: المؤثرات الحضارية الآسيوية في شرق أفريقيا.
 رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية. جامعة القاهرة، 1975.
- عقاف محمد رشاد: كينيا دراسة في الجغرافيا البشرية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة القاهرة، 1975.
- محي الدين محمد مصياحي سليمان: الاستعمار البريطاني في كينيا وتطور نظام الحكم فيها (212-1952)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية. ج1، جامعة القاهرة، 1974.
- محمد المهدي سيد أحمد: السياسة البريطانية في كينيا بين عامي 1895– 1945 . رسالة دكتوراه. آداب عين شمس، 1980.
- يوسف كامل تادرس: التنافس الاستعماري في ساحل الذهب وتوجو في الفترة ما بين 1884–1920م. رسالة ماجستير غير منشورة. معهد البحوث والدراسات الأفريقية. القاهرة 1978.
- يوسف عبده يوسف: الكنيسة والحركات التوبية الحديثة في شرق أفريقيا (أوغندا
 كينيا نتجانيقا) منذ أواخر القرن التاسع عشر حتى الحرب العالمية الثانية.
 رسالة دكتوراد غير منشورة. قسم التاريخ كلية الآداب، جامعة التاموة 1968.

سابعا: أطالس:

أ. أجنبية:

- A Modern Atlas of African History.by Freeman. G.S.P..London 1976.
- 2- Atlas of Kenya.
- Boyd. Androw & Patrick Van Ronsburg An Atlas of African Affairs, Methuan & Co. Ltd.1962.
- Compiled Drawn & Printed by the Survey of Kenya. Narobi 1962.
- 5- Philip's Modern Atlas.

ب. عربية:

أ. كولين ماكوفيدس: أطلس التاريخ الأفريقي، ترجمة مختار السويفي.
 القاهرة.

ب. عبد العليم السيد، وزاهر رياض: أطلس الشئون الأفريقية، القاهرة
 1962.

فهرس

فهرس الخرائط

16	 شكل رقم (1)
22	 شكل رقم (2)
27	 شکل رقم (3)
29	 شکل رقم (4)
36	 شکل رقم (5)
37	 شکل رقم (6)
38	 شکل رقم (7)
39	 شكل رقم (8)
40	 شكل رقم (9)
56	 شكل رقم (10)
60	 شكل رقم (11)
61	 شكل رقم (12)
82	 شكل رقم (13)
48	 شكل قم (14)

الصفحة	الموضوع
9	تقديم
	التمهيد
13	جغرافية منطقة كينيا وجيرانها وتعريف بالهنود
	ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم
15	أولاً: تحديد الإطار الجغرافي لشرق إفريقيا
21	ثانياً: موقع كينيا
21	ثالثاً: مساحة كينيا والتوزيع السكاني فيها
24	رابعاً: الخصائص الطبيعية
25	خامساً: المناخ
26	سادساً: الإنتاج الزراعي
28	سابعـاً: الأنهار
30	ثامناً: تعريف مختصر عن الهنود ودياناتهم وأصولهم ولغاتهم
41	مقدمـة
55	الفصل الأول الهجرات الآسيوية لساحل شرق أفريقيا (العرب والهنود)
57	الهجرات الاسيوية
62	تلافي العناصر الثلاثة: العرب، الهنود، السواحليين
64	أنواع التجارة في القرون الإسلامية الأولى
67	تكوين المدن الإسلامية على ساحل شرق إفريقيا
70	انتقال الهنود إلى الشرق الإفريقي (فترة التوسع الأوروبي)
73	ازدياد تدفق الهنود على منطقة كينيا في القرن 19

81	الفصل الثاني	
	بريطانيا تعمل على تدفق الهنود على شرق افريقيا	
87	انتقال السلطة من الشركة إلى الحكومة البريطانية	
92	التدفق والاستيطان الهندي في كينيا	
93	أسباب جلب بريطانيا للهنود إلى كينيا	
97	الهنود والعمل في السكك الحديدية	
102	فرض القيود على هجرة الهنود إلى كينيا	
103	دراسة لأعداد الهنود في كينيا	
106	المناطق التي وفد منها الهنود	
107	مناطق تركز الهنود في الساحل الشرقي الأفريقي	
109	الفصل الثالث	
	الوضع الاجتماعي للهنود بشرق أفريقيا	
111	الأصول العرقية والدينية الهندية الوافدة للشرق الأفريقي	
114	الحياة الاجتماعية للهنود	
117	الحياة الاجتماعية للهنود الخوجة بشرق أفريقيا	
119	الاحتفالات الدينية	
120	الحياة الاجتماعية للهنودس	
122	تعليم الهنود	
126	الحالة الصحية للهنود	
132	مساكن الهنود	
133	العادات والتقاليد الهندية في كينيا	
139	البلاقات الاحتيامية بين البنيد والأفريقيين	

142	موقف الهنود من اتهامات الأوربيين
144	مذكرة اللورد ديلامير – سبتمبر 1921م
	الفصل الرابع
147	الدور الاقتصادي للهنود في شرق أفريقيا
153	دور الهنود في تنمية الاقتصاد الكيني
155	دور الهنود في الزراعة
158	الهنود وعلاقاتهم التجارية بالعرب بالشرق الافريقي
163	دور الهنود التجاري في كينيا
172	دور الهنود في الصناعة والحرف الصغيرة
175	رد فعل الهنود تجاه فرض الضرائب
	الفصل الخامس
177	موقف الإدارة البريطانية من الهنود في ظل المنشور الأبيض (منشور ديفونشاير 1923م)
179	* 10 - 5 - 11 - 10 7 (-N) - 15
	موقف الإدارة البريطانية من الهنود
186	موقف الإدارة البريطانية من الهمود دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي
186 193	
	دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي
193	دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي منشور ديفونشاير
193 199	دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي منشور ديفونشاير رد فعل الهنود تجاه المنشور
193 199 204	دور الهنود ومشاركتهم في المجلس التشريعي منشور ديفونشاير رد فعل الهنود تجاه المنشور تضامن الهنود مع الافريقيين

الفصل السادس الصراع بين الأوروبيين والهنود به قف الهنود من الحركة الوطنية

211

	وموقف الهنود من الحركة الوطنية
225	الصراع على الأرض (مشكلة المرتفعات)
238	مشكلة تقييد الهجرة الهندية
240	عزل الهنود في أحياء خاصة بهم
241	موقف الهنود من الحركة الوطنية
249	الصراعات في نيروبي
251	هيئة التجار الأفارقة والأوربيين
255	الهنود وأثرهم على الاقتصاد الكيني حسب مزاعم الهيئة
255	التكاتف الأوروبي ضد الوجود الهندي
258	هموم السكان الأصليين بكينيا ومشكلة هجرة الهنود
262	وجهات نظر زعماء قبيلة الكيكويو حول الهنود
263	معارضة السكان الأصليين بكينيا للمطالب الهندية
264	مذكرة دكتور جوان دبليو آرثر حول المشكلة الهندية
265	دور مجالس الأمناء البريطاني لتسوية المشكلة الكينية
267	رد الفعل عند الهنود تجاه الموقف الأوروبي
269	مطالب الهنود المتواجدين بالخارج المنتمين لمنظمة هنود عبر البحار
271	الوطنيون ونظرتهم للهنود إبّان الحركة الوطنية

275		الخاتمة

الملاحق والوثائق	283
قائمة المصادر والمراجع	409
فهرس الأشكال	426



älmlu

إصدارات المركز



سلسلـــة إصــدارات الهــركز

أولاً : سلسلة كتاب الأبحاث .



1 - أحمد بن ماجد

- حياته، مؤلفاته، استحالة لقائه بفاسكو دي جاما -تحقيق : ابراهيم خوري

الطبعة الأولى: 1988 م

الطبعة الثانية: 2001م الطبعة الثالثة: 2011م

2 - أحمد بن ماجد

- حاوية الاختصار في أصول علم البحار -

تحقيق: إبراهيم خوري الطبعة الأولى: 1988 م

الطبعة الثانية : 2001م الطبعة الثالثة: 2011م



3 - أحمد بن ماجد

- شعره الملاحي (الأراجيز و القصائد) -

تحقيق: إبراهيم خوري

الطبعة الأولى: 1988م الطبعة الثانية: 2001م

الطبعة الثالثة: 2011 م



4 - أحمد بن ماجد

- كتاب الفوائد في أصول علم البحر والقواعد و الفصول -



الطبعة الثالثة: 2011م

تحقيق: إبراهيم خوري الطبعة الأولى: 1988م الطبعة الثانية : 2001 م

5 - أحمد بن ماجد

والملاحة فخ المحيط الهندى

تأليف: حسن صالح شهاب الطبعة الأولى: 1988 م الطبعة الثانية : 2001 م



6 - الجزر العربية الثلاث في الخليج العربي

و مدى مشروعية التغيرات الإقليمية الناتجة عن استخدام القوة تأثيف: المستشار عبد الوهاب عبدول

> الطبعة الأولى: 1995م الطبعة الثانية: 2001م



مركة الهند الشرقية العيطانية ودورهافي تاريخ الحليج العربي

7 - شركة الهند الشرقية البريطانية

و دورها في تاريخ الخليج العربسي (1600 - 1858 م)







8 - المقر

(دیوان شعر شعبی و نبطی)

تأليف: مصطفى عزت هبرة الطبعة الأولى: 2001م

> 9 - الأصالة (ديوان شعير)

تأليف: مصطفى عزت هبرة الطبعة الأولى: 2001 م

> 10 - سلطنة هرمز العربية (المجلدالأول)

تأليف مشترك: للأستاذ إبراهيم خوري والدكتور أحمد جلال التدمري

الطبعة الثانية: 2010 م الطبعة الأولى: 2000م

11 - سلطنة هرمنز العربية

(المحلد الثاني)

تأليف مشترك: للأستاذ الراهيم خوري والدكتور أحمد جلال التدمري الطبعة الثانية: 2010 م الطبعة الأولى: 2000م











12 - حالات السدهسر

(ديوان شعر نبطي) قصائد الشيخ: سلطان بن سالم القاسمي

جمع وإعداد: الدكتور أحمد جلال التدمري الطبعة الأولى: 1988 م-الطبعة الثانية: 2001م



13 - الامارات و العولمة

تأليف: مصطفى عزت هيرة

الطبعة الأولى: 2003م



14 - موسوعة الغوص و اللؤلؤ في مجتمع الإمارات والخليج العربي قبل النفط (Noth Net)

- سفنه ، مواسمه ، مغاصاته ، بحارته ، أدواته ، نواخذته -

تأثيف: مصطفى عزت هبرة الطبعة الأولى: 2004م



14 - موسوعة الغوص و اللؤلؤ في محتمع الأمارات

و الخليج العربي قبل النفط (المجلد الثاني) - مملكة الغوص و اللؤلؤ و أسباب اندثارها

تأليف: مصطفى عزت هبرة الطبعة الأولى: 2004م



15 - سلطان بن صقر بن راشد القاسمي و دوره السياسي في الخليج العربي (1803 - 1866)

تأليف: عيسى راشد سعيد الفلاح مراجعة: الدكتور أحمد جلال التدمري الطبعة الأولى: 2005م



16 - نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتعدة (1971 - 1997)

تأليف: يوسف فالح خضر أبو الشيح مراجعة: الدكتور علي عبد الله فارس الطبعة الأولى: 2005 م



17 - ملامح الدراما في التراث الشعبي الإماراتي

تأليف: الدكتور هيثم يحيى الخواجة الطبعة الأولى (2009)



18 - الألغاز الشعبية في الإمارات

تأثيف: د. عبدالله على الطابور الطبعة الثانية (2009)





19 - العلاقات العضارية بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لأفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي

> تأثيف: د. حمد محمد بن صراي الطبعة الأولى (2009)



20 - تاريخ الغدمات الصحية في الإمارات المتصالحة (1971-1949)

> تأليف: فيصل محمد عبدالله المندوس الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م



21 - القصة والرواية وأدب الأطفال في دولة الإمارات العربية المتعدة ، مدخل توثیقی ،



تأثيف: على محمد راشد الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م



22 - مجلس حكام الإمارات المتصالحة 1971 - 1952

تأليف: د. سيف محمد بن عبود البدواوي الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م



23 -سياسة بريطانيا التعليمية في إمارات الساحل 1971 - 1973 ،

> تأليف: عبد الله سليمان المغني النقبي الطبعة الأولى 1430هـ - 2009م



24 -ومضات من المسرح الإماراتي (رؤية الواقع والعلم)

تأليف: الدكتور هيثم يحيى الخواجة الطبعة الأولى 1431هـ - 2010م



25 - الإتفاقيات السياسية والاقتصادية التي عقدت بين إمارات ساحل عمان دريطانيا 1806 ــ 1971

تأثيف علي محمد راشد الطبعة الثالثة 2010



26 - الإمامة الإباضية والاستعمار دراسة حول الاستعمار البرتفالي للطليج العربي وإحياء الإمامة الاباضية بزعامة البعارية ومقومات المشروعية

> بلال موسى بلال العلي الطبعة الأولى2010 م



27 - منهج أبي شامة المقدسي في كتابه (الروضتين في أخبار الدولتين النورية والصلاحية وذبله) (990 هـ 656 هـ / 1203 م - 1267 م)

د . سالم محمد بسيس الطنيجي

الطبعة الأولى2010 م



28 - تواريخ من الخليج

تأثيف: خالدالبسام الطبعة الأولى 1431هـ. 2010م

الطبعة الأولى 1431هـ. 2010



29 - النبرة الشعرية في القصيدة المطلقة العربية (قصيدة النثر)

تأليف: الدكتور دريد يحيى الخواجة الطبعة الأولى 2011م

ثانياً:: سلسلة الندوات التاريخية .

أبحاث نـدوة رأس الغيمة التاريخية الأولى
 (الاستعمار البرتغالي في الغليج العربي والعلاقة بين الغليج العربي
 وشرق آفريقيا)

إعداد: الدكتور أحمد جلال التدمري الطبعة الأولى: 1988م الطبعة الثانية: 2001م

2 - أبحاث ندوة رأس الغيمة التاريخية الثانية
 (الصلات التاريخية بين الغليج العربي و الدولة العثمانية)

إعداد: الدكتور علي عبد الله فارس الطبعة الأولى: 2001م

3 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الشالشة
 (المسلاقات التاريخية بين الغليج العربي و شبة القارة الهندية)

إعداد: الدكتور علي عبد الله فارس

الطبعة الأولى: 2001م









4 - أبحاث ندوة رأس الخيمة التاريخية الرابعة (ندوة جــزر السلام)

إعداد: الدكتور أحمد جلال التدمري الطبعة الأولى: 2001م



5 - أبعاث ندوة رأس الغيمة التاريخية الخامسة (المؤتمر العالى السادس لتاريخ العلوم عند العرب)

إعداد: الدكتور علي عبد الله فارس الطبعة الأولى: 2004م



> إعداد: الدكتور أحمد جلال التدمري الطبعة الأولى: 2006م

ثالثاً : أدب التراجم

1 - صقر رجل الفكر والعلم

إعداد: ثيلى يوسف حداد الطبعة الأولى: 2009م

رابعاً : سلسلة كتب الأطفال

 1 - مغامرات أحمد بن ماجد جلفار وأسود البحر الجزء الأول

تأليف: مصطفى عزت هبرة الطبعة الأولى: 1998 م





خامساً : سلسلة الإبداع الأدبي



تأثيف: رهف المبارك

الطبعة الأولى: 2010 م



REPUBLISHED DED

2 - مرافئ الكلمات أبيات في بحار التأملات

تأليف: سالم سيف الحاير الطبعة الأولى: 2010م



تأليف: عبد الله محمد السبب الطبعة الأولى: 2011 م



التنفيذ الفنى



www.taawon.ae

